



التقرير الاستراتيجي الرابع للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

٢٠٢٤-٢٠١٥



التقرير الاستراتيجي الرابع لفترة لمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو بشأن
تسريع النمو الزراعي والتحول من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش

4	الأسماء الموجزة والاختصارات
7	مقدمة
9	شكر وتقدير
10	مقدمة
11	العملية والمنهجية لإعداد تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين (2023)
	أ. العملية 11
13	ب. المنهجية
25	النتائج الرئيسية
25	أ. التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات
25	أ. الأداء القاري
26	1. أ. الالتزام 1: إعادة الالتزام بمبادئ وقيم عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا
27	2. أ. الالتزام 2: تعزيز تمويل الاستثمار في الزراعة
29	3. أ. الالتزام 3: القضاء على الجوع بحلول عام 2025
39	4. أ. الالتزام 4: خفض الفقر إلى النصف من خلال الزراعة بحلول عام 2025
40	5. أ. الالتزام 5: تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية
41	6. أ. الالتزام 6: تعزيز القدرة على التكيف مع تقلبات المناخ
42	7. أ. الالتزام 7: تعزيز المساءلة المتبادلة عن الإجراءات والنتائج
43	ب. التطورات في أداء الدول الأعضاء بين الجولات الأربع لعملية الاستعراض المقرر كل عامين
44	ج. تتبع التقدم المحرز في تحويل الأنظمة الغذائية
47	الأداء الإقليمي والقاري
47	أ. أفريقيا الوسطى
47	ب. جنوب أفريقيا
48	ج. شمال أفريقيا
48	د. جنوب أفريقيا
49	هـ. غرب أفريقيا

49	4. الأداء القاري.....
50	النقاط البارزة عن "تعزيز تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"
50	أ5. تعزيز تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.....
51	ب5. النزاعات وآثارها على التجارة والأنظمة الغذائية في أفريقيا.....
52	أ6. الاستنتاجات وأهم النقاط البارزة في تقرير الاستعراض المقرر كل عامين 2023.....
53	ب6. التوصيات.....
54	ج6. الجوائز المقترحة للاستعراض المقرر كل عامين لعام 2023.....
56	الأداء وبطاقات الأداء.....
56	أ7. بطاقة نقاط الأداء القاري.....
57	ب7. بطاقات درجات الأداء الفردي للدول الأعضاء.....
112	ج7. بطاقات درجات الأداء الإقليمية.....
117	د7. بطاقة نقاط الأداء القاري.....
118	التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الاتحاد الأفريقي الرئيسية.....
118	أ8. تقرير عن استهلاك الأسمدة في أفريقيا – الأسمدة من أجل ثورة خضراء أفريقية (القرار: (XXXII) 1041/EX.CL)، 2006.....
121	ب8. الوصول إلى البذور والتكنولوجيا الحيوية (القرار: الوثيقة ASSEMBLY/AU/6 (VIII), 2007.....
123	ج8. تتبع التقدم المحرز في تنفيذ القرارات التي تعزز أمن حيازة الأراضي (القرار 1 (XIII) Rev.1 (Assembly/AU/Decl.1)، 2009.....
128	د8. مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (القرار: الوثيقة (XVIII) 627/EX. CL)، 2011.....
131	ه8. مرحلة تنفيذ القرار المتعلق بالزراعة العضوية الإيكولوجية في أفريقيا (القرار: (XVIII) 631 (Ex. CL/Dec. 631)، 2011.....
134	و8. تنفيذ إطار الميكنة الزراعية المستدامة في أفريقيا" (القرار 1041/XXXII)، 2015.....
136	ز8. التقرير المرحلي الثاني لقطاع الثروة الحيوانية عن القرار EX.CL/Dec.792(XXIV) بشأن صياغة استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا في تقرير المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن الموارد الحيوانية، الوثيقة EX.CL/807(XXIV)، 2015.....
139	ح8. التقدم المحرز في تنفيذ قرار الاتحاد الأفريقي بشأن إطار ممارسات تنمية الري وإدارة المياه الزراعية في أفريقيا (6-7) {EX.CL/1187 (XXXVI)}، فبراير 2020، أديس أبابا، إثيوبيا).....
141	د8. التقدم المحرز في تنفيذ قرار الاتحاد الأفريقي EX.CL/DEC.1074 (السادس والثلاثون بشأن إطار سياسة الصحة والصحة النباتية، 2020.....
143	ه8. إعلان الاتحاد الأفريقي القاري بشأن توسيع نطاق دعم الأغذية والتقوية البيولوجية – القرار 2022، {Assembly/AU/Decl. 2(XXXV)}.....

الأسماء الموجزة والاختصارات

سجل أداء التحول الزراعي في أفريقيا	AATS
الشبكة الأفريقية للحرارة المحافضة على التربة	ACT
منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	AfCFTA
البنك الأفريقي للتنمية	AfDB
آلية تمويل الأسمدة في أفريقيا	AFFM
مؤشر سلامة الأغذية في أفريقيا	AFSI
أجندة 2063: "أفريقيا التي نريدها"	أجندة 2063
التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا	AGRA
أكاديميا 2063	A2063
نظام معلومات خسائر ما بعد الحصاد في أفريقيا	APHLIS
الزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة	ARDWE
برنامج البذور والتكنولوجيا الحيوية في أفريقيا	ASBP
مؤشرات العلوم والتكنولوجيا في مجال الزراعة	ASTI
الاتحاد الأفريقي	AU
مفوضية الاتحاد الأفريقي	AUC
وكالة التنمية للاتحاد الإفريقي	AUDA-NEPAD
مجلس البلدان الأفريقية للصحة النباتية في الاتحاد الأفريقي	AU - IAPSC
الاتحاد الأفريقي - المكتب الأفريقي للموارد الحيوانية	AU-IBAR
الاتحاد الأفريقي- البحث والتطوير في مجال الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة	AU - SAFGRAD
بيوفيجن أفريقيا ترست	BAT
مؤسسة بيل وميليندا غيتس	BMGF
الاستعراض المقرر كل عامين	BR
تقرير الاستعراض المقرر كل عامين	BRR
الزراعة المحافضة على الموارد	CA
البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا	CAADP
هيئة الدستور الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة	CAC
مؤتمر وزراء الدول الأفريقية بشأن مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية	CAMFA
السوق المشتركة لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية	COMESA
مرض فيروس كورونا 2019	COVID-19
إدارة الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة	DARBE
جمهورية الكونغو الديمقراطية	DRC / DR Congo
إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة	DREA
مجموعة شرق أفريقيا	EAC
نظام الاستعراض الإلكتروني (عبر الإنترنت) المقرر كل عامين لإدخال البيانات وإدارتها	e - BR
الاتحاد الأوروبي للزراعة المحافضة للموارد	ECAF

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 4 من 144

المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	ECCAS
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	ECOWAS
الزراعة العضوية البيئية	EOA
مبادرة الزراعة العضوية البيئية	EOAI
منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة	FAO
إطار الميكنة الزراعية المستدامة في أفريقيا	F - SAMA
النواتج المحلي الإجمالي	GDP
المعلومات والاتصال	IC
تكنولوجيات المعلومات والاتصالات	ICT
تنمية الري وإدارة المياه الزراعية	IDAWM
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية	IGAD
المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية	IFPRI
المعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية	ILRI
المعهد الدولي لإدارة المياه – جنوب أفريقيا	IWMI
الاستعراض المشترك للقطاع	JSR
مركز المعرفة للزراعة العضوية	KCOA
فعالية تعلم سياسة مالابو	MAPLE
الرصد والتقييم	M&E
الدول الأعضاء	MS
طن متري	MT
مزود خدمة الميكنة	MSP
الخطط الوطنية للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي	NAFSIPs
الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي	NAIP
المؤسسات البحثية الوطنية في مجال الزراعة	NARIs
وكالة التخطيط والتنسيق التابعة لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	NPCA
معهد الموارد الطبيعية	NRI
المساعدة الإنمائية الرسمية	ODA
الشراكة من أجل مكافحة الأفلاتوكسين في أفريقيا	PACA
إطار السياسة واستراتيجية الإصلاح	PFRS
شبكة بحوث السياسات لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا	PRNFAA
السكرتير الدائم	PS
أداء الخدمات البيطرية	PVS
الخطط الإقليمية للاستثمار الزراعي	RAIP
المجموعات الاقتصادية الإقليمية	RECs
النظام الإقليمي للتحليل الاستراتيجي ودعم المعرفة – شرق ووسط أفريقيا	ReSAKSS - ECA
النظام الإقليمي للتحليل الاستراتيجي ودعم المعرفة – جنوب أفريقيا	ReSAKSS - SA
النظام الإقليمي للتحليل الاستراتيجي ودعم المعرفة – غرب أفريقيا	ReSAKSS - WA

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 5 من 144

البحث والتطوير	R&D
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	SADC
أهداف التنمية المستدامة	SDG
الصحة والصحة النباتية	SPS
دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	SSA
اللجنة الفنية المتخصصة	STC
مؤشر أداء قطاع البذور	SSPI
مؤشر الوصول إلى البذور الأفريقية	.TASAI Inc
تدريب المدربين	TOT
الشروط المرجعية	TOR
مجموعة العمل الفنية	TWG
اتحاد المغرب العربي	UMA
الأمم المتحدة	UN
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا	UNECA
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	USAID
قمة الأمم المتحدة للأنظمة الغذائية	UNFSS
المؤتمر العالمي بشأن الزراعة المحافظة على الموارد	WCCA

مقدمة

يسعدنا أن نقدم لكم تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وهو أداة المساواة المتبادلة الرئيسية لتتبع التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تنفيذ مبادئ إعلان مالابو. قدمت تسعة وأربعون (49) دولة تقاريرها في هذا الاستعراض الرابع المقرر كل عامين – بانخفاض عن 51 دولة في الاستعراض الثالث و 49 دولة في الاستعراض الثاني المقرر كل عامين، ولكن بزيادة عن 43 دولة قدمت تقاريرها في الاستعراض الافتتاحي المقرر كل عامين.

يضع إعلان مالابو، كما هو متفق عليه ووارد في الاستعراضات السابقة المقررة كل عامين، اتجاه التحول الزراعي في أفريقيا للفترة 2015-2025، في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، كوسيلة للمساهمة في تحقيق أهداف الخطة التنفيذية العشرية الأولى في أجندة أفريقيا 2063.

صدر التقرير الحالي في ظل التبعات التي خلفها تفشي جائحة كوفيد-19 التي بدأت في أوائل عام 2020، والصراع الروسي الأوكراني، والاضطرابات في سلاسل الإمداد، والصراعات المتعددة في القارة، بالإضافة إلى آثار تغير المناخ. يتسبب التأثير المركب لهذه الصدمات في تراجع التقدم الذي أحرزته القارة خلال عقود في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والأمن الغذائي والتغذية، كما سُجل ودُعي إليه من خلال عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. لم يقتصر هذا التأثير على صحة سكاننا، بل امتد إلى اقتصاداتنا بما في ذلك قطاع الزراعة.

كما ورد خلال الاستعراض الثالث الذي يُجرى كل عامين، أثرت جائحة كوفيد-19 غير المسبوقة على الأنظمة الغذائية بطرق عديدة من خلال تعطيل أسواق المدخلات والمخرجات، فضلاً عن التأثير الواقع على إنتاج السلع المختلفة التي يقوم بها في الغالب صغار المزارعين الذين يتألفون بشكل أساسي من النساء والشباب. يواجه ملايين المواطنين الأفارقة الجوع بسبب الآثار التراكمية للوباء والصدمات الأخرى؛ مما يؤدي إلى تقويض التقدم المحرز نحو تحقيق الالتزامات المتعهد بها بموجب إعلان مالابو بشأن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وأجندة 2063، وأهداف التنمية المستدامة.

تشير التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة إلى أن أكثر من مليار أفريقي لا يستطيعون تحمل تكاليف نظام غذائي صحي. بالرغم من أن تبعات هذه الصدمات كان لها آثار عالمية، تشهد أفريقيا النسبة الأكبر من السكان المتضررين من الجوع في أفريقيا. أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة إلى زيادة التضخم في أسعار المواد الغذائية ودخلت ملايين إضافية من الأفارقة في دائرة انعدام الأمن الغذائي بسبب اعتماد القارة الكبير على أسواق الغذاء الدولية للقمح والأرز وزيت الطعام.

جدير بالذكر أيضاً التحديات الأمنية المتزايدة الناجمة عن التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل والصراع الذي تشهده عدد من البلدان الأفريقية حيث تُقدم تقاريرًا عن أداء البلدان المتضررة تجاه أهداف مالابو.

لذلك يجدر تعجيل تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لتحقيق نظام غذائي أفريقي مرن لضمان تنفيذ التحول الزراعي في أفريقيا.

يوجه الوضع الراهن النظر إلى الحاجة إلى تعزيز مرونة أنظمتنا الغذائية. صاغت مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بما يتسق مع التزام أفريقيا بالتحدث بصوت واحد في المنتديات الدولية، موقفًا أفريقيًا مشتركًا خلال قمة الأمم المتحدة للأنظمة الغذائية والذي أقر خلال الدورة غير العادية للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالتنمية الزراعية والريفية والمياه والبيئة في يوليو 2021. عرض مفوض الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة الموقف المشترك، وذلك نيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي، في سبتمبر 2021 خلال قمة الأمم المتحدة للأنظمة الغذائية.

دخلت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ في يناير 2021. مما يمثل فرصة لأفريقيا لاستخدام التجارة كوسيلة لضمان الأمن الغذائي من خلال تسهيل حركة الغذاء من المناطق التي بها فائض إلى المناطق التي بها عجز داخل القارة. بما يتسق مع تعجيل تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كشعار لعام 2023 وهذا التقرير، يُلقي الاستعراض الرابع للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا نظرة فاحصة على التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

يسلط التقرير الضوء على الأداء القطري مقابل 46 مؤشرًا خلال الاستعراضين الافتتاحي والثاني المقررين كل عامين (2017 و 2019) وتُفح في هذا الاستعراض الرابع المقرر كل عامين (2023) لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق التحول الكامل في الزراعة. حيث استفاد من الزخم الذي نشأ خلال الاستعراضات الثلاثة السابقة. ومما يبعث على الارتياح رؤية الجهد الكبير الذي يُبذل لضمان استخدام بيانات الجودة لتقييم أداء البلدان باستخدام نظام الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عامين، والبناء على الدروس المستفادة حتى الآن. وشمل ذلك العديد من الدورات التدريبية للخبراء، وجولات من مراجعة البيانات والتقنية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 7 من 144

سُجل إنحرافاً عن التقدم المبلغ عنه في إطار الاستعراض الثالث المقرر كل عامين حيث كان بلد واحد على المسار الصحيح لتحقيق أهداف وغايات مالابو، مع خمسة وعشرين (25) دولة زادت درجاتها الإجمالية بين عامي 2019 و 2021. بينما لم يُرصد أي بلد على المسار الصحيح في دورة الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، وأظهر 26 بلدا تحسنا في المعدلات منذ دورة الاستعراض الثالث المقرر كل عامين. يسلط هذا التقرير الضوء على الحاجة إلى تعجيل تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لبناء قطاع زراعي مرن في أفريقيا بحسب ما نوقش خلال الاستعراض الثالث المقرر كل عامين. ومن المتوقع أن يعزز ذلك توفير بيئة مواتية واستثمارات لأجندة التحول لتحقيق الفوائد المرجوة على النحو المبين في الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي والخطط الإقليمية للاستثمار الزراعي.

يُمثل التقرير ثمرة الجهود التعاونية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والعديد من المنظمات الفنية والأفراد، تحت قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية. يسعدنا ويُشعرنا بالامتنان أن نقدم، من خلال هذا التقرير للاستعراض الرابع للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، الوضع الحالي للتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تنفيذ قرار الجمعية على النحو الوارد في إعلان مالابو للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الصادر في يونيو 2014 بشأن تعجيل النمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة.

السيدة نارديوس بيكلي توماس
المدير التنفيذي
وكالة التنمية للاتحاد الأفريقي
وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

السفيرة جوزيفا ساكو
مفوض
الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق و
البيئة المستدامة
مفوضية الاتحاد الأفريقي

شكر وتقدير


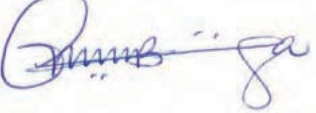
استفادت دورة إبلاغ الاستعراض الرابع المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من التنسيق العام بين إدارة الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة في مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا طوال العملية. نعرب عن خالص امتناننا للفرق اللوجستية التي دعمت العملية خلال مراحلها المختلفة. يحظى فريق بوليسي لينك بتقدير كبير للتيسير الممتاز للاجتماعات المختلفة التي تدعم الدورة الشاملة لاستعراض الرابع المقرر كل عامين، بما في ذلك ورشة الكتابة النهائية التي صيغ خلالها هذا التقرير. قدم العديد من موظفي التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا دعماً لوجستياً متواصلًا لضمان إتمام تنفيذ دورة الاستعراض الرابع المقرر كل عامين. أخيرًا وليس آخرًا، يُشهد لفريق السكرتارية في إدارة الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وفريق التحرير من بوليسي لينك، على ما قدموه من الدعم.

ساهمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والخبراء من المؤسسات الشريكة في العملية ووضع اللمسات الأخيرة على تقرير للاستعراض الرابع المقرر كل عامين. أولاً وقبل كل شيء، قامت فرق البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا ومختلف الخبراء الفنيين في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 55 دولة بتجميع وتصنيف البيانات التي ارتكز عليها هذا التقرير. ساعد دعم وتعاون مسؤولي جهة التنسيق المعنية بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا المجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تكمل الدول الأعضاء عملية جمع البيانات والتحقق من صحتها في الوقت المناسب، وأن تدخل بياناتها القطرية في النظام الإلكتروني للاستعراض المقرر كل عامين. يُشهد لقيادة وأعضاء فريق عمل الاستعراض المقرر كل عامين قيادتهم الفنية الشاملة والتوجيه المقدم طوال عملية الاستعراض المقرر كل عامين.

وشمل المساهمون في تقرير الاستعراض الرابع ما يلي: مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي؛ الاتحاد الأفريقي – المكتب الأفريقي للموارد الحيوانية؛ مجلس البلدان الأفريقية للصحة النباتية في الاتحاد الأفريقي؛ الاتحاد الأفريقي- البحث والتطوير في مجال الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة؛ البنك الأفريقي للتنمية؛ الوكالة الوطنية للإحصاء والديموغرافيا؛ أكاديميا 2063؛ التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا؛ اتحاد المغرب العربي؛ بيوفيجن أفريكا ترست؛ السوق المشتركة لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية؛ أمانة مجموعة شرق أفريقيا؛ مبادرة الزراعة العضوية البيئية؛ المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ المركز الدولي لتطوير الأسمدة؛ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية؛ المعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية؛ المعهد الدولي لإدارة المياه؛ جامعة ليلونغوي للزراعة والموارد الطبيعية – كلية بوندا؛ جامعة ناميبيا للعلوم والتكنولوجيا؛ معهد الموارد الطبيعية، جامعة غرينتش؛ شبكة التميز في إدارة الأراضي في أفريقيا/مكتب الاتحاد للوكالة الألمانية للتعاون الدولي؛ الشراكة من أجل مكافحة الأفلاتوكسين في أفريقيا؛ شبكة بحوث السياسات لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا؛ النظام الإقليمي للتحليل الاستراتيجي ودعم المعرفة – شرق ووسط أفريقيا، جنوب أفريقيا؛ وغرب أفريقيا؛ أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ نظام معلومات خسائر ما بعد الحصاد في أفريقيا؛ مؤشر الوصول إلى البذور الأفريقية؛ جامعة إبيادان، إبيادان، نيجيريا؛ جامعة إيلورين، إيلورين، نيجيريا؛ جامعة بريتوريا، مبادرة مستقبل بلا جوع التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومنظمة بوليسي لينك.

قدمت كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا ومؤسسة بيل وميليندا غيتس والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/بوليسي لينك دعماً مالياً لإعداد تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. استفاد التقرير من أبحاث وجهود مختلف المؤلفين والخبراء الذين ساهموا في كتابة أقسام مختلفة من التقرير ومراجعة الأقسام والمسودة الشاملة.

بأعظم التقدير، تقدم إدارة الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة في مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة تنمية الاتحاد الأفريقي جزيل الشكر لجميع المؤلفين والمؤلفين المشاركين وكذلك الخبراء والمراجعين الذين ساهموا في استكمال هذا التقرير.

	
السيدة إسترين فوتابونغ، مدير إدارة الزراعة والأمن الغذائي والاستدامة البيئية وكالة التنمية للاتحاد الإفريقي	الدكتور غودفري باهيجوا، مدير إدارة الزراعة والتنمية الريفية مفوضية الاتحاد الأفريقي

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 9 من 144

- 1.1 هذا هو التقرير الاستعراضى الرابع المقرر كل عامين عن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. قدم رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي طلبًا بالتبع التقدم بموجب الالتزام السابع (7) من إعلان مالابو بشأن تعجيل النمو والتحول الزراعيين في أفريقيا من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة (المرجع: الوثيقة (Assembly/AU/2(XXIII)). لذلك، منذ عام 2018، تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع وكالة التنمية للاتحاد الإفريقي والشركاء بإعداد وتقديم مثل هذه التقارير لتُصدق عليها جمعية الاتحاد الأفريقي كل عامين.
- 1.2 يقدم التقرير عرضًا عامًا عن مدى التزام الدول الأعضاء بتطلعات قمة مالابو المتبنية في الالتزامات السبعة (7) لإعادة تأكيد أهمية الاستثمار في الزراعة لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام والحد من الفقر. بالاتساق مع التقرير الافتتاحي، تُرجمت التزامات مالابو السبعة (7) إلى سبعة (7) مجالات أداء موضوعية: (1) إعادة الالتزام بمبادئ وقيم عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛ (2) تعزيز تمويل الاستثمار في الزراعة؛ (3) القضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025؛ (4) الحد من الفقر بمقدار النصف، بحلول عام 2025، من خلال النمو والتحول الزراعيين الشاملين؛ (5) تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية؛ (6) تعزيز مرونة سبل المعيشة ونظم الإنتاج في مواجهة تغير المناخ والمخاطر الأخرى ذات الصلة؛ و (7) تعزيز المساءلة المتبادلة عن الإجراءات والنتائج.
- 1.3 يسلط التقرير الضوء على الطبيعة الشاملة للعملية والأسلوب المنهجي المستخدم لجمع البيانات وتحليلها وكتابة التقرير. علاوة على ذلك، يعرض التقرير النتائج الرئيسية على المستويين القاري والإقليمي، والملفات المفصلة وبطاقات الأداء لفرادى البلدان، ومجموعات التوصيات لفرادى البلدان والهيئات الإقليمية والمؤسسات القارية.
- 1.4 وعلى غرار السنوات السابقة، يهدف التقرير إلى تقديم فرادى الدول الأعضاء وأدائها الجماعي من أجل إطلاق إجراءات على المستوى القاري والإقليمي والوطني لدفع التحول الزراعي بشكل جماعي في أفريقيا. كما يساعد التقرير على حث الكيانات الفردية على تحفيز القدرات المؤسسية الوطنية والإقليمية لجمع البيانات الزراعية وإدارة المعرفة. وبناءً على هذا المبدأ، من المتوقع أن يدعم ذلك تحسين التخطيط القائم على الأدلة والتنفيذ والرصد والتقييم والتعلم المتبادل.
- 1.5 بالنسبة لكل دولة عضو مقدمة للتقارير، يُقدم تقرير الأداء تجاه الأهداف المحددة في شكل "بطاقة أداء قطرية في تنفيذ التزامات مالابو". يُبرز التقرير نتائج فترة تغطي التطورات في القطاع الزراعي من 2015 إلى 2022.
- 1.6 يناقش التقرير 12 مؤشرًا جديدًا و 5 فئات أداء جديدة، بإجمالي 59 مؤشرًا (بما في ذلك 47 مؤشرًا أوليًا و 12 مؤشرًا جديدًا). وقد صُنفت إلى 28 فئة أداء (24 قديمة و 4 جديدة) وفق 7 مجالات أداء (7 التزامات) لتعكس إعلان مالابو الصادر في يونيو 2014. تتعلق المؤشرات الاتية عشر الجديدة المقدمة بما يلي: (أ) سلالات الثروة الحيوانية، (ب) مؤشر أداء قطاع البذور، (ج) مؤشر تقدم التقوية البيولوجية في أفريقيا، (د) الزراعة العضوية الإيكولوجية، (هـ) انبعاث ثاني أكسيد النيتروجين من الزراعة، (و) تكلفة الحصول على نظام غذائي صحي، (ز) السكان الذين يعانون من زيادة الوزن أو السمنة، و (ح) أربعة مؤشرات تتعلق بالتجارة. يجدر ملاحظة أنه على الرغم من إدخال المؤشرات الجديدة، لم تُستخدم تلك المؤشرات في حساب نتائج الدول الأعضاء لأنه لا يمكن تتبع خط الأساس الخاص بها حتى عام 2015. خضعت تلك المؤشرات الجديدة للتجربة في هذه العملية للاستعراض الرابع المقرر كل عامين ويمكن تضمينها في حساب النتائج خلال الدورة الخامسة للاستعراض المقرر كل عامين في عام 2025.
- 1.7 يُستكمل التقرير باستخدام مجموعة أدوات اتصال تفاعلية ذكية وقوية عبر الإنترنت للاستعراض المقرر كل عامين عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والتي تقدم بيانات الاستعراض المقرر كل عامين بأشكال مختلفة، مما يسهل على المستخدمين الوصول إليها. طور الاتحاد الأفريقي وشركائه تلك الأداة بالتشاور الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والخبراء الفنيين وأصحاب المصلحة الآخرين، كنتاج مصاحب لتقرير الاستعراض المقرر كل عامين لتسهيل نشر نتائجه. صُممت الأداة لتسهيل تفاعل صانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين على المستويين الوطني والإقليمي مع البيانات والمعلومات المقدمة. تشمل مجموعة الأدوات رسومات وتحليلات وخرائط واضحة تسهل الوصول إلى نتائج الاستعراض المقرر كل عامين.
- 1.8 يتضمن التقرير قسمًا حول تنفيذ عشرة (10) قرارات للاتحاد الأفريقي، ذات طبيعة موضوعية، تختص بالتحول الزراعي في أفريقيا، وهي: البذور والتكنولوجيا الحيوي؛ تنمية الثروة الحيوانية؛ مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ الري؛ الميكنة؛ استخدام الأسمدة؛ القدرات الصحية وصحة النبات، سياسة الأراضي، الزراعة العضوية البيئية، والتقوية البيولوجية.
- 1.9 المعايير المتتابعة للاستعراض الافتتاحي (2017) و 2019 و 2021 والآن 2023 هي 3.96 و 6.66 و 7.28 و 9.29 على التوالي. سيكون العام الأخير من التتبع هو عام 2025 حيث يُستخدم معيار 10. مقارنةً بالمعيار المرجعي للاستعراض الرابع المقرر كل عامين البالغ 9.29 من أصل 10، وهو الحد الأدنى لدرجة البلد الذي يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق أهداف وغايات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في مالابو بحلول عام 2025، لا توجد دولة عضو من أصل 49 دولة أبلغت عن مسارها الصحيح. أفضل ثلاث دول في نتائج الأداء مرتبة تنازليًا هي رواندا (8.07) والمغرب (6.99) ومصر (6.83) مصنفًا رواندا كأفضل دولة في نتائج الأداء للمرة الرابعة. على الرغم من عدم وجود بلد على المسار الصحيح لتحقيق أهداف مالابو بحلول عام 2025، إلا أن التقدم المحرز يستحق الثناء بالنظر إلى الأحداث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بشكل عام، تعكس النتائج عواقب الأزمات المتعاقبة بما في ذلك الحرب الروسية الأوكرانية، والتأثير المستمر لكوفيد-19، وتقلبات الطبيعة بسبب تغير المناخ والصراعات الداخلية التي تقوض بعض المكاسب التي تحققت على مر السنين. تتوافق الدراسات الحديثة مع هذه النتائج مثل تقرير أهداف التنمية المستدامة حول تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الزراعة والتجارة والفقر والنظم الغذائية الأفريقية.
- 1.10 استنادًا إلى النتائج، على الرغم من أنه يبدو أن تحقيق أهداف مالابو في مجملها قد يكون مهمة شاقة بحلول عام 2025، يحدد التقرير الإجراءات الجماعية والفردية اللازمة لتعجيل النمو والتحول الزراعيين. تتمثل إحدى التوصيات الهامة في معالجة المرونة بما يتجاوز قضايا تغير المناخ وإدراج المسائل الناشئة مثل انقطاع الإمدادات الغذائية بسبب COVID-19 والحرب الروسية الأوكرانية وانتشار دودة الحشد الخريفية والحوادث المتعلقة بالمناخ مثل الفيضانات الشديدة والجفاف. توقيت إصدار هذا التقرير مناسب حيث تخضع الخطة الاستراتيجية المتوسطة للاتحاد الأفريقي للتطوير (2024-2028) ومع بدء إدارة الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة صياغة أجندة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في مالابو.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 10 من 144

العملية والمنهجية لإعداد تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين (2023)

2. العملية

- 2.1. تعطلت عملية تطوير تقرير الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2023 بشكل كبير بسبب الحرب الروسية الأوكرانية في 2023، والتي بدأت في أوائل فبراير 2022 وكان لها تأثير مدمر على سلاسل إمداد المدخلات الزراعية في أفريقيا. وقد أدت الاضطرابات في إنتاج وتوزيع هذه المدخلات، مثل الأسمدة والمواد الكيميائية الزراعية، إلى ارتفاع الأسعار، مما تسبب في زيادة تكلفة الزراعة للمزارعين الأفارقة.
- 2.2. قبيل دورة الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بالتعاون مع الشركاء، فاعلية تعلم السياسات في مالابو (MAPLE) في ديسمبر 2022، وركزت على مراجعة الدروس المستفادة من الاستعراض الثالث المقرر كل عامين. وعُقد الحدث افتراضياً واستطلع أكثر من 200 مشارك من جميع أنحاء أفريقيا ممثلين القطاع العام والقطاع الخاص ومجموعات المزارعين والمجتمع المدني والشباب والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام الدروس المستفادة من الدورتين السابقتين. فيما يلي المواضيع الرئيسية للمناقشة، والتي ساعدت فيما بعد في تشكيل عملية الاستعراض الحالي المقرر كل عامين: (1) الآثار المترتبة على السياسات والدروس المستفادة من الدورة الثالثة للاستعراض المقرر كل عامين؛ (2) الآثار المترتبة على السياسات والدروس المستفادة من الدورة الثالثة للاستعراض المقرر كل عامين؛ (3) الآثار المترتبة على السياسات والدروس المستفادة من الدورة الثالثة للاستعراض المقرر كل عامين.
- 2.3. وفي وقت لاحق، أجرى فريق العمل المعني بالاستعراض المقرر كل عامين تحليلًا نقدياً لعملية الاستعراض المقرر كل عامين في أغسطس 2022، ومؤشرات وأساليب تقديم الاقتراحات لتحسين عمليات جمع البيانات وتحليل، وهو فريق من الخبراء الفنيين من مختلف المؤسسات في جميع أنحاء أفريقيا والذي يُقدم الدعم الفني لعملية الاستعراض المقرر كل عامين. ينقسم فريق العمل الإقليمي إلى تسعة (9) مجموعات عمل فنية منظمة معنية بمجالات الأداء السبعة لإعلان مالابو والتنسيق والاتصال والدعوة. أنشئت مجموعة العمل الفنية المعنية بالاتصال والدعوة لضمان التواصل وما يتعلق بدور عملية الاستعراض المقرر كل عامين وأجندة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. اجتمع أعضاء فرق العمل الفنية كل أسبوع على مدى عدة أشهر خلال عامي 2022 و 2023، ليس فقط لإجراء التحليل النقدي لجودة البيانات والعملية والأساليب، ولكن أيضاً لتقديم إرشادات فنية لمراجعة أدوات الإبلاغ عن الاستعراض المقرر كل عامين، لكي تُعد للتدريبات. ونتيجة لهذه الارتباطات، حدثت المبادئ التوجيهية الفنية للاستعراض المقرر كل عامين، ونموذج الإبلاغ عن الاستعراض المقرر كل عامين، والملاحظات الفنية عن الاستعراض المقرر كل عامين.
- 2.4. أسفرت نتائج عملية التحليل والمراجعة النقدية لعام 2022 عن تصميم 12 مؤشرًا جديدًا و 5 فئات أداء جديدة. بالنسبة لدورة الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، يوجد الآن ما مجموعه 59 مؤشرًا (47 مؤشرًا حاليًا و 12 مؤشرًا جديدًا) مصنفة إلى 28 فئة أداء (24 قديمة و 4 جديدة) وفق 7 مجالات أداء (7 التزامات) لتعكس إعلان مالابو الصادر في يونيو 2014. علاوة على ذلك، سلطت فرقة العمل المعنية بالاستعراض المقرر كل عامين الضوء على القضايا والتغييرات التالية المتعلقة بالبيانات: (1) كانت المؤشرات الصامتة أو غير المستخدمة سابقًا في الاستعراض المقرر كل عامين إما مدرجة في التحليل أو محذوفة تمامًا من جمع البيانات؛ (2) طُورت أداة قائمة على الإنترنت لإدخال البيانات وإدارتها، لتحديد الأخطاء عن طريق الإبلاغ عن الإدخالات غير العادية. حُسنَت الأداة أيضًا لاستيعاب المعلومات المتعلقة بمصدر البيانات لتحسين إمكانية تتبع البيانات؛ (3) طُورت العديد من المؤشرات الجديدة لتتبع قرارات مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم التحليل المتعلقة بتنفيذها؛ (4) أُشير إلى الأخطاء والتغرات الشائعة في البيانات التي تتطلب دفع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء استثمارات إضافية لبناء القدرات لجمع البيانات وإدارتها. بسبب حقيقة ذلك.

خارطة الطريق لعملية الاستعراض الثالث المقرر كل عامين

- 2.5. وبالعامل عن كُتب مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والخبراء الفنيين، أعدت مفوضية الاتحاد الأفريقي خارطة طريق لعملية الاستعراض الرابع المقرر كل عامين. غطت خارطة الطريق مختلف الخطوات والجدول الزمنية المطلوبة لإعداد تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين.

تدريب المدربين

- 2.6. نظرًا لبعض التغييرات المهمة في نماذج الإبلاغ مع إضافة المؤشرات الجديدة وأيضًا بسبب انضمام خبراء جدد إلى عملية الاستعراض المقرر كل عامين، نُظمت ورشة عمل لتدريب المدربين من خلال الحضور الفعلي أو الافتراضي (النظام المختلط) في 6-9 فبراير 2023. شارك حوالي 135 خبيرًا في جلسات تدريب المدربين، والتي غطت العناصر الفنية للاستعراض المقرر كل عامين وخطت لورشة العمل التدريبية القارية للاستعراض المقرر كل عامين للخبراء القطريين. خلال تدريب المدربين، خضع ما لا يقل عن 31 خبيرًا إقليميًا من المناطق الخمس للتدريب على أدوات الإبلاغ المحدثة للاستعراض المقرر كل عامين عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

تدريب الخبراء الوطنيين

- 2.7. خلال عملية الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، خمس دورات تدريبية إقليمية افتراضية للخبراء الوطنيين حول أدوات الإبلاغ المحدثة للاستعراض المقرر كل عامين عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وقدمت مفوضية الاتحاد الأفريقي الدعم لخدمات الترجمة الشفوية: (1) شرق أفريقيا (الإنجليزية) 20-24 مارس 2023؛ جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ (2) وسط أفريقيا (الفرنسية) 27-31 مارس 2023؛ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ (3) شمال أفريقيا

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 11 من 144

(الفرنسية والعربية) 20-24 مارس 2023: اتحاد المغرب العربي؛ (4) الجنوب الأفريقي (الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية) 27-29 مارس 2023: الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ (5) تأجل التدريب الإقليمي المختلط لغرب أفريقيا (الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية) من 25 إلى 29 أبريل 2023. بعد الانتهاء من التدريبات الإقليمية، تُطلق وتبدأ عملية الاستعراض الرابع المقرر كل عامين على المستوى القطري. خضع الخبراء الوطنيين من البلدان للتدريب على يد الخبراء الإقليميين من هناك الذين تدربوا خلال التدريب القاري للمدربين.

جمع البيانات والتحقق من صحتها على المستوى الوطني

2.8. بعد الانتهاء من التدريب الإقليمي، نسقت كل مجموعة اقتصادية إقليمية مع دولها الأعضاء لتنفيذ خارطة طريق الاستعراض المقرر كل عامين بما يتسق مع خارطة الطريق الإقليمية والقارية. قادت المجموعات الاقتصادية الإقليمية ونسقت الخطوات المتعلقة بجمع البيانات والتحقق من صحتها على المستوى الوطني. على وجه الخصوص، سهلت مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال الدعم المالي المقدم من التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا وشراكتها مع أكاديميا 2063/ نظام التحليل الإقليمي الاستراتيجي ودعم المعرفة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية وبوليسي لينك، حشد الدعم الفني الذي تحتاجه الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتسهيل جمع البيانات والتحقق من صحتها على المستوى الإقليمي. على جميع مستويات المساءلة (الوطنية والإقليمية والقارية)، تمثلت التحديات الرئيسية فيما يلي: (1) جمع البيانات وتنقيتها وتحليلها في الوقت المناسب؛ (2) الموارد المحدودة لدعم قدرة أصحاب المصلحة المتعددين على التحقق من مسودة تقارير الاستعراض الوطني المقرر كل عامين. الشجعت مفوضية الاتحاد الأفريقي خلال العملية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا استمرار الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على دمج عملية الاستعراض المقرر كل عامين في نظم الرصد والتقييم الدورية للحكومة من أجل التخفيف من آثار التحديات اللوجستية والمالية وتحسين جودة العملية ونتائجها.

2.9. كما كان في عمليات الاستعراض الافتتاحي والثاني والثالث المقرر كل عامين، كان من المتوقع أن تنظم كل دولة عضو ورشة عمل وطنية لأصحاب المصلحة المتعددين لاستعراض التقرير والبيانات والتحقق من صحتها قبل تقديمها إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية، مع رسالة موقعة من الأمين الدائم أو سلطة تابعة لوزارة الزراعة. وبدعم من الشركاء التقنيين، تقوم المجموعات الاقتصادية الإقليمية بمراجعة تقارير الدول الأعضاء والتحقق من صحتها، وإجراء أول تحليل للبيانات، وإعداد ملخصات إقليمية للاستعراض المقرر كل عامين ويجرى التحقق من صحتها على المستوى الإقليمي قبل تقديمها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ورشة عمل قارية لتنقية البيانات والتحقق من صحتها

2.10. بعد تقديم التقارير والبيانات القطرية بحلول 12 أغسطس 2023. كان هذا التحول ممكناً لأن تاريخ اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة، الذي يجب تقديم التقرير إليها، تغير من أكتوبر إلى ديسمبر 2021. حشدت كل مجموعة اقتصادية إقليمية خبراء إقليميين ونظمت استعراضاً للتقارير القطرية باتباع المذكرة التوجيهية بشأن جمع البيانات وعمليات التحقق الوطنية والإقليمية لعمليات الاستعراض الرابع المقرر كل عامين التي أحالتها مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وضعت آلية التحقق الإقليمي بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال التمويل المباشر من التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا والدعم الفني من أكاديميا 2063/ نظام التحليل الإقليمي الاستراتيجي ودعم المعرفة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ولجماعة اتحاد المغرب العربي بالإضافة إلى مصر، ولجماعة التنمية للجنوب الأفريقي، والمنطقة الشرقية بالإضافة إلى الجمهورية الصحراوية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجماعة شرق أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية). في وسط أفريقيا (المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا)، تمكن بلد واحد فقط من بين ثمانية بلدان من تنظيم التحقق الوطني والوفاء بالموعد النهائي المحدد في 12 أغسطس. كان من الصعب تنظيم الفحص الإقليمي بسبب الوضع.

2.11. تمكنت جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في العموم باستثناء المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من تحقيق هذا الإنجاز المهم وإرسال التعليقات والملاحظات إلى الدول الأعضاء لتصحيحها في التقرير القطري، وكذلك في النظام الإلكتروني للاستعراض المقرر كل عامين، بهدف تقديمها بصيغتها النهائية في 27 أغسطس 2023. حتى عندما بدأت عملية تنقية البيانات القارية، مددت مفوضية الاتحاد الأفريقي الموعد النهائي لتقديم جميع البلدان المتبقية حتى 15 سبتمبر 2023 للسماح لتلك البلدان بوضع اللمسات الأخيرة على التحقق الوطني وإدخال البيانات وتقديم التقارير في نظام الإلكتروني للاستعراض المقرر كل عامين. كان هذا هو الموعد النهائي القاطع لجميع التقديمات. قدمت 43 دولة عضو بياناتها في النظام الإلكتروني للاستعراض المقرر كل عامين في الوقت المحدد.

2.12. عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء التقنيين (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، منظمة الأغذية والزراعة، أكاديميا 2063/ النظام الإقليمي للتحليل الاستراتيجي ودعم المعرفة، وبوليسي لينك) ورشة عمل الاستعراض المقرر كل عامين لتنقية البيانات القارية والتحقق من صحتها من المقرر عقدها في أواخر أغسطس إلى أوائل سبتمبر في دار السلام بنزانيا (من 29 أغسطس إلى الجمعة 1 سبتمبر 2023). تتضمن هذه العملية فحصاً وتقييماً مكثفين للبيانات التي قدمتها الدول الأعضاء لضمان جودتها ودقتها واكتمالها. تهدف ورشة العمل إلى تنسيق عمليات تنقية البيانات والتحقق من صحتها، وإشراك قادة مجالات الالتزام، ووضع اللمسات الأخيرة على تنقية البيانات على المستوى القاري والتحقق من صحة البيانات المقدمة من الدول الأعضاء. أرسلت مفوضية الاتحاد الأفريقي الملاحظات والتعليقات التي قدمها قادة الفرق بعد إجراء التحقق من البيانات إلى كل مجموعة اقتصادية إقليمية لمشاركتها مع بلدنهم للنظر فيها وإعادة تقديم البيانات المنقحة والتقرير في النظام الإلكتروني للاستعراض المقرر كل عامين بحلول 15 سبتمبر 2023.

ورشة الكتابة الفنية للاستعراض المقرر كل عامين

2.13. فيما يتعلق بالإبلاغ أثناء ورشة الكتابة، تمكنت 49 دولة من أصل 55 دولة عضو من تقديم بياناتها والإبلاغ على النظام الإلكتروني للاستعراض المقرر كل عامين. لأجل ذلك أعدت ورشة الكتابة مسودة تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في مالابو وأتاحت الفرصة للعديد من خبراء الاستعراض المقرر كل عامين وكذلك جميع المؤسسات التي ساهمت في هذه العملية لوضع

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 12 من 144

تقديرهم لجودة البيانات قبل البدء في حساب المؤشرات والتحليل. غطت ورشة الكتابة بوجه خاص: (1) مناقشة الخطوط العريضة للاستعراض الرابع المقرر كل عامين وتخصيص الخبير للكتابة؛ (2) كتابة مسودة التقرير؛ (3) إعداد بطاقات الأداء القطرية الفردية؛ (4) إعداد المسودة القارية الموحدة لتقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين؛ (5) حددت الخطوات التالية مع الموعد النهائي. عُقد اجتماع التحقق النهائي افتراضياً في أكتوبر 2023 بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وفريق خبراء اللجنة الفنية المتخصصة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية قبيل تقديم التقرير إلى الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة حول الزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة في نوفمبر 2023.

أدوات الاتصال للاستعراض المقرر كل عامين

2.14. كإحدى نتائج التحليل النقدي لعملية الاستعراض المقرر كل عامين التي أجريت في أغسطس 2022، أنشئ فريق عمل فني تاسع معني بالاتصال والدعوة للاستعراض الرابع المقرر كل عامين لتعزيز جهود الاتصال والدعوة المتعلقة بنتائج الاستعراض المقرر كل عامين والوعي. كما جرت العادة، تحددت أدوات الاتصال والدعوة الخاصة بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وهي لوحة معلومات الاستعراض المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ومجموعة أدوات الاستعراض المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لتسهيل استخدام نتائج تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين الخاص للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

الدعم الفني لعملية الاستعراض المقرر كل عامين

2.15. بالشراكة مع الشركاء الفنيين والمؤسسات التقليدية للاستعراض المقرر كل عامين، قُدم الدعم الفني خلال خطوات مختلفة من تنفيذ خارطة الطريق القارية للاستعراض الرابع المقرر كل عامين. قدم خبراء الاستعراض المقرر كل عامين من أكاديميا 2063/ النظام الإقليمي للتحليل الاستراتيجي ودعم المعرفة، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، منظمة الأغذية والزراعة، التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، بوليسي لينك، من بين آخرين، الدعم الفني أثناء التحليل النقدي، وتحديث أدوات الإبلاغ الخاصة بالاستعراض الرابع المقرر كل عامين (المبادئ التوجيهية الفنية، ونموذج الإبلاغ القطري، ومنصة الاستعراض المقرر كل عامين الإلكتروني)، وتدريب المدربين، وتدريب الخبراء الوطنيين، وجمع البيانات، وتنقية البيانات وتقييمها، والتحقق من صحة البيانات على المستوى القطري، والتحقق من صحة البيانات ومراجعتها على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وتنقية البيانات القارية وأثناء ورشة الكتابة الفنية. قدم خبراء الاستعراض المقرر كل عامين المدربون خلال تدريب المدربين ومن المؤسسات الأخرى (الجامعات ومراكز الفكر) الدعم الفني خلال عمليات التحقق الإقليمية. قدمت مفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق بوليسي لينك الدعم لعظم التدريبات الإقليمية للاستعراض المقرر كل عامين افتراضياً، واجتماعات فرقة العمل للاستعراض المقرر كل عامين، واجتماعات التنسيق الشهرية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وغيرها من الاجتماعات المتعلقة بعملية الاستعراض المقرر كل عامين.

2.16. من خلال هذه المنحة المقدمة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، خلال هذه العملية للاستعراض الرابع المقرر كل عامين، دُعمت الميزانية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتمكينها من القيام ببعض الأنشطة الهامة لخارطة طريق الاستعراض المقرر كل عامين على مستويات المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وبالتالي، كان من السهل على المجموعات الاقتصادية الإقليمية القيام بما يلي: (1) اجتماعات التحقق الإقليمية؛ و (2) الأنشطة الأخرى المتعلقة مباشرة بعملية الاستعراض المقرر كل عامين. كما وفرت هذه المنحة بعض التمويل لورشة الكتابة الفنية.

2.17. لعبت المجموعات الاقتصادية الإقليمية دوراً فعالاً للغاية في إشراك الدول الأعضاء وتعبئتها، مما سهل ويسر دور مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إعداد تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين بنجاح.

2.ب. المنهجية

2.18. طُورت بطاقة أداء التحول الزراعي في أفريقيا لعرض التقدم الذي أحرزته فرادى الدول الأعضاء والاعتراف ومكافأة الدول الأعضاء الأفضل أداءً نحو تحقيق أهداف وغايات إعلان مالابو بحلول عام 2025. ويستند سجل أداء التحول الزراعي في أفريقيا إلى أساليب معيارية لتقييم أداء البلد في تحقيق الأهداف والغايات المحددة في إعلان مالابو.

2.19. نظراً لأن العام المستهدف العام بصفة عامة لإعلان مالابو هو 2025، توفر طريقة المقارنة المعيارية مقياساً تدريجياً ومتزايماً لتقييم التقدم المحرز كل عامين مقابل المؤشرات في شكل درجة. من خلال مقارنة الدرجات التي أحرزتها الدول الأعضاء، يتيح سجل أداء التحول الزراعي في أفريقيا المقارنة المعيارية للأداء بين الأقران من أجل تحفيز التحسين المستمر للتدخلات نحو الأهداف المتفق عليها بشكل عام. تهدف المعايير في هذه الحالة بشكل أساسي إلى السماح للدول الأعضاء بمعرفة كيفية تحسين أدائها بمرور الوقت، والبحث عن أفضل الممارسات من أجل التغلب على التحديات المحددة مع تعزيز ثقافة التحسين المستمر، وزيادة الحرص على التحجيل بتحقيق أهداف القطاع الزراعي.

2.20. توفر المبادئ التوجيهية الفنية المحدثة لعام 2023 تفاصيل عن المنهجية المستخدمة لحساب كل مؤشر من مؤشرات الأداء البالغ عددها 59 مؤشراً (47 مؤشراً قائماً و 12 مؤشراً جديداً) مع المجموعة المطلوبة من المعايير توفر الملاحظات الفنية لعام 2023 مزيداً من التفاصيل حول الطرق المستخدمة لحساب درجات الأداء، مع اعتبار عام 2015 كمرجع لقياس الأداء، بما في ذلك نظام التريجيب المستخدم لتجميع الدرجات للمجالات الموضوعية المختلفة.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 13 من 144

- 2.21. تُستخدم دورة الاستعراض الرابع المقرر كل عامين لتجريب المؤشرات الجديدة، ولكن لن تُستخدم تلك المؤشرات في حساب درجة الدول الأعضاء وترتيبها. المؤشرات الجديدة هي: 3.1.7 (النسبة المئوية للزيادة في نسبة سلاسل الثروة الحيوانية التي قُيِّمت وأُعدت محلياً، حسب الأنواع/السلاسل/الأنماط البيئية المستخدمة سنوياً في بلد ما، سلاسل الثروة الحيوانية)؛ 3.1.8 (مؤشر أداء قطاع البذور)؛ 3.5.8 (تكلفة الحصول على نظام غذائي صحي كنسبة مئوية من الإنفاق الغذائي الأسري)؛ 3.5.9 (النسبة المئوية) من السكان الذين يعانون من زيادة الوزن أو السمنة، والسكان البالغين)؛ 3.7 (مؤشر تقدم التقوية البيولوجية في أفريقيا)؛ 5.1.2 (مؤشر التنوع للتجارة بين الدول الأفريقية للسلع والخدمات الزراعية)؛ 5.3.1 (معدل التعريف، متوسط معدل التعريف المطبق المرجح (مئوياً))؛ 5.3.2 (مؤشر التداوير غير الجمركية المتعلقة بالتجارة بين الدول الأفريقية للسلع والخدمات الزراعية)؛ 5.3.3 (مؤشر البيئة المؤسسية التمكينية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ 6.1.2 (إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد النيتروجين) من الزراعة. علاوة على ذلك، أُستبعد المعيار الجديد EIRB4 من حساب 6.2 ودرجتها. نظراً للمشكلات الجسيمة المتعلقة بالإبلاغ وجود البيانات، كان المؤشر 3.6.3 صامتاً أيضاً خلال هذه الدورة للاستعراض الرابع المقرر كل عامين.
- 2.22. عندما يكون المؤشر صامتاً، فهذا يعني أنه لم يُستخدم في حساب الدرجات وترتيب الدول الأعضاء ولا يُؤخذ في الاعتبار عند تحليل الدرجات.
- 2.23. فيما يتسق مع هيكل أداء الاستعراض المقرر كل عامين (7 مجالات التزام مصنفة في 28 فئة أداء، ومزيد من ذلك في 59 مؤشراً)، هناك أربعة أنواع من الدرجات: الدرجة I وهي الدرجة المنسوبة إلى مؤشر الأداء على أساس مقياس من 0 إلى 10؛ والدرجة C هي تجميع للدرجات [فئة الأداء؛ والدرجة T هي تجميع للدرجات C لموضوع الأداء أو مجال الالتزام؛ والدرجة O التي هي النتيجة الإجمالية (أو تجميع الدرجات T) في تحقيق إعلان مالايو. لكل درجة مجمعة (أي درجة C ودرجة T ودرجة O)، يُستخدم نظام ترجيح متساوٍ.
- 2.24. وقد وجهت خوارزميات الحوسبة المناظرة، المفصلة بالكامل في الملاحظات الفنية لعام 2023، تصميم قاعدة البيانات لتجميع البيانات القطرية لإنشاء بطاقة الأداء لعام 2023.
- 2.25. مقارنة الدرجات القطرية في تنفيذ إعلان مالايو والملفات القطرية الـ 49 المعروضة في الفصل السابع من سجل أداء التحول الزراعي في أفريقيا، الذي يلخص التقدم الذي أحرزه كل بلد على حدة في الوفاء بالتزامات إعلان مالايو. يجب ملاحظة التعريفات الفنية القياسية التالية لتسهيل الفهم الكامل لتقرير الاستعراض المقرر كل عامين وسجل أداء التحول الزراعي في أفريقيا.
- 2.26. الهدف: القيمة المخطط الوصول إليها في سنة نهائية (سنة مستهدفة) بواسطة عنصر يُعبر عنه في التزام. على سبيل المثال، الالتزام "بمضاعفة التجارة بين الدول الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية ثلاث مرات بحلول عام 2025 مقارنة بعام 2015" - الهدف هو تحقيق 200 في المائة بحلول العام المستهدف 2025 من عام خط الأساس 2015.
- 2.27. المؤشر: مُعامل أو مجموعة من المُعاملات التي تقيس مباشرة (دون أي حساب آخر) قيمة العنصر الذي يخضع للقياس. على سبيل المثال، بالنسبة للالتزام الوارد في القسم 2.24، فإن المؤشر هو "معدل نمو التجارة بين الدول الأفريقية".
- 2.28. الإنجاز: هي القيمة المخطط أن يصل إليها المؤشر في سنة قياس للبلد ليكون على المسار الصحيح في الوصول إلى الهدف، مع افتراض أن التقدم طولي. على هذا النحو، قد يختلف الإنجاز من سنة إلى أخرى. على سبيل المثال، بالنسبة للالتزام الوارد في القسم 2.24، فإن المعيار الرئيسي للسنة الثالثة (سنة القياس 2018) هو 60 في المائة [يساوي (200 في المائة) * 3]. تجدر الإشارة إلى أن الإنجاز قد يظل ثابتاً إذا تكرر الهدف كل عام. على سبيل المثال، بالنسبة للالتزام بـ "زيادة الإنفاق الحكومي على الزراعة كحصة من إجمالي النفقات الوطنية، إلى 10 في المائة على الأقل كل عام"، فإن الإنجاز لكل عام هو تحقيق 10 في المائة.
- 2.29. الدرجة: قيمة تستند إلى مقياس من 0 إلى 10 وتعكس الأداء مقابل مؤشر في سنة معينة. كما هو الحال في مثال الالتزام الوارد في القسم 2.26، فإن البلد الذي حقق تقدماً بنسبة 150 في المائة في سنة معينة سيحصل على درجة 7.5 [تساوي (200/150)*10].
- 2.30. المعيار المرجعي: الدرجة المناظرة لقيمة الإنجاز، وهو الحد الأدنى من الدرجة التي يجب أن يحصل عليها البلد ليكون على المسار الصحيح في تلك السنة بالتحديد. كما هو الحال مع الإنجاز، قد يختلف المعيار من سنة إلى أخرى ويصل إلى القيمة القصوى البالغة 10 في السنة المستهدفة أو قد يظل ثابتاً عند 10 كل عام. المعيار لفترة الإبلاغ هذه (سنة القياس 2022) هو 9.29 مقارنة بـ 7.28 في آخر تقرير استعراض مقرر كل عامين (سنة القياس 2020).
- 2.31. على المسار الصحيح: يعني أن الدولة العضو حصلت على درجة تساوي أو أكبر من المعيار المرجعي (9.29) وبالتالي فهي على المسار الصحيح للوصول إلى هدف تحقيق التزامات مالايو.
- 2.32. خارج المسار: يعني أن البلد حصل على درجة أقل من المعيار المرجعي وبالتالي فهو ليس على المسار الصحيح للوصول إلى هدف تحقيق التزامات مالايو.
- 2.33. تظل فئة الأداء التي عُرضت خلال دورة الاستعراض الثالث المقرر كل عامين حتى دورة الاستعراض الرابع المقرر كل عامين وتشير إلى الدول الأعضاء التي تحرز تقدماً جيداً، مما يعني أن الدولة العضو التي تبلغ درجتها الإجمالية خمسة أو أكثر من 5، ولكنها أقل من المعيار المرجعي البالغ 9.29، وبالتالي، لا تزال خارج المسار الصحيح للوصول إلى هدف تحقيق التزامات مالايو.

- 2.34. تظل تحظى عملية الحصول على بيانات عالية الجودة لعملية الاستعراض المقرر كل عامين بأولوية قصوى. تُنفذ مختلف الاستراتيجيات على مدار دورات الاستعراض المقرر كل عامين للمساعدة في تحسين جودة البيانات. ويشمل ذلك إنشاء منصة إلكترونية (الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عامين) خلال الجولة الثانية من الاستعراض المقرر كل عامين التي ساعدت على تحسين معدل تجميع البيانات وفحصها ومعالجتها وتوثيق البيانات وإعداد بطاقة الأداء في الوقت المناسب والنتائج ذات الصلة المستخدمة في تقرير الاستعراض المقرر كل عامين. كما ساعد الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عامين في إنشاء قاعدة بيانات للسلاسل الزمنية لأكثر من 500 متغير أو مُعامل من عام 2015 إلى آخر عام في هذه الدورة للاستعراض الرابع المقرر كل عامين. بحيث يمكن استخدامها لإجراء تحليل استراتيجي حول مختلف القضايا المتعلقة بالزراعة وتحويل الأنظمة الغذائية. في هذه الجولة الرابعة من الاستعراض المقرر كل عامين، عُزز نظام الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عامين لتقليل العديد من أخطاء إدخال البيانات الشائعة (على سبيل المثال، الأصفار غير المقصودة، ووحدات القياس، والمعدلات والنسب المئوية غير المعقولة، من بين أمور أخرى) من خلال وضع قيود مختلفة على حقول أو خلايا إدخال البيانات.
- 2.35. رغم أن هذه الخطوات تبدو أنها قد ساعدت في تقليل العديد من الأخطاء الشائعة المذكورة أعلاه، اقتصر أنواع ومدى التحليل النقدي الذي أُجري لتحديد مشكلات جودة البيانات والمستخدم في تنفيذ الاستراتيجيات المذكورة أعلاه على عدد قليل من المؤشرات والموضوعات. على هذا النحو، لم تكن التحسينات هي ذاتها عبر البيانات للمواضيع والمؤشرات المختلفة. في الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عام الأخير أيضًا، لم يُؤكد على مشاكل البيانات الرئيسية فيما يخص القيم الشاذة للبيانات المفقودة أو تم أخفيت من خلال منهجية التسجيل. على سبيل المثال، عُولجت الملاحظات المفقودة من خلال إعطاء درجة صفر (0) للمؤشرات والبلدان المتأثرة. عُولجت مشكلات البيانات الشاذة عن طريق تقليص قيم المؤشر المتأثر إلى الحد الأدنى أو الأقصى من النطاق المتوقع للقيم ثم إعطاء درجة صفر (0) أو عشرة (10) على التوالي. قد تكون هذه الممارسات قللت من المتطلبات أو الدوافع أو المحفزات لإجراء فحوصات مفصلة لجودة البيانات وتحتاج البلدان إلى مراجعة البيانات التي بها مشكلات فقط.
- 2.36. في هذا الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، توفر وقت إضافي خلال العملية لإجراء فحوصات جودة البيانات على المُعاملات ولكي تقوم البلدان بمراجعة بياناتها وفقًا لذلك. ومع ذلك، لم يكن الوقت المخصص والقدرة المتاحة كافيين بسبب الإخفاق في تقدير أنواع فحوصات جودة البيانات المطلوبة. وبالمثل، كانت الملاحظات المقدمة إلى البلدان (كما جرى ذلك خلال الاستعراض الثالث المقرر كل عامين) غالبية أيضًا بالنسبة لها لمعالجة مشاكل البيانات المحددة بشكل كامل.
- 2.37. فيما يلي أبرز مشكلات جودة بيانات الاستعراض المقرر كل عامين، مجمعة في ثلاث فئات: (1) عملية تقديم البيانات ونظام الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عامين، (2) جودة مُعاملات البيانات، و (3) حساب المؤشرات والدرجات.

تقديم البيانات ونظام الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عامين

- 2.38. أحد الأمور الرئيسية هنا هو المشكلة التي أثارها بعض الدول الأعضاء بأنها لم تتمكن من تحميل البيانات لأن نظام الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عامين لا يسمح لها بذلك. ونظرًا لنجاح العديد من الدول الأعضاء في تحميل البيانات المتعلقة بنفس المؤشرات، يبدو أن المشكلة تحدث من جانب تلك الدول الأعضاء وقد تعكس الاختلافات في قدرات أولئك الذين يحاولون تصفح نظام الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عامين. قد تكون أيضًا محاولة تحميل البيانات في اللحظة الأخيرة غير ناجحة لأن نظام الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عامين يتحقق من العديد من الاتساقات الداخلية في البيانات قبل أن يتمكن من قبول البيانات.
- 2.39. قد يتضح فشل تقديم البيانات المتعلقة بالتجارة الزراعية بين البلدان الأفريقية (وخاصة المؤشر 5.1) بشكل عام عند تقييمه مقارنة بالبيانات التي أنشأها الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عامين للتحليل. تُملأ خلايا البيانات بمزيج من البيانات العددية والسلسلة، مع الكثير من المعلومات غير المفهومة. وينعكس هذا في العدد المنخفض للبلدان التي حُسب المؤشر لها بنجاح، مقارنةً بالاستعراضات الإلكترونية السابقة المقررة كل عامين.
- 2.40. هناك قصور آخر في نظام الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عامين يتمثل في أن البيانات المقدمة للتحليل لا يصبحها بيانات وصفية. بالإضافة إلى ذلك، تكون البيانات في نموذج واسع، حيث تُكون المتغيرات من المُعاملات وتقسيماتها الفرعية والسنوات. قد يُعيق ذلك الاستخدام ويثني العديد من الأشخاص عن استخدامه.

جودة مُعاملات البيانات

- 2.41. منذ تقرير الاستعراض الأول المقرر كل عامين، قامت العديد من الدراسات بتحليل مشكلات جودة البيانات، بما في ذلك البيانات المفقودة، والأصفار غير المقصودة، ووحدات القياس، والقيم الشاذة والمعدلات والنسب المئوية غير المعقولة، ومجموع الأجزاء التي لا تضيف ما يصل إلى المبلغ الإجمالي، من بين أمور أخرى¹ مثلت البيانات المفقودة أحد أكبر المعوقات (انظر الجدول 2.1). نظرًا لأن المعدل الإجمالي للإبلاغ عن

¹ انظر على سبيل المثال: الاستعراض الافتتاحي المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وسجل أداء التحول الزراعي في أفريقيا: النتائج ومجالات التحسين (بنين، س.، أوليموينغو، ج.، وتيفيرا، ديليو. 2018)؛ تحسين جودة البيانات للاستعراض الافتتاحي المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا: مبادرة شراكة جرى تجربتها في خمسة بلدان (بنين، س.، كاروجيا، ج.، ماتشاي، ج.، ويادي، م. 2020). تحسينات

- البيانات يبلغ 60 في المائة (أو 64 في المائة باستثناء 12 مؤشرًا جديدًا في هذه الدورة للاستعراض الرابع المقرر كل عامين)، فإن البيانات المفقودة تمثل مشكلة كبيرة. وهذا يعني منح العديد من البلدان درجة صفر للمؤشرات المتأثرة. يحتوي الموضوع 1 على أعلى معدل للإبلاغ (96.1 في المائة)، يليه الموضوع 2 (82.8 في المائة)، والموضوع 7 (75.7 في المائة)، والموضوع 6 (67.2 في المائة)، والموضوع 5 (59 في المائة)، والموضوعان 3 و 4 (56.1 في المائة لكل منهما).
- 2.42 على الرغم من أن المؤشرات الجديدة خفضت معدل الإبلاغ الإجمالي (64.3 في المائة عند استبعادها مقارنة بـ 59.2 في المائة عند تضمينها)، إلا أنها كان لها تأثير مختلط على معدلات الإبلاغ للمواضيع المتأثرة: إيجابية للموضوعين 6 و 7 وسلبية للموضوعين 3 و 5.
- 2.43 يوضح الجدول 2.2 معدل الإبلاغ عن البيانات حسب البلد، حيث أبلغ 12 منهم عن 80 في المائة على الأقل من البيانات (غامبيا ونيجيريا وتنزانيا وتوغو ومصر ورواندا وكينيا ومدغشقر وبوركينا فاسو وأثيوبيا وغانا وبوروندي). في الطرف الآخر من المقياس، هناك حوالي 20 دولة يبلغ معدل الإبلاغ فيها أقل من 50 في المائة. عند البحث في المشكلات الأخرى المتعلقة بالبيانات (يُقدم المزيد عن هذا لاحقًا)، فإن الآثار المترتبة على ذلك هي أن حوالي نصف البلدان البالغ عددها 49 المبلغة قد لا يكون لديها بيانات كافية لإجراء تقييم شامل للتقدم الذي أحرزته في تنفيذ إعلان مالابو. بالنسبة لهذه البلدان، تكون درجات الاستعراض المقرر كل عامين الخاصة بها منخفضة للغاية (بأن تحصل على أصفار في المؤشرات المفقودة) ومن الأفضل أن تُصنف على أنها "غير معروفة" بدلاً من "خارج المسار".
- 2.44 بالنظر إلى الجدول 2.2، يتضح أن هناك اختلافات في البيانات المفقودة عبر المعاملات والمؤشرات والبلدان داخل الموضوع، والتي تُلخص مع المشكلات الأخرى المتعلقة بالبيانات أدناه لمختلف المجالات الموضوعية.

[وتحديات بيانات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا: تحليل نقدي للموضوع 2 في دورة البرنامج الاستعراض الثالث المقرر كل عامين \(بنين، د. نافارو، د. لاورد، م. فين، م. ماخورا، أ. موليتسان، د. أداما، س. كيمائي، م. كاليب، 2022\).](#)

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014
تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024
صفحة 16 من 144

الجدول 2.1: معدل الإبلاغ عن البيانات في الاستعراض الرابع المقرر كل عامين حسب المجال الموضوعي، 2015-2022

باستثناء المؤشرات الاثني عشر الجديدة				بما في ذلك المؤشرات الاثني عشر الجديدة			
الملاحظات		المعايير (رقم)	العدد المطلوب	الملاحظات		المعايير (رقم)	العدد المطلوب
النسبة المبلغ عنها	العدد المبلغ عنه			العدد المبلغ عنه	العدد المبلغ عنه		
96.1	1,507	32	1,568	96.1	1,507	32	الموضوع ¹⁺
82.8	7,792	24	9,408	82.8	7,792	24	الموضوع 2
64.7	43,866	215	67,816	56.1	53,632	286	الموضوع 3
56.1	15,179	69	27,048	56.1	15,179	69	الموضوع 4
60.5	10,944	54	18,081	59.0	11,390	65	الموضوع ³⁺
65.6	1,767	13	2,695	67.2	2,863	17	الموضوع 6
74.8	2,053	49	2,744	75.7	2,485	60	الموضوع 7
64.2	108-83	456	129360	59.1	94,848	553	الاجمالي

المصدر: تحليل بيانات الاستعراض الرابع المقرر كل عامين.

ملحوظات على الجدول 2.1: الملاحظات = [المعايير اللازمة لآخر سنة فقط * 49 (عدد البلدان)] + [المعايير اللازمة لجميع السنوات * 49 (عدد البلدان المبلغه) × 8 (عدد السنوات)].⁺ يستبعد البيانات المتعلقة بثلاثة معايير التي تختلف حسب البلد وتعتمد على الرد على الأسئلة السابقة.⁺⁺ يستبعد البيانات المتعلقة بـ 5.1 لحوالي 12 معيار (كمية/قيمة الواردات/الصادرات أو السلع/الخدمات) التي لا يمكن استخلاصها وتحليلها باستخدام برنامج ستاتا (انظر المناقشة عن المشكلات المتعلقة بالاستعراض الإلكتروني المقرر كل عامين).

الموضوع 1

2.45. البيانات المطلوبة هنا هي لأحدث سنة فقط، أي 2022 في هذا الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، لالتقاط حالة أو مدى كيفية إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، فيما يتعلق بتنفيذ الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي، وتنسيق الأنشطة والاستثمارات، واستخدام الأدلة في صنع القرار. تعلق الجزء الأكبر من عمليات فحص البيانات التي أجريت هنا بالبيانات المفقودة، والتي عُرضت بالفعل أعلاه. نظرًا لإحتمالية عدم إتاحة سجلات علنية حول ذلك، فإن التحدي الرئيسي هو كيفية إجراء فحوصات مستقلة لجودة البيانات. بمقارنة البيانات المقدمة عن هذا الاستعراض الرابع المقرر كل عامين بالبيانات المقدمة عن الاستعراض الثالث المقرر كل عامين بشأن تنفيذ الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي (المؤشر 1.1) على سبيل المثال، يبدو أن هناك تراجعًا في العديد من البلدان، وهو ما يبدو غير معقول. يمثل ذلك إشارة تحذير فيما يخص تحديد البيانات الأكثر دقة (الاستعراض الثالث والرابع المقرر كل عامين). رغم أن ارتفاع معدل الإبلاغ عن المعايير أمر مشجع، ستعتمد موثوقية البيانات على مدى حيازة أي منها عند التحقق من السجلات المتاحة، وهو ما يجب القيام به.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 17 من 144

الجدول 2.2: معدل الإبلاغ عن البيانات في الاستعراض الرابع المقرر كل عامين حسب البلد، 2015-2022

الدولة		البيانات المبلغ عنها		الدولة		البيانات المبلغ عنها	
النسبة المئوية من الإجمالي	العدد	النسبة المئوية من الإجمالي	العدد	النسبة المئوية من الإجمالي	العدد	النسبة المئوية من الإجمالي	العدد
56.3	1853	96.1	3162	غينيا	56.3	1853	غينيا
56.1	1846	95.3	3138	موريتانيا	56.1	1846	موريتانيا
54.8	1805	95.2	3134	ليسوتو	54.8	1805	ليسوتو
51.2	1684	87.1	2867	جزر القمر	51.2	1684	جزر القمر
50.3	1657	85.5	2814	جنوب أفريقيا	50.3	1657	جنوب أفريقيا
49.9	1643	84.9	2794	جيبوتي	49.9	1643	جيبوتي
45.9	1510	83.9	2762	زامبيا	45.9	1510	زامبيا
45.4	1494	82.7	2721	الكاميرون	45.4	1494	الكاميرون
44.7	1471	81.4	2679	ناميبيا	44.7	1471	ناميبيا
42.9	1411	81.2	2673	النيجر	42.9	1411	النيجر
42.2	1390	80.6	2653	كابو فيردي	42.2	1390	كابو فيردي
36.0	1185	80.5	2651	ليبيريا	36.0	1185	ليبيريا
35.5	1169	78.5	2584	موريشيوس	35.5	1169	موريشيوس
35.3	1163	78.0	2569	الكونغو	35.3	1163	الكونغو
34.3	1129	77.9	2566	جنوب السودان	34.3	1129	جنوب السودان
30.7	1011	75.9	2500	سيشل	30.7	1011	سيشل
30.7	1011	75.1	2473	بوتسوانا	30.7	1011	بوتسوانا
29.1	958	74.4	2448	أنغولا	29.1	958	أنغولا
25.1	825	72.1	2374	غينيا بيساو	25.1	825	غينيا بيساو
24.2	798	70.6	2323	جمهورية أفريقيا الوسطى	24.2	798	جمهورية أفريقيا الوسطى
23.4	770	66.7	2195	الصومال	23.4	770	الصومال
19.9	656	65.5	2157	غينيا الإستوائية	19.9	656	غينيا الإستوائية
6.3	209	62.3	2052	الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية	6.3	209	الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية
2.1	68	60.0	1975	ليبيا	2.1	68	ليبيا
		57.7	1901				

المصدر: تحليل بيانات الاستعراض الرابع المقرر كل عامين. ملحوظات: العدد الإجمالي للملاحظات هو 3292 لكل بلد.

الموضوع 2

2.46. أجريت أنواع مختلفة من فحوصات جودة البيانات، حيث كانت القيم الشاذة ومجموع الأجزاء التي لا تصنف إلى الإجمالي هي الأكثر إشكالية (انظر النتائج في الجدول 2.3). بالنظر إلى كل حالة على حدة، قد لا تبدو النتائج جوهريّة. ومع ذلك، عند النظر إليهم مجتمعين، تكن بالفعل مقلقة على سبيل المثال، تمثل البيانات المفقودة والقيم الصفرية والقيم الشاذة معًا 25-30 في المائة من إجمالي الملاحظات المطلوبة. هذا إلى جانب المشكلات الأخرى التي حُددت، يقوض ذلك معدل الإبلاغ المرتفع (82.8 في المائة، الجدول 1) والبيانات لتتبع التقدم الذي أحرزته جميع البلدان بشكل موثوق في تحقيق التزامات إعلان مالابو المتعلقة بالموضوع 2.

الجدول 2.3: ملخص المشكلات المتعلقة بالبيانات المحددة في معايير الموضوع 2 في الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، 2015-2022

نوع فحص جودة البيانات	إجمالي عدد الملاحظات التي خضعت للتحليل	الملاحظات ذات إشارات الإنذار (النسبة المئوية من الإجمالي)
البيانات مفقودة	9408	17.2
القيم الصفرية غير الممكنة	9408	1.1
القيم الشاذة: معدل النمو السنوي < 50 في المائة	9408	8.4
الوحدات: الآلاف، الملايين، المليارات، إلخ.	9408	3.5
المجموع - مجموع أجزاء القطاع الفرعي < 5 في المائة	392	10.1
الإنفاق الزراعي الحكومي	392	15.8
القيمة المضافة الزراعية	392	6.2
المجموع - مجموع أجزاء ذكر/أنثى < 0	392	6.2
المزارعون الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية	392	1.1
المزارعون	392	
المزارعون < السكان	392	

2.47. بالنظر إلى توزيع البيانات المفقودة على سبيل المثال، كانت أكثر شيوعًا مع المعايير المتعلقة باستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي ونفقات البحوث الزراعية. عند مقارنة البلدان، لم يكن لدى 11 منها فقط (جزر القمر ومصر وأثيوبيا وغامبيا وغانا وكينيا وموزمبيق ونيجيريا ورواندا وسيراليون وأوغندا) أي بيانات مفقودة لأي من المعايير. وتشمل البلدان الأكثر تضررًا، أي تلك التي لديها أعلى نسبة من البيانات المفقودة، ليبيا (100 في المائة)، وأنغولا (91 في المائة)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (61 في المائة)، وبوتسوانا (60 في المائة)، وكابو فيردي (42 في المائة)، وزامبيا (41 في المائة)، والنيجر (39 في المائة).

الموضوع 3

2.48. ارتبط الجزء الأكبر من عمليات فحص البيانات التي أجريت بالبيانات المفقودة، والتي قُدمت نتائجها بالفعل في وقت سابق. عُثر على عدد قليل من القيم الصفرية غير المعقولة (13 في المجموع) للمؤشرات تحت فنتي الأداء 3.4 (PC) و 3.5. نظرًا لأن الموضوع 3 يحتوي على الجزء الأكبر من البيانات المطلوبة (حوالي 60 في المائة، انظر الجدول 1) بالإضافة إلى أحد أدنى معدلات الإبلاغ عن البيانات (56.1 في المائة، انظر الجدول 1)، هناك حاجة إلى المزيد من أنواع فحوصات جودة البيانات بالإضافة إلى فهم المشكلات المتعلقة بالبيانات المفقودة للمساعدة في وضع استراتيجيات أفضل يمكن أن تساعد في رفع معدل الإبلاغ وجودة البيانات.

الموضوع 4

2.49. بالنسبة للموضوع الرابع، حُددت المشكلات التالية المتعلقة بجودة البيانات:

- النمو السنوي للقيمة المضافة الزراعية (الناتج المحلي الإجمالي الزراعي): ظهرت قيم شاذة كبيرة لثلاثة بلدان (ملاوي: 275.544 في المائة؛ سيراليون: 128.314 في المائة و جنوب أفريقيا: 125.1997 في المائة) وظهرت قيم مفقودة لـ 23 دولة.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 19 من 144

- معدل الحد من نسبة عدد الفقراء، عند خط الفقر الدولي (4 1_4) ومعدل الحد من نسبة عدد الفقراء، عند خط الفقر الوطني (3 1_4): (1 1_4 و 3 1_4 و 4 1_4: عُيُنِت جميع معدلات الفقر السلبية والمفقودة والصفيرية على أنها صفر ؛ (2 1_4: ظهر لدى دولتين قيم شاذة كبيرة (مصر: -106.111 في المائة ؛ تونس: -80 في المائة)؛ (3 1_4: ظهر لدى 20 دولة فقط درجات غير صفيرية ؛ (4 1_4: ظهر لدى 30 دولة قيم مفقودة.
- معدل انخفاض الفجوة بين سعر العملة وسعر المزرعة: (1 أعطيت قيم سلبية ومفقودة (18) و صفيرية بشكل خاطئ درجات صفيرية؛ (2 ظهر لدى نيجيريا قيم شاذة كبيرة (-1283.26 في المائة) وكينيا (-167.04 في المائة).
- حصول الشباب على فرص عمل جديدة في سلاسل القيمة الزراعية: (1 ظهرت قيم مرتفعة إرتفاعاً غير اعتيادياً لدى كل من مالي (89.2 في المائة) ونيجيريا (88.92 في المائة) وكينيا (74.9 في المائة) ومصر (64.3 في المائة) وزيمبابوي (63.6 في المائة)؛ (2 ظهرت قيم منخفضة انخفاضاً غير اعتيادياً لدى توغو وجنوب أفريقيا والسنغال وموريتانيا وأنغولا، و (3 21 عُيُنِت البيانات مفقودة بشكل خاطئ على الأصفار.
- نسبة النساء الريفيات اللواتي مكن في الزراعة (1 ظهرت قيم مرتفعة إرتفاعاً غير اعتيادياً لدى المغرب (99.9 في المائة)؛ الغابون (82.3 في المائة)؛ غانا (76.8 في المائة)؛ كينيا (74.2 في المائة) ورواندا: (63.9 في المائة)؛ (2 بينما ظهرت قيم منخفضة انخفاضاً غير اعتيادياً لدى بنين وموريتانيا والنيجر وجنوب أفريقيا وتوغو؛ و (3 أعطيت 21 دولة ظهرت لديها قيم مفقودة درجات صفيرية بشكل خاطئ

موضوع 5

2.50

ارتبط الجزء الأكبر من عمليات فحص البيانات التي أجريت بالبيانات المفقودة، والتي قُدمت نتائجها بالفعل في وقت سابق. ظهرت المشكلات الأخرى التي حُددت مع المؤشر 5.2.1 (مؤشر تيسير التجارة)، حيث يُفترض أن تُضبط المعايير (بين 0-100). ومع ذلك، لم تُضبط المعايير المتعلقة بـ "إدارة الحدود" وكان لها قيم خارج النطاق. وبالتالي، تقرر استبعاد هذا المعيار في حساب مؤشر تيسير التجارة. تحددت أيضاً مشكلات إضافية ظهرت لدى عدد قليل من البلدان (مصر وسيراليون وغينيا الاستوائية) في إطار معيار "الهجرة" (عدد البلدان الأفريقية التي لديها تأشيرة عند الوصول + عدد البلدان التي لديها تأشيرة دخول مجانية)، حيث كانت قيم البيانات المسجلة أكبر من الحد الأقصى الممكن البالغ 54. يمكن معالجة ذلك من خلال تضمين قيد على خلية إدخال البيانات في الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عامين، بالإضافة إلى التدريب على التغلب على المشكلة مع هذه الأمثلة. بشكل عام، يجب إجراء المزيد من أنواع فحوصات جودة البيانات، بالإضافة إلى فهم سبب صعوبة تحميل بيانات التجارة تحت 5.1 للعديد من البلدان (انظر المناقشة تحت مشكلات الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عامين).

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 20 من 144

الموضوع 6

2.51. إلى جانب المشكلات التي تتعلق بالبيانات المفقودة المحددة سابقاً، فإن المشكلة الرئيسية هنا هي معيار "النسبة المئوية للإنفاق العام على مبادرات بناء القدرة على الصمود، وتحديداً على أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة، وشبكات الأمان الاجتماعي، والتأمين على المؤشرات القائمة على الطقس" (EIRB4 بموجب المؤشر 6.2). يبدو أن بالرغم من استخدام بعض البلدان إجمالي الإنفاق الحكومي كمقام بشكل صحيح، فقد يكون البعض الآخر قد استخدم الإنفاق الزراعي بشكل غير صحيح كمقام. يجب حل هذا الأمر وإجراء التدريب المناسب في الدورة التالية للاستعراض المقرر كل عامين، بالإضافة إلى تحديد الهدف. هناك حاجة أيضاً إلى أنواع مختلفة من الفحوصات على المعايير الأخرى.

الموضوع 7

2.52. هنا أيضاً، أُجري الجزء الأكبر من عمليات التحقق على البيانات المفقودة، والتي كانت أكثر شيوعاً مع المؤشر 7.1 حول مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الإحصائية الزراعية. فيما يتعلق بمعايير المؤشر 7.1 على سبيل المثال، تراوحت النسبة المئوية للبلدان التي لم تقدم تقاريرها من 20 في المائة إلى 50 في المائة، مقارنة بأقل من 20 في المائة للمعايير الأخرى في إطار الموضوع 7. من المشكلات الأخرى التي خُددت ظهور بعض حالات القيم الصفرية ومزيج من القيم النصية والعديدية، خاصة بالنسبة لمدغشقر وتوغو. مثل الموضوع 1، قد لا تكون هناك سجلات علنية لإجراء فحوصات مستقلة لجودة البيانات حول المعايير المختلفة. لذلك، قد تكون هناك حاجة إلى إجراء عمليات تحقق من الاتساق مع البيانات الواردة من الاستعراضات السابقة المقررة كل عامين (انظر المثال تحت الموضوع 1) لتعزيز عمليات التحقق من البيانات. عند مقارنة معدل الإبلاغ العام عن البيانات (انظر الجدول 2) بمؤشر تقديم الاستعراض المقرر كل عامين (7.3) على سبيل المثال، يثير الشكل 1 القلق بشأن التقييم الذاتي والأعلى لعملية تقديم الاستعراض المقرر كل عامين والتحقق من صحته مقابل التقييم الفعلي المقدم.

حساب المؤشرات والدرجات

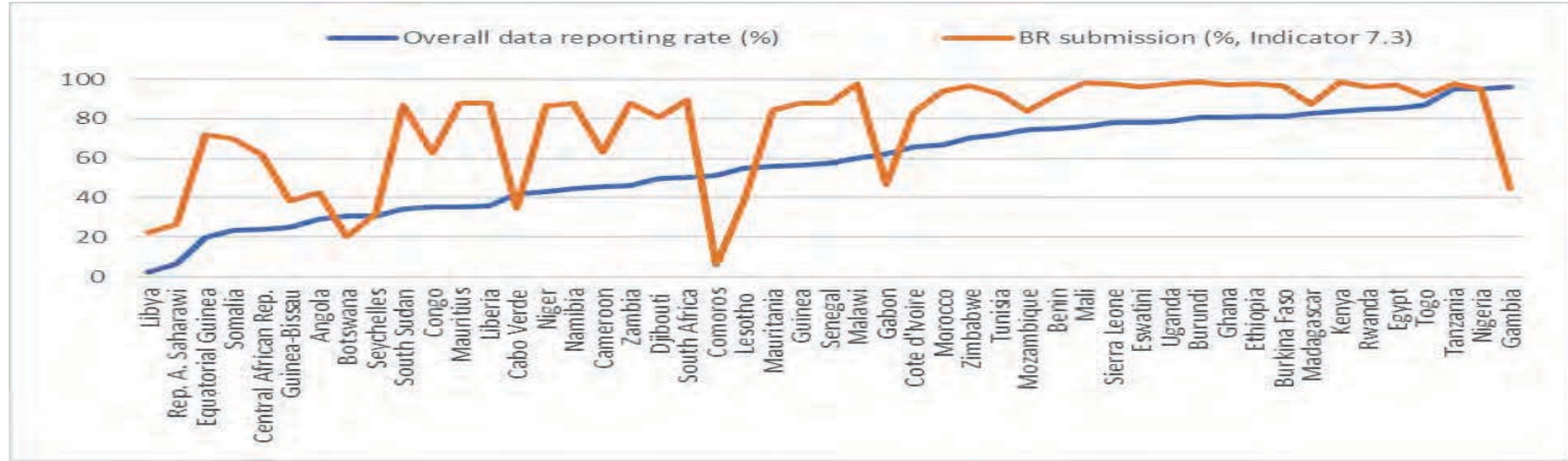
2.53. نظراً لعدم استخدام جميع سنوات البيانات حول المعايير في حساب المؤشرات، يساهم تحليل البيانات المفقودة والقيم الشاذة على مستوى المؤشر أيضاً في فهم المزيد من البيانات. من بين 58 مؤشراً، هناك 11 مؤشراً تتطلب جميع السنوات (2015 إلى 2022) من البيانات، و 15 مؤشراً تتطلب بيانات لعامي 2015 و 2022، و 32 مؤشراً المتبقية تتطلب بيانات لعام 2022 فقط. يوضح الجدولان 2.4 و 2.5 نتائج القيم المفقودة والقيم الشاذة والقيم الصفرية للمؤشرات حسب الموضوع وحسب البلد، على التوالي. في هذا المستوى من التحليل، يبدو أقل أهمية عند مقارنته بالتحليل على مستوى المعايير (انظر الجدولين 2.1 و 2.2). ومع ذلك، فإن توزيع المشكلات حسب المواضيع لا يزال يظهر أن الموضوعين 3 و 4 أكثر تأثراً من غيرهما. بشكل عام، يُحسب 69 إلى 72 في المائة من المؤشرات. يبدو أن القيم الصفرية هي الأكثر إشكالية أيضاً مع الموضوعين 3 و 4، وكذلك مع البلدان التي لديها معدلات إبلاغ أقل. بشكل عام، نظراً لعدم معالجة المشكلات على مستوى المعايير، فقد تُخفي هذه النتائج مشكلات جودة البيانات إلى الحد الذي تبدو فيه المؤشرات المحسوبة سليمة على عكس البيانات الأساسية على المعايير. بعد ذلك، يصبح من الصعب استخلاص الآثار السياسية الموثوقة والمفيدة من تحليل المؤشرات والدرجات المستمدة منها.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 21 من 144

الشكل 2.1: مقارنة بين المعدل الإجمالي للإبلاغ عن البيانات والمؤشر 7.3 في الاستعراض الرابع المقرر كل عامين



الجدول 2.4: القيم المفقودة والقيم الصفرية والقيم الشاذة للمؤشرات في الاستعراض الرابع المقرر كل عامين حسب الموضوع

المحسوب، باستثناء القيم الصفرية		المحسوب، بما في ذلك القيم الصفرية		الإجمالي المطلوب	
النسبة المئوية من الإجمالي	العدد	النسبة المئوية من الإجمالي	العدد	العدد	
98.0	144	100.0	147	147	الموضوع 1
75.2	221	75.5	222	294	الموضوع 2
67.2	659	68.5	671	980	الموضوع 3
52.2	179	59.8	205	343	الموضوع 4
44.9	44	44.9	44	98	موضوع 5
71.4	105	72.8	107	147	الموضوع 6
94.6	139	100.0	147	147	الموضوع 7
69.2	1491	71.6	1543	2156	الإجمالي

ملحوظات: العدد الإجمالي للمؤشرات هو 44. استبعد مؤشران حاليين والمؤشرات الاثني عشر الجديدة من حسابات التقرير.

تشير المشكلات المتعلقة بجودة البيانات إلى أن حوالي نصف البلدان الـ 49 المبلغة قد لا يكون لديها بيانات كافية لإجراء تقييم شامل للتقدم الذي أحرزته في تنفيذ إعلان مالابو. تشمل التداخلات الرئيسية الموصى بها لمعالجة هذه المشكلات ما يلي: (1) مواعمة التحليل النقدي عبر مختلف مجموعات العمل الفنية للاستعراض المقرر كل عامين، بما في ذلك استعراض مخرجاته؛ (2) تعزيز قدرة فرق الإبلاغ القطرية (البشرية والمالية والتنظيمية وما إلى ذلك) للاستعراض المقرر كل عامين والتدريب على التغلب على مشكلات جودة البيانات؛ (3) إتاحة الوصول الاستعراضي الإلكتروني المقرر كل عامين على مدار العام أو في فترات متعددة من كل عام للدول الأعضاء لتحميل/تحديث البيانات فور حصولها عليها؛ و (4) تضمين بيانات وصفية مع بيانات الاستعراض المقرر كل عامين وإتاحة البيانات علنيًا لتعزيز التحليلات المختلفة للبيانات. يجب على الاتحاد الأفريقي أيضًا العمل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية الاستعراض المقرر كل عامين في أنظمة الرصد والتقييم الوطنية وآليات المساءلة بما في ذلك استكشاف الاستيراد المباشر للبيانات من قواعد البيانات الإحصائية الوطنية إلى الاستعراضي الإلكتروني المقرر كل عامين.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 23 من 144

الجدول 2.4: القيم المقفودة والقيم الصفرية والقيم الشاذة للمؤشرات في الاستعراض الرابع المقرر كل عامين حسب الموضوع

الدولة	المحسوب، بما في ذلك القيم الصفرية		الدولة	المحسوب، باستثناء القيم الصفرية		الدولة	المحسوب، بما في ذلك القيم الصفرية	
	النسبة المئوية من الإجمالي	العدد		النسبة المئوية من الإجمالي	العدد		النسبة المئوية من الإجمالي	العدد
رواندا	100.0	44	موزمبيق	100.0	44	رواندا	100.0	44
غانا	97.7	43	النيجر	97.7	43	غانا	97.7	43
مالي	97.7	43	جيبوتي	97.7	43	مالي	97.7	43
مصر	95.5	42	ليبيريا	95.5	42	مصر	95.5	42
المغرب	95.5	42	السنغال	95.5	42	المغرب	95.5	42
بنين	93.2	41	غينيا	88.6	39	بنين	93.2	41
كينيا	93.2	41	الكاميرون	93.2	41	كينيا	93.2	41
مدغشقر	93.2	41	الكونغو	93.2	41	مدغشقر	93.2	41
تنزانيا	93.2	41	غينيا بيساو	90.9	40	تنزانيا	93.2	41
تونس	93.2	41	موريشيوس	90.9	40	تونس	93.2	41
أثيوبيا	90.9	40	موريتانيا	88.6	39	أثيوبيا	90.9	40
غامبيا	90.9	40	جزر القمر	90.9	40	غامبيا	90.9	40
نيجيريا	90.9	40	سيشل	88.6	39	نيجيريا	90.9	40
بوركينافاسو	88.6	39	ناميبيا	88.6	39	بوركينافاسو	88.6	39
بوروندي	88.6	39	زامبيا	88.6	39	بوروندي	88.6	39
توغو	88.6	39	جنوب السودان	86.4	38	توغو	88.6	39
أوغندا	88.6	39	جنوب أفريقيا	88.6	39	أوغندا	88.6	39
ملاوي	81.8	36	بوتسوانا	79.5	35	ملاوي	81.8	36
سيراليون	81.8	36	الصومال	81.8	36	سيراليون	81.8	36
كوت ديفوار	79.5	35	غينيا الإستوائية	79.5	35	كوت ديفوار	79.5	35
زيمبابوي	77.3	34	جمهورية أفريقيا الوسطى	75.0	33	زيمبابوي	77.3	34
كابو فيردي	75.0	33	أنغولا	75.0	33	كابو فيردي	75.0	33
إسواتيني	75.0	33	الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية	72.7	32	إسواتيني	75.0	33
الجابون	75.0	33	ليبيا	75.0	33	الجابون	75.0	33
ليسوتو	75.0	33		72.7	32	ليسوتو	75.0	33

ملحوظات: العدد الإجمالي للمؤشرات هو 44. استبعد مؤشران حاليين والمؤشرات الاثني عشر الجديدة من حسابات التقرير.

النتائج الرئيسية

3. التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات

3.1 الأداء القاري

- 3.1 بالنسبة لتقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (2023)، قدم 49 من أصل 55 دولة عضو تقاريرها الوطنية المصادق عليها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال المجموعات الاقتصادية الإقليمية لكل منها. البلدان التي قدمت تقاريرها في عام 2023 هي: أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوروندي، بوركينا فاسو، الكامرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، غينيا الاستوائية، أثيوبيا، إيسواتيني، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، صحراوي، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، تنزانيا، توغو، تونس، أوغندا، زامبيا، وزيمبابوي.
- 3.2 الدول الأعضاء الست التي لم تتمكن من الوفاء بالموعد النهائي وبالتالي فهي بدون درجات في تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين هي الجزائر وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وسان تومي وبرينسيبي والسودان.
- 3.3 يُقدم تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين بعض النتائج الهامة. ارتفع المعيار المرجعي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح على التوالي على مدى السنوات الثماني (8) من عملية الاستعراض المقرر كل عامين، من 3.94 في الاستعراض المقرر كل عامين الافتتاحي (2017)، من خلال 6.66 و 7.28 في 2019 (الثاني) و 2021 (الثالث)، والآن عند 9.29 لهذا BR الاستعراض الرابع المقرر كل عامين. من بين 49 دولة عضو أبلغت عن إحراز تقدم في تنفيذ إعلان مالابو خلال دورة الاستعراض المقرر كل عامين 2023، لا يوجد بلد على المسار الصحيح نحو تحقيق التزامات مالابو للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا بحلول عام 2025. والحقيقة اللافتة للنظر هي أنه في الدورة الثالثة، كانت دولة عضو واحدة فقط على المسار الصحيح، وأربع (4) دول أعضاء كانت على المسار الصحيح في عام 2019 خلال دورة الاستعراض الثاني المقرر كل عامين، و 17 دولة في دورة الاستعراض الافتتاحي المقرر كل عامين (2017). لا يعني الخروج عن المسار الصحيح أن الدول الأعضاء لم تحرز تقدماً – بل أظهرت اثنتا عشرة (12) دولة عضو تحسناً ثابتاً في أدائها منذ الدورة الافتتاحية للاستعراض المقرر كل عامين. تلك الدول هي جزر القمر وليسوتو وكابو فيردي وزيمبابوي وغامبيا ونيجيريا وأوغندا ومصر والمغرب ورواندا وبوروندي وكينيا. يجدر بالذكر أن أثيوبيا ومالي والمغرب ورواندا قد حققت درجات أعلى من خمسة (5) من أصل 10 لجميع دورات الاستعراض المقرر كل عامين.
- 3.4 تكشف النتائج عن الحاجة الملحة لتعجيل تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، على مدى العامين المقبلين حتى عام 2025، من أجل بناء نظام غذائي أفريقي مرن. كما يسلط التقرير الضوء على الحاجة إلى استعراض التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء منذ بداية فترة مالابو في عام 2015 لتوثيق التقدم وتحديد مجالات النجاح والتحديات التي ستطرح مجالات ذات أولوية لإثراء عملية تطوير أجندة ما بعد مالابو للسنوات العشر القادمة (2026-2035).
- 3.5 النتيجة الإجمالية لأفريقيا بأكملها هي 4.56. على الرغم من أن هذه النتيجة أعلى من النتيجة الإجمالية البالغة 4.32 في عام 2021 و 4.03 لدورات الاستعراض المقرر كل عامين 2019، تحرز القارة تقدماً ولكنها لا تزال خارج المسار الصحيح للوفاء بالتزامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/مالابو بحلول عام 2025.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 25 من 144

3.1.1 الالتزام 1: إعادة الالتزام بمبادئ وقيم عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

- 3.6. كجزء من عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، يُطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إظهار الالتزام بقيم ومبادئ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا واتباع عمليات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ذات الصلة. يتطلب هذا الالتزام أن تحقق الدول الأعضاء إنجازاً بنسبة 100 في المائة بحلول عام 2018 (أي ما يعادل الحصول على درجة 10). بشكل عام وعلى عكس الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2021 حيث قُيِّمت ثلاث (3) من الدول الأعضاء الإحدى والخمسين (51) التي أبلغت على أنها على المسار الصحيح بشأن هذا الالتزام، في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، قُيِّمت دولة عضو واحدة فقط (النيجر) من بين الدول الأعضاء التسع والأربعين (49) التي أبلغت على هذا المؤشر، أنها على المسار الصحيح للحفاظ على الإنجاز في هذا الالتزام. وهذا يمثل انخفاضاً في التقدم في القارة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء التسع (9) الأخرى التالية (رواندا والمغرب وأوغندا وزيمبابوي وبنين ونيجيريا وتونس وأثيوبيا وتنزانيا) تقترب من أن تكون على المسار الصحيح بعد أن سجلت أكثر من 9 من أصل 10.
- 3.7. يتتبع هذا الالتزام من خلال ثلاثة مؤشرات محددة. يُسلط الضوء على جميع المؤشرات الثلاثة في هذا التقرير (مؤشر إنجاز عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛ وجود جودة هيئة تنسيق متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة في القطاع؛ والسياسات القائمة على الأدلة والمؤسسات الداعمة والموارد البشرية المناظرة).
- 3.8. يتتبع المؤشر الأول اكتمال العمليات الوطنية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وهو مقياس لمستوى إنجاز البلد لعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في البلد. يقاس من خلال مستوى توافر الوثائق اللازمة التي تُسوغ استكمال كل خطوة من الخطوات الرئيسية الأربع لتنفيذ إعلان مالايو على المستوى القطري. تشمل الخطوات الأربع الرئيسية ما يلي: '1' خطوة الإدماج، '2' خطوة تقييم الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي، '3' خطوة تنفيذ الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي، '4' خطوة رصد وتقييم وإعداد التقارير عن الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي 12. يستند هذا التدبير إلى افتراض أن وجود وثيقة جاهزة يكفي لتبرير الاستكمال الناجح لخطوة معينة. في هذه الجولة الرابعة من الاستعراض المقرر كل عامين، كان من المتوقع أن تقوم البلدان بتحميل وثائق الإثبات اللازمة على منصة الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عامين. وقد ساهم ذلك في حصولهم على درجة في هذا المؤشر.
- 3.9. من بين الدول الأعضاء الـ 49 التي قدمت تقاريرها، تمكنت 31 دولة من إظهار أدلة على اكتمال هذه العملية (أنغولا وبنين وبوروندي وجزر القمر وكوت ديفوار ومصر وأثيوبيا وغامبيا وغانا وليبيريا وليبيا ومدغشقر وملاوي ومالي وموريتانيا وموريشيوس والمغرب وموزامبيق والنيجر ونيجيريا ورواندا وسيراليون والصومال وجنوب السودان وتنزانيا وتوغو وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي). بلغ متوسط أداء الدول الأعضاء التي لم تحقق علامة 2023 57.14 في المائة (مقابل درجة 100 في المائة، أو 5.71 من أصل 10).
- 3.10. يستهدف المؤشر الثاني تعزيز التنسيق متعدد القطاعات بين أصحاب المصلحة لتحسين تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والوصول إلى النتائج، من خلال إنشاء هيئة تنسيق تنفيذية متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة. من بين الدول الأعضاء التسع والأربعين (49) التي قدمت تقاريرها، حققت ثلاث (3) دول أعضاء فقط (جمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر والنيجر) درجة 100 في المائة (10) من أصل 10). وهذا يعني أنه ينبغي بذل المزيد من الجهد للحفاظ على تحقيق هذا المؤشر. يجدر بالذكر أنه بالرغم من أن ثلاث دول أعضاء فقط تسير على الطريق الصحيح بشأن هذا المؤشر، فإن خمس دول أخرى، بما في ذلك رواندا وأوغندا والكاميرون والمغرب، حققت أداءً جيداً ملحوظاً بحيث حققت درجات لا تقل عن 9 من أصل 10.
- 3.11. يتتبع المؤشر الثالث التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء لضمان وجود سياسات قائمة على الأدلة ومؤسسات داعمة وموارد بشرية مناظرة ومدققة لدفع الاستثمارات في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من خلال الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي لتحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في إعلان مالايو. من بين 49 دولة أبلغت على هذا المؤشر، هناك ثمانية (8) دول أعضاء فقط، وهي (الكاميرون والغانون ومالي وموريشيوس والمغرب وموزامبيق والنيجر ورواندا) على المسار الصحيح لتحقيق درجة 100 في المائة (10) من أصل 10). ويمثل هذا انخفاضاً عن أداء الاستعراض الثالث المقرر كل عامين للدول الأعضاء حيث كانت 11 دولة عضو على المسار الصحيح، ولكن حوالي ضعف عدد الدول الأعضاء الست التي حققت هذا الهدف في الاستعراض الثاني المقرر كل عامين للدول الأعضاء. كما أنه أقل بكثير من عدد الدول الأعضاء الـ 29 التي كانت على المسار الصحيح في الاستعراض الأول المقرر كل عامين. يشير ذلك إلى أن العديد من الدول الأعضاء لا تزال بحاجة إلى تهيئة والحفاظ على بيئة السياسات التمكينية والقدرات المؤسسية والوظيفية اللازمة للتخطيط والتنفيذ الأكثر صرامة لخطط الاستثمار في قطاع الزراعة، والتي تعد أساسية لتنفيذ إعلان مالايو. يجدر بالذكر أن تسع (9) دول أعضاء أخرى (بنين وتونس وأثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وكابو فيردي وتنزانيا وزيمبابوي ونيجيريا) حققت درجات مشجعة تزيد عن 9 من أصل 10، مما يعني أنها على وشك أن تكون على المسار الصحيح.
- 3.12. على الرغم من هذا الأداء المتوسط العام لبعض الدول الأعضاء، هناك حاجة إلى مزيد من الجهد من أجل تحقيق الأهداف والحفاظ عليها بحلول عام 2025. لكن الأداء المثالي يتطلب أن تكون جميع الدول الأعضاء قد طورت الآن وثيقتها الخاصة بالخطط الوطنية للاستثمار الزراعي، ونفذت الإجراءات الواردة فيها. أظهرت دراسات أخرى أنه بحلول يونيو 2015، شارك 40 بلداً في عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وأطلقها، ووقعت 44 دولة أفريقية على ميثاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (وافقت على استثمار 10 في المائة من الميزانيات الوطنية في الزراعة)، وصاغ 39 بلداً الجيل الأول من خططها الوطنية للاستثمار الزراعي. بحلول عام 2019، وبالتعاون مع الخبراء المحليين والشركاء التقنيين الأخرى،² قدم المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية الدعم الفني لتطوير الجيل التالي (الثاني) من الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي في حوالي 30 دولة. لذلك، قد تكون الأسباب المحتملة لهذا الأداء في دورة هذا استعراض الرابع المقرر كل عامين هي أن الدول الأعضاء قد لا تحتفظ بسجلات كافية للعملية، أو لم تُبلغ عن هذه العملية بشكل كافٍ على نظام الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عام.

² سام بنين، 2019. <https://www.ifpri.org/project/national-agriculture-investment-plan-naip>

3 أ.2 الالتزام 2: تعزيز تمويل الاستثمار في الزراعة

- 2.1 مقدمة عن الالتزام
- 3.13 التزم رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بتعزيز تمويل الاستثمار العام والخاص في الزراعة. يُتبع هذا الالتزام من خلال أربع فئات أداء تضم سبعة مؤشرات حول إنفاق الحكومات والجهات المانحة على الزراعة، واستثمارات القطاع الخاص المحليين والأجانب على الزراعة، وزيادة وصول صغار المزارعين إلى الخدمات المالية. يتضمن الالتزام المؤشرات والمستهدفات التالية:
- المؤشر 2.1.1: الإنفاق الزراعي الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق العام، مع هدف الوصول إلى نسبة 10 في المائة كل عام من عام 2015 إلى عام 2025.
 - المؤشر 2.1.2: الإنفاق الزراعي الحكومي كنسبة مئوية من القيمة المضافة الزراعية، مع هدف الوصول إلى 19 في المائة كل عام من عام 2015 إلى عام 2025.
 - المؤشر 2.1.3: المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة، الصرف كنسبة مئوية من الالتزام، بهدف الوصول إلى 100 في المائة كل عام من عام 2015 إلى عام 2025.
 - المؤشر 2.2: نسبة استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة، إلى القيمة المضافة الزراعية، مع هدف الوصول إلى نسبة 5 في المائة كل عام من عام 2015 إلى عام 2025.
 - المؤشر 2.3: الاستثمار المباشر الأجنبي الخاص في الزراعة إلى القيمة المضافة الزراعية، بهدف الوصول إلى 9 في المائة كل عام من عام 2015 إلى عام 2025.
 - المؤشر 2.4: نسبة الرجال والنساء العاملين في الزراعة الذين يحصلون على الخدمات المالية، بهدف الوصول إلى نسبة 100 في المائة بحلول عام 2025.
 - المؤشر 3.1.5: إجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية كحصة من القيمة المضافة الزراعية، مع هدف الوصول إلى 1 في المائة كل عام من عام 2015 إلى عام 2025.
- 3.14 أبلغت غالبية البلدان عن المؤشرات 2.1.1 و 2.1.2 و 2.4، مقارنة بالمؤشرات الأخرى. أبلغ اثنان وأربعون دولة عن مؤشر 2.1.3 وأبلغ واحد وأربعون دولة عن مؤشر 2.4، مقارنة بـ 38 دولة أبلغت عن مؤشر 3.1.5، و49 دولة عن المؤشر 2.2. كان المؤشر 2.3 أقل مؤشر أبلغ عنه حيث أبلغ عنه 30 بلدًا.
- 3.15 بشكل عام، لم تكن أي من الدول الأعضاء التي أبلغت عن هذا المجال المواضيعي لتعزيز تمويل الاستثمار في الزراعة، على الرغم من كونه محركًا رئيسيًا للتحوّل الزراعي، على المسار الصحيح. ويعد هذا انحيازًا مقارنة بالاستعراض المقرر كل عامين السابق (الثالث) عندما كانت أربعة بلدان على المسار الصحيح لهذا الالتزام. ومع ذلك، سجلت ثلاثة بلدان درجات تزيد عن 7.5 (إسواتيني وبوروندي وليسوتو)، في حين سجلت ثمانية بلدان درجات تتراوح بين 5 و 7.5 من 10 (كابو فيردي وسيشيل ومالي وتونس والمغرب وجزر القمر وغانا ورواندا). سجل خمسة عشر بلدًا ما بين 2.5 و 5 من أصل 10 (ملاوي وكينيا ونيجيريا وجيبوتي وأوغندا ومدغشقر وبنين وموريشيوس وزيمبابوي وبوركينا فاسو ومصر وغامبيا وتوغو والصومال وسيراليون). أما بقية وأغلبية البلدان (23)، باستثناء البلدان الستة التي لم تشارك في الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، فقد حصلت على درجة تتراوح بين 0-2.5.

2.2 تقييم البلدان على المسار الصحيح حسب المؤشر

- 3.16 المؤشر الأول الذي يتناوله هذا التقرير هو الإنفاق الزراعي الحكومي كحصة من إجمالي الإنفاق العام، مع هدف الوصول إلى نسبة 10 في المائة كل عام (المؤشر 2.1.1). حققت ثلاث دول أعضاء فقط الهدف في دورة هذا الاستعراض الرابع المقرر كل عامين (بوروندي وأثيوبيا وموريتانيا). ويمثل هذا انخفاضًا عن تقرير الاستعراض السابق المقرر كل عامين عندما حققت أربع دول أعضاء الهدف. ما زالت اثنان فقط (بوروندي وأثيوبيا) تحققان الهدف، باستثناء جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لم تشارك في عملية الاستعراض الرابع المقرر كل عامين. المؤشر الثاني هو الإنفاق الزراعي الحكومي كحصة من القيمة المضافة الزراعية، مع هدف الوصول إلى نسبة 19 في المائة كل عام (المؤشر 2.1.2). حققت حوالي أربع (4) دول أعضاء الهدف في هذه الدورة للاستعراض الرابع المقرر كل عامين (كابو فيردي، جزر القمر، جيبوتي، ليسوتو). سجلت سيراليون وإسواتيني وموريشيوس و9.95 و9.72 و9.32 من أصل 10 على التوالي، مما يجعلها قريبة من تحقيق الإنجاز.
- 3.17 بالرغم من أنه يتعين على الدول الأعضاء تخصيص أموال كافية للزراعة في الميزانيات الوطنية، يهدف ذلك إلى ضمان وفاء المانحين بتعهداتهم والالتزام بدعم الخطط الوطنية. المؤشر الثالث هو المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة، والصرف كنسبة مئوية من الالتزام، مع هدف الوصول إلى 100 في المائة كل عام (المؤشر 2.1.iii). أربع (4) فقط من الدول الأعضاء التي أبلغت عن هذا المؤشر تسير على الطريق الصحيح (الكونغو ومصر وموريتانيا وموريشيوس). سجلت بنين 9.74 من 10، في حين سجلت رواندا 9.38 من 10، مما يجعلها قريبة من تحقيق الإنجاز في عام 2023.
- 3.18 المؤشر الرابع الذي يتناوله هذا التقرير هو وضع أو تعزيز آليات لجذب الاستثمار الخاص المحلي في الزراعة، والذي يقاس كنسبة مئوية من القيمة المضافة الزراعية، حيث يهدف إلى الوصول إلى 5 في المائة كل عام من عام 2015 إلى عام 2025 (المؤشر 2.2) مع علامة فارقة تبلغ 9 بالنسبة لإنجاز الاستعراض الرابع المقرر كل عامين. لا تزال تعبئة تمويل القطاع الخاص المحلي للاستثمار في الزراعة محفوفة بالمخاطر في جميع أنحاء القارة حيث أن تسع (9) دول أعضاء فقط (بوروندي وجزر القمر وكابو فيردي وإسواتيني وغانا وليسوتو ومالي والمغرب وتونس)، والتي تمثل حوالي 18.4 في المائة من 49 دولة قدمت تقارير، تسير على الطريق الصحيح لتحقيق هدف الوصول إلى 5 في المائة.
- 3.19 الاستثمار المباشر الأجنبي للقطاع الخاص في الزراعة مهم لاستكمال الاستثمار الخاص المحلي. الهدف من المؤشر الخامس هو وضع أو تعزيز آليات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الزراعة، والذي يقاس كنسبة مئوية من القيمة المضافة الزراعية حاملاً هدف الوصول إلى نسبة 9 في المائة كل عام من عام 2015 إلى عام 2025 (المؤشر 2.3) مع علامة فارقة تبلغ 9 بالنسبة للاستعراض الرابع المقرر كل عامين. من بين

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 27 من 144

الدول الأعضاء التي أبلغت عن هذا المؤشر، ظهرت سبع دول أعضاء فقط (بوروندي وكابو فيردي ولبسوتو ومدغشقر وملاوي والصومال وزمبابوي) على المسار الصحيح للوفاء بإنجاز الاستعراض الرابع المقرر كل عامين كان الإبلاغ عن هذا المؤشر هو الأصعب بالنسبة للموضوع، حيث أبلغت 30 دولة فقط أو حوالي 61 في المائة من 49 دولة عضو في القارة، المشاركة في الاستعراض المقرر كل عامين، عن الاستثمار الأجنبي المباشر أو قدمت حسابًا عنه.

- 3.20 يرصد المؤشر السادس زيادة وصول صغار المزارعين إلى الخدمات المالية واستخدامها لتنفيذ الأعمال الزراعية (شراء المدخلات والآلات وتقنيات التخزين وما إلى ذلك) (المؤشر 2.4). لا يزال وصول المزارعين إلى التمويل يمثل تحديًا كبيرًا في جميع أنحاء القارة حيث حققت دولتان فقط من الدول الأعضاء (مصر وسيشيل) هدف الوصول إلى نسبة 100 في المائة. لا يوجد تغيير في عدد الدول الأعضاء التي تجاوزت النسبة المستهدفة مقارنة مع الاستعراض السابق المقرر كل عامين. سجلت رواندا 9.24 من أصل 10، مما يجعلها قريبة من تحقيق إنجاز الاستعراض الرابع المقرر كل عامين.
- 3.21 يقيس المؤشر السابع إجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية كحصة من القيمة المضافة الزراعية، مع هدف الوصول إلى نسبة واحد في المائة كل عام (المؤشر 3.1.5) ومعلم رئيسي قدره 9 بالنسبة للاستعراض الرابع المقرر كل عامين. حققت حوالي ثمانين دول أعضاء النسبة المستهدفة في هذه الدورة للاستعراض الرابع المقرر كل عامين (كابو فيردي ومصر وغانا وموريشيوس والمغرب وسيراليون وجنوب أفريقيا وتونس).

2.3 التوصيات: التمويل والاستثمار نحو أنظمة الأغذية الزراعية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

3.22 يعد تعزيز تمويل الاستثمار في الزراعة، وخاصة الإنفاق العام في الزراعة، أداة أساسية للحكومات الأفريقية لتحقيق التحول في النظم الزراعية والغذائية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبالتالي، تحتاج الدول الأعضاء إلى التركيز بشكل أكبر على هذا الالتزام من خلال زيادة الاستثمارات العامة في الزراعة وخلق بيئات مواتية لتعزيز استثمارات القطاع الخاص والجهات المانحة في القطاع وكذلك نظام الأغذية الزراعية. لذلك من الضروري التركيز على ما يلي:

- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام على الزراعة لدعم السلع ذات الأولوية للتصدير إلى البلدان الأفريقية التي تعاني من نقص في تلك السلع
- وضع أو تعزيز آليات لجذب الاستثمار الخاص المحلي في الزراعة. تعبئة القطاع الخاص المحلي للاستثمار ودعم المزارعين والوسطاء الذين يصدرون ويستوردون مجموعات السلع الأساسية ذات الأولوية. هناك حاجة لأن تصبح الزراعة مربحة وتُعامل كعمل تجاري.
- وضع خطط لإنشاء شراكات لتعبئة الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية. يجب على كل دولة عضو تحديد أصحاب المصلحة (القطاع الخاص والمجتمع المدني) لوضع مقترحات القيمة لدعم تحويل أنظمة الأغذية الزراعية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- تعزيز وصول الفئات المستهدفة إلى التمويل مثل المزارعات والشباب لإنتاج السلع المستهدفة لتحويل النظم الغذائية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 28 من 144

2.4 ملخص النقاط الرئيسية

- 3.23 بالرغم من أن هذا الالتزام هو المحرك الرئيسي للتحول الزراعي والغذائي، لم تظهر أي من الدول الأعضاء على المسار الصحيح لتحقيق هدف هذا الالتزام. سجلت ثلاث دول أكثر من 7.5 من أصل 10 وسجلت الأغلبية أقل من 2.5 من أصل 10. ظهرت 22 دولة عضوًا فقط على المسار الصحيح مع مؤشر واحد على الأقل في هذا الالتزام. وبالمثل، ظهرت 11 دولة فقط وست (6) وأربع (4) وواحدة (1) من الدول الأعضاء على المسار الصحيح بمؤشر واحد ومؤشرين وثلاثة مؤشرات وأربعة مؤشرات على التوالي.
- 3.24 لم تظهر أي من الدول الأعضاء على المسار الصحيح لفئة الأداء للإنفاق على الزراعة (2.1). ومع ذلك، ظهرت أربع (4) دول أعضاء على المسار الصحيح مع مؤشر كثافة الإنفاق الحكومي على الزراعة (2.1.2). بينما ظهرت ثلاث (3) دول أعضاء على المسار الصحيح مع مؤشر حصة الإنفاق الحكومي على الزراعة من إجمالي الإنفاق العام (2.1.1). تسير ثمان (8) دول أعضاء على الطريق الصحيح لتحقيق هدف واحد في المائة من إجمالي كثافة الإنفاق على البحوث الزراعية (3.1.5)، وظهرت أربع (4) فقط على الطريق الصحيح فيما يخص صرف المساعدة الإنمائية الرسمية للالتزام (2.1.3).
- 3.25 وفيما يتعلق بفئات الأداء الأخرى، ظهرت تسع من الدول الأعضاء على المسار الصحيح فيما يخص كثافة استثمارات القطاع الخاص الأجنبي المباشر في الزراعة. ولم يظهر سوى دولتين عضوين على المسار الصحيح فيما يخص نسبة المزارعين الذين يحصلون على التمويل. هذا هو المؤشر الذي لا يزال يتطلب المزيد من جهد الدول الأعضاء لأنه كان الأقل إنجازًا.
- 3.26 انخفاض نسبة الدول الأعضاء التي تسير على المسار الصحيح في هذا الموضوع يترك مخاوف بشأن إمكانات القارة لتحويل نظمها الغذائية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. من الضروري توفير التمويل والاستثمارات والموارد لتسهيل عملية التحول والتجارة. هناك حاجة إلى دعم الدول الأعضاء لدفع الأنظمة نحو تعبئة الموارد المالية والاستثمارات في الأنظمة الغذائية الزراعية ونشرها وحصرها. يجب أن يكون هناك تعبئة نشطة للقطاع الخاص من خلال لتحويل الزراعة إلى مصدر للربح.

3. أ.3 الالتزام 3: القضاء على الجوع بحلول عام 2025

3-3-1 نظرة عامة

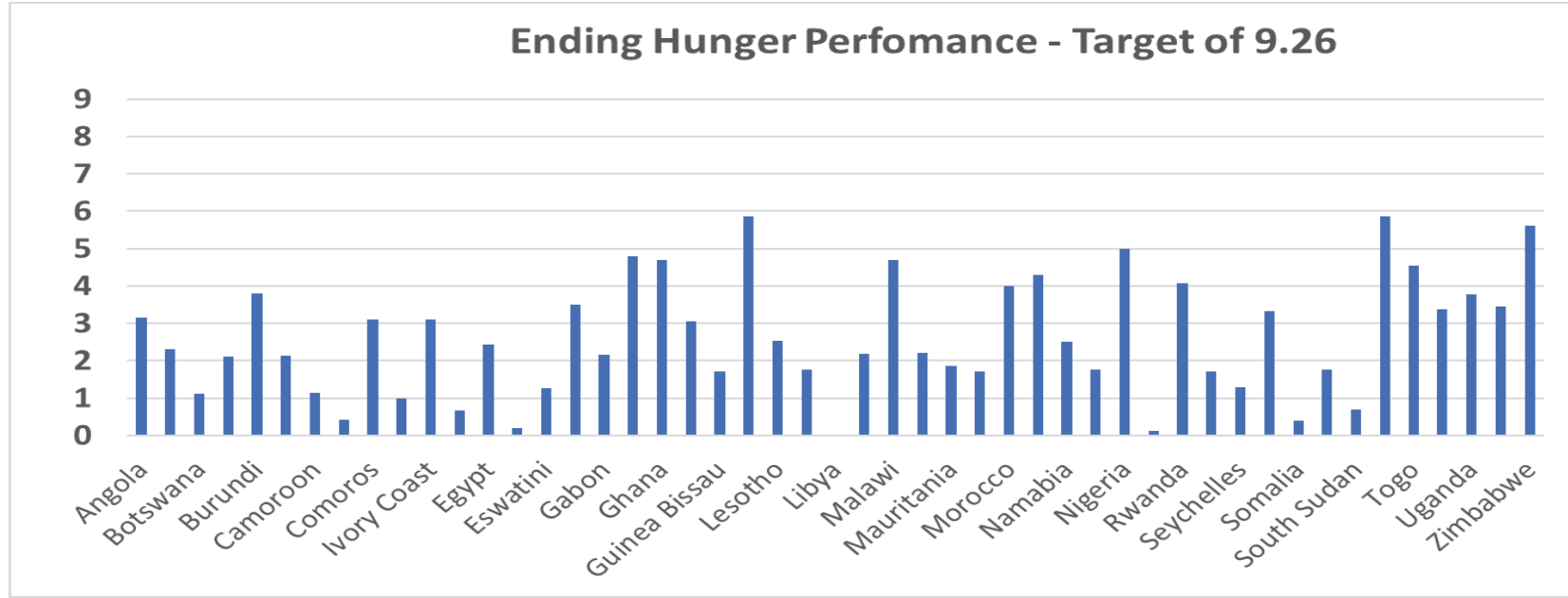
- 3.27 خلال إعلان مالابو لعام 2014، التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من خلال رؤساء دولها وحكوماتها بإنهاء الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2025. لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الالتزام، تُتتبع المؤشرات الرئيسية مثل تحسين الوصول إلى المدخلات الزراعية والتقنيات لزيادة الإنتاج والإنتاجية. وتشمل المؤشرات الأخرى الحد من خسائر ما بعد الحصاد، وإنشاء أنظمة وظيفية للصحة والصحة النباتية لضمان الأغذية الآمنة والمغذية مع تسهيل التجارة الآمنة بين البلدان الأفريقية من خلال تحسين معايير الصحة والصحة النباتية وتحسين تغطية الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة. تشمل المؤشرات الجديدة تنوع السلالات المحسنة للثروة الحيوانية والبذور للمحاصيل، بما في ذلك البذور المدعمة بيولوجيًا. بالنسبة لدورة الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، فإن المعيار المرجعي (الحد الأدنى للنتيجة لعام 2023) للالتزام بإنهاء الجوع هي 9.26. متوسط الدرجة القارية المجمعة للالتزام هو 2.90. وهذا يدل على أنه بالنظر إلى بيانات الأداء لعام 2023، فإن القارة ليست على المسار الصحيح في تحقيق هدف القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2025. كان هذا هو الاتجاه العام منذ تقديم تقرير الاستعراض الأول المقرر كل عامين، ولم يُرصد سوى تحسينات طفيفة. لا تزال الصدمات في أنظمة الأغذية الزراعية مثل تفشي الآفات والأمراض المستمر (بما في ذلك التأثير السلبي لكوفيد-19) والصراعات وتغير المناخ تشكل معوقات رئيسية لعملية القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية في القارة.
- 3.28 تعطي مقارنة النتيجة القارية مع المعيار المرجعي لكل مؤشر تفاصيل عن سبب بقاء القارات خارج المسار الصحيح في تحقيق أهداف مالابو. على سبيل المثال، بلغت النتيجة القارية للوصول إلى المدخلات والتقنيات الزراعية 3.43 من أصل 9.58 نقطة مرجعية كحد أدنى، وكانت درجة مؤشر زيادة الإنتاجية الزراعية 1.73 من أصل 9.00 نقطة مرجعية كحد أدنى. وفيما يتعلق بالحد من خسائر ما بعد الحصاد، سجلت القارة 2.37 من أصل 9.00 بينما سجلت القارة 5.02 من أصل 10.00 فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية. بالنسبة لمؤشرات الأمن الغذائي والتغذية، كانت النتيجة 2.35 من أصل معايير مرجعية محدد قدرها 9.00. ولوحظ نفس الاتجاه لتحسين مقاييس الصحة والصحة النباتية حيث كانت النتيجة 2.51 من 9.00.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 29 من 144

الشكل 3.1: ملخص الأداء القطري لمؤشرات القضاء على الجوع المجمع



المصدر: 1 تحليل بيانات الاستعراض الرابع المقرر كل عامين.

- 3.29. يكشف تحليل أداء البلدان في كل مؤشر من المؤشرات عن سبب ضعف الأداء القاري في الالتزام بإنهاء الجوع. ظهرت معظم البلدان خارج المسار الصحيح لجميع المؤشرات تقريبًا. يلخص الجدول 3.1 بعض البلدان التي كانت على المسار الصحيح في بعض مؤشرات القضاء على الجوع المفصلة.
- 3.30. تُحفز البلدان على الإبلاغ عن إحصاءات موثوقة لأن ضعف الإبلاغ، أو عدم الإبلاغ له تأثير سلبي على درجة البلد ويجعل من الصعب تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف مالابو. يكشف المزيد من التفصيل لكل مؤشر في الجدول 3.1 أعلاه عن بعض الاتجاهات التي نوقشت أدناه.

الجدول 3.1: البلدان التي ظهرت على المسار الصحيح فيما يتعلق بمؤشرات القضاء على الجوع

المؤشر	البلدان التي تسير على الطريق الصحيح
فئة الأداء 3.1 الوصول إلى المدخلات والتكنولوجيات الزراعية	لا يوجد
فئة الأداء 3.2 الإنتاجية الزراعية	لا يوجد
فئة الأداء 3.3 خسائر ما بعد الحصاد	مصر، الغابون، مدغشقر، مالي، موزمبيق، ناميبيا، سيراليون
فئة الأداء 3.4 الحماية الاجتماعية	غينيا بيساو، مدغشقر، المغرب، ناميبيا، سيراليون، جنوب أفريقيا، زامبيا
فئة الأداء 3.5 الأمن الغذائي والتغذية	لا يوجد

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 30 من 144

المصدر: 1 تحليل بيانات الاستعراض الرابع المقرر كل عامين.

3.3.2 الوصول إلى المدخلات والتكنولوجيات الزراعية

- 3.31 استهلاك الأسمدة (كيلو غرام من المغذيات) لكل هكتار من الأراضي الزراعية (13.1.11) خلال قمة الأسمدة الأفريقية في أبوجا، نيجيريا، في يونيو 2006، أقر وزراء الزراعة في الاتحاد الأفريقي بالحاجة الملحة إلى التحول الزراعي في أفريقيا، معترفين بأنه الوسيلة الأساسية للتخفيف من فقر المزارعين. كما أقروا بالتحدي الكبير المتمثل في محدودية وصول المزارعين إلى الأسمدة بسبب قيود الموارد وشددوا على ضرورة الاستثمارات الاستراتيجية لتعزيز توافر الأسمدة. في ختام القمة، أيد رؤساء الدول والحكومات الإعلان المتعلق بالأسمدة من أجل ثورة خضراء أفريقية [وثيقة (VII) ASSEMBLY/AU/6، القرار: EX.CL/1041 (XXXII)]، الذي يحدد الأسمدة كسلعة أساسية عبر الحدود ويلتزم بتسريع وصول المزارعين إلى الأسمدة. وُجّهت القرارات الاثني عشر التي اتخذت في أبوجا نحو صياغة السياسات ومضاعفة الأسواق لتعزيز إنتاج الأسمدة وإمكانية الوصول إليها واستخدامها. حث القرار الأولي الحكومات الأفريقية على العمل من أجل إحداث زيادة كبيرة قدرها ستة أضعاف في استخدام الأسمدة، ورفعها من المتوسط السنوي البالغ 8 كيلو غرامات من المغذيات لكل هكتار (الذي شكل 10 في المائة فقط من المتوسط العالمي في ذلك الوقت) إلى 50 كيلو غراماً على الأقل من المغذيات لكل هكتار بحلول عام 2015 (نُفِذ لاحقاً حتى عام 2025 بموجب إعلان مالابو).
3.32 وتماشياً مع ذلك، يضمن نظام التسجيل في إطار عملية الاستعراض المقرر كل عامين تتنوع تقدم البلدان على النحو الواجب نحو تحقيق هدف مالابو البالغ 50 كجم/هكتار. تُصنف البلدان التي سجلت ما يتجاوز 50 كجم من المغذيات/هكتار على أنها "على المسار الصحيح" وتلك التي لم تصل إلى هذا المعدل على أنها "خارج المسار الصحيح". بالنسبة لدورة الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، هناك أربعة (4) بلدان فقط تسير على الطريق الصحيح، وهي إثيوبيا ومصر وملاوي والمغرب بمتوسط يزيد عن 50 كجم من المغذيات/هكتار من أصل 43 دولة عضو أبلغت عن هذا المؤشر. يبلغ المتوسط القاري حالياً 41.82 كجم/هكتار (84 في المائة من هدف مالابو) لتلك الدورة. تركز أربعة بلدان تقدماً جيداً نحو تحقيق هذا الهدف بدرجات تتراوح بين 8.9 و 9.7 بما في ذلك تونس وناميبيا وكينيا.
3.33 على الرغم من أن المتوسط القاري لاستخدام الأسمدة يبلغ حوالي 84 في المائة مما هو مستهدف، تجدر الإشارة إلى أن هناك تفاوتات كبيرة بين البلدان. والفجوة بين البلدان التي تسير على المسار الصحيح وتلك التي خارجه كبيرة، حيث أن ربعها فقط يسير على المسار الصحيح أو يتقدم بشكل جيد، في حين أن الأغلبية، التي تشكل 75 في المائة من المجموع، خارج المسار الصحيح أو لم تُبلغ عن أي بيانات. حققت البلدان التي تتنوع المسار الصحيح متوسطات تزيد عن 70 كجم/هكتار في استخدام الأسمدة، في حين أن البلدان التي خارج المسار الصحيح أبلغت عن متوسطات أقل من 10 كجم/هكتار. تؤكد هذه التفاوتات على الحاجة إلى جهود واستثمارات هادفة في مجال الزراعة والوصول إلى الأسمدة لسد الفجوة وضمان تقدم أكثر إنصافاً عبر الدول الأفريقية.
3.34 بالنسبة للأسمدة العضوية بموجب دورة هذا الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، قدمت 47 دولة عضو بياناتها. من بينها، 26 دولة لم تقدم أي بيانات أو أبلغت عن 0 كجم من الأسمدة بين عامي 2015 و 2022. قدمت 21 دولة فقط مجموعات بيانات كاملة. قدمت ست دول كميات مختلفة من الأسمدة العضوية المستخدمة في عام 2022 مقارنة بالأراضي الصالحة للزراعة. وهي رواندا (5684 كجم/هكتار) وتوغو (623 كجم/هكتار) والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (194 كجم/هكتار) ومصر (98 كجم/هكتار) وبوروندي (55 كجم/هكتار) وأثيوبيا (38 كجم/هكتار). أبلغت البلدان الخمسة عشر المتبقية عن كميات أقل، تتراوح بين 1-3 كجم من الأسمدة العضوية لكل هكتار. تجدر الإشارة إلى أن بيانات الأسمدة العضوية تُقدم بأطنان المنتجات/الهكتار وليس بأطنان المغذيات/الهكتار.
3.35 يُرجح ألا يحقق الاستخدام المنخفض للأسمدة والتفاوتات الكبيرة بين البلدان الأفريقية في معدلات استخدام الأسمدة عائد المحاصيل المحسنة المتوقعة وبالتالي يُحتمل أن يُمثل ذلك عقبة رئيسية أمام تحقيق الاكتفاء الغذائي والمجتمعات الزراعية المزدهرة. من أجل إنشاء أنظمة غذائية مرنة، وإنهاء الجوع، وضمان ازدهار المزارعين الأفارقة، يجب تحفيز جميع البلدان على زيادة معدلات استخدام الأسمدة. وتشجع الدول الأعضاء على تنفيذ سياسات وخطط استراتيجية وطنية وإقليمية تُيسر الحصول على الأسمدة في الوقت المناسب وبالقدر الكافي. ويشمل ذلك إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) لتحفيز التجارة وتوفير الدعم المالي خلال جميع سلاسل القيمة الزراعية. ذلك بالإضافة إلى ضرورة أن تعمل البلدان على تنفيذ خطة العمل العشرية ومبادرة التربة لأجل أفريقيا. تكمن أهمية هذه التدابير في معالجة أوجه التفاوت في استخدام الأسمدة وتعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي في جميع أنحاء القارة.
3.36 بعبارة مختصرة، توفر البلدان التي ظهرت "على المسار الصحيح" في الاستعراض المقرر كل عامين فرصاً قيمة لتبادل المعرفة والتعاون مع البلدان المصنفة "خارج المسار الصحيح". غير أن الخيط المشترك بين هذه البلدان الأفضل أداءً هو الدعم الحكومي القوي للسياسات المتعلقة بالحصول على الأسمدة. ومن الواضح أن هذا الدعم يتمثل في آلية شراء فعالة، ونماذج تمويل قوية للأسمدة، وأنظمة إرشادية متطورة. تشجع هذه الممارسات الناجحة المزارعين على تبني أفضل الممارسات لصحة التربة ويمكن أن تكون بمثابة دروس قيمة للبلدان الأخرى التي تسعى إلى تحسين استخدام الأسمدة والنتائج الزراعية.

حول مؤشر معدلات نمو حجم المساحات المروية من قيمته في عام 2025 (3.1.2)

- 3.37 معدل نمو حجم المساحات المروية من قيمة عام 2015. ويتمثل هدف مالابو في زيادة حجم المناطق المروية بنسبة 100 في المائة في عام 2025 عن خط الأساس لعام 2015. ويكشف تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين أنه على الرغم من أن النمو كان بطيئاً، إلا أن معظم الدول الأعضاء كانت تُزيد باستمرار من إجمالي مساحة المحاصيل المروية على مر السنين. وتظهر البيانات القارية المجمعة أنه على مدى فترة السنوات الثماني (2015-2023) زادت المساحة المروية من 9.7 ميغا هكتار إلى 12.4 ميغا هكتار، بمتوسط سنوي قدره 3.9 في المائة. وبالنظر إلى الأداء المحدد للدول الأعضاء، لم تُقدم 15 دولة عضو تقاريرها عن هذا المؤشر. بالنسبة للبلدان التي أبلغت، هناك بعض الاتجاهات المشجعة حيث أن تسعة (9) منها تسير على الطريق الصحيح؛ حيث حققت تلك الدول النتيجة المرجعية المتوقعة لعام 2022 البالغة 9.5. وهي بنين والكاميرون والكونغو وغينيا الاستوائية وأثيوبيا وغامبيا وموزمبيق والنيجر وسيراليون. كما يتضح أن أحد عشر (11) دولة أخرى، وإن لم تكن على المسار الصحيح، تتقدم بشكل جيد حيث زاد إجمالي الأراضي الزراعية المروية

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

بها زيادة مستمرة بمرور الوقت. وقد سجلت تلك الدول أكثر من 50 في المائة من المعيار المرجعي المتوقع لعام 2022 اللازم لتحقيق هدف مالاو المتمثل في تحقيق زيادة بنسبة 100 في المائة بحلول عام 2025. وهذه البلدان هي رواندا وتوغو ومصر وبيوتسوانا وليبيريا وتنزانيا وملاوي وأنغولا وموريتانيا وناميبيا وبوروندي). ويعني ذلك أنه مع الاستخدام المستدام لحلول الري وغيرها من حلول إدارة المياه الزراعية، هناك إمكانيات عالية لزيادة الإنتاجية وتكثيف الإنتاج في القارة.

3.38 لا شك أن هناك فرصًا هائلة للاستفادة من الموارد المائية الهائلة في القارة لزيادة الإنتاجية الزراعية وتكثيفها وبناء نظام غذائي قادر على التكيف مع المناخ. تشير الأدلة المستمدة من تقارير الاستعراض الثالث الأخير المقرر كل عامين إلى أن حلول إدارة المياه الزراعية التي يديرها المزارعون والتي يحركها السوق هي الأكثر استدامة. ومع ذلك، لا يُبلغ عن تطورات الري التي يقودها صغار المزارعين لأنها صغيرة (لكل وحدة مساحة) وغالبًا ما تكون متفرقة. هناك حاجة لأن تضع الحكومة وشركاء التنمية، على جميع المستويات، منهجية لقياس ذلك والإبلاغ عنه. تحتاج الحكومات أيضًا إلى تعزيز وتشجيع ري أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال السياسة المستهدفة وكذلك تمكين إصلاحات السوق والمؤسسات مع إعادة تأهيل وإعادة هندسة إدارة مخططات الري الكبيرة. تنطبق نفس النقاشات على مؤشرات المدخلات الأخرى التالية.

مؤشر معدل نمو نسبة المدخلات الموردة عالية الجودة إلى إجمالي متطلبات المدخلات الوطنية (3.1.3) مضاعفة (زيادة بنسبة 100 ٪) المستويات الحالية للمدخلات الزراعية عالية الجودة للمحاصيل (البذور) والثروة الحيوانية (السلالة) ومصائد الأسماك (الإصبعيات)، بحلول عام 2025 من عام 2015. المدخلات (للأصناف المحسنة، والسلالات المحسنة، والإصبعيات المحسنة) الموردة مقارنة بمتطلبات المدخلات الوطنية. يُقاس بذلك مدى استخدام المدخلات عالية الجودة لتعزيز إنتاج السلع محل البحث. وسيستمد ذلك من نسبة البذور عالية الجودة التي يستخدمها المحصول (البذور عالية الجودة التي تباع كنسبة من إجمالي الاحتياجات الوطنية من البذور لسلعة واحدة على الأقل من السلع الأساسية ذات الأولوية). البلدان التي حققت الهدف هي: أوغندا، وبوروندي، وتوغو، وتونس، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وغامبيا، وغانا.

نسبة المزارعين الذين لديهم خدمات استشارية (3.1.4) يهدف هذا المؤشر إلى تسهيل حصول جميع المزارعين على خدمات استشارية زراعية عالية الجودة تُقدم المعرفة والمعلومات والخدمات الأخرى ذات الصلة بالوضع المحلي بحلول عام 2018. يُقصد بالإرشاد الزراعي توفير المعرفة القائمة على الحاجة والطلب ذات الصلة بالتقنيات والمهارات الزراعية للمجتمعات الريفية بطريقة منهجية وتشاركية. لذلك يُمثل هذا المؤشر النسبة المئوية للمزارعين الذين يحصلون على الخدمات الاستشارية الزراعية من خلال التدريب وتبادل المعلومات والخدمات الأخرى ذات الصلة بدعم الإرشاد للمزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الريفية. البلدان التي وضعت أقدامها على المسار المستهدف أو على المسار الصحيح هي بوتسوانا ومصر وموريشيوس والمغرب والسنغال وسيشيل وجنوب السودان وتونس وزمبابوي.

إجمالي الإنفاق في البحوث الزراعية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي (3.1.5) يهدف هذا المؤشر إلى زيادة مستوى الاستثمارات في البحث والتطوير الزراعي إلى 1 في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي من عام 2015 إلى عام 2025. يوفر إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي رؤى نافعة للمستويات النسبية للاستثمار في البحث والتطوير الزراعي عبر البلدان وبمرور الوقت. لكن تجدر الإشارة إلى أنها لا تأخذ في الاعتبار البيئة السياسية والمؤسسية التي تحدث في إطارها البحوث الزراعية، أو الحجم والهيكل الأوسع للقطاع الزراعي والاقتصاد في بلد ما، أو الاختلافات النوعية في الأداء البحثي عبر البلدان، لذلك يجب تفسيرها بعناية. تنقسم بيانات الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي إلى إجمالي قيم الناتج المحلي الإجمالي الزراعي المأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية. البلدان المستهدفة في هذا المؤشر هي كابو فيردي ومصر وغانا وموريشيوس والمغرب وسيراليون وجنوب أفريقيا وتونس.

نسبة المزارعين الذين لديهم حقوق في الأراضي (3.1.4) يهدف هذا المؤشر إلى ضمان حصول 100 في المائة من المزارعين والأعمال التجارية الزراعية المعنية بالإنتاج الزراعي على حقوق الوصول إلى الأراضي المطلوبة بحلول عام 2025. تشكل الأراضي عاملًا رئيسيًا من عوامل الإنتاج، وتشير البحوث إلى أن ضمان حيازة الأراضي ضروري للاستثمار في التكنولوجيات الجديدة والممارسات المستدامة. في الوقت الذي يواجه فيه الرجال مجموعة من الأسباب المحتملة لانعدام أمن الحيازة، مثل ضعف النظام القانوني النافذ والاستيلاء المحتمل من النخب القوية أو الحكومة، تواجه النساء صور إضافية من انعدام أمن الحيازة إذا لم تعترف الأسرة أو المجتمع أو القانون بحقوقهن. بسبب الاختلاف في إجراءات حيازة الأراضي والسياقات الثقافية والأطر القانونية، توجد طرق مختلفة لبلورة مفاهيم حقوق الأراضي، بما في ذلك ملكية الأراضي، داخل البلدان وفيما بينها. يشمل هذا المؤشر الأراضي المملوكة بشكل فردي أو جماعي مع الوضع في الاعتبار أن أنماط الملكية الفردية أو المشتركة تختلف عبر السياقات ولها آثار مختلفة من حيث القانون وحقوق الملكية. نظرًا لعدم وجود تعريف رسمي للسكان الزراعيين، يُوصى بتعريف مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.5.1 ومن شأن هذا الاتساق أيضًا أن يخفف العبء على المكاتب الإحصائية الوطنية وسجلات الأراضي. 1. يُعرّف السكان الزراعيين 1 البالغين بأنهم جميع الأفراد البالغين الذين يعيشون داخل أسر تشغل بالزراعة - على سبيل المثال، الأسر التي كانت تشغل الأراضي لأغراض زراعية و/أو تربي/ترعى ثروة حيوانية في الأشهر الـ 12 الماضية، بغض النظر عن الواجهة النهائية للإنتاج (تعريف هدف التنمية المستدامة 1.5.1). 2. الأراضي الزراعية 2. وفقًا للتصنيف الذي أقره التعداد العالمي للزراعة 2020، تعتبر الأرض "أرضًا زراعية" وفقًا لاستخدامها (منظمة الأغذية والزراعة، 2017). وتتضمن

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالاو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 32 من 144

الأراضي الزراعية على وجه الخصوص: الأراضي المزروعة بمحاصيل مؤقتة؛ والأراضي المزروعة بالمروج والمراعي المؤقتة؛ والأراضي المحروثة مؤقتاً؛ والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة؛ والأراضي المزروعة بالمروج والمراعي الدائمة. (تعريف هدف التنمية المستدامة 1. أ. 5). البلدان المستهدفة في هذا المؤشر هي بوتسوانا وليبيريا وسيشيل.

سلالات الثروة الحيوانية (3.1.7)

3.43. يعد الوصول إلى سلالات الثروة الحيوانية عالية الجودة واستخدامها أمراً مهماً لتحسين الإنتاجية والمحاصيل من الثروة الحيوانية. وفي أفريقيا، لا تعمل النظم الوطنية للتقييم والاعتماد إلا في عدد قليل من الدول الأعضاء. ولذلك، تعتمد غالبية الدول الأعضاء فقط على السلالات المستوردة المقيمة والمعتمدة وسلالات الثروة الحيوانية المحلية غير المقيمة وغير المعتمدة. وقد تسبب هذا السيناريو في أن تكون صناعة الثروة الحيوانية الأفريقية غير قادرة على المنافسة، والأهم من ذلك أنها تعتمد بشكل بالغ على سلالات الثروة الحيوانية الأجنبية المعتمدة، والتي غالباً ما لا تتطابق بشكل أفضل مع نظام الإنتاج المحلي وتساهم في النهاية أيضاً في التكاثر المتقاطع العشوائي واستبدال السلالات وفقدانها. تُمثل سلالات الثروة الحيوانية مؤشراً جديداً وهاماً لقطاع الثروة الحيوانية يهدف إلى تتبع والإبلاغ عن اتجاهات سلالات الماشية المعتمدة والمقيمة محلياً والمستخدمه في الدول الأعضاء. يتمثل الهدف الاستراتيجي للثروة الحيوانية في تعزيز الاستخدام الأوسع لسلالات الثروة الحيوانية المتكيفة محلياً لتحسين أمن سبل المعيشة والقدرة على الصمود بشكل مستدام في أفريقيا. يتمثل هدف الأداء في تحقيق زيادة بنسبة 5 في المائة في استخدام سلالات الماشية المعتمدة محلياً بحلول عام 2025، والذي يُقاس بالتغيرات السنوية في نسب السلالات المحلية عن إجمالي البذور المعتمدة في الدول الأعضاء. بدأ جمع البيانات في عام 2023، بناءً على أن عام 2022 هو خط الأساس. أُبلغت تسع وثلاثون (39) دولة عضواً عن هذا المؤشر لخمس أنواع، الأبقار والماعز والأغنام والخنازير والإبل (انظر الشكل 3.2). ومن بين هذه الدول الأعضاء، أُبلغ عن النسبة المئوية للسلالات المحلية المعتمدة المستخدمة بنسبة 69 في المائة في الماشية، و 56 في المائة في الماعز، و 46 في المائة في الخنازير، و 51 في المائة في الأغنام. أُبلغت نيجيريا وكينيا ومصر عن أعداد كبيرة من سلالات الماشية التي قُيِّمت وأُعيدت والمستخدمه في أنواع الماشية، حيث قامت غانا وإسواتيني وكوت ديفوار بتوثيق السلالات الفعلية. بالإضافة إلى ذلك، أُبلغ عن العدد الإجمالي لجميع سلالات الماشية المعتمدة المتاحة (المحلية والمستوردة) حسب الفصيلة/السلالة/النمط البيئي بنسبة 72 في المائة و 59 في المائة و 49 في المائة و 54 في المائة في الأبقار والماعز والخنازير والأغنام على التوالي. بالنسبة للإبل، أُبلغ عن السلالات المحلية فقط في مصر ونيجيريا.

3.44. يُظهر التقييم القاري القائم على سلالات الثروة الحيوانية أن السلالات المعتمدة التي قُيِّمت وتُمثل 27.6 في المائة من الماشية و 15.1 في المائة من الماعز و 7.5 في المائة من الخنازير و 14.1 في المائة من الأغنام هي من سلالات حيوانية محلية موجودة في الدول الأعضاء المعنية. يتضح أيضاً أن غالبية الدول الأعضاء لديها حيوانات في سن الإنجاب تُلقح صناعياً وأن إجمالي عدد الكناكيت الواردة يبلغ عمرها يوماً وهذه الأعداد الإجمالية لا تنعكس في التقارير المقدمة عن سلالات الثروة الحيوانية. من أجل ضمان الحصول على بيانات موثوقة، يُوصى بالتنسيق مع الإدارات ذات الصلة، بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تعاون الدول الأعضاء من خلال المنظمات الإقليمية ذات الصلة (على سبيل المثال، الاتحاد الأفريقي - المكتب الأفريقي للموارد الحيوانية) مع الولايات المعنية. يجب على الدول الأعضاء وضع سياسات واستراتيجيات تعزز سلالات الثروة الحيوانية المحلية من أجل التنمية المستدامة للثروة الحيوانية واستخدامها والحفاظ عليها والتي تعد أساسية لسبل المعيشة (الغذاء والتغذية والدخل) والاقتصاد المرن.

الوصول إلى السلالات والتكنولوجيا الحيوية (3.1.8)

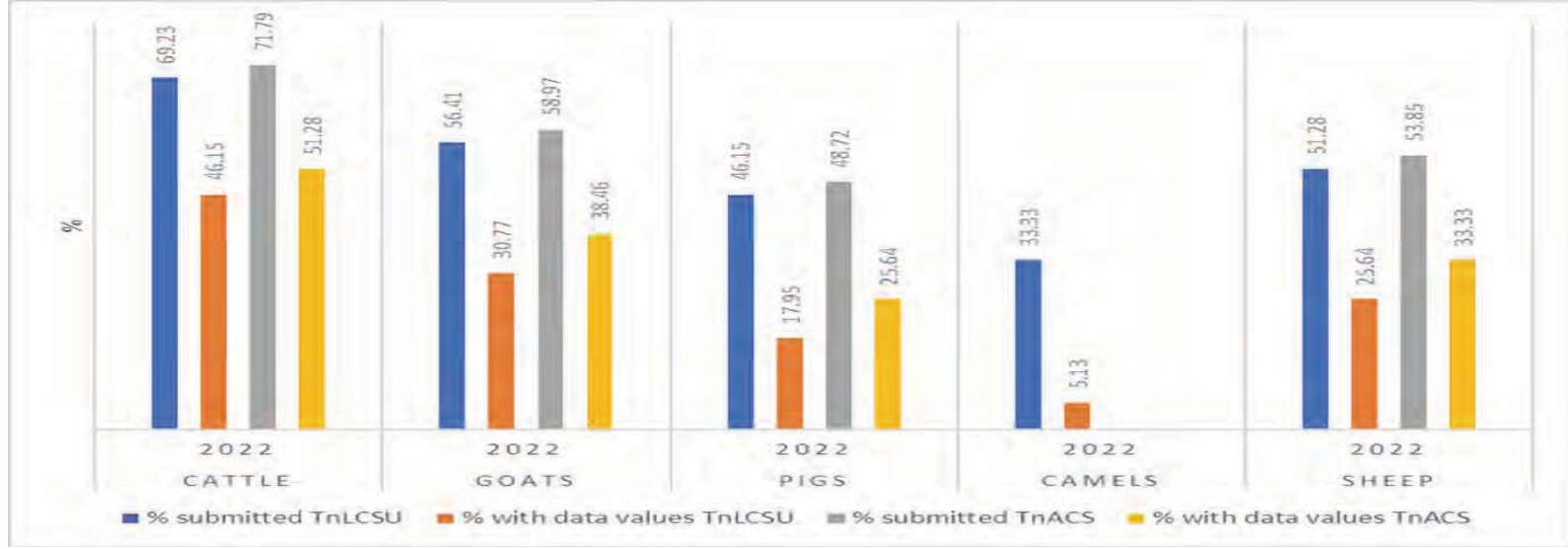
3.45. مؤشر أداء قطاع البذور هو أداة قياس واحدة قائمة على الدرجات توفر "رؤية شاملة" لصحة أنظمة البذور في جميع أنحاء أفريقيا. يسمح مؤشر أداء قطاع البذور بإجراء مقارنات عبر البلدان مع الهدف الأساسي المتمثل في تضمين تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين لمفوضية الاتحاد الأفريقي. يتتبع مؤشر أداء قطاع البذور 17 معياراً، والذين أُختيروا من بين أكثر من 150 معياراً. تُحدد أولويات المؤشرات بناءً على قوتها لتقييم مجال موضوعي بالإضافة إلى توافر البيانات. طُوِّر مؤشر أداء قطاع البذور في أفريقيا من خلال مؤشر الوصول إلى البذور الأفريقية بالتعاون الوثيق مع التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا وأعضاء اللجنة التوجيهية لبرنامج البذور والتكنولوجيا الحيوية في أفريقيا. يعرض هذا التقرير بيانات عن المعايير السبعة عشر التي قدمتها 44 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. جُمعت هذه البيانات بين يونيو وأغسطس 2023 بدعم مالي من التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

الشكل 3.2: النسبة المئوية للبلدان التي قدمت بيانات عن مؤشر سلالات الثروة الحيوانية

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 33 من 144



المصدر: [1 تحليل بيانات الاستعراض الرابع المقرر كل عامين.

ملحوظات: النسبة المئوية للبلدان التي قدمت بيانات عن مؤشر سلالات الثروة الحيوانية. TnLCU = إجمالي عدد سلالات الماشية المعتمدة محليًا ؛ TnACS = إجمالي عدد سلالات الماشية المعتمدة محليًا والمستوردة.

- 3.46 بالإضافة إلى ذلك، تتمتع هذه البلدان بقطاع خاص نشط يشارك في الأنشطة الرئيسية في نظام البذور. لدى جنوب أفريقيا وزامبيا وزيمبابوي وكينيا برامج تربية خاصة نابضة بالحياة تكمل البرامج الوطنية. كما سمحت هذه البلدان للقطاع الخاص بالمشاركة في خدمات ضمان الجودة بما في ذلك فحص البذور واختبارها وتحليلها، لزيادة مقتشي السلالات العامين. كما شرعت دول أخرى مثل ملاوي ورواندا ونيجيريا والسنغال وموزمبيق في مسار مماثل.
- 3.47 في عام 2022، كان المنتجون الرئيسيون لبذور الذرة هم زامبيا عند 131,017 طن متري، وزيمبابوي عند 50,480 طن متري، وجنوب أفريقيا عند 43,110 طن متري، وكينيا عند 40,264 طن متري، ونيجيريا عند 37,714 طن متري، ومالوي عند 21,993 طن متري. أنتجت السنغال 68,226 طن متري من بذور الفول السوداني بينما أنتجت مصر 116,122 طن متري من بذور القمح. بالنسبة لبذور الأرز، أنتجت نيجيريا 36,010 طن متري ومصر 13,708 طن متري. بالنسبة لبذور فول الصويا، أنتجت زامبيا 35,409 طن متري وجنوب أفريقيا 13,399 طن متري.
- 3.48 لدى جزر القمر وجمهورية الكونغو وجيبوتي وجنوب السودان إما أدوات غير مكتملة لسياسة البذور أو لا توجد أدوات على الإطلاق، وهو تحد يؤثر على مجالات أخرى من قطاع البذور في البلدان المعنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية الموازنة بين أدوات السياسة الوطنية للبذور واللوائح الإقليمية للبذور غير مكتملة. تُستورد البذور المحسنة الصغيرة المتوفرة ويستخدمها عدد قليل من المزارعين التجاريين أو برامج الإغاثة. يعتمد معظم أصحاب الحيازات الصغيرة على البذور من القطاع غير الرسمي.
- 3.49 تعد أنظمة البذور ضرورية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية وسبل معيشة صغار المزارعين. يجب أن يكون نظام البذور الفعال قادرًا على تقديم كميات كافية من البذور عالية الجودة بأسعار معقولة للمزارعين. بناءً على تحليل البيانات، تتمثل أولويات إصلاح قطاع البذور عبر البلدان فيما يلي:

- تشريع وتنفيذ أدوات سياسة البذور: لا تمتلك جزر القمر وجمهورية الكونغو وجيبوتي وليبيريا وجنوب السودان أدوات سياسة البذور أو لوائح البذور أو الأوامر الوزارية. بالنسبة لغينيا بيساو وليسوتو، لم يُصدر أو يُنفذ معظم أدوات سياسة البذور ويعد استكمال هذه الأدوات وتشريعها خطوة أولى رئيسية لإنشاء نظام رسمي للبذور يركز على مراقبة الجودة والقدرة التنافسية للقطاع الخاص.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 34 من 144

- تعزيز قدرة الحكومة على ضمان جودة البذور: ليس لدى جزر القمر وجمهورية الكونغو وجيبوتي وغينيا بيساو وليسوتو وليبيريا وجنوب السودان أي سلطات تنظيمية للبذور.
- استغلال فرص نقل التكنولوجيا بموجب أدوات البذور الإقليمية: أصدرت العديد من البلدان المزيد من الأصناف في النظم الوطنية من البات إطلاق الأصناف الإقليمية. على سبيل المثال، أخذ 60 في المائة من جميع أصناف الذرة التي أصدرت في أوغندا في عام 2022 من كتالوج السوق المشتركة لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية. في حين أخذ 92 في المائة من أصناف الذرة التي أصدرت في موزمبيق في عام 2021 من كتالوج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.
- زيادة التمويل لمؤسسات البحوث الزراعية العامة: ليس لدى جيبوتي مؤسسات بحثية وطنية في مجال الزراعة. ولا توجد في جزر القمر وكوتديفوار وجيبوتي وجمهورية الكونغو وغينيا بيساو وليسوتو وليبيريا وجنوب السودان أعداد كافية من المربين، كما أن تمويلها ضعيف.
- إنشاء رابطات وطنية لتجارة البذور في الأماكن التي لا توجد فيها، وتعزيز الرابطات الموجودة: ليس لدى جزر القمر وجمهورية الكونغو وجيبوتي وليسوتو وليبيريا رابطات وطنية للبذور. رابطات في كوتديفوار وغينيا بيساو ضعيفة. يعد إنشاء الرابطات الوطنية لتجارة البذور وعملها بشكل صحيح أمرًا أساسيًا لتطوير نظام بذور نشط وتنافسي. وذلك لأن هذه الجهات تلعب أدوارًا رئيسية في ربط القطاع الخاص بالجهات الحكومية ذات الصلة. البلدان التي لديها أنظمة بذور قوية لديها أيضًا رابطات نشطة لتجارة البذور.

3.3.3 الإنتاجية الزراعية

لم تظهر معظم البلدان على المسار الصحيح عن مؤشرات الإنتاجية الزراعية.

معدل نمو القيمة المضافة الزراعية، بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي، لكل عامل زراعي (3.2.1) 3.50 يهدف هذا المؤشر إلى مضاعفة (زيادة بنسبة 100 %) مستويات إنتاجية العمالة الزراعية الحالية بحلول عام 2025 عن عام 2015. القيمة المضافة الزراعية لكل عامل هي مقياس للإنتاجية الزراعية. تقيس القيمة المضافة في الزراعة ناتج القطاع الزراعي (التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التفتيح 4 أو أقسام التصنيف الصناعي الدولي الموحد 1-5) مطروحًا منه قيمة المدخلات الوسيطة. تشمل الزراعة القيمة المضافة من زراعة الغابات وصيد الأسماك والحيوانات وكذلك زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني (مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2016). استهدفت ثلاثة بلدان فقط في هذا المؤشر وهي بوتسوانا وجزر القمر وموريشيوس.

معدل نمو القيمة المضافة الزراعية، بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي، لكل هكتار من الأراضي الزراعية (3.2.2) 3.51 يهدف هذا المؤشر إلى مضاعفة (زيادة بنسبة 100%) مستويات إنتاجية الأراضي الزراعية الحالية بحلول عام 2025 عن عام 2015. القيمة المضافة الزراعية لكل هكتار من الأرض هي مقياس للإنتاجية الزراعية. تشمل الزراعة القيمة المضافة من زراعة الغابات وصيد الأسماك والحيوانات وكذلك زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني (مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2016). مرة أخرى، ظهرت ثلاثة بلدان فقط على المسار الصحيح هذا العام، وهي جزر القمر وموريشيوس ونيجيريا.

معدل نمو المحاصيل لخمس سلع أساسية ذات أولوية وطنية (3.2.3) 3.52 يهدف هذا المؤشر إلى مضاعفة (زيادة بنسبة 100 في المائة) مستويات المحاصيل الزراعية الحالية بحلول عام 2025 من عام 2015. الإنتاج لكل وحدة من المساحة للمنتجات. وفي معظم الحالات، لا تسجل بيانات العائد بل يُحصل عليها بقسمة بيانات الإنتاج على البيانات المتعلقة بالقطاعات المحصودة (منظمة الأغذية والزراعة). البلدان التي تسير على الطريق الصحيح هذا العام هي غينيا وموزمبيق وناميبيا ورواندا وسيراليون وزمبابوي.

3.3.4 خسائر ما بعد الحصاد

3.53 لا تزال خسارة ما بعد الحصاد (من الحصاد إلى المبيعات) قضية حرجة في أفريقيا تؤثر على جهود الإنتاج للقضاء على الجوع مع الحد من الفقر من أجل رفاهية السكان. كما هو متوقع في التزامات مالابو لعام 2015، فإن خفض خسائر ما بعد الحصاد إلى النصف بحلول عام 2025 سيسهم بشكل كبير في زيادة الغذاء في الأسواق الوطنية. في الوقت الذي تكون فيه الإنتاجية المنخفضة، وعدم كفاية الأراضي الصالحة للزراعة والخصبة، وانتشار المجاعات، وتغير المناخ (الفيضانات، والجفاف، وغزو الآفات)، والكوارث الطبيعية (الانهيارات الأرضية، والزلازل)، والقيود الاقتصادية، وارتفاع تكاليف الغذاء، وأزمة الغذاء، والنزاعات المسلحة، والإرهاب، والتشريد الداخلي والخارجي، وعدم الاستقرار السياسي والانقلاب هي بعض القضايا التي تؤثر على النظام الغذائي الأفريقي، والتركيز على ما بعد الحصاد لزيادة الغذاء في القارة يصبح تحديًا يمكن أن يسهم في التنمية الشاملة.

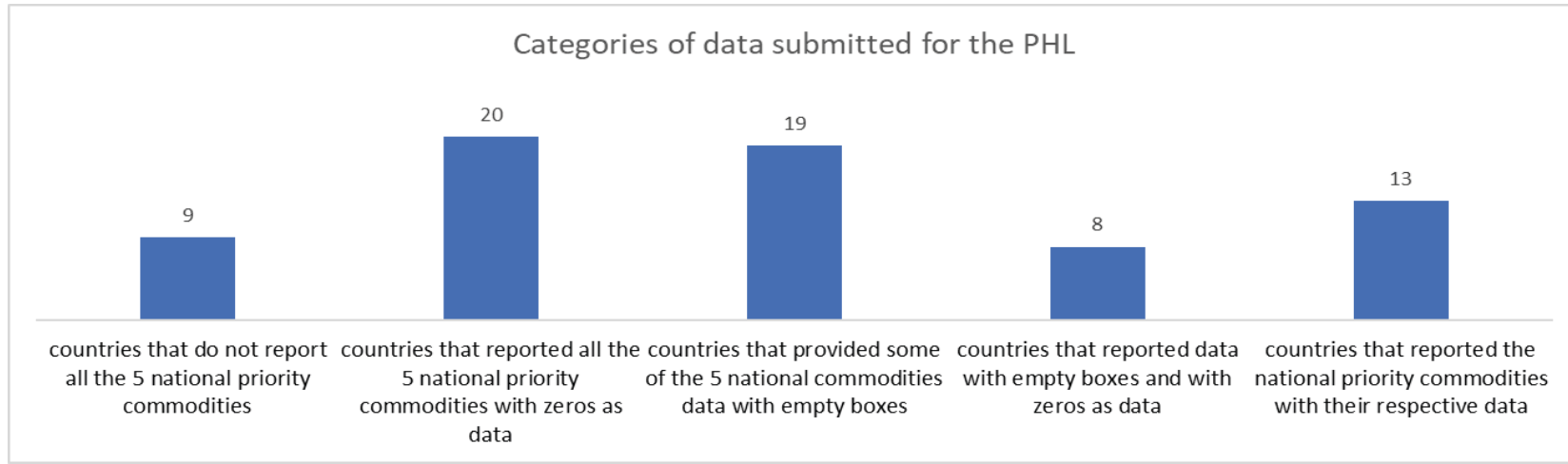
الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 35 من 144

- 3.54. ويسهم خفض خسائر ما بعد الحصاد، المعروفة باسم الخسائر في كمية ونوعية الأغذية المنتجة من الحصاد إلى الاستهلاك، في التخفيف من عبء نقص الأغذية والعواقب ذات الصلة. لذلك، يتوجب إدارة ومراقبة الأغذية التي تُحصد من المزرعة حتى تصل إلى المائدة لتوفير المزيد من الغذاء الجيد للسكان مع تحسين التغذية وخفض تكلفة الغذاء ومنع الجوع. معالجة خسائر ما بعد الحصاد تتمثل في حماية المدخلات المستخدمة في إنتاج الأغذية الخام من أجل تحقيق أقصى قدر من الوصول إلى الأمن الغذائي واستخدامه واستقراره فيما يتعلق بالصلة بين الغذاء والتنمية المستدامة. وبالتالي، فإن الحد من خسائر ما بعد الحصاد يساهم في زيادة التنمية السياسية والاقتصادية والتخفيف من تغير المناخ مع الحد من انبعاثات ثاني أكسيد النيتروجين من الزراعة.
- 3.55. من بين 49 دولة عضو قدمت بياناتها خلال دورة الاستعراض الإلكتروني الرابع المقرر كل عامين، أبلغت خمسة وثلاثون (35) أو 71 في المائة عن الخسائر ما بعد الحصاد في فئات مختلفة (انظر الشكل 3.2). ويشمل ذلك: تسعة (9) أو 26 في المائة من البلدان التي لا تُبلغ عن جميع السلع الأساسية الوطنية الخمسة ذات الأولوية؛ وتسعة عشر (19) أو 54 في المائة من البلدان التي قدمت بعض بيانات السلع الأساسية الوطنية الخمسة بحقول فارغة، وثمانية (8) أو 23 في المائة من البلدان التي أبلغت عن بعض البيانات بحقول فارغة وأصفار كبيانات؛ وثلاثة عشر (13) أو 37 في المائة من البلدان (أنغولا، وجزر القمر، وغانا، وغينيا، وكينيا، وليسوتو، وملاوي، وموريتانيا، ونيجيريا، وتنزانيا، وتوغو، وزمبابوي) من أفضل الممارسات التي أبلغت عن السلع الأساسية الوطنية الخمسة ذات الأولوية مع بياناتها الخاصة.
- 3.56. يؤكد مؤشر النتيجة القارية 9/2.37 أن أفريقيا ليست على المسار الصحيح، وبالتالي فهي تساهم بقوة في خسائر ما بعد الحصاد التي تقلل من الاقتصاد العالمي. علمًا بأن درجة الأمن الغذائي والتغذية الأفريقية هي 9/2.35، يمكننا أن نلاحظ بسهولة أن درجة خسائر ما بعد الحصاد أعلى من درجة الأمن الغذائي والتغذية (درجة خسائر ما بعد الحصاد: 2.37 < درجة الأمن الغذائي والتغذية 9/2.35). يمكن القول بأن إذا انخفضت خسارة ما بعد الحصاد بمقدار النصف كما هو متوقع، فقد تكون درجة مؤشر الأمن الغذائي والتغذية 8.55/3.83 أعلى بكثير من خسائر ما بعد الحصاد.

الشكل 3.3: النسبة المئوية للبلدان التي قدمت بيانات عن خسائر ما بعد الحصاد



[المصدر: 1 تحليل بيانات الاستعراض الرابع المقرر كل عامين.

3.3.5 الحماية الاجتماعية

- 3.57. بنود الميزانية (بالنسبة المئوية) المتعلقة بالحماية الاجتماعية كنسبة مئوية من مجموع الاحتياجات من الموارد لتغطية الفئات الاجتماعية الضعيفة
- 3.58. وفيما يتعلق بالهدف القاري المتمثل في الالتزام في إطار الميزانيات الوطنية، وبنود الميزانية التي تصل إلى 100 في المائة من إجمالي الاحتياجات من الموارد لتغطية الفئات الاجتماعية الضعيفة، من عام 2015 إلى عام 2025، لاستخدامها في دعم مبادرات الحماية الاجتماعية، ولمواجهة أي كوارث وحالات طوارئ محتملة ذات آثار على الأمن الغذائي والتغذوي، فإن ثمانية بلدان فقط من أصل 36 بلداً أبلغت عن مسارها كما في عام 2023. وهي - أنغولا وغينيا بيساو ومدغشقر والمغرب وناميبيا وسيراليون وجنوب أفريقيا وزامبيا. بُحرز 19 بلداً تقدماً جيداً، حيث حققت 50 في المائة أو أكثر من إجمالي الاحتياجات من الموارد لتغطية الفئات

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 36 من 144

الاجتماعية الضعيفة. وهي بروندي (82.6 في المائة) وبوركينا فاسو (70.6 في المائة) وأثيوبيا (99.8 في المائة) واليابون (85.7 في المائة) وغينيا (60.8 في المائة) وكينيا (90.6 في المائة) وليبيريا (65.6 في المائة) وملاوي (94.2 في المائة) ومالي (72.5 في المائة) والمغرب (99.9 في المائة) وموزامبيق (88.6 في المائة) والنيجر (50.9 في المائة) ونيجيريا (52.5 في المائة) وإسواتيني (61.8 في المائة) وتنزانيا (78.8 في المائة) وتونس (74.6 في المائة) ورواندا (66.5 في المائة) وأوغندا (89.7 في المائة) وزمبابوي (81.7 في المائة). وتجدر الإشارة إلى أنه، في إطار الميزانيات الوطنية، لا تزال مبالغ بنود الميزانية المخصصة لدعم مبادرات الحماية الاجتماعية ومواجهة أي كوارث وحالات طوارئ محتملة تترتب عليها آثار تتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي منخفضة للغاية (أقل من 50 في المائة) في 10 دول أعضاء. وهي: السنغال (49.9 في المائة)، بنين (49.5 في المائة)، غامبيا (48.9 في المائة)، كابو فيردي (48.7 في المائة)، كوت ديفوار (45.4 في المائة)، ليسوتو (18.6 في المائة)، غانا (17.2 في المائة)، جمهورية أفريقيا الوسطى (7.8 في المائة)، مصر (6.9 في المائة)، وتوغو (0.7 في المائة). والنتيجة هي أن هذه البلدان لديها أنظمة سلامة اجتماعية ضعيفة لرعاية الشرائح الأكثر ضعفاً من السكان في حالات الكوارث/الطوارئ.

3.3.6 الأمن الغذائي والتغذية

انتشار التقزم (3.5.1)

3.59. لم يتحقق بعد الهدف القاري المتمثل في خفض معدل انتشار التقزم (النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-59 شهراً مع ارتفاع درجة Z للـ 2- الانحراف المعياري) إلى 10 في المائة أو أقل، اعتباراً من عام 2023. ومن بين الدول الأعضاء الأربعين التي قدمت تقارير عن التقزم، هناك 7 دول فقط تسير على الطريق الصحيح. وهي: كابو فيردي (10 في المائة)، وجزر القمر (8.8 في المائة)، وأثيوبيا (0.39 في المائة)، واليابون (0.14 في المائة)، وموريشيوس (8.6 في المائة)، وسيشيل (6.7 في المائة)، وتونس (0.01 في المائة). وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه البلدان السبعة التي تسير على الطريق الصحيح في عام 2023 قد وصلت بالفعل إلى المعيار المرجعي لعام 2025 للحد من التقزم. تركز أربعة بلدان تقدماً نحو الحد من انتشار التقزم إلى 10 في المائة أو أقل بحلول عام 2025. وهذه البلدان هي: بوركينا فاسو (20.2 في المائة)، ومصر (12.8 في المائة)، وكينيا (17.6 في المائة)، والصومال (18.0 في المائة). ومع ذلك، لا يزال التقزم مرتفعاً جداً (أكثر من 25 في المائة) في 19 دولة عضو. وهي: أوغندا (26 في المائة)، وسيراليون (26.2 في المائة)، وزمبابوي (26.7 في المائة)، والكاميرون (28.7 في المائة)، وغينيا بيساو (29.9 في المائة)، وليبيريا (30 في المائة)، وتنزانيا (30 في المائة)، وغينيا (30 في المائة)، ونيجيريا (30.5 في المائة)، وإسواتيني (30.5 في المائة)، وبنين (32.2 في المائة)، ورواندا (32.4 في المائة)، وزامبيا (34.6 في المائة)، وملاوي (35.5 في المائة)، وموزامبيق (37 في المائة)، وليسوتو (46.4 في المائة)، والنيجر (47 في المائة)، وبروندي (55.8 في المائة)، ومدغشقر (79.7 في المائة). تحتاج هذه البلدان إلى مضاعفة جهودها للحد من سوء التغذية والعمل على تحقيق الهدف.

انتشار نقص الوزن (3.5.2)

3.60. الهدف القاري المتمثل في خفض معدل انتشار نقص الوزن (النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-59 شهراً والذين يبلغ وزنهم بالنسبة للعمر Z - score < -2) إلى 5 في المائة أو أقل بحلول عام 2025، لا يزال خارج المسار الصحيح منذ عام 2023. ومن بين الدول الأعضاء الـ 39 التي أبلغت عن إحراز تقدم في الحد من نقص الوزن، هناك 8 دول فقط تسير على الطريق الصحيح. وهي: الغابون (0.05 في المائة)، وأثيوبيا (0.22 في المائة)، وموزامبيق (0.68 في المائة)، وتونس (1.6 في المائة)، والمغرب (2.9 في المائة)، ومصر (3.7 في المائة)، وسيشيل (3.85 في المائة)، وكابو فيردي (5 في المائة). وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه الدول الأعضاء الثماني التي تسير على الطريق الصحيح في عام 2023 قد وصلت إلى المعيار المرجعي 2025 لنقص الوزن. ومع ذلك، فإن أربعة من أصل 31 دولة خارج المسار الصحيح تركز تقدماً نحو الحد من انتشار نقص الوزن إلى 5 في المائة أو أقل بحلول عام 2025. وهذه البلدان هي: بوركينا فاسو (13.2 في المائة)، وجزر القمر (8.8 في المائة)، وغامبيا (11.6 في المائة)، وأوغندا (7.8 في المائة). ومع ذلك، من المخيب للأمل أن نقص الوزن لا يزال مرتفعاً للغاية (أكثر من 25 في المائة) في 4 دول أعضاء. وهي: زيمبابوي (26.7 في المائة) وبروندي (27.6 في المائة) والنيجر (33.7 في المائة) ومدغشقر (46.9 في المائة).

انتشار الهزال (3.5.3)

3.61. الهدف القاري المتمثل في الحد من انتشار الهزال (النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-59 شهراً مع زيادة في الوزن Z - score < -2) إلى 5 في المائة أو أقل بحلول عام 2025، لم يُوضع بعد على المسار الصحيح اعتباراً منذ عام 2023. ومن بين الدول الأعضاء الأربعين التي أبلغت عن الهزال، هناك 21 دولة (53 في المائة) تسير على الطريق الصحيح. كابو فيردي وهذه البلدان هي: الغابون (0.03 في المائة)، وأثيوبيا (0.11 في المائة)، وسيشيل (1 في المائة)، وليسوتو (1.4 في المائة)، ومالي (2.1 في المائة)، وتونس (2.1 في المائة)، ورواندا (2.4 في المائة)، وملاوي (2.6 في المائة)، والمغرب (2.6 في المائة)، وأوغندا (2.9 في المائة)، وتنزانيا (3.5 في المائة)، وكابو فيردي (4 في المائة)، وزامبيا (4.2 في المائة)، والكاميرون (4.3 في المائة)، وبنين (4.5 في المائة)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (4.5 في المائة)، وبروندي (4.8 في المائة)، وكينيا (4.9 في المائة)، وغامبيا (5.1 في المائة)، والكونغو (5.25 في المائة)، وموزامبيق (5.2 في المائة). وتجدر الإشارة إلى أن 18 دولة عضو قد وصلت إلى المعيار المرجعي للهزال لعام 2025 وهي: الغابون (0.03 في المائة)، وأثيوبيا (0.11 في المائة)، وسيشيل (1 في المائة)، وليسوتو (1.4 في المائة)، ومالي (2.1 في المائة)، وتونس (2.1 في المائة)، ورواندا (2.4 في المائة)، وملاوي (2.6 في المائة)، والمغرب (2.6 في المائة)، وأوغندا (2.9 في المائة)، وتنزانيا (3.5 في المائة)، وكابو فيردي (4 في المائة)، وزامبيا (4.2 في المائة)، والكاميرون (4.3 في المائة)، وبنين (4.5 في المائة)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (4.5 في المائة)، وبروندي (4.8 في المائة)، وكينيا (4.9 في المائة). تركز أربعة بلدان تقدماً نحو تحقيق الهدف بحلول عام 2025. وهذه البلدان هي: توغو (5.7 في المائة)، ومصر (6.0 في المائة)، وبوركينا فاسو

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 37 من 144

(7.0 في المائة)، وجزر القمر (8.8 في المائة). ولا يزال معدل الهدر مرتفعاً جداً بشكل غير متوقع (أكثر من 25 في المائة) في دولة عضو واحدة (جنوب السودان). يحتاج هذا البلد إلى مضاعفة جهوده للحد من سوء التغذية والعمل على تحقيق الهدف.

انتشار نقص التغذية (3.5.4)

3.62. وفيما يتعلق بتحسين الأمن الغذائي والتغذية، فإن التقدم نحو هدف خفض نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية إلى 5 في المائة أو أقل في القارة بحلول عام 2025 لم يتحقق بعد. من بين 37 دولة عضوًا أبلغت عن هذا المؤشر، هناك 9 بلدان فقط تسير على الطريق الصحيح. وهذه البلدان هي: تونس (0.04 في المائة)، والكاميرون (0.14 في المائة)، وأثيوبيا (0.2 في المائة)، وسيشيل (1.3 في المائة)، والمغرب (3.4 في المائة)، وتنزانيا (3.8 في المائة)، وغانا (4.1 في المائة)، ومصر (5.2 في المائة)، وليبيريا (7.1 في المائة). تجدر الإشارة إلى أن 7 دول أعضاء قد حققت بالفعل هدف عام 2025 لنقص التغذية حتى في عام 2023 وهي: تونس (0.04 في المائة) والكاميرون (0.14 في المائة) وإثيوبيا (0.2 في المائة) وسيشيل (1.3 في المائة) والمغرب (3.4 في المائة) وتنزانيا (3.8 في المائة) وغانا (4.1 في المائة). تركزت ثلاث دول أعضاء تقدمًا جيدًا، حيث حققت 50 في المائة أو أكثر من هدف خفض نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية إلى 5 في المائة أو أقل في القارة، بحلول عام 2025. وهذه البلدان هي: السنغال (5.64 في المائة) وموزامبيق (8.9 في المائة) وبوروندي (9.0 في المائة). ومع ذلك، من المخيب للأمل أن نلاحظ أن معدل انتشار نقص التغذية لا يزال مرتفعًا للغاية (فوق 25 في المائة) في 7 دول أعضاء هي: سيراليون (26.2 في المائة) وكينيا (26.9 في المائة) وأوغندا (31.6 في المائة) والكونغو (33.3 في المائة) وزمبابوي (36 في المائة) ومدغشقر (37 في المائة) وغينيا بيساو (37.9 في المائة). بالنسبة لهذه البلدان، من المهم وضع تدابير وسياسات من شأنها أن تقلل بشكل عاجل من انتشار نقص التغذية بين السكان لتحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في القضاء على الجوع.

معدل نمو نسبة الحد الأدنى للتنوع الغذائي للنساء (3.5.4)

3.63. الهدف القاري لزيادة نسبة النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللواتي يحققن الحد الأدنى من التنوع الغذائي بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2025 خارج المسار الصحيح اعتبارًا من عام 2023. من بين 23 دولة عضو قدمت تقاريرها، هناك 5 دول فقط تسير على الطريق الصحيح. وهي: غانا وجنوب السودان وكينيا ومالي وسيراليون. ومن بين البلدان الثمانية عشر التي خارج المسار الصحيح لهذا المؤشر، تركز دولتان عضوان تقدمًا كبيرًا في تحقيق هدف زيادة نسبة النساء في سن الإنجاب اللواتي يحققن الحد الأدنى من التنوع الغذائي إلى 50 في المائة بحلول عام 2025. وهذه البلدان هي: أثيوبيا (40.0 في المائة) ورواندا (23.0 في المائة). بالنظر إلى ذلك، فإن هذا المؤشر هو مؤشر على جودة النظام الغذائي، بما في ذلك كفاية المغذيات الدقيقة، تُحث البلدان التي لا تزال خارج المسار الصحيح على وضع تدابير عاجلة لتحقيق نظام غذائي متنوع وتوفير المغذيات الدقيقة لجميع النساء في سن الإنجاب في بلدنهم.

نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-23 شهرًا والذين يحصلون على الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول

3.64. الهدف القاري المتمثل في زيادة نسبة الأطفال (6-23 شهرًا) الذين يتلقون الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول إلى 50 في المائة على الأقل بحلول عام 2025 لازال خارج المسار الصحيح اعتبارًا من عام 2023. من بين 23 دولة عضو قدمت تقاريرها، هناك 5 دول فقط تسير على الطريق الصحيح. وهي: غامبيا (86 في المائة)، وتونس (63 في المائة). ومع ذلك، مما يُثلج الصدر ملاحظة أن دولة عضو واحدة هي غانا (41.4 في المائة) تتقدم باطراد لتحقيق الهدف بحلول عام 2025 إذا لم يتراخ في تنفيذ السياسات المتعلقة بالتغذية التي تستهدف الأطفال من هذه الفئة العمرية. وهذا أمر مهم لأن الزراعة هي الاستراتيجية الرئيسية التي يستهدفها إعلان مالابو للتأثير على التغذية. من المخيب للأمل ملاحظة أن نسبة الأطفال (6-23 شهرًا) الذين يتلقون الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول لا تزال منخفضة جدًا (أقل من 10 في المائة) في 8 دول أعضاء وهم ملاوي (8.1 في المائة) وزيمبابوي (6 في المائة) وجنوب السودان (5.9 في المائة) وسيراليون (4.9 في المائة) ومالي (4.2 في المائة) وغينيا (4 في المائة) والكونغو (3.5 في المائة) وأثيوبيا (0.08 في المائة).

الحد من انتشار الأفراد البالغين (15 عامًا أو أكثر) الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتوسط والمرتفع بين السكان (3.5.7)

3.65. لم يتحقق الهدف القاري المتمثل في خفض نسبة الأفراد البالغين (15 عامًا أو أكثر) الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتوسط والشديد استنادًا إلى مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2025، اعتبارًا من عام 2023. ومن بين الدول الأعضاء الـ 28 التي أبلغت عن هذا المؤشر، هناك 13 دولة على المسار الصحيح. وهي: كوتديفوار وجيبوتي وكينيا وزيمبابوي وأوغندا واليسوتو وأثيوبيا وتونس وجنوب السودان ونيجيريا والكونغو وغانا وموزامبيق. لم تركز أي دولة عضو تقدمًا جيدًا في تحقيق هدف هذا المؤشر وخمس عشرة دولة عضو أبلغت أنها خارج المسار الصحيح. وتُشجّع هذه البلدان التي لا تسير على المسار الصحيح ولا تركز تقدمًا جيدًا على تعزيز المبادرات الرامية إلى تحسين الحالة الغذائية، ولا سيما القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال عن طريق الحد من انتشار نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي لدى البالغين.

تكلفة الحصول على نظام غذائي صحي كنسبة مئوية من الإنفاق الغذائي للأسرة (3.5.8)

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 38 من 144

3.66. يلاحظ أن هذا المؤشر يعكس تكلفة الوجبات الغذائية الصحية والقدرة على تحمل تكلفتها وهو مؤشر مفيد بحيث يوضح القدرة الاقتصادية للأفراد على الحصول على الأطعمة المغذية والوجبات الغذائية الصحية. لذلك من المهم أن تُنوع الدول الأعضاء وجباتها الغذائية باستخدام الأطعمة المتاحة محليًا لتلبية احتياجات الأفراد من الطاقة والمبادئ التوجيهية الغذائية القائمة على الغذاء لنموذج شخص ضمن توازن الطاقة عند 2330 سعرة حرارية/يوم. ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر تنويع الأنظمة الغذائية في هذه البلدان.

3.3.7 تدابير الصحة والصحة النباتية

3.67. في عام 2020، أيدت الدول الأعضاء إطار سياسة الصحة والصحة النباتية للاتحاد الأفريقي من خلال القرار EX.CL/Dec. 1074(XXXVI). يركز إطار سياسة الصحة والصحة النباتية على تنفيذ تدابير الصحة والصحة النباتية لحماية صحة المستهلك والمنتجات الزراعية المتداولة. تشمل تدابير الصحة والصحة النباتية اللوائح القائمة على العلم لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات. تُطرح ثلاثة مؤشرات للصحة والصحة النباتية لتقييم التقدم المحرز في التنفيذ: مؤشر أنظمة الصحة والصحة النباتية (مؤشر أنظمة الصحة)، الذي يهدف إلى أنظمة الصحة والصحة النباتية الوظيفية بنسبة 100 في المائة بحلول عام 2025؛ مؤشر الصحة، الذي يستهدف خفضًا بنسبة 50 في المائة في الأمراض المنقولة بالغذاء بحلول عام 2025؛ ومؤشر تجارة الصحة، الذي يهدف إلى خفض بنسبة 50 في المائة في رفض الوحدة بسبب عدم الامتثال للصحة والصحة النباتية بحلول عام 2025. كما أيدت الدول الأعضاء القرارات الاستراتيجية بشأن صحة الحيوان (EX.CL/Dec.1074(XXXVI))، وسلامة الأغذية ((EX.CL/Dec.1144 (XL))، وصحة النبات (EX.CL/Dec.1144(XL)). وتتماشى تلك القرارات مع أهداف إعلان مالابو وروية أفريقيا لممارسات تجارية أكثر أمانًا، وتعزيز الأمن الغذائي، والسعي نحو أفريقيا الأكثر صحة وازدهارًا. تتميز أنظمة الصحة والصحة النباتية الوظيفية بما يلي:

- هياكل حوكمة قوية تتضمن سياسات الجودة والسلطات المختصة الوظيفية إلى جانب التنسيق الفعال بين الوكالات للإنفاذ والامتثال،
- القدرات البشرية والمؤسسية على الإدارة الفعالة للآفات والأمراض النباتية والحيوانية، ومخاطر سلامة الأغذية؛ و
- المشاركة الفعالة في الأطر الدولية للموامة وتيسير التجارة.

3.68. وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في مؤشر نظم الصحة والصحة النباتية، لم تحقق أي من الدول الأعضاء الـ 49 المبلغة المعيار المرجعي البالغ 9 من أصل 10 دول مما يشير إلى خروجهم جميعًا عن المسار الصحيح لتحقيق هدف نظم الصحة والصحة النباتية الوظيفية بنسبة 100 في المائة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن 15 من أصل 49 دولة عضو تمثل 31 في المائة من المجموع، حققت درجة جديرة بالثناء قدرها 7 أو أعلى مما يدل على إحراز تقدم كبير في أنظمة الصحة والصحة النباتية الخاصة بها. وهذه الدول الأعضاء إلى جانب درجات كل منها هي كما يلي: كينيا (8.8)، ومالي (8.1)، والمغرب (8.8)، ورواندا (8.3)، وجنوب أفريقيا (8.3)، وتونس (8.7)، ونيجيريا (7.7)، وبنن (7.2)، وبوركينا فاسو (7.4)، وبوروندي (7.5)، وغامبيا (7.1)، وغانا (7.3)، ومدغشقر (7.4)، وتنزانيا (7.1)، وزمبابوي (7.4). وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في مؤشر الصحة والصحة النباتية، حققت ثماني دول أعضاء (16 في المائة) المعيار المرجعي 9. هذه الدول الأعضاء التي تشمل بوروندي وغامبيا وكينيا وموزمبيق ونيجيريا وتنزانيا وتوغو وزيمبابوي تسير على الطريق الصحيح نحو خفض 50 في المائة من أمراض الإسهال المنقولة بالغذاء والوفيات المرتبطة بها، مما يدل على خطوات إيجابية في تحسين الصحة العامة. يعد استخدام مؤشرات الصحة والصحة النباتية أمرًا مهمًا، ولكن لا تزال هناك تحديات. قد يكون تقديم بعض البلدان، التي أحرزت تقدمًا جيدًا في مؤشر الصحة والصحة النباتية، بيانات غير كاملة عن المؤشر الصحي للصحة والصحة النباتية أدى إلى انخفاض أدائها في المؤشر الصحي للصحة والصحة النباتية. يُعد إدخال مؤشرات الصحة والصحة النباتية خطوة مهمة في قياس التقدم المحرز في تنفيذ إطار سياسة الصحة والصحة النباتية للاتحاد الأفريقي. على الرغم من التقدم الذي تحرزه بعض الدول الأعضاء، لا تزال هناك تحديات في تفعيل أنظمة الصحة والصحة النباتية القائمة على العلم. تتوافق أنظمة الصحة والصحة النباتية الوظيفية مع أهداف إعلان مالابو وروية أفريقيا للتجارة الآمنة وتعزيز الأمن الغذائي لتصبح أفريقيا أكثر صحة وازدهارًا. هناك حاجة إلى تعزيز الاستثمار على المستوى الوطني من أجل: تعزيز هياكل حوكمة الصحة والصحة النباتية، وبناء القدرة على إدارة مخاطر الصحة والصحة النباتية، وتعزيز التنسيق بين الوزارات بشأن مسائل الصحة والصحة النباتية، وتنفيذ تدابير تحسين الصحة، وتسهيل آليات تبادل البيانات لتحقيق أهداف حماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات وزيادة التجارة.

3.4. الالتزام 4: خفض الفقر إلى النصف من خلال الزراعة بحلول عام 2025

3.69. لا يزال القضاء على الجوع من خلال التنمية الزراعية أحد الأهداف الرئيسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. في العديد من الدول الأعضاء، يعتمد جزء كبير من السكان على الزراعة كمصدر رئيسي للرزق. وبالتالي فإن تحسين أداء القطاع الزراعي له تأثير مباشر على الملايين، وإخراجهم من الفقر وتحسين جودة حياتهم. لذلك من المخيب للأمل أنه، كما حدث في عام 2021، في عام 2023، رُصدت دولة عضو واحدة (1)، غانا، من أصل تسعة وأربعين (49) مقارنة بتسعة (9) من أصل تسعة وأربعين (49) وسبعة وعشرين (27) دولة من أصل سبعة وأربعين (47) على المسار الصحيح في عامي 2019 و 2017، على التوالي. لذا لا يُعتبر الالتزام بخفض الفقر إلى النصف من خلال الزراعة في إطار أجندة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/مالابو مجرد هدف رقمي. بل هو السبيل نحو أفريقيا مزدهرة ومرنة ونشطة حيث أن الزراعة هي المنارة التي تقود الطريق. بل يساهم تحقيق هذا الهدف في وضع القارة على مسار النمو المستدام، مما يضمن الرفاهية والازدهار لشعبها.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 39 من 144

- 3.70. معدل النمو الزراعي. يتمثل أحد الالتزامات الدائمة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي منذ مابوتو والتي أعيد التأكيد عليها في إعلان مالابو في تحقيق معدل نمو لا يقل عن 6 في المائة للقيمة المضافة الزراعية سنويًا. يوضح الاستعراض الرابع المقرر كل عامين أن من بين الدول الأعضاء التسع والأربعين (49) التي أبلغت عن معدل نمو مؤشر القيمة المضافة الزراعية، تسير إحدى عشرة (11) على الطريق الصحيح لتحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن 6 في المائة. وتشمل هذه بنين وبوتسوانا وبوركينا فاسو ومصر وغامبيا وغانا وغينيا وموريشيوس والنيجر ونيجيريا وتوغو. ويمثل هذا انخفاضًا كبيرًا عن فترة الإبلاغ للاستعراض الثالث المقرر كل عامين (2021) حيث كان 21 بلدًا على المسار الصحيح. ومع ذلك، لا يزال أداء الاستعراض الرابع المقرر كل عامين أعلى من فترة الإبلاغ للاستعراض الثالث المقرر كل عامين (2019) حيث كانت ثلاثة بلدان فقط على المسار الصحيح؛ على الرغم من أن أقل من فترة الإبلاغ للاستعراض الافتتاحي المقرر كل عامين (2017) التي حقق فيها ثمانية عشر (18) دولة معدل نمو لا يقل عن 6 في المائة، وبالتالي كانت على المسار الصحيح.
- 3.71. معدل الفقر. في هذه الدورة، أبلغت تسع وأربعون دولة عضو عن هذا المؤشر. ومقارنة بعام 2019 الذي لم يشهد أي بلد على المسار الصحيح، فإن ثلاث دول أعضاء فقط (بنين وكابو فيردي والمغرب) هي على المسار الصحيح في الاستعراض الرابع المقرر كل عامين. يُمثل ذلك تحسنًا، لكن الأداء مثير للقلق لأن استمرار ارتفاع معدلات الفقر في العديد من الدول الأعضاء يؤثر بشكل كبير على النظام الغذائي في أفريقيا، من الإنتاج إلى الاستهلاك. ليس هناك مبالغة في إقرار أهمية الحد من معدل الفقر لتحويل النظام الغذائي في أفريقيا. يمس الفقر كل جانب من جوانب النظام الغذائي، من البذور المزروعة في الأرض إلى الطعام على الطاولة. ولكي تحقق أفريقيا رؤيتها المتمثلة في نظام غذائي متحول وفعال ومرن، فإن معالجة الفقر ليست مفيدة فحسب، بل إنها ضرورية.
- 3.72. الفجوة بين سعر الجملة وسعر المزرعة. يتمثل أحد الجوانب الحاسمة التي يتردد صداها مع ذكر أهداف أجندة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/مالابو في تقليل الفجوة بين سعر الجملة وسعر المزرعة. خلال الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، هناك ثماني دول أعضاء فقط (إسواتيني وغانا ومالي ورواندا وسيراليون وتونس والمغرب وأوغندا) على المسار الصحيح من بين البلدان التسعة عشر التي أبلغت عن هذا المؤشر. كان الأداء أعلى قليلاً مما كان عليه في عام 2021 مع مجموعة مختلفة من الدول الأعضاء (جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وتنزانيا وزيمبابوي). لا يُعتبر تقليص الفجوة بين سعر الجملة وسعر المزرعة مجرد ضرورة اقتصادية ولكنه أساسي لرؤية التحول في أجندة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/مالابو. لن يؤدي تحقيق ذلك إلى رفع مستوى ملايين المزارعين فحسب، بل سيضع أيضًا الأساس لنظام غذائي أفريقي قوي ومرن ومنصف.
- 3.73. إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ذات صلة قوية بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. تسعى أجندة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/مالابو في جوهرها إلى تحقيق النمو الزراعي الشامل والأمن الغذائي والقدرة على الصمود. وفي هذا الإطار، لا يمكن التقليل من أهمية دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص ذات الصلة القوية بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. في دورة الإبلاغ لعام 2021، ظهرت 15 دولة فقط على المسار الصحيح فيما يتعلق بهذا المؤشر. في عام 2023، من بين ست وثلاثين دولة عضو قدمت تقاريرها، ظهرت ثماني عشرة دولة على المسار الصحيح (بوركينا فاسو وبوروندي وكوتديفوار ومصر وإسواتيني وإثيوبيا وغامبيا وغانا وكينيا ومدغشقر ومالي ونيجيريا ورواندا وسيراليون وجنوب أفريقيا وتنزانيا وتونس وأوغندا). تمكنت معظم البلدان التي كانت على المسار الصحيح في الدورة السابقة من الحفاظ على نفس الأداء. وهذا أمر مهم لأنه لكي يحقق جدول أعمال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/مالابو رؤيته للمشهد الزراعي الأفريقي المتحول، فإن مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، أمر حتمي. يمكن أن تقود الشراكات بين القطاعين العام والخاص، عندما تتمحور حول احتياجات وتطلعات صغار المزارعين، إلى تعجيل التقدم نحو أهداف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/مالابو.
- 3.74. ||| النسبة المئوية للشباب الذين يشاركون في فرص عمل جديدة في سلاسل 12332 القيمة الزراعية. اعترفت الحكومات في أفريقيا بالزراعة كمحرك للنمو والعمالة وتكوين الثروات. لطالما كان هناك مخاوف بشأن تعزيز فرص العمل اللائق (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة) من خلال تطوير سلسلة القيمة الزراعية والتكنولوجيا الزراعية للشباب. علاوة على ذلك، هناك حاجة لضمان الإرث الكافي للسكان الزراعيين المسنين. ومن بين الدول الأعضاء الأربع والثلاثين التي قدمت تقاريرها، كان أحد عشر (11) دولة فقط (بنين، ومصر، وغانا، وكينيا، وملاوي، ومالي، والمغرب، ونيجيريا، وتنزانيا، وزيمبابوي، وأوغندا) على المسار الصحيح بدمج ما لا يقل عن 30 في المائة من الشباب في فرص عمل جديدة في سلاسل القيمة الزراعية.
- 3.75. نسبة النساء الريفيات الممكّنات في مجال الزراعة البلدان الملتزمة بدعم وتسهيل الدخول والمشاركة التفضيلية للنساء في فرص الأعمال الزراعية المربحة والجذابة. تُقيض مشاركة المرأة في الزراعة بسبب عقبات مختلفة مثل الوصول إلى الأراضي والتمويل والسوق وما إلى ذلك. لذلك حددت الدول الأعضاء هدفًا لزيادة نسبة النساء الريفيات الممكّنات في الزراعة إلى 20 في المائة بحلول عام 2025. من بين تسعة وأربعين (49) دولة عضوًا أبلغت خلال الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، هناك سبع دول تسير على الطريق الصحيح تجاه الإنجاز عند 9 نقاط. وهذه الدول الأعضاء هي مصر وأثيوبيا والغالون وغانا وغينيا وكينيا ورواندا. كان هذا تراجعًا في الأداء منذ تقرير عام 2021 حيث كانت عشر (10) من أصل ثلاث وعشرين (23) دولة عضو على المسار الصحيح. تجدر الإشارة إلى أنه في دورة الإبلاغ الحالية، انضمت غينيا وكينيا إلى الدول الأعضاء على المسار الصحيح بينما تتقدم دولتان عضوان بشكل جيد نحو تحقيق الهدف: إسواتيني (8.2) وغامبيا (6.7). من بين العشرة (10) دول التي كانت على المسار الصحيح في عام 2021، تراجعت تونس وتوغو في تقرير عام 2023 وخرجتا عن المسار الصحيح. بشكل عام، أبلغت الدول الأعضاء عن ضعف هذا المؤشر مع وجود ما لا يقل عن ثلاث وثلاثين دولة لديها بيانات مفقودة/غير مكتملة.

3 أ.5 الالتزام 5: تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014
تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024
صفحة 40 من 144

- 3.76. يتمثل هدف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في مضاعفة التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية ثلاث مرات بحلول عام 2025. ولتحقيق هذا الهدف، التزمت الدول الأعضاء بمجالين للأداء: (1) زيادة قيمة التجارة بين الدول الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية بنسبة 200 في المائة بحلول عام 2025 مقارنة بمستويات عام 2015 و (2) تهيئة بيئة مواتية للتجارة بين الدول الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية من خلال تحسين السياسات التجارية والبيئة المؤسسية.
- 3.77. بالنسبة لفترة الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2023، أُضيف مجال أداء واحد، وهو التعجيل بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للتتبع بموجب هذا الالتزام بعد البدء الرسمي للتداول بموجب هذه الاتفاقية في يناير 2021. ومع ذلك، لم تُدرج درجاته في حساب الأداء العام للموضوع.
- 3.78. في عام 2023، لم تظهر أي من الدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها على المسار الصحيح لتحقيق الهدف العام في إطار الموضوع 5 بشأن تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية. خلال الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2017، كانت ثلاثة (3) بلدان على المسار الصحيح (ليسوتو والنيجر والسنغال)، وفي عام 2019 ارتفع العدد إلى تسعة وعشرين (29) دولة عضو (بنين وجمهورية أفريقيا الوسطى وإريتريا وغينيا ومدغشقر وسيراليون وأنغولا وبوركينا فاسو وبوروندي وكابو فيردي وكوتديفوار وغابون وغامبيا وغانا وغينيا بيساو وكينيا ومالي وموريتانيا وموريشيوس والمغرب وموزامبيق والنيجر ونيجيريا ورواندا والسنغال وتوغو وتونس وأوغندا وزامبيا). في عام 2021، انخفض العدد إلى أربع (4) دول أعضاء (بوتسوانا ونيجيريا والسنغال وسيراليون). وبالتالي، فإن الأداء الملحوظ في عام 2023 هو أسوأ سجل حتى الآن في دورات الاستعراض الرابع المقرر كل عامين التي أُجريت حتى الآن. ومع ذلك، في إطار فئة الأداء 5.1 المحددة بشأن مضاعفة التجارة بين الدول الأفريقية ثلاث مرات، ظهرت دولتان عضوان (رواندا وزامبيا) على المسار الصحيح لمضاعفة تجارتها ثلاث مرات مع بلدان أخرى في القارة. في إطار فئة الأداء 5.2 بشأن تيسير التجارة من خلال خلق سياسات تجارية وظروف مؤسسية مواتية، ظهرت دولة عضو واحدة فقط، وهي غينيا الاستوائية، على المسار الصحيح.
- 3.79. كانت درجة الموضوع للالتزام 5 هي الأدنى من بين جميع درجات الموضوعات خلال هذا الاستعراض الرابع المقرر كل عامين والتي بلغت 2.23 مقابل درجة لا تقل عن 9.00. سجل أداء أفضل قليلاً تحت 5.2 عند مؤشر سياسات ومؤسسات التجارة بين الدول الأفريقية (4.05) مقارنة بـ 0.41 درجة تحت 5.1 عند مؤشر التجارة بين الدول الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية.
- 3.80. على المستوى الإقليمي، لم تظهر أي من المناطق على المسار الصحيح لتحقيق هذا الالتزام. تباين الأداء بشكل طفيف عبر المناطق؛ حققت شرق إفريقيا أعلى درجة (2.54) تليها غرب إفريقيا (2.26) والجنوب الأفريقي (2.14). كان أداء وسط أفريقيا وشمال أفريقيا ضعيفاً في تحقيق درجات 1.67 و 2.21 على التوالي. وبالمقارنة مع الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2021، سجلت أفريقيا الوسطى والشرقية تحسناً طفيفاً في الأداء بينما انخفض أداء شمال أفريقيا وجنوبها وغربها.
- 3.81. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن معظم الدول الأعضاء التي أبلغت في دورة الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2023 قد صدقت على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. والتي تُمثل اتفاقية قارية رائدة لتعزيز التجارة بين دولها. بالرغم من أن تنفيذ تلك الاتفاقية بدأ قبل بضع سنوات فقط، إلا أن هناك حاجة إلى تكثيف خطوات تنفيذه. توجد إمكانات وفرص هائلة للبلدان لزيادة التجارة مع بعضها البعض، ومن هنا تأتي الحاجة إلى تعزيز وتيسير المزيد من التجارة بين الدول الأعضاء للاستفادة من هذه الإمكانيات خاصة في الحد من الحواجز غير الجمركية وإنشاء آليات قوية وفعالة لتسوية المنازعات.

3 أ.6 الالتزام 6: تعزيز القدرة على التكيف مع تقلبات المناخ

- 3.82. هذا الالتزام بالغ الأهمية في سياق موضوع تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، تعزيز تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. يهدف الالتزام بتعزيز القدرة على الصمود أمام تقلب المناخ إلى المساعدة في تحسين قدرة الأسر على الصمود أمام المخاطر المناخية والمتعلقة بالطقس والصدمات الأخرى وخلق استثمار دائم في بناء القدرة على الصمود. يحمل ذلك الأمر أهمية بالغة بالنظر إلى الزيادة الأخيرة في تواتر وشدة الصدمات مثل الجفاف والفيضانات والصراعات.
- 3.83. يُتبع هذا الالتزام من خلال أربعة مؤشرات محددة، ثلاثة منها تناولها هذا التقرير وهي النسبة المئوية للأسر التي تعمل بالزراعة والرعي وصيد الأسماك التي حسنت قدرتها على الصمود أمام الصدمات المناخية والمتعلقة بالطقس، وحصّة الأراضي الزراعية في إطار ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، ووجود بنود في الميزانية الحكومية وبنية تمكينية للاستجابة لاحتياجات الإنفاق على مبادرات بناء القدرة على الصمود. لا يُبلغ عن المؤشر الرابع لانبعاثات غاز ثاني أكسيد النيتروجين من الزراعة بسبب البيانات غير المتكاملة من مختلف المصادر والوحدات وبروتوكولات القياسات مما يجعلها صامتة خلال هذه الدورة. يخضع المعيار الذي أدخل حديثاً للتحليل بشأن "النسبة المئوية للإنفاق العام على مبادرات بناء القدرة على الصمود، وتحديداً على أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة وشبكات الأمان الاجتماعي والتأمين على المؤشرات القائمة على الطقس" في مرحلته التجريبية للتأكد من أنه قوي ومناسب بما فيه الكفاية (التوصيف والصيغة وتوافر البيانات وما إلى ذلك) ليُدمج بالكامل في دورة الاستعراض القادم المقرر كل عامين.
- 3.84. فيما يتعلق باستعداد القارة للتصدي لتغير المناخ والأزمات المحتملة الأخرى، تقصر حاليًا في التزامها ببناء القدرة على الصمود. يبلغ متوسط درجة القارة في هذا الصدد 5.91، مع ظهور المناطق الغربية (6.95) والشرقية (6.51) كقادة في هذا المسعى. وعلى العكس من ذلك، يتخلف الجنوب الأفريقي بأدنى درجة وهي 4.65.
- 3.85. عندما يتعلق الأمر بقياس الجهود المستثمرة في القدرة على الصمود أمام المخاطر المتعلقة بالمناخ والصدمات الأخرى، فإن المناطق الغربية (6.47) والشرقية (6.38) والشمالية (5.58) جميعها تحقق أداء أعلى من المتوسط القاري البالغ 5.17. من ناحية أخرى، عند تقييم الاستثمارات في بناء القدرة على الصمود، تُحدد المناطق الغربية (7.44) والجنوبية (6.96) والشرقية (6.64) وتيرة القارة بأكملها. وهناك دولتان فقط من الدول الأعضاء، تمثلان 4 في المائة من الدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها، على المسار الصحيح مقابل معيار مرجعي قدره 9.75 لتحقيق هذا الالتزام. وهما مصر وأثيوبيا اللتين أحرزن 9.92 و 9.82، على التوالي.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 41 من 144

- 3.86. وبالمقارنة مع الاستعراض الثالث المقرر كل عامين، قامت 23 دولة (47 في المائة) بتحسين درجاتها للالتزام 6. تلك الدول هي بنين وبوركينا فاسو وجزر القمر والكونغو وكوتديفوار ومصر وغينيا الاستوائية وإسواتيني وإثيوبيا واليابون وغينيا بيساو وكينيا وموريتانيا وموزامبيق والنيجر ونيجيريا ورواندا وسيراليون وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وتنزانيا وتوغو وأوغندا.
- 3.87. ظهر أكثر من نصف الدول الأعضاء (29) على المسار الصحيح بدرجة لا تقل عن 9 على المؤشر كنسبة مئوية من الأسر التي تعمل بالزراعة والرعي وصيد الأسماك التي حسنت قدرتها على الصمود أمام المناخ والصدمات الأخرى (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما إلى ذلك).
- 3.88. وظهر ما مجموعه 18 دولة عضو من أصل 49 (37 في المائة)، (بنن وبوروندي وبوركينا فاسو وكابو فيردي وجزر القمر ومصر وإثيوبيا وغابون وغامبيا وغانا ومالي وموريتانيا والمغرب ورواندا وسيراليون وتنزانيا وأوغندا وزيمبابوي) على المسار الصحيح بدرجة لا تقل عن 10 نقاط وهو أيضًا المعيار لمؤشر حصة الأراضي الزراعية في إطار الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، بما في ذلك الممارسات الزراعية الذكية مناخياً.
- 3.89. يسير ما مجموعه سبع (7) دول أعضاء بما في ذلك مصر وإسواتيني وإثيوبيا وغامبيا وموزامبيق ورواندا وأوغندا على الطريق الصحيح بشأن المؤشر المتعلق بوجود بنود الميزانية الحكومية والبيئة التمكينية للاستجابة للاحتياجات الإنفاق على مبادرات بناء القدرة على الصمود. ويمثل هذا انخفاضاً حاداً بالمقارنة مع الاستعراض الثالث المقرر كل عامين حيث ظهرت 8 بلدان (إثيوبيا وليسوتو ومالي وموريتانيا والمغرب والسنغال وتنزانيا وزيمبابوي) على المسار الصحيح. كانت إثيوبيا على المسار الصحيح خلال الاستعراض الثالث المقرر كل عامين وبقية على ذلك خلال الاستعراض الرابع المقرر كل عامين. بينما خرجت المغرب، التي كانت على المسار الصحيح في الاستعراضين الثاني والثالث، عن المسار الصحيح في الاستعراض الرابع المقرر كل عامين. كانت موريشيوس الدولة العضو الوحيدة على المسار الصحيح في الاستعراض الافتتاحي المقرر كل عامين. من المتوقع أنه مع الدروس المستفادة من كوفيد-19 وأثار تغير المناخ، أن تستثمر الدول الأعضاء بشكل هادف في مبادرات بناء القدرة على الصمود.
- 3.90. لأجل ذلك تُوصى الدول الأعضاء بأن تضع سياسات هادفة وأن تزيد تدريجياً بنود الميزانية الحكومية المتعلقة بمبادرات بناء القدرة على الصمود. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى توسيع نطاق وتنفيذ البرامج المناسبة حول المبادرات المتعلقة ببناء القدرة على الصمود تجاه تقلب المناخ وكذلك البرامج المصاغة بمكونات الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمة. تتجلى أهمية ذلك بالنظر إلى الآثار المستمرة لتغير المناخ وتقلباته.

- فيما يتعلق بالمعيار الجديد الذي أُضيف إلى المعايير الحالية للمؤشر 6.2: النسبة المئوية للإنفاق العام على مبادرات بناء القدرة على الصمود
- 3.91. في المجموع، قدم 20 بلدًا بيانات دقيقة وشاملة للمؤشر 6.2، مع إيلاء اهتمام خاص للمعيار 4. في المتوسط، تخصص هذه البلدان 2.28 في المائة من إنفاقها العام لجهود بناء القدرة على الصمود، وتستهدف على وجه التحديد أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة، وشبكات الأمان الاجتماعي، والتأمين على المؤشرات القائمة على الطقس. عند مقارنة ذلك بنسبة 5.35 في المائة في 4.96 في المائة من النفقات العامة المخصصة للزراعة في عامي 2021 و 2022، على التوالي، يتضح أن 42 في المائة و 46 في المائة من الإنفاق الزراعي في المتوسط في تلك السنوات المعنية كانت موجهة نحو مبادرات بناء القدرة على الصمود.
- 3.92. وتجدر الإشارة إلى التفاوتات الإقليمية في الإنفاق. البلدان الأعلى أداءً في هذا المؤشر هي بنين (4.62٪) ورواندا (7.86٪) ونيجيريا (4.7٪) وسيراليون (4.62٪) وغينيا الاستوائية (4٪)، غير أن ثلاثة منها تنتمي إلى منطقة غرب إفريقيا. وعلى العكس من ذلك، تُخصص بعض البلدان مثل أوغندا وبوركينا فاسو نسبة منخفضة للغاية (أقل من 0.1 في المائة) من إنفاقها العام لهذه المبادرات، مما قد يشير إلى تركيز محدود على التأهب للكوارث والحد من المخاطر.
- 3.93. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن البلدان ذات مستويات الدخل المختلفة، مثل غينيا الاستوائية وإسواتيني، تُخصص نسبة مماثلة من إنفاقها العام لمبادرات بناء القدرة على الصمود، مما يشير إلى أن الالتزام بهذه الجهود لا يتحدد فقط بمستوى دخل البلد.

3 أ.7 الالتزام 7: تعزيز المساءلة المتبادلة عن الإجراءات والنتائج

- 3.94. التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بموازنة وتنسيق منصات متعددة القطاعات ومتعددة المؤسسات لاستعراض الأقران والتعلم المتبادل والمساءلة المتبادلة. استهدف الاستعراض المقرر كل عامين بالنسبة لجميع الدول الأعضاء تحقيق علامة 100 في المائة (درجة 10) فيما يخص وضع آليات ومنصات مؤسسية شاملة للمساءلة المتبادلة واستعراض الأقران بحلول عام 2018. بشكل عام، من بين الدول الأعضاء التسع والأربعين (49) التي أبلغت عن هذا الالتزام، هناك ثلاث عشرة (13) دولة عضوًا (المغرب وبنين ومصر ورواندا وأوغندا وكينيا وغانا وزمبابوي ونيجيريا وملوي وتونس وبوركينا فاسو وسيراليون) على المسار الصحيح. وبالمقارنة مع الاستعراض السابق المقرر كل عامين حيث كانت إحدى عشرة (11) دولة من أصل إحدى وخمسين (51) دولة عضو على المسار الصحيح، فإن نتائج الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2023 تشير إلى زيادة قدرها خمس (5) نقاط في المائة في الأداء القاري بشأن هذا الالتزام.
- 3.95. يُتبع هذا الالتزام من خلال خمسة مؤشرات محددة: مؤشر القدرة على إنشاء واستخدام البيانات والمعلومات الإحصائية الزراعية؛ وجود آليات ومنصات مؤسسية شاملة للمساءلة المتبادلة واستعراض الأقران؛ تقديم التقارير القطرية المقررة كل عامين؛ نشر نتائج الاستعراض القطري المقرر كل عامين؛ واستخدام نتائج الاستعراض القطري المقرر كل عامين.
- 3.96. يهدف المؤشر الأول إلى إنشاء آليات وأنظمة لقياس أداء الدول الأعضاء وتتبعه والإبلاغ عنه فيما يتعلق بالتقدم المحرز في الالتزامات الرئيسية المتفق عليها. من بين الدول الأعضاء التسع والأربعين (49) التي قدمت تقريرًا، حصلت خمس وثلاثون دولة عضوًا (34) (أوغندا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وتوغو وتونس وجنوب أفريقيا وجيبوتي ورواندا وزامبيا وزمبابوي والسنغال وسيراليون والصومال وغابون

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 42 من 144

- وغامبيا وغانا وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو وكينيا وليسوتو ومصر والمغرب وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا) على درجة 69 في المائة كحد أدنى لتكون على المسار الصحيح. وبالمقارنة مع الاستعراض الثالث المقرر كل عامين الذي ظهر فيه سبع عشرة (17) دولة عضو على المسار الصحيح، فإن هذا يمثل زيادة بنسبة 100 في المائة في الأداء على هذا المؤشر.
- 3.97 ويركز المؤشر الثاني على وجود الآليات ومنصات مؤسسية شاملة للمساءلة المتبادلة واستعراض الأقران. حققت ست عشرة (16) دولة عضواً (بنين وكابو فيردي ومصر وغانا وملاوي وموريشيوس والمغرب والنيجر والسنغال وتوغو وأوغندا وزامبيا وزمبابوي وكوت ديفوار وإثيوبيا ومالي) النتيجة المرجعية البالغة 10 في هذا المؤشر. ويمثل هذا تحسناً أحرزته دولة عضو واحدة بالمقارنة مع تقرير الاستعراض الثالث المقرر كل عامين حيث كانت 15 دولة عضواً على المسار الصحيح، وهو تحسن عن الاستعراض الثاني المقرر كل عامين حيث كانت ثلاثة عشر دولة فقط (13) دولة عضواً على المسار الصحيح بشأن هذا المؤشر. ومع ذلك، فإن أداء الاستعراض الرابع المقرر كل عامين لا يرقى إلى مستوى الاستعراض الافتتاحي المقرر كل عامين حيث ظهرت 18 دولة عضو على المسار الصحيح. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه على الرغم من أن 16 دولة عضواً فقط كانت على المسار الصحيح، إلا أن أربع (4) دول أعضاء أخرى هي؛ تنزانيا وكينيا وموريتانيا وجيبوتي حققت درجات قريبة جداً من كونها على المسار الصحيح في هذا المؤشر بعد أن حققت درجات أعلى من 9.7 من أصل 10.
- 3.98 ويسعى المؤشر الثالث إلى تتبع عمليات تقديم تقارير الاستعراض المقرر كل عامين. أبلغ ما مجموعه تسع وأربعون (49) دولة عضواً عن المؤشر لإظهار التقدم في الاستفادة من التقرير القطري العادي المقرر كل عامين لجمعية الاتحاد الأفريقي، بانخفاض من 51 في عام 2021، و49 في عام 2019. من بين 49 دولة عضو أبلغت عن هذا المؤشر، لا يوجد أي منها على المسار الصحيح لهذا المؤشر، ومع ذلك فإن عشرين (20) دولة عضو (بوروندي وكينيا ومالي وتنزانيا وأوغندا وسيراليون وأثيوبيا وملاوي ومصر وغانا وبوركينا فاسو وزمبابوي وإسواتيني ورواندا ونيجيريا والمغرب وتونس وبنين وتوغو وجنوب أفريقيا) هي الأقرب إلى تحقيق هدف هذا المؤشر بدرجات لا تقل عن 9 من أصل 10. ولكي تكون الدولة العضو على المسار الصحيح، فإنها تحتاج إلى الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بجميع المعايير، وبالتالي، فإن تحسين نظم البيانات يمكن أن يؤدي بسرعة إلى تحسينات في الأداء القاري بشأن هذا المؤشر.
- 3.99 ويسعى المؤشر الرابع إلى تتبع نشر نتائج الاستعراض القطري المقرر كل عامين في جميع أنحاء القارة. هذه هي دورة الاستعراض الأول المقرر كل عامين التي أبلغ خلالها عن هذا المؤشر. من بين 49 دولة شاركت في هذه الدورة للاستعراض المقرر كل عامين، كان ما مجموعه 36 دولة عضواً (بوروندي وغانا ومالي وتنزانيا وأوغندا وسيراليون وأثيوبيا وزمبابوي ونيجيريا وتونس ورواندا وبنين وموريتانيا وجنوب السودان والمغرب وزامبيا والنيجر واليابون وموريشيوس وغامبيا وليسوتو والكونغو وملاوي وليبيريا وموزامبيق ومصر والسنغال وغينيا والرأس الأخضر وكينيا وجنوب أفريقيا وبوركينا فاسو وتوغو وناميبيا وجيبوتي وغينيا الاستوائية) على المسار الصحيح، بعد أن حصلت على درجات قريبة من النتيجة المرجعية البالغة 7 أو أكثر من أصل 10. وهذا يعني أن هناك دافعاً نحو نشر نتائج الاستعراض المقرر كل عامين في العديد من الدول الأعضاء، على الرغم من أنه ينبغي بذل المزيد من الجهد في بقية الدول الأعضاء لنشر نتائج الاستعراض المقرر كل عامين.
- 3.100 يقيم المؤشر الخامس استخدام نتائج الاستعراض المقرر كل عامين لكل بلد لضمان تنفيذ التوصيات المبنية عن تقارير الاستعراض المقرر كل عامين. هذه هي دورة الاستعراض الأول المقرر كل عامين التي أبلغ خلالها عن هذا المؤشر. ومن بين 49 دولة عضواً شاركت في دورة الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، أبلغ 30 بلداً عن هذا المؤشر. ومن بين البلدان الثلاثين، كان ما مجموعه 13 دولة عضواً (مالي وسيراليون وأثيوبيا ونيجيريا وتونس ورواندا وبنين والمغرب ومصر وكينيا وناميبيا والكاميرون وأوغندا) على المسار الصحيح. وهذا يدل على أن حوالي نصف الدول الأعضاء تتخذ خطوات لتنفيذ نتائج الاستعراض المقرر كل عامين، ولكن للأسف، لم يبدأ كثير من البلدان بعد في تنفيذ توصيات الاستعراض المقرر كل عامين. يجدر على الدول الأعضاء تنفيذ نتائج الاستعراض المقرر كل عامين إذا أردت التحول وفقاً لتطلعات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

3.ب. التطورات في أداء الدول الأعضاء بين الجولات الأربع لعملية الاستعراض المقرر كل عامين

- التطورات في الأداء العام للدول الأعضاء
- 3.101 بشكل عام، لم تستقر أي دولة عضو على المسار الصحيح في جميع الدورات الأربع للاستعراضات المقررة كل عامين. ومع ذلك، لا توجد دولة عضو على المسار الصحيح في عام 2023، وتحسنت درجات خمس وعشرون (25) دولة عضو إضافية بنسبة 15 في المائة على الأقل مقارنة بدرجات عام 2021. وهذه البلدان هي: بنين (26 في المائة)، وجزر القمر (113 في المائة)، وغينيا - بيساو (26 في المائة)، والنيجر (19 في المائة)، ونيجيريا (16 في المائة)، وسيراليون (36 في المائة)، وجنوب السودان (22 في المائة).

التطورات في أداء الدول الأعضاء حسب الالتزام

الالتزام 1: إعادة الالتزام بمبادئ وقيم عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

- 3.102 في عام 2023، لم تستقر أي دولة عضو على المسار الصحيح في جميع الدورات الأربع للاستعراض المقرر كل عام. ومع ذلك، في عام 2023، تجدر الإشارة إلى أن دولاً مثل رواندا (9.87) والمغرب (9.71) وأوغندا (9.65) حققت تقدماً كبيراً مقارنة بعام 2021. نجح النيجر دون غيره في أن يصبح على المسار الصحيح في عام 2023، وذلك بعد أن كان خارجه في عام 2021.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 43 من 144

الالتزام 2: تعزيز تمويل الاستثمار في الزراعة

3.103. مقارنة بعام 2021 حيث كانت أربعة (4) دول (مصر وإسواتيني وسيشيل وزامبيا) على المسار الصحيح، هذا العام، لم تكن أي دولة عضو على المسار الصحيح. شهدت غالبية الدول الأعضاء انخفاضاً في أدائها فيما يتعلق بهذا الالتزام. وبشكل عام، كان أداء الدول الأعضاء في هذا الالتزام سيئاً إلى حد ما طوال فترات الإبلاغ للاستعراض المقرر كل عامين. بالنظر إلى أهمية زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في تحويل الزراعة الأفريقية، هناك حاجة ملحة للدول الأعضاء لمعالجة مشكلة عدم كفاية فرص الحصول على التمويل للقطاع الزراعي.

الالتزام 3: القضاء على الجوع بحلول عام 2025

3.104. وعلى غرار تقرير الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2021، لم تف أي دولة عضو بالمعيار المرجعي لهذا الالتزام. لم تتمكن دول مثل الغابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وزيمبابوي وموريتانيا وأنغولا التي حققت تقدماً إيجابياً ملحوظاً في عام 2021 من الحفاظ عليه في عام 2023.

الالتزام 4: خفض نسبة الفقر إلى النصف من خلال الزراعة بحلول عام 2025

3.105. في عام 2023، رُصدت دولة عضو واحدة (1)، غانا، من أصل تسعة وأربعين (49) مقارنة بتسعة (9) من أصل تسعة وأربعين (49) وسبعة وعشرين (27) دولة من أصل سبعة وأربعين (47) على المسار الصحيح في عامي 2019 و2017، على التوالي. من بين البلدان التسعة (9) التي كانت على المسار الصحيح في عام 2021، تمكنت غانا فقط من الحفاظ على هذا النجاح في عام 2023. ومع ذلك، أحرزت كينيا وأثيوبيا وسييرا ليون تقدماً كبيراً مقارنة بعام 2021.

الالتزام 5: تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية

3.106. في عام 2023، ربما بسبب التأثير المستمر لكوفيد-19 والحرب في أوكرانيا على التجارة، لم تظهر أي دولة عضو على المسار الصحيح مقارنة بخمسة (5) دول (أوغندا ونيجيريا والسنغال وبوتسوانا وجيبوتي) في عام 2021 وتسعة وعشرين (29) في عام 2019.

الالتزام 6: تعزيز القدرة على التكيف أمام تقلبات المناخ

3.107. خلال فترات الإبلاغ الثلاث السابقة للاستعراض المقرر كل عامين، تمكنت أربع (4) دول أعضاء فقط (بوروندي وكابو فيردي والمغرب ورواندا) من البقاء على المسار الصحيح. من بين الدول الأعضاء الإحدى عشرة (11) التي كانت على المسار الصحيح في عام 2019، بقيت أربع (4)، أثيوبيا وغانا ومالي وسيشيل على المسار الصحيح في عام 2021. في عام 2023، ظهرت أثيوبيا ورواندا فقط على المسار الصحيح. في أعقاب جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، لتعزز قدرة سبل المعيشة وأنظمة الإنتاج على الصمود أمام تقلب المناخ والمخاطر الأخرى ذات الصلة، يجب على الدول الأعضاء الاستمرار نحو تحقيق هذا الالتزام.

الالتزام 7: تعزيز المساواة المتبادلة عن الإجراءات والنتائج

3.108. تسير أربع دول أعضاء (المغرب ورواندا وغانا وتونس) باستمرار على المسار الصحيح خلال جميع دورات الإبلاغ الأربع للاستعراض المقرر كل عامين مقارنة بثماني دول أعضاء (غانا ومالي وموريتانيا والمغرب ورواندا والسنغال وجنوب أفريقيا وتنزانيا) لدورات الإبلاغ الثلاث الأولى للاستعراض المقرر كل عامين. تشمل البلدان التي حققت تقدماً كبيراً مقارنة بتقرير الاستعراض السابق المقرر كل عامين المغرب وبنين ومصر ورواندا وأوغندا وكينيا وغانا وزيمبابوي ونيجيريا وملاوي وتونس.

3.ج. تتبع التقدم المحرز في تحويل الأنظمة الغذائية

3.109. في تقرير الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2021، صنفت مؤشرات الاستعراض المقرر كل عامين وفقاً لمسارات العمل الخمسة لقمة الأمم المتحدة للأنظمة الغذائية: مسار العمل 1 (وصول الغذاء الآمن والتغذية للجميع)؛ مسار العمل 2 (التحول إلى أنماط الاستهلاك المستدامة)؛ مسار العمل 3 (تعزيز الإنتاج الإيجابي للطبيعة)؛ مسار العمل 4 (النهوض بسبل المعيشة العادلة)، ومسار العمل 5 (بناء القدرة على الصمود أمام مكامن الخطر والصدمات والكروب). بالنسبة لدورة الإبلاغ لهذا العام، تشير النتائج الإجمالية (انظر الشكل 3.4) إلى أنه لا يوجد بلد على المسار الصحيح لأي من مسارات قمة الأمم المتحدة للأنظمة الغذائية. ويمثل ذلك انتكاسة كبيرة مقارنة بالدورتين السابقتين للاستعراض المقرر كل عامين حيث:

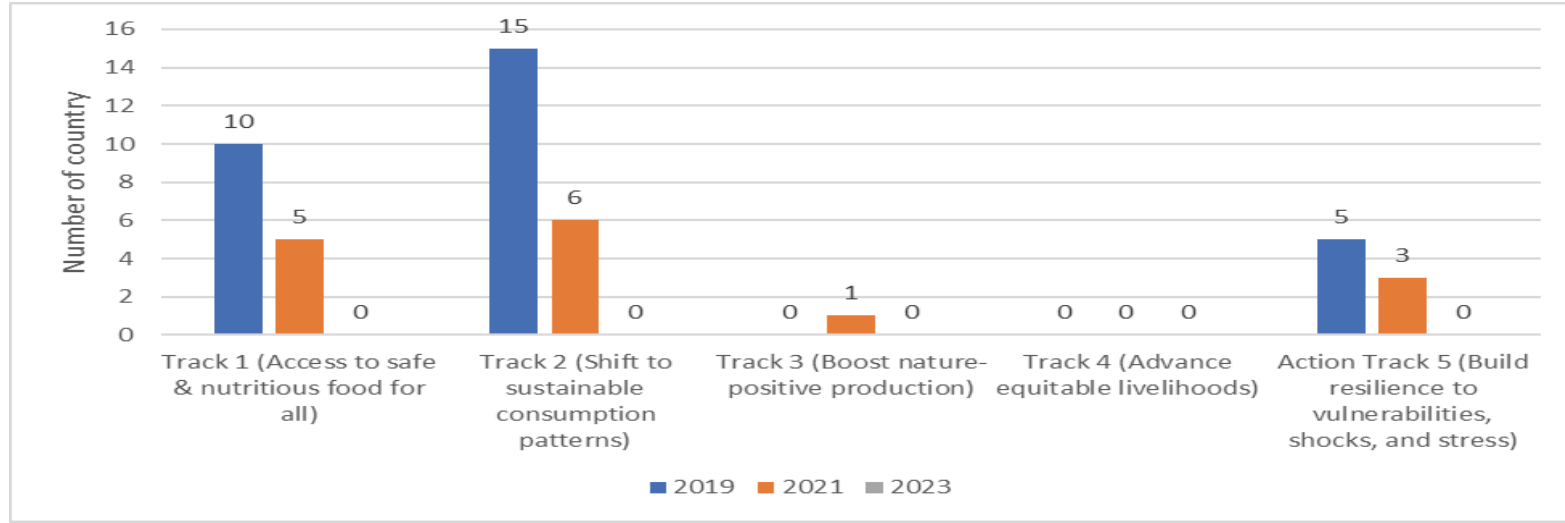
الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 44 من 144

- فيما يتعلق بمسار العمل 1، كانت 10 دول (كابو فيردي وغامبيا ومالي وموريتانيا ورواندا وسيشيل وإسواتيني وتنزانيا وتونس وزمبابوي) على المسار الصحيح في عام 2019، مقارنة بـ 5 دول (إسواتيني وغامبيا ومالي وتونس وزمبابوي) في عام 2021؛
- فيما يتعلق بمسار العمل 2، كان 15 بلدًا (بوروندي وكابو فيردي وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوتديفوار وغانا وغينيا ومدغشقر ومالي ورواندا والسنغال وسيراليون وإسواتيني وتوغو وتونس وأوغندا) على المسار الصحيح في عام 2019، مقارنة بـ 6 بلدان (بوتسوانا وجيبوتي ومصر وإسواتيني ومالي وأوغندا) في عام 2021؛
- فيما يتعلق بمساري العمل 3 و 4، كان بلد واحد على المسار الصحيح في كل من مسارات العمل وفترات الاستعراض (رواندا فيما يتعلق بمسار العمل 3 في عام 2021)؛
- فيما يتعلق بمسار العمل 5، 5 دول (غانا ومالي والمغرب ورواندا وتونس) كانت على المسار الصحيح في عام 2019، مقارنة بـ 3 دول (غانا والمغرب ورواندا) في عام 2021.
- من الإنصاف افتراض أن التأثير المستمر لكوفيد-19 والحرب في أوكرانيا والصدمات الأخرى قد أبطأت عملية تحول الأنظمة الغذائية في إفريقيا. أدى الوباء إلى تعطيل سلاسل الإمداد العالمية، مما أثر على استيراد وتصدير المنتجات الزراعية في أفريقيا. واجهت العديد من البلدان الأفريقية تقلصات اقتصادية بسبب الوباء، والتي ربما وجهت الأموال بعيدًا عن التنمية الزراعية أو تحول الأنظمة الغذائية.
- تُعرف أوكرانيا باسم "سلة خبز أوروبا" وهي مصدر مهم للحبوب. يمكن أن يؤثر النزاع الممتد على أسعار الحبوب عالميًا، مما يؤثر على الأمن الغذائي في الدول الأفريقية التي تعتمد على الواردات. يمكن أن يؤدي النزاع أيضًا إلى زيادة أسعار الطاقة، مما يؤثر بدوره على تكاليف الإنتاج الزراعي والنقل. قد تعيد الهيئات الدولية والجهات المانحة، التي قد تدعم المشاريع في أفريقيا، توجيه الانتباه والموارد نحو الاحتياجات الإنسانية الفورية في مناطق النزاع.

الشكل 3.4: تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من خلال مسارات عمل قمة الأمم المتحدة للأنظمة الغذائية (عدد البلدان التي حققت الهدف في 2019 و 2021 و 2023)



[المصدر: 1 تحليل بيانات الاستعراض الرابع المقرر كل عامين.]

- 4.1. هناك ثمانى دول أعضاء في هذه المنطقة، وهي: الكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، والجاون، وسان تومي وبرينسيبي. وفي إطار التنسيق المشترك بين المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، قدمت خمس (05) دول تقاريرها القطرية، وهو ما يمثل معدل تقديم أقل بنسبة 62.5 في المائة من المعدل البالغ 87.5 في المائة لدورة الاستعراض الثالث المقرر كل عامين في عام 2021. بالإضافة إلى سان تومي وبرينسيبي، لم يقدم بلدان (تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية) تقريريهما القطريين لهذه الدورة الرابعة من الاستعراض المقرر كل عامين.
- 4.2. يبلغ متوسط درجة المنطقة 3.29، مقارنة بمعيار 2023 البالغ 9.29. يتضح في العموم أن المنطقة ليست على المسار الصحيح للوفاء بالتزامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/مالابو. بالمقارنة مع النتيجة 3.33 المحرزة في عام 2021، فإن المنطقة الوسطى في تراجع. على الرغم من أن منطقة وسط أفريقيا ليست على المسار الصحيح لمجالات التزامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، سجلت هذه المنطقة تقدمًا جيدًا في قدرة البلد على التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم القائم على الأدلة (0.14 في عام 2021 إلى 9.34 في عام 2023) بالإضافة إلى القدرة على الصمود أمام المخاطر المتعلقة بالمناخ والصدمات الأخرى (2.64 في عام 2021 إلى 4.91 في هذا التقرير للاستعراض الرابع المقرر كل عامين (2023)).
- 4.3. فيما يتعلق بالتجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية، حتى لو لم تكن المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على المسار الصحيح، يُسجل تقدمًا في السياسات التجارية بين البلدان الأفريقية والظروف المؤسسية (2.91 في عام 2021 إلى 3.34 في عام 2023). نلاحظ أن جميع البلدان لديها دليل على تقديم وثائق التصديق بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعلى وجه التحديد، وضعت بلدان الكونغو والكاميرون وتشاد استراتيجيتها الوطنية لتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- 4.4. من بين البلدان الخمسة (5) التي قدمت تقاريرها القطرية، سجلت غينيا الاستوائية فقط زيادة بنسبة 17 في المائة في الدرجات مقارنة بالفترة السابقة (2.82 في عام 2021 إلى 3.30 في عام 2023). وانخفضت الدرجات بنسبة 34 في المائة لجمهورية أفريقيا الوسطى، و 19 في المائة للكاميرون، و 13 في المائة للكونغو، و 4 في المائة للجاون. بالنسبة لغينيا الاستوائية، لوحظ الأداء الأكثر أهمية للسياسات التجارية بين الدول الأفريقية والظروف المؤسسية. يجب على المنطقة أيضًا تحسين نظام جمع البيانات في كل بلد.

- 4.5. تتكون هذه المنطقة من 13 دولة عضو، وهي: بوروندي وجزر القمر وجيبوتي وإريتريا وأثيوبيا وكينيا ورواندا وسيشيل والصومال وجنوب السودان وتزانيا وأوغندا. تشهد المنطقة تنسيقًا مشتركًا بين مجموعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والسوق المشتركة لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية. قدمت جميع الدول الأعضاء باستثناء إريتريا والسودان تقاريرها الوطنية للاستعراض المقرر كل عامين، وهو ما يمثل معدل تقديم 85 في المائة. ومما يدعو إلى القلق أيضًا أن بلدين (2) لم يكملوا العملية ويقدموا تقاريرهم في الموعد المحدد.
- 4.6. حققت منطقة شرق أفريقيا درجة إجمالية قدرها 5.00 مقابل معيار مرجعي قدره 9.29، وبالتالي لم تكن على المسار الصحيح لتحقيق أهداف وغايات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بحلول عام 2025. وعلى مستوى الالتزام، لم تكن المنطقة على المسار الصحيح في أي من مجالات الالتزام السبعة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. تعكس النتائج المحرزة الأداء العام للدول الأعضاء في المنطقة. لم تكن أي من الدول الأعضاء الـ 13 في منطقة شرق أفريقيا على المسار الصحيح لتحقيق أهداف وغايات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.
- 4.7. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في بعض مجالات الالتزام، أظهرت المنطقة تقدمًا جيدًا نحو تحقيق الأهداف. على سبيل المثال، في الموضوع 1 المتعلق بالالتزام بعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، حصلت المنطقة على درجة 7.91 من أصل 10. ويمكن تحقيق الهدف بسهولة إذا التزمت جميع الدول الأعضاء في المنطقة من جديد بتنفيذ الجوانب المتبقية من عملية إضفاء الطابع المحلي على البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وشكلت الشراكات والتحالفات المطلوبة مع جميع أصحاب المصلحة وأكملت استعراضات السياسات والمؤسسات. وهكذا، بالنسبة لمجال الالتزام 7، تعكس النتائج تقدمًا لافتًا للنظر ويمكن تحقيقه بشكل خاص من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم القائم على الأدلة. أحرزت المنطقة أيضًا تقدمًا جيدًا في تعزيز القدرة على التكيف مع التقلبات المناخية من خلال تحقيق درجة 6.51 مقابل معيار 9.75. ومع ذلك، تحتاج الدول الأعضاء إلى زيادة الاستثمارات في بناء القدرة على الصمود.
- 4.8. يجب على المنطقة الانتباه في الالتزام 2 بشأن تمويل الاستثمار في الزراعة لأنه لم يُحقق حتى منتصف الطريق نحو تحقيق الهدف. تحتاج الدول الأعضاء إلى زيادة الإنفاق العام على الزراعة وتهيئة بيئة مواتية لزيادة استثمارات القطاع الخاص بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. تحتاج المنطقة إلى إيلاء اهتمام كبير لمجال حصول الأسر الزراعية التي تُظهر أداءً ضعيفًا على وجه الخصوص على التمويل. تحتاج المنطقة أيضًا إلى الاهتمام بمجال التجارة بين الدول الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية المنخفضة حاليًا؛ هناك حاجة لخفض الحواجز أمام التجارة (التعريفات الجمركية وغير الجمركية) وضمان حرية التجارة بين الدول الأعضاء على النحو المتوخى تحت شعار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- 4.9. وعموماً، تحتاج المنطقة إلى إيلاء الاهتمام لجميع مجالات الالتزام من أجل تحقيق أهداف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بحلول عام 2025.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 47 من 144

4. ج. شمال أفريقيا

- 4.10. تضم المنطقة الشمالية ست (6) دول أعضاء: الجزائر ومصر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس، بتنسيق من اتحاد المغرب العربي كمجموعة اقتصادية إقليمية. خلال هذه الدورة الرابعة من الاستعراض المقرر كل عامين، ساهمت جهود الاتصال في زيادة التوعية بين الدول الأعضاء. على الرغم من تبعات جائحة كوفيد-19 وعواقب الحرب الروسية الأوكرانية، قدمت جميع الدول الأعضاء باستثناء الجزائر تقاريرها، وهو ما يمثل معدل تقديم أقل بنسبة 83 في المائة من معدل (100 في المائة) تقديم الاستعراض الثالث المقرر كل عامين.
- 4.11. النتيجة الإجمالية للمنطقة الشمالية هي 4.22 وبالمقارنة بمعيار 2023 البالغ 9.22، فإن المنطقة ليست على المسار الصحيح. بالمقارنة مع درجة الاستعراض السابق المقرر كل عامين البالغة 4.62، تتراجع هذه المنطقة مع ضعف الأداء في جميع الالتزامات، باستثناء عملية الاستعراض الزراعي المقرر كل عامين (6.41 في عام 2021 إلى 6.71 في عام 2023). من بين البلدان الخمسة (5) التي قدمت تقاريرها، أحرزت ثلاثة (3) بلدان (المغرب (6.99) ومصر (6.83) وتونس (6.23)) تقدماً جيداً بالنظر إلى الدرجات من أصل 6. بصورة أكثر تحديداً، سجل المغرب أداءً جيداً وهو على المسار الصحيح للالتزام 7 ولاستثمار القطاع الخاص المحلي في الزراعة والحماية الاجتماعية ووظيفة الشباب في الزراعة ومشاركة المرأة في الأعمال الزراعية والقدرة على الصمود أمام المخاطر المتعلقة بالمناخ والصدمات الأخرى بالإضافة إلى المساهمة المتبادلة عن الإجراءات والنتائج. تسير مصر على الطريق الصحيح للالتزامين (2) 6 و7؛ كما كان أداء تونس جيداً في استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة، والأمن الغذائي والتغذية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص الشاملة لسلاسل القيمة السلعية، والمساهمة المتبادلة عن الإجراءات والنتائج.
- 4.12. انخفضت الدرجات بشكل كبير في بلدين (ليبيا (49 في المائة) وموريتانيا (21 في المائة)) حتى المغرب ومصر وتونس يُحرزن تقدماً؛ يجب على هذه البلدان الثلاثة (3) تحسين التجارة بين الدول الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية والاستثمار في بناء القدرة على الصمود. يجب على المنطقة أيضاً تحسين نظام جمع البيانات في كل بلد.

4. جنوب أفريقيا

- 4.13. وفقاً لتوزيع مفوضية الاتحاد الأفريقي للبلدان التي تقدم تقارير الاستعراض المقرر كل عامين، تقدم منطقة الجنوب الأفريقي تقارير عن 12 دولة (على الرغم من أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تضم 16 دولة عضواً)، وهي: أنغولا وبوتسوانا وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا وجنوب أفريقيا وإسواتيني وزامبيا وزمبابوي. قدمت جميع البلدان في منطقة الجنوب الأفريقي تقاريرها، وهو ما يمثل معدل تقديم بنسبة 100 في المائة. يبلغ متوسط الدرجة الإجمالية للمنطقة 4.26، مما يشير إلى أن المنطقة ليست على المسار الصحيح للوفاء بالتزامات مالابو لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا عند تقييمها مقابل معيار 2023 البالغ 9.29. ويمثل هذا تحسناً بنسبة 3.6 في المائة في الأداء مقارنة بالنتيجة 4.11 للاستعراض الثالث المقرر كل عامين. من بين البلدان الاثني عشر (12)، لا يوجد أي بلد على المسار الصحيح مما يشير إلى عدم حدوث أي تغيير في أداء المنطقة خلال الاستعراض الأول المقرر كل عامين (2017)، والاستعراض الثاني المقرر كل عامين (2019)، والاستعراض الثالث المقرر كل عامين (2021).
- 4.14. المنطقة مرة أخرى ليست على المسار الصحيح في أي من التزامات مالابو السبعة (7) في الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2023، كما كان الحال في تقارير الاستعراض المقرر كل عامين الثالث والافتتاحي، على الرغم من أن المنطقة كانت على المسار الصحيح في أربعة (4) التزامات في الاستعراض الافتتاحي المقرر كل عامين في عام 2017. ومع ذلك، بذلت المنطقة جهوداً كبيرة مشتركة لتحقيق نصف الإنجازات المطلوبة للالتزام بعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والمساهمة المتبادلة عن الإجراءات والنتائج.
- 4.15. بالنظر إلى كل حالة على حدة، لا يسير أي من البلدان الـ 12 في المنطقة على الطريق الصحيح للوفاء بجميع التزامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/مالابو السبعة (7). أحرزت سوازيلاند وملاوي وزيمبابوي تقدماً جيداً وحقت نصف النقطة المرجعية الإجمالية البالغ 10. بشكل عام، قدمت البلدان التي لديها أنظمة جيدة نسبياً لإدارة البيانات الزراعية تقارير أفضل للاستعراض المقرر كل عامين. على الرغم من عدم تحقيق الأهداف المحددة، أحرزت ثمانية بلدان وهي إسواتيني وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموزمبيق وناميبيا وجنوب أفريقيا وزيمبابوي تقدماً جيداً نحو تحقيق جميع الالتزامات بشكل عام كما يتضح من التحسينات في درجاتها الإجمالية من الاستعراضات السابقة المقررة كل عامين.
- 4.16. وعلاوة على ذلك، تسير سبعة بلدان وهي أنغولا وزامبيا وزمبابوي ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزمبيق على الطريق الصحيح لتحقيق الالتزام بعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. يسير بلدان (زيمبابوي وملاوي) على الطريق الصحيح فيما يتعلق بالمساهمة المتبادلة، وقد حققت خمسة بلدان، وهي إسواتيني وملاوي وموزمبيق وجنوب إفريقيا وزيمبابوي، أداءً جيداً في القدرة على الصمود أمام تقلبات تغير المناخ.
- 4.17. لم تحقق بلدان المنطقة أداءً جيداً في الالتزام بالقضاء على الفقر من خلال الزراعة، ولم تحرز سوى إسواتيني ومدغشقر تقدماً كبيراً؛ ولم تحقق سوى ليسوتو وإسواتيني أداءً جيداً في الالتزام بتمويل الاستثمار في الزراعة، في حين يسير كل من موزمبيق ومدغشقر وناميبيا على الطريق الصحيح، وإن لم يكونوا على المسار الصحيح، فيما يتعلق بالالتزام بالقضاء على الجوع.
- 4.18. تحتاج المنطقة إلى المضي قدماً نحو زيادة جهودها للوفاء بجميع التزامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/مالابو. وينبغي بذل المزيد من الجهود لزيادة الاستثمار في الزراعة من بين أمور أخرى، وزيادة حصة الميزانية الوطنية للزراعة وخلق بيئة مواتية لجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي والشراكات بين القطاعين العام والخاص في الزراعة. وسيكون لذلك آثار مضاعفة على القضاء على الجوع، والقضاء على الفقر، وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية، وتحقيق القدرة على التكيف مع تقلب المناخ.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 48 من 144

4-هـ غرب أفريقيا

- 4.19 تضم المنطقة 15 دولة عضواً هي: بنن وبوركينا فاسو وكابو فيردي وكوتديفوار وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون وتوغو، بالتنسيق من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويبلغ معدل تقديم التقارير لهذا الإصدار من الاستعراض المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا 100 في المائة على الرغم من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة. حافظت منطقة غرب أفريقيا على هذا المعدل من الإبلاغ منذ عام 2019. يبلغ متوسط درجة المنطقة 5.03، مما يشير إلى أن المنطقة ليست على المسار الصحيح للوفاء بالتزامات مالابو للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا عند تقييمها مقابل معيار 9.29 لعام 2023.
- 4.20 أحرزت المنطقة تقدماً طفيفاً بمرور الوقت. بين عامي 2019 (بدرجة 4.94) و 2023 (بدرجة 5.03)، هناك زيادة بنسبة 2 في المائة من ناحية أخرى، من بين البلدان الخمسة عشر، لم يحقق أي منها المعيار المرجعي للسنة المشمولة بالتقرير، وبالتالي لم تكن على المسار الصحيح. ومع ذلك، أظهر ثمانية (8) منهم تقدماً كبيراً، مع درجات تتراوح من 5.09 إلى 6.68. وهذه البلدان هي غانا ومالي ونيجيريا وبنين وسيراليون وغامبيا وبوركينا فاسو وكابو فيردي.
- 4.21 من حيث التقدم، سجلت غرب إفريقيا 8.30 من أصل 10 في الالتزام الأول، و 3.20 من 9.50 في الالتزام الثاني، و 3.04 من 9.26 في الالتزام الثالث، و 3.89 من 8.94 في الالتزام الرابع، و 2.26 من 9.00 في الالتزام الخامس، و 6.95 من 9.75 في الالتزام السادس و 7.57 من 8.60 في الالتزام السابع. تُظهر المنطقة في الالتزام الخامس (التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية) والالتزام الثالث (القضاء على الجوع) أداءً بالغ الانخفاض.
- 4.22 وبالنسبة للبلدان على وجه التحديد، التزمت جميع بلدان المنطقة بعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وبذلت جهود كبيرة خلال الإصدارات الثلاثة الأخيرة. ومع ذلك، بالنسبة لهذا الإصدار، كان الأمر أكثر تعقيداً لوجوب تقديم البلدان أدلة ملموسة، وذلك لم يكن إلزامياً في الدورات الثلاث الأولى. وقد أدى ذلك إلى تخلف معظم البلدان باستثناء النيجر، التي كانت البلد الوحيد على المسار الصحيح للالتزام بعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. من ناحية أخرى، تسير كل من بنين وبوركينا فاسو وغانا ونيجيريا وسيراليون على الطريق الصحيح فيما يتعلق بالالتزام بالمساءلة المتبادلة (الالتزام 7).
- 4.23 على الرغم من العديد من المجالات التي تتطلب التحسين، يجب أن تركز المنطقة على فئات الأداء التالية: (1) استثمار القطاع الخاص المحلي في الزراعة؛ (2) استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة؛ (3) الوصول إلى التمويل؛ (4) الوصول إلى المدخلات والتكنولوجيات الزراعية؛ (5) الإنتاجية الزراعية؛ (6) الأمن الغذائي والتغذية كجزء من خطة القضاء على الجوع؛ (7) الحد من الفقر؛ (8) التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية. وللأسف، يُثير الأداء فيما يخص الوصول إلى التمويل والتمويل الاستثماري في الزراعة مخاوف متكررة منذ بدء عملية الاستعراض المقرر كل عامين.
- 4.24 تُقترح التوصيات التالية: يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وأصحاب المصلحة الآخرين العمل بجدية لوضع خطط عمل بالغة الوضوح لدعم البلدان في معالجة مجالات التحسين كما هو موضح أعلاه.

4. الف. الأداء القاري

- 4.25 بشكل عام، لا تزال القارة خارج المسار الصحيح في تحقيق التزامات إعلان مالابو، حيث حصلت على متوسط درجة إجمالية 4.56. بالنظر إلى المعيار المرجعي الأعلى نسبياً البالغ 9.29 المطلوب لتكون المنطقة على المسار الصحيح في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بـ 7.28 في الدورة الثالثة للاستعراض المقرر كل عامين، و 6.66 في الفترة الثانية (2019) المشمولة بالتقرير، يبدو أن معدل التقدم في القارة قد تباطأ أكثر. ||| 1 بالنسبة لتقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (2023)، قدم 49 من أصل 55 دولة عضو تقاريرها الوطنية المصادق عليها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال المجموعات الاقتصادية الإقليمية لكل منها. الدول الأعضاء الست التي لم تتمكن من الوفاء بالموعد النهائي 1 وبالتالي لم تُحرز درجات في تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين 1 هي الجزائر وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وسان تومي وبرينسيبي والسودان. في هذه الدورة الرابعة من الاستعراض المقرر كل عامين، لا توجد دولة عضو على المسار الصحيح لتحقيق هدف مالابو لعام 2025. والحقيقة اللافتة للنظر هي أنه في الدورة الثالثة، كانت دولة عضو واحدة فقط على المسار الصحيح، وأربع (4) دول أعضاء كانت على المسار الصحيح في عام 2019 خلال دورة الاستعراض الثاني المقرر كل عامين، و 17 دولة في دورة الاستعراض الافتتاحي المقرر كل عامين (2017). ويمكن تفسير ذلك بأن المعيار المرجعي القاري متزايد بنجاح. تتسبب الفجوة بين الأداء العام للقارة مقارنة بالمعيار المرجعي للفترة المشمولة بالتقرير في توسيع الفرق في درجة الاستعراض الرابع المقرر كل عامين (4.56) والمعيار المرجعي (9.29) هو 4.73. في حين أن فترة الإبلاغ الثالثة للاستعراض المقرر كل عامين (2021) التي بلغت 4.32 درجة ومعيار 7.28، تعطي فرقاً قدره 2.96؛ ودرجة 4.04 ومعيار 6.66 (بفارق 2.62) في الاستعراض الثاني المقرر كل عامين (2019) أصغر إلى حد ما. وتجدر الإشارة إلى أن المعيار المرجعي لكل فترة إبلاغ متتالية سيزداد، ليصل إلى القيمة القصوى البالغة 10 في عام 2025، حيث من المتوقع أن تعمل القارة باستمرار على تحسين الأداء نحو تحقيق الأهداف المحددة في إعلان مالابو. والقارة ككل ليست على المسار الصحيح في أي من مجالات الالتزام السبعة (7).

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 49 من 144

- 4.26. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول الأعضاء حصلت على درجات قريبة تقريبًا من المعيار المرجعي لهذا المجال من الالتزام. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن نسبة جيدة من الدول الأعضاء (44 و 13 و 10 و 18 و 2 و 34 و 41 دولة) حصلت على أكثر من نصف الدرجة المرجعية، وبالتالي يمكن اعتبارها تتقدم نحو أهداف الالتزامات من 1 إلى 7. ويرد ذلك في الجدول 4.1. بشكل عام، حققت 23 دولة عضو درجة أعلى من 4.645، وهو أكثر من نصف المعيار المرجعي البالغ 9.29. القارة ككل ليست على المسار الصحيح لتحقيق أهداف مالابو في أي من مجالات الالتزام السبعة.
- 4.27. تشير النتائج المستخلصة من هذا التقرير للاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى الحاجة الملحة لتعجيل تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا في جميع مجالات الالتزام السبعة. وينصب التركيز بشكل خاص على العمل على تحسين جودة البيانات ودمج عملية الاستعراض المقرر كل عامين في إجراءات جمع البيانات الإحصائية الوطنية والتحقق من صحتها. من المرجح أن الاستخدام المتزايد لتقرير الاستعراض المقرر كل عامين وإجراء تحليل قطري لكي تُعد الدول تقارير ملخصة عن السياسات المناسبة للبلد ووضع توصيات قابلة للتنفيذ سيساعد على تحقيق أداء أفضل. من المرجح أن تؤدي النقاشات القطرية الشاملة، مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، حول تقارير الاستعراض المقرر كل عامين والأداء في الدورات الأربع السابقة للاستعراض المقرر كل عامين، إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى التنفيذ المنسق والمتضامن نحو الأهداف الوطنية المشتركة ونحو تحقيق أهداف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في مالابو. تساهم هذه النقاشات أيضًا في توثيق التقدم وتحديد مجالات النجاح والتحديات التي ستوضح المجالات ذات الأولوية لإثراء عملية تطوير أجندة السنوات العشر القادمة (2026-2035).

الجدول 4.1: ملخص نتائج الاستعراض الرابع المقرر كل عامين على المستوى القاري

الالتزام	1	2	3	4	5	6	7	المجمل
المعيار المرجعي	10	9.50	9.26	8.94	9.00	9.75	8.60	9.29
النتيجة القارية لكل منها	7.66	3.15	2.90	3.04	2.23	5.91	7.02	4.56
عدد البلدان التي حصلت على درجة أكثر من نصف المعيار المرجعي	44	13	10	18	2	34	41	23
عدد البلدان على المسار الصحيح (أكبر من أو تساوي المعيار المرجعي)	1	0	0	1	0	2	13	0

المصدر: 1 تحليل بيانات الاستعراض الرابع المقرر كل عامين.

النقاط البارزة عن "تعزيز تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"

5.1. تعزيز تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

- 5.1. أطلقت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية رسميًا في يناير 2021 كاتفاقية تجارية لإنشاء سوق قارية واحدة للسلع والخدمات في أفريقيا. وقد وقّعت الاتفاقية في مارس 2018 ودخلت حيز التنفيذ في مايو 2019 مع بدء التداول الفعلي في يناير 2021. حيث تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدان الأفريقية عن طريق إزالة التعريفات الجمركية والحواجز التجارية، وتسهيل حرية حركة السلع والخدمات، وتعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والملكية الفكرية وسياسة المنافسة وغيرها من مجالات النشاط الاقتصادي.
- 5.2. تُمثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تضم 55 دولة من الاتحاد الأفريقي وثمانين (8) مجموعات اقتصادية إقليمية. تتمثل المهمة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في إنشاء سوق قارية واحدة يبلغ عدد سكانها حوالي 1.3 مليار نسمة وناتج محلي إجمالي يبلغ حوالي 3.4 تريليون دولار أمريكي.
- 5.3. اعتبارًا من أغسطس 2023، وقعت 54 دولة عضوًا على الاتفاقية باستثناء إريتريا. أودعت سبع وأربعون (47) دولة عضو من أصل خمسين (54) دولة موقعة صكوك التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (أي 87 في المائة). تشمل الدول الأعضاء التي لا تزال تنتظر التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بنين وإريتريا وليبيريا وليبيا ومدغشقر والصومال وجنوب السودان والسودان.
- 5.4. تماشيًا مع الالتزامات المتعلقة بتحرير التعريفات، قدمت اثنتان وأربعون (42) دولة عضو صدقت على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية جداولها المؤقتة للائتميازات التعريفية إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ليقوم مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالنظر فيها والتحقق منها. لتسهيل التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على المستوى الوطني، أنشأت بعض البلدان لجان تنفيذ

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 50 من 144

وطنية تعمل أيضًا على استراتيجيات تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. جرى التحقق من صحة الاستراتيجيات الوطنية في تسع وعشرين (29) دولة عضو بينما أنشئ خمس (5) لجان تنفيذ وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كوتديفوار وغانا وكينيا ونيجيريا ورواندا والتي بدأت عملها بالفعل. اتخذت جمهورية الكونغو الديمقراطية وجزر القمر وتونس خطوات على أرض الواقع وأقرت قوانين تُهدد الطريق لإنشاء لجانها الوطنية. كما تعمل الجزائر وموريتانيا على سن قوانين لتمكينهما من إنشاء لجانها الوطنية. فضلت دول أخرى استخدام مفاوضاتها الحالية وهياكل التنفيذ لقضايا منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بدلاً من إنشاء هياكل جديدة. غير أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛ والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، باعتبارها لبنات بناء الاتحاد الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، قد صدقت بالفعل على استراتيجياتها الإقليمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

- 5.5 وضعت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية العديد من الأدوات التشغيلية لتسهيل تنفيذها والتي تشمل: (1) قانون المنشأ (الذي يحكم الشروط التي يمكن بموجبها تداول منتج أو خدمة معفاة من الرسوم الجمركية في جميع أنحاء القارة)، (2) الامتيازات الجمركية (اتفاقية بشأن تحرير التعريفات الجمركية بنسبة 90 في المائة على مدى فترة 5 و 10 سنوات للدول الأعلى نماءً والدول الأقل نماءً على التوالي)، (3) الأداة/الآلية القارية عبر الإنترنت لرصد الحواجز غير الجمركية والإبلاغ عنها وإزالتها، (4) نظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا (بنية تحتية مركزية للمدفوعات والتسويات للتجارة البيئية الأفريقية والمدفوعات التجارية). بالإضافة إلى ذلك، أنشأت مفوضية الاتحاد الأفريقي – إدارة التجارة والتنمية والسياحة والمعادن مرصد التجارة الأفريقي (بوابة المعلومات التجارية التي ستعالج العوائق أمام التجارة في أفريقيا بسبب نقص المعلومات حول الفرص والإحصاءات التجارية وكذلك المعلومات حول المصدرين والمستوردين في البلدان) كأداة إضافية لتسهيل تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
- 5.7 خلال الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2023، أضيفت ثلاثة مؤشرات لتتبع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تحت الموضوع 5: (1) نسبة خطوط التعريفات المطبقة على الواردات بين الدول الأفريقية من السلع والخدمات الزراعية بمعدل تعريفي صفري (2) مؤشر التداير غير الجمركية المتعلقة بالتجارة بين الدول الأفريقية للسلع والخدمات الزراعية و (3) مؤشر البيئة المؤسسية التمكينية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. استخدمت البيانات كدليل تجريبي ولم تُدرج النتائج في تسجيل الأداء. يمكن وصف العملية بأنها لا تزال في طورها المبكر، لكن هناك حاجة إلى تعجيل تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- 5.8 تشير الأدبيات المتاحة المتعلقة بالتجارة إلى اثنين من أوجه القصور الرئيسية التي يمكن أن تحد من فعالية تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتي تجدر الإشارة إليها. أولاً، كاتفاقية، تتمتع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بعمق أفقي محدود، أي أنها تغطي أحكامًا محدودة تتعلق بمنظمة التجارة العالمية على وجه التحديد بشأن امتيازات تحرير التعريفات. تشمل اتفاقيات التجارة العميقة اتفاقية مبادلة بين البلدان تغطي مجالات إضافية تتجاوز التجارة مثل تدفقات الاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية والبيئة. من الناحية الإيجابية، تُعطي بعض الاتفاقيات التجارية الحالية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مثل مجموعة شرق أفريقيا، عمقًا أفقيًا ورأسياً أكثر قليلاً يزيد من الاتفاقيات التجارية. الجانب الثاني هو فعالية آليات تسوية المنازعات، وخاصة التزامها القانوني وقابليتها للتنفيذ.
- 5.9 يعتمد نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تنفيذها الفعال، وتطوير البنية التحتية بما في ذلك تطوير النقل والخدمات اللوجستية لتسهيل حركة البضائع، ومواءمة السياسات واللوائح الزراعية، والجودة المؤسسية للدول الأعضاء، وحل الحواجز غير الجمركية. خلال المفاوضات التي تتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من الأهمية بمكان أن يأخذ جميع الشركاء في الاعتبار حقيقة أن العمق الأفقي والرأسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يعتمد على توسيع نطاق تغطية المنتجات وتقصير الفترة الانتقالية وصولاً إلى التحرير الكامل للتجارة في السلع الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى أن تقوم الدول الأعضاء بخطوات ملموسة نحو تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال خطط الأداة في أطرها الوطنية وخلق الوعي لدى القطاع الخاص الذي يقوم بالتداول الفعلي.

5.ب. النزاعات وآثارها على التجارة والأنظمة الغذائية في أفريقيا

- 5.10 تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في عام 2022 بعد فترة وجيزة من جائحة كوفيد-19 في المزيد من الترددي للوضع الهش لأسواق السلع الزراعية العالمية. حيث تعتمد القارة على واردات الحبوب (القمح والذرة) والأسمدة من البلدين. في بداية الحرب، مثلت كل من روسيا وأوكرانيا في المتوسط 25 في المائة من جميع صادرات القمح العالمية. استحوذت روسيا على حوالي 14 في المائة من التجارة العالمية لتبادل اليوريا و 11 في المائة من التجارة لتبادل الفوسفات.
- 5.11 تستورد القارة حوالي 25 في المائة من جميع القمح المتداول عالميًا وتعتمد العديد من الدول على إعادة التصدير من الدول التي تتبادل مباشرة مع روسيا وأوكرانيا. في بداية الحرب، كانت العديد من الدول الأعضاء تعتمد على روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا لما بين 50-100 في المائة من وارداتها من القمح (لبيبا ومصر وتنزانيا وكابو فيردي ومدغشقر وجمهورية الكونغو وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتوغو والسنغال وبنين). وفي الوقت نفسه، كان العديد منها يعتمد على واردات الأسمدة بنسبة 45 في المائة فما فوق من بلدان النزاع، وتشمل نيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر والكاميرون وغانا وبنين).
- 5.12 أدى اندلاع الحرب إلى زيادة كبيرة في الأسعار وتعطيل إمدادات السلع الغذائية الرئيسية والأسمدة. وقد تفاقم الآثار السلبية للحرب بسبب تدابير القيود التجارية التي فرضها كبار مصدري الأغذية والأسمدة. وقد أثار التعرض لارتفاع أسعار الأغذية والأسمدة القلق بشأن مستقبل إنتاج المحاصيل والأمن الغذائي في العديد من البلدان. بالرغم من أن التأثير الأولي للارتفاع الحاد في أسعار الأسمدة والمواد الغذائية قد بدأ في الانخفاض، لا تزال الأسعار أعلى في المتوسط مما كانت عليه في فترة ما قبل الحرب الروسية الأوكرانية.
- 5.13 منذ عام 2015 عندما بدأ تنفيذ إعلان مالابو، شهدت التجارة بين البلدان الأفريقية نموًا إيجابيًا؛ بين عامي 2015 و 2021، نمت قيمة إجمالي التجارة الزراعية في المتوسط بنسبة 16 في المائة (انظر الشكل 5.1). غير أن معدل التبادل التجاري للمنتجات الزراعية المعالجة أعلى من معدل التبادل التجاري للمنتجات الخام وشبه المعالجة. لا يزال هذا المستوى من النمو أقل من هدف مالابو المتمثل في مضاعفة قيمة التجارة ثلاث مرات، ويجب بذل المزيد من الجهود لزيادة التجارة بشكل أكبر.

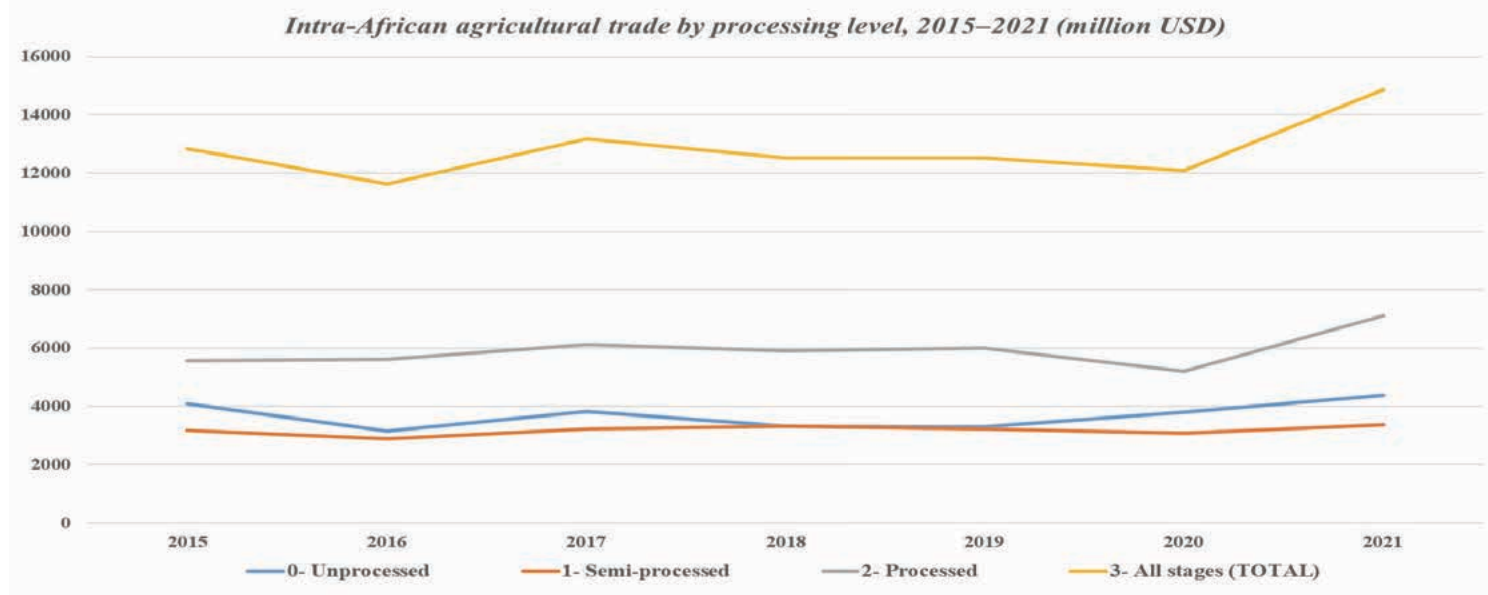
الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 51 من 144

5.14. مع بقاء عامين فقط على السنة المستهدفة، فإن القارة ليست على المسار الصحيح لتحقيق هدف مضاعفة التجارة في السلع والخدمات الزراعية ثلاث مرات. ولتحقيق أهداف وغايات الالتزام، هناك حاجة إلى تكثيف التجارة بين الدول الأعضاء خاصة من خلال تقصير فترة التحرير الكامل للتجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإزالة الحواجز التجارية غير الجمركية، والاستثمار التكميلي في السياسات والمؤسسات التجارية.

الشكل 5.1: التجارة الزراعية بين البلدان الأفريقية حسب مستوى المعالجة (2015-2021) بالمليون دولار أمريكي



المصدر: المؤلفون استناداً إلى قاعدة بيانات مرصد التجارة الزراعية في أفريقيا لعام 2023

الاستنتاجات والتوصيات

6. الاستنتاجات وأهم النقاط البارزة في تقرير الاستعراض المقرر كل عامين 2023

6.1. أقر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية "إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا" (7/Assembly/AU/Decl. (ثانياً)) في يوليو 2003 في مابوتو. ومن أبرز القرارات الالتزام بتخصيص ما لا يقل عن 10 في المائة من موارد الميزانية الوطنية لتنفيذ سياسة التنمية الزراعية والريفية في غضون خمس سنوات، وتحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي لا تقل عن 6 في المائة سنوياً. بعد الإعلان، وُضع البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي وأصبح الأداة الرئيسية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية وزيادة الدخل في الاقتصادات الأفريقية القائمة إلى حد كبير على الزراعة. ومنذ ذلك الحين، اكتسب البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا شعبية وهو إطار السياسة العامة لأفريقيا لجميع برامج التنمية الزراعية والتي تقودها الزراعة.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 52 من 144

- 6.2. إعلان مالابو بشأن "تعزيز النمو والتحول الزراعيين في أفريقيا من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة" (المرجع: الوثيقة (Assembly/AU/2(XXIII) الذي أعتد خلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يونيو 2014 في مالابو، غينيا الاستوائية، لتعزيز البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. يتضمن إعلان مالابو سبعة التزامات. بموجب الالتزام 7 من الإعلان، طلب رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إصدار تقرير مرحلي عن تنفيذ التزامات إعلان مالابو، لتقديمه إلى جمعية الاتحاد الأفريقي كل عامين، بدءاً من عام 2017. قدمت تقارير الاستعراض المقرر كل عامين الافتتاحي والثاني والثالث إلى جمعية الاتحاد الأفريقي وأقرتها في يناير 2018 وفبراير 2020 وفبراير 2022 على التوالي.
- 6.3. طلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تضع، بحلول عام 2018، خططاً وطنية متوافقة للاستثمارات الزراعية، أو أي أداة أخرى تستخدمها الدول الأعضاء لتوجيه استثماراتها في الزراعة، كأدوات رئيسية لتنفيذ البرامج للوفاء بالتزامات مالابو السبعة. يُطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إظهار الالتزام بمثل ومبادئ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا واتباع عمليات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ذات الصلة على النحو المقاس في الالتزام 1 من إعلان مالابو. الأداة الرئيسية لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا - مالابو في دولة عضو هي الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي، والتي تغطي عمومًا جميع التزامات مالابو السنة الأخرى. ما يثير المخاوف أنالنتائج المستخلصة من هذا التقرير للاستعراض المقرر كل عامين تشير إلى عدم تبني جميع الدول الأعضاء عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بشكل كامل ومتسق. ومن بين الدول الأعضاء البالغ عددها 55 دولة، قدمت 49 دولة تقاريرها الوطنية المصادق عليها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال المجموعات الاقتصادية الإقليمية التابعة لها. لم تتمكن ست دول أعضاء من تقديم تقاريرها في هذه الدورة الرابعة من الاستعراض المقرر كل عامين قدم عدد أقل من البلدان تقاريره خلال الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2023، بانخفاض عن الدول الأعضاء البالغ عددها 51 دولة التي قدمت تقاريرها في دورة الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2021.
- 6.4. يُقدم تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين بعض النتائج الهامة. ارتفع المعيار المرجعي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح على التوالي على مدى السنوات الثماني (8) من عملية الاستعراض المقرر كل عامين، من 3.94 في الاستعراض المقرر كل عامين الافتتاحي (2017)، من خلال 6.66 و 7.28 في 2019 (الثاني) و 2021 (الثالث)، والآن عند 9.29 لهذا الاستعراض الرابع المقرر كل عامين. وعلى وجه الخصوص، لم يسجل أي بلد المعيار المرجعي البالغ 9.29 نحو تحقيق التزامات مالابو للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بحلول عام 2025. النتيجة الإجمالية لأفريقيا بأكملها هي 4.56. على الرغم من أن هذه النتيجة أعلى من النتيجة الإجمالية البالغة 4.32 في الدورة الثالثة (2021) و 4.03 في الدورة الثانية (2019) للاستعراض المقرر كل عامين، لا تزال الفجوة على المسار الصحيح نحو الوفاء بالتزام البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/ مالابو بحلول عام 2025.
- 6.5. على مدى أربع دورات من الاستعراض المقرر كل عامين، لوحظ أن الدول الأعضاء التي لديها أنظمة بيانات وطنية متقدمة نسبيًا ومتكاملة مع آليات الإبلاغ الأخرى على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية تقوم عمومًا بجمع ومعالجة بيانات عالية الجودة لإعداد تقارير الاستعراض المقرر كل عامين. تشمل الدول الأعضاء التي حققت درجة أكبر من 6 من أصل 10 رواندا والمغرب ومصر وأوغندا وغانا ومالي وبوروندي ونيجيريا وكينيا وتونس وأثيوبيا وبنين. وحققت مجموعة أخرى من البلدان درجة أكبر من خمسة (5) ولكن أقل من ستة (6) من أصل عشرة (10) بما في ذلك سيراليون وغامبيا وتنزانيا وبوركينا فاسو وإسواتيني وزيمبابوي وملاوي وكابو فيردي.
- 6.6. لم يفشل الاستعراض المقرر كل عامين في الحث على الاهتمام وإجراء نقاش واسع بشأن التحول الزراعي في أفريقيا على النحو المنشود في إعلان مالابو. تعد كل من عملية الاستعراض المقرر كل عامين وبطاقة الأداء الناتجة عن التحول الزراعي في أفريقيا، بالإضافة إلى لوحة معلومات الاستعراض المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، أدوات رئيسية لتسهيل آلية مراجعة الأقران المنصوص عليها في مبادئ الاتحاد الأفريقي والأجندة الأصلية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- 6.7. تشير النتائج المستخلصة من هذا التقرير للاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى الحاجة الملحة لتعجيل تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في جميع مجالات الالتزام السبعة، لا سيما على مدى العامين المقبلين حتى عام 2025، من أجل بناء نظام غذائي أفريقي مر.

6. التوصيات

- 6.8. تعد نتائج هذا التقرير للاستعراض الرابع المقرر كل عامين، وهي ثاني دورة أخيرة للاستعراض المقرر كل عامين قبل انقضاء إعلان مالابو والأهداف الواردة فيه، حاسمة بالنسبة للقارة لتقييمها. لابد من وضع إجابة للعديد من الأسئلة حول سبب بقاء الفجوة بعيدة عن تحقيق أهداف مالابو. حاد المسار المتخذ نحو أهداف مالابو عما هو متوقع. ويتطلب ذلك إجراء دراسات أكثر تفصيلاً لتحديد النجاحات والإخفاقات والأسباب والآثار والفرص والتهديدات لتحقيق أنظمة غذائية مستقرة ومستدامة في العامين المقبلين وما بعد عام 2025.
- 6.9. من المرجح أن تؤدي النقاشات القطرية الشاملة، مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، حول تقارير الاستعراض المقرر كل عامين والأداء في الدورات الأربع السابقة للاستعراض المقرر كل عامين، إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى التنفيذ المنسق والمتضامن نحو الأهداف الوطنية المشتركة ونحو تحقيق أهداف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في مالابو. تُعزز تلك النقاشات من خلال حملات اتصال ونشر قوية داخل الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وعلى المستوى القاري. يجب تشجيع استخدام مجموعة أدوات الاتصال الخاصة بالاستعراض المقرر كل عامين عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ولوحة معلومات الاستعراض المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لتمكين مختلف أصحاب المصلحة من الاطلاع على نتائج هذه الدورة الاستعراض الثالث المقرر كل عامين ورصدها والنظر فيها فيما يتعلق بتحقيق التزامات مالابو. يعد استخدام المحافل الحالية، مثل منصة شراكة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ومنتدى التعلم من الأقران في مالابو، وسيلة أخرى لمزيد من النقاشات حول نتائج تقرير الاستعراض المقرر كل عامين، وأداء تنفيذ الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 53 من 144

- 6.10. تشير النتائج الواردة في هذا التقرير للاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى الحاجة الملحة لتعجيل تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. كما يسلب التقرير الضوء على الحاجة إلى استعراض التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء منذ بداية فترة مالابو في عام 2015 لتوثيق التقدم وتحديد مجالات النجاح والتحديات التي ستطرح مجالات ذات أولوية لإثراء عملية تطوير أجندة ما بعد مالابو للسنوات العشر القادمة (2026-2035).
- 6.11. يعد تحليل النتائج من هذه الدورة والدورات السابقة للاستعراض المقرر كل عامين، وإعداد تقرير موجزة عن السياسات القطرية ونشرها على نطاق واسع، لدعم صنع القرار القائم على الأدلة، مجالاً واضحاً وقابل للتنفيذ من المرجح أن يوفر العديد من الفرص والخطوات كبيرة لتحفيز العمل في العامين المقبلين.
- 6.12. يتطلب البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بشكل عام، وعملية تقرير الاستعراض المقرر كل عامين على وجه الخصوص، قيادة والتزاماً سياسيين أقوى والقدرة المطلوبة على جميع المستويات من أجل دفع الحكومة وأصحاب المصلحة إلى المشاركة في تمويل وتنفيذ التوصيات الرئيسية.
- 6.13. تلعب المجموعات الاقتصادية الإقليمية دوراً رئيسياً في دعم إعداد تقارير قطرية للاستعراض المقرر كل عامين عالية الجودة من دولها الأعضاء لأنها مسؤولة عن التحقق من اكتمال التقارير الفردية قبل إرسالها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي. وعلى هذا النحو، من المهم تعزيز قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية بالموارد البشرية والمالية لمواصلة الاضطلاع بهذا الدور الحاسم.
- 6.14. يدفع ظهور الصدمات القارية والمستدامة للنظام الغذائي الأفريقي (الأثار المستمرة لوباء كوفيد-19، والصراع الروسي الأوكراني، والصراعات المتعددة في القارة، وآثار تغير المناخ وتقلب المناخ) إلى الحاجة إلى تعجيل التقدم نحو بناء نظام غذائي أفريقي مقاوم للصدمات. لذلك، يجب على الحكومات في أفريقيا الحفاظ على المؤسسات الاستراتيجية والشراكات وآليات التمويل التي تم تُعزز للاستجابة للصدمات المستقبلية بهدف بناء نظام غذائي أفريقي مرن. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام جدي لهذه المسألة لضمان وجود آليات التكيف المناسبة للاستجابة لهذه الصدمات.
- 6.15. ذلك إلى جانب إجراء تحليل نقدي لجميع الدورات الأربع للاستعراض المقرر كل عامين، بهدف تشجيع التأمل الذاتي والتوصل إلى مجموعة من الدروس المستفادة والمقترحات للمضي قدماً في الدورة الخامسة للاستعراض المقرر كل عامين وعصر ما بعد مالابو.
- 6.16. وينصب التركيز بشكل خاص على العمل على تحسين جودة البيانات ودمج عملية الاستعراض المقرر كل عامين في إجراءات جمع البيانات الإحصائية الوطنية والتحقق من صحتها. توحيد عمليات الاستعراض المقرر كل عامين والخطط الوطنية للاستثمار الزراعي والاستعراضات القطاعية المشتركة داخل الدول الأعضاء. وينبغي للبلدان أن تستثمر عن بصيرة في نظم بياناتها، مما يضمن إعداد بيانات دورية وموثوقة لتعزيز استراتيجيات التنمية الزراعية وأهدافها. تُشجّع الدول الأعضاء على تعزيز ثقافة جمع البيانات الضخمة واستخدامها لتحقيق أقصى فائدة من الاستعراض المقرر كل عامين.
- 6.17. ويتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء الفنيين الاستثمار في تعزيز نظم البيانات والقدرات الوطنية لتمكينها من إعداد بيانات كافية وعالية الجودة عن جميع مؤشرات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا للحفاظ على إعداد تقارير عالية الجودة للاستعراض المقرر كل عامين. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء وتدريب فرق مشتركة بين المؤسسات ومتعددة القطاعات لدعم عملية الاستعراض المقرر كل عامين.
- 6.18. تحتاج مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء إلى تطوير وتعزيز آليات قابلة للتنفيذ للتعليم من الأقران. يجب أن يكون التعلم والتبادل بين الأقران المنظم جيداً جزءاً لا يتجزأ من عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.
- 6.19. تعد عملية الاستعراض المقرر كل عامين آلية حاسمة لقياس تقدم أفريقيا في تنفيذ إعلان مالابو لمدة 10 سنوات لتحقيق أهداف محددة بحلول عام 2025. يسمح نظام بطاقة أداء الاستعراض المقرر كل عامين للتعلم والمعرفة المشتركة بين الدول الأعضاء، وتعزيز أفضل الممارسات، والتصدي للتحديات، وتحديد مسار للمضي قدماً لتحقيق التزامات مالابو.
- 6.20. يؤكد الانخفاض في كل من عدد الدول الأعضاء التي أبلغت والأداء (لا يوجد بلد على المسار الصحيح) على الحاجة إلى إجراء تغييرات تحويلية لضمان التقدم نحو تحقيق أهداف مالابو.
- 6.21. تؤكد في التوصيات الواردة في بعض تقارير قرارات الاتحاد الأفريقي على أنه لا تزال هناك حاجة لإجراء مراجعة شاملة للتأكد من أن نظام الاستعراض المقرر كل عامين عن المخاطر يرصد ويتتبع التقدم بشكل عادل على الأهداف الرئيسية، على الأقل، مستوى المؤشر لجميع القطاعات الفرعية (المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات).
- 6.22. وينبغي أن تشمل المؤشرات الجديدة المتعلقة بالأنظمة الغذائية قدرات محلية للتنفيذ.

6ج. الجوائز المقترحة للاستعراض المقرر كل عامين لعام 2023

- 6.23. لم يظهر أي بلد على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف مالابو بحلول عام 2025 بالنسبة لهذه الدورة للاستعراض المقرر كل عامين. لم تكن القارة ككل على المسار الصحيح فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات السبعة لإعلان مالابو بشأن تعجيل النمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة. ومع ذلك، أظهرت بعض الدول الأعضاء تقدماً مستمراً من الاستعراض الأول المقرر كل عامين إلى الاستعراض الرابع، وأرشدت دول أخرى درجة أعلى من علامة منتصف الطريق وهي 5 من أصل 10، منذ الاستعراض الأول المقرر كل عامين.
- 6.24. إشادة خاصة للدول الأعضاء:
- a. التي أظهرت تحسناً مستمراً في درجاتهم من الاستعراض الأول المقرر كل عامين إلى الاستعراض الرابع: جزر القمر، وليسوتو، وكابو فيردي، وزيمبابوي، وغامبيا، ونيجيريا، وأوغندا، ومصر، والمغرب، ورواندا، وبوروندي، وكينيا.
- b. التي أرشدت درجة أعلى من علامة المنتصف وهي 5 من أصل 10، منذ الاستعراض الأول المقرر كل عامين: إثيوبيا ومالي والمغرب ورواندا.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 54 من 144

c. التي يبلغ متوسط درجاتها أكثر من 5 من أصل 10 للدورات الأربع للاستعراض المقرر كل عامين:رواندا والمغرب ومالي وغانا وأوغندا وأثيوبيا ومصر وبوروندي وكينيا وبوركينا فاسو وبنين وملاوي
تُفتح الجوائز التالية تقديرًا للأداء القطري المثالي: 6.25

- i. جائزة مالاو الذهبية للاستعراض المقرر كل عامين عن أفضل نتيجة إجمالية (8.07 من أصل 10) تُمنح لـ: رواندا
- ii. جائزة مالاو الفضية للاستعراض المقرر كل عامين عن ثاني أفضل نتيجة إجمالية (6.99 من أصل 10) تُمنح لـ: المغرب
- iii. جائزة مالاو البرونزية للاستعراض المقرر كل عامين عن ثالث أفضل نتيجة إجمالية (6.83 من أصل 10): مصر
- iv. جائزة مالاو للاستعراض المقرر كل عامين عن أكثر النتائج تحسُّنًا من الاستعراض التال السابق المقرر كل عامين (17 في المائة): جزر القمر
- v. إشادة خاصة لأفضل أداء إقليمي شامل: غرب أفريقيا
- vi. إشادة خاصة حسب مجال الالتزام للدول الأعضاء التي تسير على الطريق الصحيح في هذا الاستعراض الرابع المقرر كل عامين:

اسم الالتزام	الالتزام	المعيار المرجعي	الدول الأعضاء على المسار الصحيح
الالتزام 1: إعادة الالتزام بمبادئ وقيم عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا	الالتزام 1	10.00	النيجر
تعزيز تمويل الاستثمار في الزراعة	الالتزام 2	9.50	---
القضاء على الجوع بحلول عام 2025	الالتزام 3	9.26	---
خفض الفقر إلى النصف من خلال الزراعة بحلول عام 2025	الالتزام 4	8.94	غانا
تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في الزراعة	الالتزام 5	9.00	---
القدرة على الصمود أمام تقلبات المناخ	الالتزام 6	9.75	أثيوبيا ومصر
7. المساءلة المتبادلة بشأن الإجراءات والنتائج	الالتزام 7	8.60	رواندا والمغرب ومصر وأوغندا وغانا ونيجيريا وكينيا وبنين وزيمبابوي وملاوي وتونس وسيراليون وبوركينا فاسو

التقدم القطري الشامل لتنفيذ إعلان مالمبو فيما يخص التحول الزراعي في أفريقيا

ونظرا للمعيار لعام 2023م البالغ **9.29 من أصل 10**، وهو الحد الأدنى المطلوب لكل بلد حتى تعد على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف مالمبو للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بحلول عام 2025م، فإن البلدان التي تمثل نتيجتها بـ **"الأخضر"** تعتبر أنها تسير **على المسار الصحيح**، والبلدان التي تظهر درجاتها بـ **"الأزرق"** تتقدم بشكل **جيد** (درجة 5 أو أكثر من أصل 10 ولكن أقل من المعيار). في حين أن البلدان التي تظهر درجاتها في **"الأحمر"** ليست **على المسار الصحيح**. وتشير الأسهم التي تحمل نسبة مئوية إلى التقدم الذي أحرزه كل بلد بين الدورتين الاستعراضيتين الثانية (2021م) والثالثة (2023م) التي تعقد كل سنتين.

بوتسوانا	بنين	أنجول	الجزائر				
3.14 ↓ -37 %	6.00 ↑ 26 %	1.43 ↓ -62 %	غير متاح				
الكاميرون	جمهورية الرأس الأخضر	بوروندي	بوركينافاسو				
3.70 ↓ -19 %	5.09 ↑ 12 %	6.41 ↑ 14 %	5.73 ↑ 10 %				
مصر	جمهورية الكونغو الديمقراطية	جيبوتي	كوت ديفوار	الكونغو	جزر القمر	تشاد	جمهورية أفريقيا الوسطى
6.83 ↑ 5 %	غير متاح	3.82 ↓ -5 %	3.96 ↓ -14 %	2.90 ↓ -13 %	3.20 ↑ 113 %	غير متاح	1.73 ↓ -34 %
غينيا	غانا	جامبيا	الجابون	إثيوبيا	إسواتيني	إرتريا	غينيا الاستوائية
4.11 ↑ 2 %	6.68 ↑ 1 %	5.79 ↑ 4 %	4.79 ↓ -4 %	6.01 ↓ -0 %	5.63 ↓ -2 %	غير متاح	3.30 ↑ 17 %
مالي	مالوي	مدغشقر	ليبيا	ليبيريا	ليسوتو	كينيا	غينيا بيساو
6.51 ↓ -2 %	5.25 ↓ -2 %	4.83 ↑ 11 %	0.58 ↓ -49 %	3.46 ↓ -12 %	4.16 ↑ 5 %	6.28 ↑ 12 %	2.75 ↑ 26 %
الجمهورية العربية	نيجيريا	النيجر	ناميبيا	موزمبيق	المغرب	موريشيوس	موريتانيا
0.43	6.28 ↑ 16 %	4.32 ↑ 19 %	4.26 ↑ 4 %	4.64 ↑ 12 %	6.99 ↑ 1.5 %	3.77	4.27 ↓ -21 %
جنوب السودان	جنوب افريقيا	الصومال	سيراليون	سيشل	السنغال	ساو تومي وبرينسيب	رواندا
3.51 ↑ 22 %	4.11 ↑ 1 %	2.49	5.90 ↑ 36 %	2.69 ↓ -45 %	4.06 ↓ -20 %	غير متاح	8.07 ↑ 9 %
معييار عام 2023	زيمبابوي	زامبيا	أوغندا	تونس	توجو	تنزانيا	السودان
9.29	5.45 ↑ 5 %	4.41 ↓ -21 %	6.76 ↑ 15 %	6.23 ↓ -1 %	4.80 ↑ 3 %	5.76 ↓ -6 %	غير متاح

7ب. بطاقات درجات الأداء الفردي للدول الأعضاء
التقدم العام القطري لتنفيذ إعلان مالابو للتحول الزراعي في أفريقيا الممثل في سجل
أداء التحول الزراعي في أفريقيا – توصيات للدول الأعضاء

في تنفيذ إعلان مالابو بشأن التحول الزراعي في أفريقيا

ليس في الاتجاه الصحيح

دو 110

غير متاح

ندى

الجزائر

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان مالابو

الجزائر				اسم البلد			
مجالات التزمات مالابو - القنات				مجالات التزمات مالابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	البلد	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	البلد
1							
2							
3							
4							
5							
6							
7							

البلد لم يوفر البيانات

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

غير متاح

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

يطلب من البلاد المشاركة في الجولة المقبلة من عملية جمع البيانات لسنة 2025 من أجل مؤتمر الاتحاد في يناير 2026

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

أنجوال				إسم البلد			
مجالات التزمات ملابو - الفئات				مجالات التزمات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10
1	الالتزام بعملية البرنامج الزراعي الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.16	10.00	Not on track	1	الالتزام بعملية البرنامج الزراعي الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.16
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	0.00	9.50	Not on track	2	الاستثمار في تمويل الزراعة	0.00
3	القضاء على الجوع	1.95	9.26	Not on track	3	القضاء على الجوع	1.95
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.01	8.94	Not on track	4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.01
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00	Not on track	5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير ري المناخ	0.00	9.75	Not on track	6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير ري المناخ	0.00
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	0.85	8.60	Not on track	7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	0.85

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%	100.0%
الاستجابة لاحتياجات الإنفاق على الحماية الاجتماعية للفئات الاجتماعية الضعيفة ، من ميزانية الحكومة	مؤشر إتمام عملية كاديب

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

22.3%	42.5%	53.3%	54.9%	61.6%
معدل نمو المحاصيل الخاص بالسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد	تقديم التقرير القطري لفترة السنتين	السياسات القائمة على الأدلة والمؤسسات الداعمة والموارد البشرية المتوفرة بها	معدل نمو حجم الأراضي المروية مقارنة بحجمها في عام 2000	وجود وجوده كيان تسميقي متعدد القطاعات ويمتد الأطراف صاحبة المصلحة

التوصيات

ينبغي أن تعزز أنغولا قدرتها على إعداد واستخدام البيانات والمعلومات الإحصائية الزراعية وكذلك تحسين تقديم التقرير القطري المقرر كل عامين. يجب على أنغولا تطوير آليات لتحسين تمويل الاستثمار في الزراعة من خلال التركيز على تسهيل حصول المزارعين على التمويل، وزيادة استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة وكذلك استثمارات القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة. يجب على أنغولا تعزيز قدرتها على الصمود أمام تطلب المناخ من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على مبادرات بناء القدرة على الصمود التي تركز على القدرة على الصمود أمام مخاطر المناخ والصدمات الأخرى.

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

1.43

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

هو المعيار 2023

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

بنين				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	التقدم المحرز في الموضوع
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	9.35	10.00	1.1	PC	10.00	On track
	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	8.09	10.00	1.2	PC	10.00	Not on track
	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	9.96	10.00	1.3	PC	10.00	Not on track
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	3.79	9.50	2.1	PC	7.45	Not on track
	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	0.84	9.00	2.2	PC	0.84	Not on track
	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.00	9.00	2.3	PC	0.00	Not on track
	الحصول على التمويل	6.88	10.00	2.4	PC	6.88	Not on track
3	القضاء على الجوع	2.63	9.26	3.1	PC	4.14	Not on track
	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	4.14	9.58	3.1	PC	4.14	Not on track
	الإنتاجية الزراعية	2.29	9.00	3.2	PC	2.29	Not on track
	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	2.03	9.00	3.3	PC	2.03	Not on track
	الحماية الاجتماعية	4.95	10.00	3.4	PC	4.95	Not on track
	الأمن الغذائي والتغوي	2.39	9.00	3.5	PC	2.39	Not on track
	سلامة الأغذية	0.00	9.00	3.6	PC	0.00	Not on track
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	5.30	8.94	4.1	PC	5.20	Not on track
	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	5.20	8.75	4.1	PC	5.20	Not on track
	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	6.00	9.00	4.2	PC	6.00	Not on track
	عمل الشباب في الزراعة	10.00	9.00	4.3	PC	10.00	On track
	مشاركة النساء في الزراعة	0.00	9.00	4.4	PC	0.00	Not on track
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.78	9.00	5.1	PC	0.00	Not on track
	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00	5.1	PC	0.00	Not on track
	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	5.55	9.00	5.2	PC	5.55	Not on track
6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ	8.33	9.75	6.1	PC	10.00	On track
	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	8.33	9.75	6.1	PC	10.00	On track
	الاستثمار في بناء الصمود	6.67	10.00	6.2	PC	6.67	Not on track
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	9.84	8.60	7.1	PC	10.00	On track
	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	10.00	9.00	7.1	PC	10.00	On track
	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	10.00	10.00	7.2	PC	10.00	On track
	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	9.19	10.00	7.3	PC	10.00	Not on track
	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	10.00	7.00	7.4	PC	10.00	On track
	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	10.00	7.00	7.5	PC	10.00	On track

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديب	100.0%	وجود البيات و منصات موسمية شاملة تُعنى بالمساواة المتبادلة و مراجعة الأقران؛ مؤشر التعقيد الاقتصادي
94.4	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	76.7%	النسبة المئوية للموالية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ
35.5%	النسبة المئوية للموالية للشباب الذين وجدوا فرص عمل جديدة في سلاسل القيم الزراعية	6.00	ليس في الاتجاه الصحيح

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

10.1%	معدل نمو المحاصيل الخاص بالسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد	17.7%	نسبة السكان الزراعيين البالغين الذين لديهم ملكية أو حقوق مضمونة على أرض زراعية
16.6%	انتشار التحافة بين الأطفال دون سن 5 سنوات	23.0%	معدل نمو القيمة الزراعية المضافة بثابت الدولار الأمريكي، لكل عامل زراعي
10.2%	الحد من خسائر ما بعد الحصاد للسلع الزراعية الوطنية	6.00	ليس في الاتجاه الصحيح

التوصيات

وينبغي لحكومة بنين أن تزيد الإنتاجية الزراعية للسلع الأساسية ذات الأولوية مع الحد من خسائر ما بعد الحصاد. - ينبغي لحكومة بنين أن تضمن امتلاك نسبة أكبر من الأسر الزراعية أو حصولها على الأراضي الصالحة للزراعة، من خلال إصلاحات استخدام الأراضي وتشريعات الأراضي في البلدان. - يجب على حكومة بنين تنفيذ استراتيجيات من شأنها زيادة الأمن الغذائي والتغذية من خلال الحد من انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة ونقص التغذية بين السكان.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

بوتسوانا				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	البلد	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	البلد
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.39	10.00	1.1	PC	8.57	10.00
				1.2	PC	5.94	10.00
				1.3	PC	7.67	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	0.30	9.50	2.1	PC	1.14	10.00
				2.2	PC	0.00	9.00
				2.3	PC	0.00	9.00
				2.4	PC	0.05	10.00
3	القضاء على الجوع	1.39	9.26	3.1	PC	5.00	9.58
				3.2	PC	3.33	9.00
				3.3	PC	0.00	9.00
				3.4	PC	0.00	10.00
				3.5	PC	0.00	9.00
				3.6	PC	0.00	9.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	1.54	8.94	4.1	PC	2.50	8.75
				4.2	PC	0.00	9.00
				4.3	PC	3.67	9.00
				4.4	PC	0.00	9.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	3.88	9.00	5.1	PC	0.00	9.00
				5.2	PC	7.75	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير ري المناخ	3.33	9.75	6.1	PC	0.00	9.50
				6.2	PC	6.67	10.00
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	4.12	8.60	7.1	PC	10.00	9.00
				7.2	PC	8.61	10.00
				7.3	PC	2.01	10.00
				7.4	PC	0.00	7.00
				7.5	PC	0.00	7.00

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

69.9	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	183.1%	معدل نمو القيمة الزراعية المضافة بثابت الدولار الأمريكي، لكل عامل زراعي	100.0%	نسبة السكان الزراعيين البالغين الذين لديهم ملكية أو حقوق مضمونة على أرض زراعية	100.0%	نسبة المزارعين الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الاستشارية الزراعية
------	---	--------	---	--------	--	--------	--

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

20.1%	تقديم التقرير القطري لفترة السنتين	11.0kg/ha	استهلاك الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة أقل من 50 كجم / هكتار الموصى بها	3.4%	النسبة المئوية للإفلاق الحكومية على قطاع الزراعة من إجمالي التفتقات الحكومية	11.0%	النسبة المئوية للشباب الذين وجدوا فرص عمل جديدة في سلاسل القيم الزراعية	58.8%	مستوى تحسين الأمن الغذائي (مؤشر نظم سلامة الأغذية)
-------	------------------------------------	-----------	---	------	--	-------	---	-------	--

التوصيات

يجب على بوتسوانا زيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة إلى 10٪ من الإنفاق الوطني، وعلى وجه التحديد زيادة استهلاك الأسمدة إلى 50 كجم للهكتار الواحد. حيث أن معدل الاستخدام المنخفض الحالي البالغ 11 كجم للهكتار الواحد منخفض للغاية بحيث لا يحفز إنتاجية القطاع. يجب على بوتسوانا تعزيز آليات المساواة المتبادلة من خلال توظيف المزيد من الموظفين للتخطيط والرصد والتقييم داخل وزارة الزراعة، إلى جانب تخصيص الموارد المالية للرصد والتقييم بشكل عام. يجب على بوتسوانا تقديم قروض ميسرة للشباب للمشاركة في أنشطة مختلفة عبر حلقات سلاسل القيمة الزراعية. تهدد المستويات المنخفضة الحالية لمشاركة الشباب استدامة الإنتاج الزراعي في بوتسوانا

الأداء الإجمالي للبلد

3.14

إجمالي التقدم المحرز

ليس في الاتجاه الصحيح

المعيار 2023 هو

9.29

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

<p>96.7%</p> <p>معدل نمو نسبة المدخلات الزراعية الموردة ذات الجودة العالية مثل (البذور ، المبيدات ، الأسمدة) إلى مجموع متطلبات مدخلات السلع الوطنية</p>	<p>32.7%</p> <p>النسبة المئوية لمعدل نمو القيمة المضافة في قطاع الزراعة</p>	<p>5.0 out of 5</p> <p>عدد سلاسل القيمة للسلع الزراعية ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة</p>	<p>46.5%</p> <p>النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ</p>	<p>93.7</p> <p>مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية</p>
--	--	--	---	---

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

<p>0.5%</p> <p>إجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية كتنسبة من إجمالي الناتج المحلي للزراعة</p>	<p>19.8kg/ha</p> <p>استهلاك الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة أقل من 50 كجم / هكتار الموصى بها</p>	<p>23.6%</p> <p>نسبة الرجال والنساء المشتغلين في الزراعة القادرين على الحصول على الخدمات المالية</p>	<p>9.7%</p> <p>النسبة المئوية لمعدل خفض عدد الفقراء من السكان حسب خط الفقر الوطني</p>	<p>17.7%</p> <p>نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 23 شهراً والذين يحصلون على الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول</p>
---	--	---	--	---

التوصيات

يجب على حكومة بوركينا فاسو تنفيذ تدابير السياسة العامة التي تحسن الإنتاجية الزراعية من خلال زيادة استهلاك الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة بما لا يقل عن 50 كجم/هكتار الموصى بها. يجب على حكومة بوركينا فاسو تنفيذ تدابير لتحسين الإنفاق الزراعي العام وإجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية. يجب على حكومة بوركينا فاسو تنفيذ استراتيجيات من شأنها تعزيز الأمن الغذائي للأطفال من خلال الحد من انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة ونسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 23 شهراً والذين يستوفون الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

بوركينافاسو				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.82	10.00	1.1	عملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.57	10.00
		8.30	10.00	1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	8.30	10.00
		9.59	10.00	1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	9.59	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	3.53	9.50	2.1	التفغات العلة للزراعة	7.57	10.00
		4.11	9.00	2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	4.11	9.00
		0.08	9.00	2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.08	9.00
		2.36	10.00	2.4	الحصول على التمويل	2.36	10.00
3	القضاء على الجوع	2.20	9.26	3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	3.22	9.58
		0.00	9.00	3.2	الانتاجية الزراعية	0.00	9.00
		0.32	9.00	3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	0.32	9.00
		7.06	10.00	3.4	الحماية الاجتماعية	7.06	10.00
		2.60	9.00	3.5	الأمن الغذائي والتغوي	2.60	9.00
		0.00	9.00	3.6	سلامة الأغذية	0.00	9.00
		4.14	8.75	4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	4.14	8.75
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	5.50	8.94	4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	10.00	9.00
		7.30	9.00	4.3	عمل الشباب في الزراعة	7.30	9.00
		0.58	9.00	4.4	مشاركة النساء في الزراعة	0.58	9.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	3.10	9.00	5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00
		6.19	9.00	5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	6.19	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	8.27	9.75	6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	9.87	9.50
		6.68	10.00	6.2	الاستثمار في بناء الصمود	6.68	10.00
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والناتج	8.72	8.60	7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	10.00	9.00
		9.44	10.00	7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	9.44	10.00
		9.69	10.00	7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة الستين	9.69	10.00
		7.78	7.00	7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	7.78	7.00
		6.67	7.00	7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	6.67	7.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

5.73

الأداء الإجمالي للبلد

وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة للأداء الجيد للبلد

100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديب	88.1	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	37.8%	نسبة الأراضي الزراعية التي تطبق منظومة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه بما في ذلك ممارسات نظام	5.0 out of 5	عدد سلاسل القيمة للسلع الزراعية ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة	51.3%	النسبة المئوية المنوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ
--------	------------------------	------	---	-------	--	--------------	--	-------	--

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

14.5%	خفض الفجوة بين سعر الجملة و سعر المزرعة	32.3%	معدل نمو المحاصيل الخاص بالسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد	0.4%	إجمالي الاتفاق على البحوث الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للزراعي	20.4%	النسبة المئوية المنوية لمعدل خفض عدد الفقراء من السكان حسب خط الفقر الوطني	43.0%	نسبة الرجال والنساء المشتغلين في الزراعة القادرين على الحصول على الخدمات المالية
-------	---	-------	--	------	--	-------	--	-------	--

التوصيات

يجب على حكومة بوروندي زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال بذل المزيد من الجهد لأجل تسهيل وصول المزارعين إلى التقنيات والمعدات المعززة للإنتاجية للسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد من خلال تعزيز تدابير إدارة ما بعد الحصاد، وتوسيع نطاق التقوية البيولوجية لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذي في البلاد - يجب على الحكومة أيضاً زيادة جهودها لتمكين النساء والشباب الريفيين في الزراعة ودعم السياسات والمبادرات المواتية لمشاركة المرأة في الأصول الزراعية - وينبغي لحكومة بوروندي أن تكثف جهودها للحد من الفقر ونقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة - يجب على حكومة بوروندي تعزيز التجارة البيئية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية، وخفض معدل التعريفات الجمركية المطبقة

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

بوروندي				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.85	10.00	Not on track	1.1	PC	10.00
	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل لتنمية الزراعة الأفريقية	8.40	10.00	Not on track	1.2	PC	10.00
	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	8.14	10.00	Not on track	1.3	PC	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	7.83	9.50	Not on track	2.1	PC	7.02
	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	10.00	10.00	On track	2.2	PC	9.00
	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	10.00	10.00	On track	2.3	PC	9.00
	الحصول على التمويل	4.30	10.00	Not on track	2.4	PC	10.00
	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	5.31	9.58	Not on track	3.1	PC	9.58
	الانتاجية الزراعية	1.08	9.00	Not on track	3.2	PC	9.00
	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	0.70	9.00	Not on track	3.3	PC	9.00
	الحماية الاجتماعية	8.27	10.00	Not on track	3.4	PC	10.00
	الأمن الغذائي والتغذي	4.10	9.00	Not on track	3.5	PC	9.00
	سلامة الأغذية	9.76	9.00	On track	3.6	PC	9.00
	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	1.75	8.75	Not on track	4.1	PC	8.75
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	4.73	9.94	Not on track	4.2	PC	10.00
	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	10.00	9.00	On track	4.2	PC	9.00
	عمل الشباب في الزراعة	6.14	9.00	Not on track	4.3	PC	9.00
	مشاركة النساء في الزراعة	1.01	9.00	Not on track	4.4	PC	9.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.66	9.00	Not on track	5.1	PC	9.00
	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	5.33	9.00	Not on track	5.2	PC	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	8.33	9.75	Not on track	6.1	PC	10.00
	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	10.00	9.50	On track	6.1	PC	9.50
	الاستثمار في بناء الصمود	6.67	10.00	Not on track	6.2	PC	10.00
7	المساهمة المتبادلة بشأن خطط العمل والناتج	7.59	8.60	Not on track	7.1	PC	10.00
	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	10.00	9.00	On track	7.1	PC	9.00
	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	8.06	10.00	Not on track	7.2	PC	10.00
	عملية المراجعة الزراعية لفترة الستين	9.88	10.00	Not on track	7.3	PC	10.00
	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	10.00	7.00	On track	7.4	PC	7.00
	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	0.00	7.00	Not on track	7.5	PC	7.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

6.41

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

جمهورية الرأس الأخضر				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	البلد	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	البلد
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.07	10.00	1.1	عملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.14	10.00
				1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	4.47	10.00
				1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	9.58	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	7.06	9.50	2.1	التفغات العلة للزراعة	8.04	10.00
				2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	10.00	9.00
				2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	10.00	9.00
				2.4	الحصول على التمويل	0.21	10.00
3	القضاء على الجوع	2.27	9.26	3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	4.45	9.58
				3.2	الانتاجية الزراعية	0.00	9.00
				3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	0.00	9.00
				3.4	الحماية الاجتماعية	4.87	10.00
				3.5	الأمن الغذائي والتغوي	4.29	9.00
				3.6	سلامة الأغذية	0.00	9.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	1.05	8.94	4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي و تقليل الفقر	3.50	8.75
				4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	0.00	9.00
				4.3	عمل الشباب في الزراعة	0.69	9.00
				4.4	مشاركة النساء في الزراعة	0.00	9.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.39	9.00	5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00
				5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	4.77	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	8.33	9.75	6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	10.00	9.50
				6.2	الاستثمار في بناء الصمود	6.67	10.00
7	المساهمة المتبادلة بشأن خطط العمل والناتج	7.48	8.60	7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	10.00	9.00
				7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	10.00	10.00
				7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	3.48	10.00
				7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	8.52	7.00
				7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	5.38	7.00

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

75.5	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	100.0%	وجود آليات و منصات موسمية شاملة تُعنى بالمساعدة المتبادلة و مراجعة الأقران، مؤشر التقيد الاقتصادي
89.2%	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك من تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ	79.3%	نسبة الأراضي الزراعية التي تطبيق منظومة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه بما في ذلك ممارسات نظام
19.0%	الدعم الرسمي للتنمية في الالتحاق الزراعي كنسبة مئوية من الالتزام		

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

16.2%	معدل نمو حجم الأراضي المرورية مقارنة بحجمها في عام 2000	34.8%	تقديم التقرير القطري لفترة السنتين
46.5%	مستوى تحسين الأمن الغذائي (مؤشر نظم سلامة الأغذية)	44.7%	وجود وجوده كيان تسيقي متعدد القطاعات ومتعدد الأطراف صاحبة المصلحة
20.0%	النسبة المئوية لمعدل خفض عدد الفقراء من السكان حسب خط الفقر الوطني		

التوصيات

يجب على حكومة كابو فيردي ضمان زيادة حجم أراضيها المرورية على سبيل المثال من خلال زيادة الوصول إلى المدخلات الزراعية (مثل الأسمدة والبذور والكيماويات الزراعية) والتكنولوجيا.

: يجب على كابو فيردي أيضاً تطبيق سياسات واستراتيجيات تهدف إلى الحد من نسبة عدد الفقراء على المستوى الوطني. يجب على كابو فيردي تطوير وتنفيذ آلية من شأنها تحسين جودة التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة لقطاع الزراعة

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

5.09

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

الكاميرون				إسم البلد			
مجالات التزامات ملايو - الفئات				مجالات التزامات ملايو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحج الأدنى لعام 2023	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحج الأدنى لعام 2023
1		6.38	10.00	1.1	PC	10.00	10.00
		6.38	10.00	1.2	PC	10.00	10.00
		6.38	10.00	1.3	PC	10.00	10.00
		1.97	9.50	2.1	PC	10.00	4.46
		1.97	9.50	2.2	PC	9.00	0.00
		1.97	9.50	2.3	PC	9.00	0.61
		1.97	9.50	2.4	PC	10.00	2.80
		1.29	9.26	3.1	PC	9.58	3.25
		1.29	9.26	3.2	PC	9.00	0.89
		1.29	9.26	3.3	PC	9.00	0.00
		1.29	9.26	3.4	PC	10.00	0.00
		1.29	9.26	3.5	PC	9.00	3.61
		1.29	9.26	3.6	PC	9.00	0.00
		0.39	8.94	4.1	PC	8.75	1.54
		0.39	8.94	4.2	PC	9.00	0.00
		0.39	8.94	4.3	PC	9.00	0.00
		0.39	8.94	4.4	PC	9.00	0.00
		2.36	9.00	5.1	PC	9.00	0.00
		2.36	9.00	5.2	PC	9.00	4.72
		5.37	9.75	6.1	PC	9.50	3.67
		5.37	9.75	6.2	PC	10.00	7.08
		8.15	8.60	7.1	PC	9.00	10.00
		8.15	8.60	7.2	PC	10.00	8.89
		8.15	8.60	7.3	PC	10.00	6.31
		8.15	8.60	7.4	PC	7.00	5.56
		8.15	8.60	7.5	PC	7.00	10.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

3.70

الأداء الإجمالي للبلد

وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

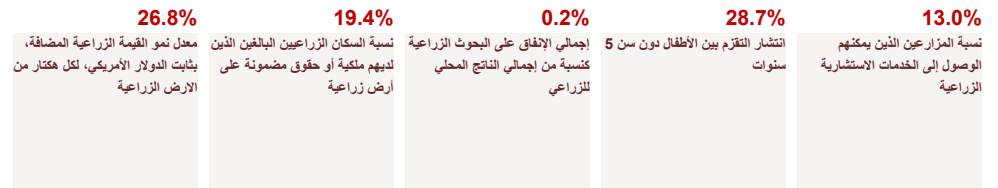
9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد



أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد



التوصيات

يجب على الدولة تشجيع استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الزراعة - يجب أن يكون القضاء على الجوع والفقر من بين الأولويات التي تركز عليها البلاد - يجب على البلاد تحسين كل من عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والقدرة على التكيف مع تذبذبات تغير المناخ.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

جمهورية أفريقيا الوسطى				إسم البلد				
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع				
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.26	10.00	Not on track	1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.26	
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	0.00	9.50	Not on track	2	الاستثمار في تمويل الزراعة	0.00	
3	القضاء على الجوع	0.40	9.26	Not on track	3	القضاء على الجوع	0.40	
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.18	9.94	Not on track	4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.18	
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00	Not on track	5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	
6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير ري المناخ	0.00	9.75	Not on track	6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير ري المناخ	0.00	
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	4.30	8.60	Not on track	7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	4.30	
إجمالي التقدم المحرز				1.73	الأداء الإجمالي للبلد			
ليس في الاتجاه الصحيح				9.29	و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023			

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%	وجود جودة كيان تسميقي متعدد القطاعات ومتعدد الأطراف صالحة المصلحة
4.5%	انتشار الهزال بين الأطفال دون سن 5 سنوات

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

17.5%	انتشار التخافة بين الأطفال دون سن 5 سنوات
16.6%	مستوى تحسين الأمن الغذائي (مؤشر) (نظم سلامة الأغذية)
14.5%	خفض عدد الفقراء ممن يعيشون على خط الفقر الدولي
42.9%	مؤشر إتمام عملية كاديب
61.7%	تقديم التقرير القطري لفترة السنتين

التوصيات

· إتمويل الاستثمار في الزراعة (0.00) منخفض. لذا يجب على الحكومة بذل المزيد من الجهد لتخصيص المزيد من الاستثمارات المالية في الزراعة درجات القضاء على الجوع (0.42/9.08)، والقضاء على الفقر من خلال الزراعة (0.00) منخفضة. لذا ينبغي أن تعمل الدولة على بعض المعايير مثل الإنتاجية الزراعية وفقدان ما بعد الحصاد والأمن الغذائي والتغذية وتدبير الصحة النباتية الصحية التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية (0.00)، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ (0.00) إلى جانب استخدام نتائج استعراض الزراعة كل سنتين منخفضة. لذا يجب على الحكومة التركيز على تحسين هذه المعايير =

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

تَشَاد				إسم البلد			
مجالات التزمات ملايو - الفئات				مجالات التزمات ملايو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الفئة على 10	التقدم المحرز في الفئة	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	التقدم المحرز في الموضوع
1							
2							
3							
4							
5							
6							
7							

البلد لم يوفر البيانات

الأداء الإجمالي للبلد

إجمالي التقدم المحرز

غير متاح

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

يطلب من البلد المشاركة في الجولة المقبلة من عملية جمع البيانات لسنة 2025 من أجل مؤتمر الاتحاد في يناير 2026

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

جزر القمر				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.97	10.00	1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.97	10.00
	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	10.00	10.00		التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	10.00	10.00
	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	6.91	10.00		البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	6.91	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	5.37	10.00	2	الاستثمار في تمويل الزراعة	5.37	10.00
	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	10.00	9.00		استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	10.00	9.00
	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.00	9.00		استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.00	9.00
	الحصول على التمويل	2.50	10.00		الحصول على التمويل	2.50	10.00
3	القضاء على الجوع	2.02	9.26	3	القضاء على الجوع	2.02	9.26
	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	1.50	9.58		الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	1.50	9.58
	الانتاجية الزراعية	6.75	9.00		الانتاجية الزراعية	6.75	9.00
	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	0.00	9.00		فقد الأغذية ما بعد الحصاد	0.00	9.00
	الحماية الاجتماعية	0.00	10.00		الحماية الاجتماعية	0.00	10.00
	الأمن الغذائي والتغوي	3.89	9.00		الأمن الغذائي والتغوي	3.89	9.00
	سلامة الأغذية	0.00	9.00		سلامة الأغذية	0.00	9.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.11	8.94	4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.11	8.94
	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي و تقليل الفقر	0.44	8.75		نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي و تقليل الفقر	0.44	8.75
	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	0.00	9.00		الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	0.00	9.00
	عمل الشباب في الزراعة	0.00	9.00		عمل الشباب في الزراعة	0.00	9.00
	مشاركة النساء في الزراعة	0.00	9.00		مشاركة النساء في الزراعة	0.00	9.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00	5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00
	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	0.00	9.00		سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	0.00	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	5.83	9.75	6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	5.83	9.75
	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	5.00	9.50		القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	5.00	9.50
	الاستثمار في بناء الصمود	6.67	10.00		الاستثمار في بناء الصمود	6.67	10.00
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والناتج	0.12	8.60	7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والناتج	0.12	8.60
	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	0.00	9.00		قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	0.00	9.00
	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	0.00	10.00		استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	0.00	10.00
	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	0.60	10.00		عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	0.60	10.00
	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	0.00	7.00		نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	0.00	7.00
	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	0.00	7.00		استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	0.00	7.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

3.20

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

هو المعيار 2023

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء البلد

100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديب	185.8%	نسبة الأراضي الزراعية التي تطبق منظومة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه بما في ذلك ممارسات نظام	19.0%	الدعم الرسمي للتنمية في الاتفاق الزراعي كنسبة مئوية من الالتزام	138.1%	معدل نمو القيمة الزراعية المضافة بثابت الدولار الأمريكي، لكل عامل زراعي
--------	------------------------	--------	--	-------	---	--------	---

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

14.4%	معدل نمو حجم الأراضي المرورية مقارنة بجمعها في عام 2000	25.0%	نسبة الرجال والنساء المشتغلين في الزراعة القادرين على الحصول على الخدمات المالية	64.6%	مستوى تحسين الأمن الغذائي (مؤشر نظم سلامة الأغذية)	66.7%	وجود بند في ميزانية الحكومة لاستيفاء احتياجات الإئفاق على مبادرات بناء الصمود، وتوفير البيئة المائية
-------	---	-------	--	-------	--	-------	--

التوصيات

حققت جزر القمر أداءً جيدًا في دعم تنمية الأراضي الزراعية في إطار ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي؛ ومع ذلك، يجب على البلاد تنفيذ سياسات لدعم وتوسيع حجم المناطق المرورية كوسيلة لأنظمة زراعية أكثر مرونة ضد الصدمات المناخية. يجب تعزيز الوصول المالي والشمولية للنساء والشباب في الزراعة لضمان أسواق مخفلات ومخرجات قوية مريحة لجميع الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الزراعية. حققت جزر القمر أداءً جيدًا للغاية في عملية المشاركة في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ويجب أن تنشر أطر المراجعة القطاعية لضمان تجميع التوصيات واعتمادها على المستوى الوطني.

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

90.1	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	100.0%	المساعدة الإنمائية الرسمية التي تُصرف على الزراعة ، مقابل التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية
79.1%	النسبة المئوية المنوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ	185.7%	معدل نمو حجم الأراضي المروية مقارنة بحجمها في عام 2000
5.3%	انتشار الهزال بين الأطفال دون سن 5 سنوات	5.3%	انتشار الهزال بين الأطفال دون سن 5 سنوات

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

5.2%	معدل النمو لنسبة الحد الأدنى من التنوع الغذائي للنساء	17.0%	مستوى تحسين الأمن الغذائي (مؤشر) تنظم سلامة الأغذية
14.3%	مؤشر إتمام عملية كاديب	5.2%	نسبة الأراضي الزراعية التي تطبق منظومة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه بما في ذلك ممارسات نظام
5.4%	النسبة المئوية المنوية للشباب الذين وجدوا فرص عمل جديدة في سلاسل القيم الزراعية	5.4%	النسبة المئوية المنوية للشباب الذين وجدوا فرص عمل جديدة في سلاسل القيم الزراعية

التوصيات

يجب على الحكومة التركيز بشكل أكبر على استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الزراعة مع زيادة فرص الحصول على التمويل. - حصلت تلك الدولة درجات منخفضة عن مؤشرات القضاء على الجوع (0.99/9.08) والقضاء على الفقر (1.50/8.94) في الإنتاجية الزراعية (0.05/9.00)، وخسائر ما بعد الحصاد (0.00)، والحماية الاجتماعية (0.00)، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية (0.00)، والشراكات بين القطاعين العام والخاص الشاملة لسلاسل القيمة السلعية (0.00)، ووظائف الشباب في الزراعة (1.81)، ومشاركة المرأة في الأعمال الزراعية (0.03). يجب على الدولة بذل المزيد من الجهود لتحسين هذه المعايير. لم تلتزم البلاد بالتجارة بين الدول الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية ولم تستخدم كذلك النتائج الزراعية للاستعراض المقرر كل عام. في نفس الاتجاه، سجلت البلاد معدلات منخفضة في القدرة على تنفيذ التخطيط القائم على الألفة والرصد والتقييم. لذا يجب على الحكومة البدء في استخدام النتائج الزراعية للاستعراض المقرر كل عامين

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

الكونغو				إسم البلد			
مجالات التزامات ملايو - الفئات				مجالات التزامات ملايو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	البلد	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	البلد
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	4.64	10.00	PC 1.1	العملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	1.43	10.00
				PC 1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	4.38	10.00
				PC 1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	8.12	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	1.34	9.50	PC 2.1	التفقات العملة للزراعة	4.59	10.00
				PC 2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	0.00	9.00
				PC 2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.02	9.00
				PC 2.4	الحصول على التمويل	0.74	10.00
3	القضاء على الجوع	1.01	9.26	PC 3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	4.43	9.58
				PC 3.2	الانتاجية الزراعية	0.05	9.00
				PC 3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	0.00	9.00
				PC 3.4	الحماية الاجتماعية	0.00	10.00
				PC 3.5	الأمن الغذائي والتغوي	1.56	9.00
				PC 3.6	سلامة الأغذية	0.00	9.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.45	9.94	PC 4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	0.00	8.75
				PC 4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	0.00	9.00
				PC 4.3	عمل الشباب في الزراعة	1.81	9.00
				PC 4.4	مشاركة النساء في الزراعة	0.00	9.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00	PC 5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00
				PC 5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	0.00	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	6.27	9.75	PC 6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	5.87	9.50
				PC 6.2	الاستثمار في بناء الصمود	6.67	10.00
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	6.61	8.60	PC 7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	10.00	9.00
				PC 7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	6.94	10.00
				PC 7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة الستين	6.27	10.00
				PC 7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	9.81	7.00
				PC 7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	0.00	7.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

2.90

الأداء الإجمالي للبلد

وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

<p>100.0%</p> <p>مؤشر إتمام عملية كاديب</p>	<p>100.0%</p> <p>وجود آليات و منصات موسمية شاملة تُعنى بالمسألة المتبادلة و مراجعة الأقران، مؤشر التقيد الاقتصادي</p>	<p>5.0 out of 5</p> <p>عدد سلاسل القيمة للسلع الزراعية ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة</p>
--	--	--

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

<p>3.8%</p> <p>الدعم الرسمي للتنمية في الاتفاق الزراعي كنسبة مئوية من الالتزام</p>	<p>0.2%</p> <p>إجمالي الاتفاق على البحوث الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للزراعي</p>	<p>22.0%</p> <p>نسبة السكان الزراعيين البالغين الذين لديهم ملكية أو حقوق مضمونة على أرض زراعية</p>	<p>26.4%</p> <p>معدل نمو القيمة الزراعية المضافة بثابت الدولار الأمريكي، لكل عامل زراعي</p>	<p>1.6%</p> <p>النسبة المئوية لمعدل نمو القيمة المضافة في قطاع الزراعة</p>
---	--	---	--	---

التوصيات

يجب على حكومة كوت ديفوار تنفيذ تدابير لتحسين الاتفاق الزراعي العام وإجمالي الاتفاق على البحوث الزراعية. يجب على حكومة كوت ديفوار تنفيذ تدابير السياسة العامة التي تحسن الإنتاجية الزراعية من خلال زيادة استهلاك الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة بما لا يقل عن 50 كجم/هكتار الموسمي بها. يجب على حكومة كوت ديفوار تنفيذ تدابير تعزز القدرة على الصمود أمام المخاطر المتعلقة بالمناخ والصدمات الأخرى، لا سيما بالنسبة لمساحة الأراضي الخاضعة للإدارة المستدامة للأراضي.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

كوت ديفوار					إسم البلد				
مجالات التزامات ملايو - الفئات					مجالات التزامات ملايو - المواضيع				
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.73	10.00	Not on track	1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.73	10.00	Not on track
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	1.27	9.50	Not on track	2	الاستثمار في تمويل الزراعة	1.27	9.50	Not on track
3	القضاء على الجوع	1.70	9.26	Not on track	3	القضاء على الجوع	1.70	9.26	Not on track
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	4.42	8.94	Not on track	4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	4.42	8.94	Not on track
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	1.54	9.00	Not on track	5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	1.54	9.00	Not on track
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	4.33	9.75	Not on track	6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	4.33	9.75	Not on track
7	المساهمة المتبادلة بشأن خطط العمل والناتج	5.73	8.60	Not on track	7	المساهمة المتبادلة بشأن خطط العمل والناتج	5.73	8.60	Not on track
<p>الأداء الإجمالي للبلد</p> <p>إجمالي التقدم المحرز</p> <p>3.96</p> <p>و هو الحد الأدنى لأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023</p>					<p>الأداء الإجمالي للبلد</p> <p>إجمالي التقدم المحرز</p> <p>3.96</p> <p>و هو الحد الأدنى لأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023</p>				

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

جيبوت				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	5.17	10.00	Not on track	1.1	PC	4.29
					1.2	PC	5.61
					1.3	PC	5.61
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	4.32	9.50	Not on track	2.1	PC	7.12
					2.2	PC	7.59
					2.3	PC	0.00
					2.4	PC	2.55
3	القضاء على الجوع	0.52	9.26	Not on track	3.1	PC	1.91
					3.2	PC	0.40
					3.3	PC	0.00
					3.4	PC	0.00
					3.5	PC	0.79
					3.6	PC	0.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	1.51	8.94	Not on track	4.1	PC	3.26
					4.2	PC	0.00
					4.3	PC	2.77
					4.4	PC	0.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	1.27	9.00	Not on track	5.1	PC	0.00
					5.2	PC	2.53
6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير ري المناخ	5.83	9.75	Not on track	6.1	PC	5.00
					6.2	PC	6.67
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	8.12	8.60	Not on track	7.1	PC	10.00
					7.2	PC	9.72
					7.3	PC	8.09
					7.4	PC	7.78
					7.5	PC	5.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

3.82

الأداء الإجمالي للبلد

وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

37.6%	19.0%	53.5%	89.2%
خفض عدد الفقراء ممن يعيشون على خط الفقر الدولي	الدعم الرسمي للتنمية في الاتفاق الزراعي كنسبة مئوية من الالتزام	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

23.2%	18.2%	0.1%	21.1%	12.0%
انتشار التفرغ بين الأطفال دون سن 5 سنوات	انتشار التخلف بين الأطفال دون سن 5 سنوات	إجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للزراعي	انتشار الهزال بين الأطفال دون سن 5 سنوات	معدل نمو المحاصيل الخاص بالسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد

التوصيات

يجب على حكومة جيبوتي تكثيف ومواصلة الجهود لمواجهة تحديات الجوع والأمن الغذائي والتغذية وكذلك نقص المغذيات الدقيقة من خلال تعزيز التدخلات الحساسة للتغذية مثل التقوية الحيوية للمغذيات الدقيقة وتحسين إدارة ما بعد الحصاد. يجب على حكومة جيبوتي تطوير نظام لتتبع الاستثمارات والشراكات الخاصة في سلاسل القيمة الزراعية وكذلك مراقبة التجارة البيئية الأفريقية. يجب على الحكومة زيادة تخصيص الميزانية الوطنية لاستثمارات الزراعة للمساهمة في القضاء على الجوع والقضاء على الفقر.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

جمهورية الكونغو الديمقراطية				إسم البلد			
مجالات التزمات ملايو - الفئات				مجالات التزمات ملايو - المواضيع			
الرقم	البلد	إداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	تقديم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	إداء فئة على 10
1		الالتزام بعمليّة الترويج الأفراسي الشامل للتنمية الزراعية					
2		الاستثمار في تمويل الزراعة					
3		القضاء على الجوع					
4		نهاء الفقر عن طريق الزراعة					
5		التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية					
6		تعزيز القدرة على مواجهة تغير ربي المناخ					
7		المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج					

البلد لم يوفر البيانات

الأداء الإجمالي للبلد

إجمالي التقديم المحرز

غير متاح

ليس في الاتجاه الصحيح

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

يطلب من البلد المشاركة في الجولة المقبلة من عملية جمع البيانات لسنة 2025 من أجل مؤتمر الاتحاد في يناير 2026

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

مصر				إسم البلد			
مجالات التزامات ملايو - الفئات				مجالات التزامات ملايو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	البلد	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	البلد
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.40	10.00	1.1	العملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	10.00	10.00
				1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	6.53	10.00
				1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	8.67	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	3.49	9.50	2.1	النفقات العامة للزراعة	3.93	10.00
				2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	0.01	9.00
				2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.02	9.00
				2.4	الحصول على التمويل	10.00	10.00
3	القضاء على الجوع	3.95	9.26	3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	6.47	9.58
				3.2	الانتاجية الزراعية	0.57	9.00
				3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	10.00	9.00
				3.4	الحماية الاجتماعية	0.69	10.00
				3.5	الأمن الغذائي والتغوي	5.96	9.00
				3.6	سلامة الأغذية	0.00	9.00
				4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	2.50	8.75
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	8.13	8.94	4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	10.00	9.00
				4.3	عمل الشباب في الزراعة	10.00	9.00
				4.4	مشاركة النساء في الزراعة	10.00	9.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	4.29	9.00	5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00
				5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	8.59	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	9.82	9.75	6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	10.00	9.50
				6.2	الاستثمار في بناء الصمود	9.64	10.00
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	9.76	8.60	7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	10.00	9.00
				7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	10.00	10.00
				7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	9.71	10.00
				7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	9.07	7.00
				7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	10.00	7.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

6.83

الأداء الإجمالي للبلد

وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديب	100.0%	وجود البيات و منصات موسمية شاملة تُعنى بالمساواة المتبادلة و مراجعة الأقران؛ مؤشر التعقيد الاقتصادي
88.5	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	38.5%	نسبة الأراضي الزراعية التي تطبق منظومة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه بما في ذلك ممارسات نظام
64.3%	النسبة المئوية للشباب الذين وجدوا فرص عمل جديدة في سلاسل القيم الزراعية		

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

17.2%	معدل نمو المحاصيل الخاص بالسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد	12.7%	خفض النسبة المئوية لانتشار عدم الأمن الغذائي للبالغين من هم أكبر من 15 عاما
1.8%	النسبة المئوية للنفقات الحكومية على قطاع الزراعة من إجمالي النفقات الحكومية	28.1%	نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 23 شهرا والذين يحصلون على الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول
11.0%	معدل النمو لنسبة الحد الأدنى من التنوع الغذائي للنباتات		

التوصيات

حصص إجمالي الإفاق العام المخصص للاتفاق الزراعي منخفضة للغاية (1.8٪). يجب على الدولة زيادة النفقات العامة والاستثمارات في الزراعة. يجب على الحكومة المصرية العمل على تحسين معدل 12.7٪ من نسبة اندعام الأمن الغذائي المتوسط والشديد بين السكان، بناءً على مقياس تجرية اندعام الأمن الغذائي. لا يزال معدل النمو (نسبة الحد الأدنى من التنوع الغذائي للمرأة (MDD - W) ونسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 23 شهرا والذين يستوفون الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول (MAD) منخفضة، على التوالي 11.0٪ و 28.1٪. يجب على البلاد تعزيز السياسات والإصلاحات لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. كما ينبغي اتخاذ إجراءات لزيادة علة السلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

عُينيا السنوية				إسم البلد				
مجالات التزمات ملابو - الفئات				مجالات التزمات ملابو - المواضيع				
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	5.44	10.00	Not on track	1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	5.44	
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	0.04	9.50	Not on track	2	الاستثمار في تمويل الزراعة	0.04	
3	القضاء على الجوع	0.29	9.26	Not on track	3	القضاء على الجوع	0.29	
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.00	9.94	Not on track	4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.00	
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	4.50	9.00	Not on track	5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	4.50	
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	5.83	9.75	Not on track	6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	5.83	
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	7.03	9.60	Not on track	7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	7.03	
إجمالي التقدم المحرز				3.30	الأداء الإجمالي للبلد			
ليس في الاتجاه الصحيح				9.29	وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023			

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

75.1	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	80.0%	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ
169.9%	معدل نمو حجم الأراضي المرورية مقارنةً بحجمها في عام 2000	90.0	مؤشر تيسير التبادل التجاري

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

28.6%	مؤشر إتمام عملية كاديب	38.9%	وجود اليات ومنصات مؤسسية شاملة تضي بالمساعدة المتبادلة و مراجعة الأقران؛ مؤشر التعقيد الاقتصادي
66.7%	وجود بند في ميزانية الحكومة لاستيفاء احتياجات الإئفاق على مبادرات بناء الصمود، وتوفير البيئة المواتية	59.9%	مستوى تحسين الأمن الغذائي (مؤشر) تنظم سلامة الأغذية
63.7%	وجود وجودة كيان تسيقي متعدد القطاعات ومتعدد الأطراف صاحبة المصلحة	66.7%	وجود بند في ميزانية الحكومة لاستيفاء احتياجات الإئفاق على مبادرات بناء الصمود، وتوفير البيئة المواتية

التوصيات

يجب على البلاد تحسين الاستثمار المالي في الزراعة - أحرزت الدولة درجات منخفضة لكل من القضاء على الجوع (0.19/9.08) والقضاء على الفقر (0.00/8.94) من خلال الأنشطة الزراعية. وينبغي للحكومة أن تبذل المزيد من الجهود لتحسينها. يجب على الحكومة تحسين عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والتجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

إرتريا				إسم البلد			
مجالات التزمات ملايو - الفئات				مجالات التزمات ملايو - المواضيع			
الرقم	البلد	إداء لفة على 10	التقدم المحرز في لفة 2023	الرقم	البلد	إداء الموضوع على 10	التقدم المحرز في الموضوع 2023
1							
2							
3							
4							
5							
6							
7							

البلد لم يوفر البيانات

الأداء الإجمالي للبلد

إجمالي التقدم المحرز

غير متاح

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

يطلب من البلد المشاركة في الجولة المقبلة من عملية جمع البيانات لسنة 2025 من أجل مؤتمر الاتحاد في يناير 2026

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

إسوتيبي				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10
Not on track	7.14	10.00	7.14	Not on track	10.00	6.74	10.00
Not on track	6.83	10.00	6.83	Not on track	10.00	6.74	10.00
Not on track	6.25	10.00	6.25	Not on track	10.00	6.74	10.00
Not on track	7.76	10.00	7.76	Not on track	10.00	6.74	10.00
On track	10.00	9.00	10.00	Not on track	9.50	7.92	10.00
Not on track	5.57	9.00	5.57	Not on track	9.50	7.92	10.00
Not on track	8.35	10.00	8.35	Not on track	9.50	7.92	10.00
Not on track	2.56	9.58	2.56	Not on track	9.26	1.46	9.58
Not on track	0.00	9.00	0.00	Not on track	9.26	1.46	9.00
Not on track	0.00	9.00	0.00	Not on track	9.26	1.46	9.00
Not on track	6.19	10.00	6.19	Not on track	9.26	1.46	10.00
Not on track	0.00	9.00	0.00	Not on track	9.26	1.46	9.00
Not on track	0.00	9.00	0.00	Not on track	9.26	1.46	9.00
Not on track	1.92	8.75	1.92	Not on track	8.94	5.29	8.75
On track	10.00	9.00	10.00	Not on track	8.94	5.29	9.00
Not on track	1.02	9.00	1.02	Not on track	8.94	5.29	9.00
Not on track	8.24	9.00	8.24	Not on track	8.94	5.29	9.00
Not on track	0.00	9.00	0.00	Not on track	9.00	3.94	9.00
Not on track	7.88	9.00	7.88	Not on track	9.00	3.94	9.00
Not on track	3.49	9.50	3.49	Not on track	9.75	6.74	9.50
Not on track	9.99	10.00	9.99	Not on track	9.75	6.74	10.00
On track	10.00	9.00	10.00	Not on track	8.60	7.35	9.00
Not on track	4.44	10.00	4.44	Not on track	8.60	7.35	10.00
Not on track	9.63	10.00	9.63	Not on track	8.60	7.35	10.00
Not on track	6.67	7.00	6.67	Not on track	8.60	7.35	7.00
Not on track	6.00	7.00	6.00	Not on track	8.60	7.35	7.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

5.63

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

5.0 out of 5

75.7

مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية

عدد سلاسل القيمة للمنتج الزراعي ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

61.9%

الاستجابة لاحتياجات الإنفاق على الحماية الاجتماعية للفئات الاجتماعية الضعيفة، من ميزانية الحكومة

44.4%

وجود البيات ومنتصت مؤسسية شاملة تُعنى بالمساواة المتبادلة و مراعاة الأقران؛ مؤشر التعقيد الاقتصادي

0.4%

إجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للزراعي

5.7kg/ha

استهلاك الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة أقل من 50 كجم / هكتار الموصى بها

3.1%

النسبة المئوية للشباب الذين وجدوا فرص عمل جديدة في سلاسل القيم الزراعية

التوصيات

يجب على إسوتيبي خلق بيئة مواتية لتحسين حصول الشباب على فرص عمل جديدة في سلاسل القيمة الزراعية. يجب على إسوتيبي توسيع برامج الحماية الاجتماعية لحماية الفئات الاجتماعية الضعيفة وخاصة الفقراء.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

إثيوبيا				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	9.24	10.00	Not on track	2	الاستثمار في تمويل الزراعة	2.38
PC 1.1	المعلية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	10.00	10.00	On track	PC 2.1	التفقات العمة للزراعة	6.12
PC 1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	8.06	10.00	Not on track	PC 2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	0.00
PC 1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	9.65	10.00	Not on track	PC 2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.00
2	القضاء على الجوع	4.09	9.26	Not on track	PC 2.4	الحصول على التمويل	3.40
PC 3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	4.42	9.58	Not on track	PC 3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	4.42
PC 3.2	الانتاجية الزراعية	2.11	9.00	Not on track	PC 3.2	الانتاجية الزراعية	2.11
PC 3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	1.15	9.00	Not on track	PC 3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	1.15
PC 3.4	الحماية الاجتماعية	9.98	10.00	Not on track	PC 3.4	الحماية الاجتماعية	9.98
PC 3.5	الأمن الغذائي والتغوي	6.86	9.00	Not on track	PC 3.5	الأمن الغذائي والتغوي	6.86
PC 3.6	سلامة الأغذية	0.00	9.00	Not on track	PC 3.6	سلامة الأغذية	0.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	6.23	9.94	Not on track	PC 4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	3.59
PC 4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	10.00	9.00	On track	PC 4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	10.00
PC 4.3	عمل الشباب في الزراعة	1.35	9.00	Not on track	PC 4.3	عمل الشباب في الزراعة	1.35
PC 4.4	مشاركة النساء في الزراعة	10.00	9.00	On track	PC 4.4	مشاركة النساء في الزراعة	10.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.25	9.00	Not on track	PC 5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00
PC 5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	4.50	9.00	Not on track	PC 5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	4.50
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	9.92	9.75	On track	PC 6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	10.00
PC 6.2	الاستثمار في بناء الصمود	9.84	10.00	Not on track	PC 6.2	الاستثمار في بناء الصمود	9.84
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	7.95	8.60	Not on track	PC 7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	0.00
PC 7.2	استعراض الأقران والمساواة المتبادلة	10.00	10.00	On track	PC 7.2	استعراض الأقران والمساواة المتبادلة	10.00
PC 7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	9.76	10.00	Not on track	PC 7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	9.76
PC 7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	10.00	7.00	On track	PC 7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	10.00
PC 7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	10.00	7.00	On track	PC 7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	10.00

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديب	100.0%	وجود آليات و منصات موسمية شاملة تُعنى بالمساواة المتبادلة و مراجعة الأقران، مؤشر التقيد الاقتصادي
5.0 out of 5	عدد سلاسل القيمة للسلع الزراعية ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة	51.5%	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك من تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ
33.9%	نسبة الأراضي الزراعية التي تطبيق منظومة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه بما في ذلك ممارسات نظام	33.9%	نسبة الأراضي الزراعية التي تطبيق منظومة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه بما في ذلك ممارسات نظام

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

5.8%	الحد من خسائر ما بعد الحصاد للسلع الزراعية الوطنية	13.2%	معدل نمو القيمة الزراعية المضافة بثبات الدولار الأمريكي، لكل عامل زراعي
4.0%	النسبة المئوية المنوية للشباب الذين وجدوا فرص عمل جديدة في سلاسل القيم الزراعية	20.9%	معدل نمو القيمة الزراعية المضافة، بثبات الدولار الأمريكي، لكل هكتار من الأرض الزراعية
29.3%	معدل نمو المحاصيل الخاص بالسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد	29.3%	معدل نمو المحاصيل الخاص بالسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد

التوصيات

يجب على حكومة إثيوبيا تكثيف الجهود لزيادة علة السلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد مع تقليل خسائر ما بعد الحصاد لهذه السلع. يجب على الحكومة أيضاً العمل على خلق فرص عمل جديدة وبيئات مواتية للشباب للانخراط في سلاسل القيمة الزراعية. يجب على الحكومة أيضاً مواصلة الجهود لزيادة مساحة الأراضي الزراعية الخاضعة للإدارة المستدامة وبالتالي المساهمة في زيادة علة السلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد.

الأداء الإجمالي للبلد

6.01

إجمالي التقدم المحرز

ليس في الاتجاه الصحيح

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة للأداء الجيد للبلد

100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديب	100.0%	النسبة المئوية للأراضي الزراعية التي تطبق منظومة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه بما في ذلك ممارسات نظام	35.3%	نسبة الأراضي الزراعية التي تطبق منظومة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه بما في ذلك ممارسات نظام
70.6	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	54.0%	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك من تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ	100.0%	السياسات القائمة على الأدلة والمؤسسات الداعمة والموارد البشرية المتعلقة بها

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

1.2%	النسبة المئوية للإلتحاق الحكومية على قطاع الزراعة من إجمالي النفقات الحكومية	4.6%	الدعم الرسمي للتنمية في الالاتق الزراعي كنسبة مئوية من الإلتزام	30.0 out of 100	مؤشر تيسير التبادل التجاري
1.0 out of 5	عدد سلاسل القيمة للمسلع الزراعية ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة	43.8%	المساعدة الإلتزامية الرسمية التي تُصرف على الزراعة، مقابل التزمات المساعدة الإلتزامية الرسمية	4.30	القضاء على الجوع

التوصيات

يجب على البلاد زيادة تمويلها الاستثماري في الزراعة لتحسين التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية. وينبغي للبلد أن يدمج ويستفيد بشكل أفضل من النتائج الزراعية للاستعراض المقرر كل عامين لتعزيز التنمية الوطنية من خلال الزراعة. يجب على البلاد اعتماد طريقة أفضل للإنتاجية الزراعية، وتشجيع مشاركة الشباب في الزراعة من أجل التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

الجابون				إسم البلد			
مجالات التزمات ملابو - الفئات				مجالات التزمات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.83	10.00	1.1	عملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	10.00	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	1.43	9.50	2.1	النفقات العامة للزراعة	2.65	10.00
		1.43	9.50	2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	2.73	9.00
		1.43	9.50	2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.00	9.00
3	القضاء على الجوع	4.30	9.26	3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	2.91	9.58
		4.30	9.26	3.2	الانتاجية الزراعية	0.00	9.00
		4.30	9.26	3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	10.00	9.00
		4.30	9.26	3.4	الحماية الاجتماعية	8.57	10.00
		4.30	9.26	3.5	الأمن الغذائي والتغوي	4.29	9.00
		4.30	9.26	3.6	سلامة الأغذية	0.00	9.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	3.34	8.94	4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	1.34	8.75
		3.34	8.94	4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	2.00	9.00
		3.34	8.94	4.3	عمل الشباب في الزراعة	0.00	9.00
		3.34	8.94	4.4	مشاركة النساء في الزراعة	10.00	9.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	1.50	9.00	5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00
		1.50	9.00	5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	3.00	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	8.33	9.75	6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	10.00	9.50
		8.33	9.75	6.2	الاستثمار في بناء الصمود	6.67	10.00
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والناتج	5.83	8.60	7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	10.00	9.00
		5.83	8.60	7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	4.44	10.00
		5.83	8.60	7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة الستين	4.69	10.00
		5.83	8.60	7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	10.00	7.00
		5.83	8.60	7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	0.00	7.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

4.79

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

جامبيا				إسم البلد				
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع				
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.99	10.00	Not on track	1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.99	
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	3.28	9.50	Not on track	2	الاستثمار في تمويل الزراعة	3.28	
3	القضاء على الجوع	4.52	9.26	Not on track	3	القضاء على الجوع	4.52	
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	5.17	9.94	Not on track	4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	5.17	
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.55	9.00	Not on track	5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.55	
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	9.64	9.75	Not on track	6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	9.64	
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	7.39	8.60	Not on track	7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	7.39	
إجمالي التقدم المحرز				5.79	الأداء الإجمالي للبلد			
ليس في الاتجاه الصحيح				9.29	وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023			

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء البلد

100.0%	90.9	87.5%	45.7%	5.0 out of 5
مؤشر إتمام عملية كاديب	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك من تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ	نسبة الأراضي الزراعية التي تطبق منظومة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه بما في ذلك ممارسات نظام وشراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة	عدد سلاسل القيمة للمنتج الزراعي ذات الأولوية التي يقام من أجلها شركات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

6.7kg/ha	4.3%	0.1%	16.3%	8.9%
استهلاك الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة أقل من 50 كجم / هكتار الموصى بها	النسبة المئوية للشباب الذين وجدوا فرص عمل جديدة في سلاسل القيمة الزراعية	إجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للزراعة	معدل نمو المحاصيل الخاص بالسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد	معدل النمو نسبة الحد الأدنى من التنوع الغذائي للنساء

التوصيات

يجب على حكومة غامبيا تحسين استخدام الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة لتعزيز إنتاجية المحاصيل. وينبغي أن يشمل ذلك أيضا توسيع الأراضي الصالحة للزراعة في إطار ممارسة الزراعة العضوية الإيكولوجية. يجب على حكومة غامبيا تشجيع الشباب على تولي وظائف جديدة في سلاسل القيمة الزراعية مع تشجيع تحويل قطاع الزراعة من خلال التكنولوجيا والابتكار. يجب على حكومة غامبيا زيادة نسبة إجمالي الإنفاق الزراعي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي لتوفير اقتصاد زراعي قائم على المعرفة بالإضافة إلى المساهمة في استيعاب البحوث.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

غانا				إسم البلد			
مجالات التزامات ملايو - الفئات				مجالات التزامات ملايو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحجج الأثرية لعام 2023	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحجج الأثرية لعام 2023
On track	10.00	10.00	10.00	PC 1.1	العملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	10.00	10.00
Not on track	10.00	7.67	10.00	PC 1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل لتنمية الزراعة الأفريقية	Not on track	10.00
Not on track	10.00	7.55	10.00	PC 1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	Not on track	10.00
Not on track	10.00	4.10	10.00	PC 2.1	التفغات العملة للزراعة	Not on track	9.50
On track	9.00	10.00	9.00	PC 2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	Not on track	9.50
Not on track	9.00	0.13	9.00	PC 2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	Not on track	9.50
Not on track	10.00	6.64	10.00	PC 2.4	الحصول على التمويل	Not on track	9.50
Not on track	9.58	5.57	9.58	PC 3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	Not on track	9.26
Not on track	9.00	2.70	9.00	PC 3.2	الانتاجية الزراعية	Not on track	9.26
Not on track	9.00	0.00	9.00	PC 3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	Not on track	9.26
Not on track	10.00	1.72	10.00	PC 3.4	الحماية الاجتماعية	Not on track	9.26
Not on track	9.00	4.04	9.00	PC 3.5	الأمن الغذائي والتغذوي	Not on track	9.26
Not on track	9.00	7.09	9.00	PC 3.6	سلامة الأغذية	Not on track	9.26
Not on track	8.75	6.04	8.75	PC 4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	Not on track	9.26
On track	9.00	10.00	9.00	PC 4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	On track	9.94
On track	9.00	10.00	9.00	PC 4.3	عمل الشباب في الزراعة	On track	9.94
On track	9.00	10.00	9.00	PC 4.4	مشاركة النساء في الزراعة	On track	9.94
Not on track	9.00	0.00	9.00	PC 5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	Not on track	9.00
Not on track	9.00	5.17	9.00	PC 5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	Not on track	9.00
On track	9.50	10.00	9.50	PC 6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	Not on track	9.75
Not on track	10.00	7.52	10.00	PC 6.2	الاستثمار في بناء الصمود	Not on track	9.75
On track	9.00	10.00	9.00	PC 7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	On track	9.60
On track	10.00	10.00	10.00	PC 7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	On track	9.60
Not on track	10.00	9.71	10.00	PC 7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	On track	9.60
On track	7.00	10.00	7.00	PC 7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	On track	7.00
Not on track	7.00	6.67	7.00	PC 7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	Not on track	7.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

6.68

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديب	100.0%	وجود آليات و منصات موسمية شاملة تُعنى بالمساعدة المتبادلة و مراجعة الأقران، مؤشر التقيد الاقتصادي
83.7	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	63.1%	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك من تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ
6.0 out of 5	عدد سلاسل القيمة للمنتج الزراعية ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة		

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

5.8%	خفض عدد الفقراء ممن يعيشون على خط الفقر الدولي	17.2%	الاستجابة لاحتياجات الإنفاق على الحماية الاجتماعية للفئات الاجتماعية الضعيفة، من ميزانية الحكومة
4.8%	الدعم الرسمي للتنمية في الإنفاق الزراعي كنسبة مئوية من الالتزام الوطني	14.9%	النسبة المئوية لمعدل خفض عدد الفقراء من السكان حسب خط الفقر الوطني
35.3%	معدل نمو القيمة الزراعية المضافة، بثبات الدولار الأمريكي، لكل هكتار من الأرض الزراعية		

التوصيات

- يجب على حكومة غانا زيادة الاستجابة لاحتياجات الإنفاق على الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة. يجب على البلاد إصلاح خطة الحماية الاجتماعية الشاملة من خلال جمع أموال خاصة لمعالجة قضايا إدارة الكوارث والمخاطر للفئات الضعيفة والمناطق التي تعاني من نقص الخدمات.
- يجب على حكومة غانا تحسين الإنفاق الزراعي العام كحصة من القيمة المضافة الزراعية وزيادة القيمة المضافة الزراعية لكل أرض صالحة للزراعة. وينبغي لغانا أن تنفذ سياسات واستراتيجيات للحد من نسبة عدد الفقراء على الصعيدين الوطني والدولي.

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة للأداء الجيد للبلد

68.9%	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ
222.7%	معدل نمو المحاصيل الخاص بالسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد
8.3%	النسبة المئوية المئوية لمعدل نمو القيمة المضافة في قطاع الزراعة
48.1%	خفض النسبة المئوية المنتشرة لانخفاض الأمن الغذائي للبالغين من 15 عاما

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

30.0%	انتشار التفرغ بين الأطفال دون سن 5 سنوات
0.1%	إجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للزراعي
15.5%	نسبة الرجال والنساء المشتغلين في الزراعة القادرين على الحصول على الخدمات المالية
2.5%	النسبة المئوية للإنفاق الحكومية على قطاع الزراعة من إجمالي النفقات الزراعية
29.5%	نسبة المزارعين الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الاستشارية الزراعية

التوصيات

يجب على حكومة غينيا تنفيذ استراتيجيات من شأنها تسهيل زيادة الاستثمار والتمويل في القطاع الزراعي من خلال زيادة الإنفاق العام على الزراعة وإجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية وكذلك حصول المزارعين على الخدمات الاستشارية الزراعية. يجب على حكومة غينيا تنفيذ استراتيجيات من شأنها تعزيز وصول كل من الرجال والنساء إلى الخدمات المالية. يجب على حكومة غينيا تنفيذ استراتيجيات تساعد على القضاء على الجوع من خلال الحد من انتشار التفرغ بين الأطفال دون سن الخامسة.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

غينيا				إسم البلد			
مجالات التزامات ملايو - الفئات				مجالات التزامات ملايو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	أداء الفئة على 10	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	أداء الفئة على 10
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	6.93	8.57	PC 1.1	عملية النظرة للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	10.00	10.00
				PC 1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	10.00	6.53
				PC 1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	10.00	5.69
				PC 2.1	النفقات العامة للزراعة	10.00	3.18
				PC 2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	9.00	0.00
				PC 2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	9.00	0.00
				PC 2.4	الحصول على التمويل	10.00	1.55
				PC 3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	9.58	0.92
				PC 3.2	الانتاجية الزراعية	9.00	3.33
				PC 3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	9.00	0.00
				PC 3.4	الحماية الاجتماعية	10.00	6.09
				PC 3.5	الأمن الغذائي والتغذي	9.00	1.66
				PC 3.6	سلامة الأغذية	9.00	0.00
				PC 4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	8.75	2.50
				PC 4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	9.00	0.00
				PC 4.3	عمل الشباب في الزراعة	9.00	0.00
				PC 4.4	مشاركة النساء في الزراعة	9.00	10.00
				PC 5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	9.00	0.00
				PC 5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	9.00	7.93
				PC 6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	9.50	5.00
				PC 6.2	الاستثمار في بناء الصمود	10.00	6.67
				PC 7.1	فترة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	9.00	3.37
				PC 7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	10.00	7.78
				PC 7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	10.00	8.79
				PC 7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	7.00	8.70
				PC 7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	7.00	0.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

4.11

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

هو المعيار 2023

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

عُينيا بيساو					إسم البلد				
مجالات التزمات ملابو - الفئات					مجالات التزمات ملابو - المواضيع				
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.47	10.00	Not on track	1.1	العملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.57	10.00	Not on track
					1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	5.30	10.00	Not on track
					1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	8.53	10.00	Not on track
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	1.12	9.50	Not on track	2.1	النفقات العامة للزراعة	3.92	10.00	Not on track
					2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	0.51	9.00	Not on track
					2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.04	9.00	Not on track
					2.4	الحصول على التمويل	0.00	10.00	Not on track
3	القضاء على الجوع	2.36	9.26	Not on track	3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	0.35	9.58	Not on track
					3.2	الانتاجية الزراعية	1.17	9.00	Not on track
					3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	2.62	9.00	Not on track
					3.4	الحماية الاجتماعية	10.00	10.00	On track
					3.5	الأمن الغذائي والتغذي	0.00	9.00	Not on track
					3.6	سلامة الأغذية	0.00	9.00	Not on track
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.96	8.94	Not on track	4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	3.83	8.75	Not on track
					4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	0.00	9.00	Not on track
					4.3	عمل الشباب في الزراعة	0.00	9.00	Not on track
					4.4	مشاركة النساء في الزراعة	0.00	9.00	Not on track
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.78	9.00	Not on track	5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00	Not on track
					5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	1.56	9.00	Not on track
6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير ري المناخ	3.33	9.75	Not on track	6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	0.00	9.50	Not on track
					6.2	الاستثمار في بناء الصمود	6.67	10.00	Not on track
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	3.21	8.60	Not on track	7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	8.60	9.00	Not on track
					7.2	استعراض الأقران والمساواة المتبادلة	3.61	10.00	Not on track
					7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	3.85	10.00	Not on track
					7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	0.00	7.00	Not on track
					7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	0.00	7.00	Not on track

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%

الاستجابة لاحتياجات الإنفاق على الحماية الاجتماعية للفئات الاجتماعية الضعيفة ، من ميزانية الحكومة

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

2.3%

الدعم الرسمي للتنمية في الإنفاق الزراعي كنسبة مئوية من الالتزام

15.6 out of 100

مؤشر تيسير التبادل التجاري

19.5%

نسبة المزارعين الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الاستثمارية الزراعية

26.1%

معدل نمو القيمة الزراعية المضافة، بثابت الدولار الأمريكي، لكل هكتار من الأرض الزراعية

13.1%

الحد من خسائر ما بعد الحصاد للسلع الزراعية الوطنية

التوصيات

يجب على حكومة عُينيا بيساو تنفيذ استراتيجيات تزيد الاستثمار والتمويل في الزراعة من خلال زيادة الإنفاق العام في الزراعة، وتحسين وصول المزارعين إلى الخدمات الاستشارية الزراعية، وتعزيز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في الزراعة وكذلك الوصول إلى التمويل. يجب على حكومة عُينيا بيساو تنفيذ التدابير التي تزيد من تيسير التجارة. يجب على حكومة عُينيا بيساو تنفيذ استراتيجيات تساعد على القضاء على الجوع من خلال تحسين الوصول إلى المدخلات والتكنولوجيات الزراعية، وزيادة الإنتاجية الزراعية، والحد من خسائر ما بعد الحصاد وتعزيز الأمن الغذائي والتغذي.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

كينيا				إسم البلد				
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع				
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.29	10.00	Not on track	1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.29	
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	4.79	9.50	Not on track	2	الاستثمار في تمويل الزراعة	4.79	
3	القضاء على الجوع	4.79	9.26	Not on track	3	القضاء على الجوع	4.79	
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	7.50	9.94	Not on track	4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	7.50	
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.91	9.00	Not on track	5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.91	
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	7.07	9.75	Not on track	6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	7.07	
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	9.58	9.60	On track	7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	9.58	
إجمالي التقدم المحرز				6.28	الأداء الإجمالي للبلد			
ليس في الاتجاه الصحيح				9.29	وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023			

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

77.5%	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية
61.9%	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ
5.0 out of 5	عدد سلاسل القيمة للسلع الزراعية ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة
75.0%	النسبة المئوية للشباب الذين وجدوا فرص عمل جديدة في سلاسل القيم الزراعية
55.0%	بعد صحة وسلامة الأغذية، مؤشر صحة وسلامة الأغذية، النسبة المئوية (FSHI)

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

10.1%	انتشار التحافة بين الأطفال دون سن 5 سنوات
17.6%	معدل نمو القيمة الزراعية المضافة، بثبات الدولار الأمريكي، لكل هكتار من الأرض الزراعية
20.0%	نسبة السكان الزراعيين البالغين الذين لديهم ملكية أو حقوق مضمونة على أرض زراعية
0.2%	إجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للزراعي
25.6%	معدل نمو نسبة المدخلات الزراعية الموردة ذات الجودة العالية مثل (البذور، السلاتات، الإصبعيات) إلى مجموع متطلبات مدخلات السلع الوطنية

التوصيات

ينبغي لحكومة كينيا أن تواصل تكثيف جهودها للحد من انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة. يجب على الحكومة أيضاً زيادة النسبة المئوية للقيمة المضافة الزراعية لكل أرض صالحة للزراعة، والأسر الزراعية التي تمتلك أو تحصل على الأراضي المضمونة والنسبة المئوية لإجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. يجب على الحكومة أيضاً معالجة قضايا سلامة الأغذية لضمان الغذاء الآمن لمواطنيها، وتعزيز التجارة في المنتجات الزراعية وزيادة إمدادات المدخلات الزراعية عالية الجودة لإجمالي متطلبات المدخلات من السلع الزراعية

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

ليسوتو				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	4.76	10.00	Not on track	1	العملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	2.86
						التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	7.19
						البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	4.22
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	7.67	9.50	Not on track	2	التفقات العنق للزراعة	5.76
						استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	10.00
						استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	10.00
						الحصول على التمويل	4.91
3	القضاء على الجوع	1.08	9.26	Not on track	3	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	3.21
						الانتاجية الزراعية	0.00
						فقد الأغذية ما بعد الحصاد	0.00
						الحماية الاجتماعية	1.86
						الأمن الغذائي والتغذي	1.43
						سلامة الأغذية	0.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	1.24	8.94	Not on track	4	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	0.61
						الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	0.00
						عمل الشباب في الزراعة	4.36
						مشاركة النساء في الزراعة	0.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	3.09	9.00	Not on track	5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00
						سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	6.19
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	4.40	9.75	Not on track	6	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	0.00
						الاستثمار في بناء الصمود	8.79
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والناتج	6.90	8.60	Not on track	7	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	10.00
						استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	6.67
						عملية المراجعة الزراعية لفترة الستين	3.81
						نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	10.00
						استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	4.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

4.16

الأداء الإجمالي للبلد

وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

69.4	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية
19.0%	الدعم الرسمي للتنمية في الاتفاق الزراعي كنسبة مئوية من الالتزام
1.4%	انتشار الهزال بين الأطفال دون سن 5 سنوات

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

18.6%	الاستجابة لاحتياجات الاتفاق على الحماية الاجتماعية للنفقات الاجتماعية الضعيفة، من ميزانية الحكومة
12.2%	النسبة المئوية لمعدل خفض عدد الفقراء من السكان حسب خط الفقر الوطني
28.6%	مؤشر إتساع عملية كاديب
3.5%	النسبة المئوية للاتفاق الحكومية على قطاع الزراعة من إجمالي النفقات الحكومية
36.1%	نسبة السكان الزراعيين البالغين الذين لديهم ملكية أو حقوق مضمونة على أرض زراعية

التوصيات

ينبغي أن تركز ليسوتو على القضاء على الفقر من خلال الزراعة من خلال وضع شراكات شاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة السليمة، ومشاركة المرأة في الزراعة، والحد من عدد الفقراء. تحتاج ليسوتو أيضا إلى إعادة التفكير في نهجها إزاء الاتفاق والنفقات والاستثمارات. ويشمل ذلك احتياجات الاتفاق على الحماية الاجتماعية للنفقات الاجتماعية الضعيفة من الميزانية الحكومية، وزيادة الإنفاق الزراعي العام كحصة من إجمالي الإنفاق العام. يجب على ليسوتو تعزيز تجارتها البينية الأفريقية في الزراعة من خلال التركيز على تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتحديد السلع الأساسية الحيوية لتحديد أولويات التجارة.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

ليبيريا				إسم البلد			
مجالات التزامات ملايو - الفئات				مجالات التزامات ملايو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحج الأدنى لعام 2023	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحج الأدنى لعام 2023
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.95	10.00	1.1	عملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	10.00	10.00
				1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	5.36	10.00
				1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	8.48	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	1.64	9.50	2.1	النفقات العامة للزراعة	2.96	10.00
				2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	3.56	9.00
				2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.00	9.00
				2.4	الحصول على التمويل	0.04	10.00
3	القضاء على الجوع	2.12	9.26	3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	3.74	9.58
				3.2	الانتاجية الزراعية	0.21	9.00
				3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	0.00	9.00
				3.4	الحماية الاجتماعية	6.57	10.00
				3.5	الأمن الغذائي والتغوي	2.23	9.00
				3.6	سلامة الأغذية	0.00	9.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	1.40	8.94	4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي و تقليل الفقر	0.00	8.75
				4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	0.00	9.00
				4.3	عمل الشباب في الزراعة	0.83	9.00
				4.4	مشاركة النساء في الزراعة	4.77	9.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	1.44	9.00	5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00
				5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	2.88	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	3.33	9.75	6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	0.00	9.50
				6.2	الاستثمار في بناء الصمود	6.67	10.00
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	6.36	8.60	7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	9.39	9.00
				7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	4.17	10.00
				7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة الستين	8.79	10.00
				7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	9.44	7.00
				7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	0.00	7.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

3.46

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء البلد

100.0%	100.0%	7.1%	64.8
مؤشر إتمام عملية كاديب	نسبة السكان الزراعيين البالغين الذين لديهم ملكية أو حقوق مضمونة على أرض زراعية	من السكان يعانون من سوء التغذية	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

1.1%	30.0%	28.8 out of 100	5.6%	0.4%
النسبة المئوية للإنتاج الحكومي على قطاع الزراعة من إجمالي النفقات الحكومية	انتشار التفرغ بين الأطفال دون سن 5 سنوات	مؤشر تيسير التبادل التجاري	الدعم الرسمي للتنمية في الاتفاق الزراعي كنسبة مئوية من الالتزام	إجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للزراعي

التوصيات

يجب على حكومة ليبيريا توفير زيادة كبيرة في الإنفاق الزراعي العام كحصة من إجمالي الإنفاق العام. يجب أن تستهدف ليبيريا الحد بشكل كبير من انتشار التفرغ ونقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة من خلال برنامج الغذاء والتغذية الاستراتيجي. يجب على ليبيريا ضمان تيسير تجارة السلع والخدمات الزراعية من خلال جذب الاستثمارات في البنية التحتية العامة.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

ليبيا				إسم البلد					
مجالات التزمات ملابو - الفئات				مجالات التزمات ملابو - المواضيع					
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في فئة
1	الالتزام بعملية البرنامج الزراعي الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	3.60	10.00	Not on track	1	الالتزام بعملية البرنامج الزراعي الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	3.60	10.00	On track
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	0.00	9.50	Not on track	2	الاستثمار في تمويل الزراعة	0.00	9.50	Not on track
3	القضاء على الجوع	0.00	9.26	Not on track	3	القضاء على الجوع	0.00	9.26	Not on track
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.00	8.94	Not on track	4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.00	8.94	Not on track
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00	Not on track	5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00	Not on track
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	0.00	9.75	Not on track	6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	0.00	9.75	Not on track
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	0.45	8.60	Not on track	7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	0.45	8.60	Not on track

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%

مؤشر إتمام عملية كاديب

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

22.6%

تقديم التقرير القطري لفترة السنتين

31.5%

مستوى تحسين الأمن الغذائي (مؤشر نظم سلامة الأغذية)

التوصيات

· ظل مؤشر أنظمة سلامة الأغذية منخفضاً (31.5٪). يجب على الدولة تحسين أنظمة الصحة والصحة النباتية الوظيفية من أجل تلبية أفضل الممارسات الدولية المعمول بها (الوصول إلى وظائف 100 ٪ لأنظمة الصحة والصحة النباتية). · يجب على البلاد تحسين أداؤها، وتحديداً فيما يتعلق بالالتزامات بعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وتمويل الاستثمار في الزراعة، وإنهاء الجوع، والقضاء على الفقر من خلال الزراعة، والتجارة بين البلدان الأفريقية في الزراعة. السلع والخدمات، والقدرة على الصمود أمام التقلبات المناخية. · يجب تحسين نظم جمع البيانات للبلد.

الأداء الإجمالي للبلد

0.58

إجمالي التقدم المحرز

ليس في الاتجاه الصحيح

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

مدغشقر				إسم البلد				
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع				
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.30	10.00	Not on track	1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.30	
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	3.96	9.50	Not on track	2	الاستثمار في تمويل الزراعة	3.96	
3	القضاء على الجوع	5.05	9.26	Not on track	3	القضاء على الجوع	5.05	
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	4.92	8.94	Not on track	4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	4.92	
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.98	9.00	Not on track	5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.98	
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	4.30	9.75	Not on track	6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	4.30	
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	7.30	8.60	Not on track	7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	7.30	
إجمالي التقدم المحرز				4.83	الأداء الإجمالي للبلد			
ليس في الاتجاه الصحيح				9.29	و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023			

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%	50.6%	51.7%	5.0 out of 5	100.0%
مؤشر إتمام عملية كاديب	خفض النسبة المئوية لانتشار عدم الأمن الغذائي للبالغين من هم أكبر من 15 عامًا	الحد من خسائر ما بعد الحصاد للمنتج الزراعي الوطنية	عدد سلاسل القيمة للمنتج الزراعي ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة	مؤشر إتمام عملية كاديب
100.0%	50.6%	51.7%	5.0 out of 5	100.0%
مؤشر إتمام عملية كاديب	خفض النسبة المئوية لانتشار عدم الأمن الغذائي للبالغين من هم أكبر من 15 عامًا	الحد من خسائر ما بعد الحصاد للمنتج الزراعي الوطنية	عدد سلاسل القيمة للمنتج الزراعي ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة	مؤشر إتمام عملية كاديب

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

14.9%	46.9%	11.5kg/ha	4.3%	19.6 out of 100
معدل نمو القيمة الزراعية المضافة، بثابت الدولار الأمريكي، لكل هكتار من الأرض الزراعية	انتشار النحافة بين الأطفال دون سن 5 سنوات	استهلاك الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة أقل من 50 كجم / هكتار الموصى بها	الدعم الرسمي للتنمية في الافاق الزراعي كنسبة مئوية من الالتزام	مؤشر تيسير التبادل التجاري
14.9%	46.9%	11.5kg/ha	4.3%	19.6 out of 100
معدل نمو القيمة الزراعية المضافة، بثابت الدولار الأمريكي، لكل هكتار من الأرض الزراعية	انتشار النحافة بين الأطفال دون سن 5 سنوات	استهلاك الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة أقل من 50 كجم / هكتار الموصى بها	الدعم الرسمي للتنمية في الافاق الزراعي كنسبة مئوية من الالتزام	مؤشر تيسير التبادل التجاري

التوصيات

يجب على مدغشقر استثمار المزيد من الموارد في قطاع الزراعة لزيادة إنتاجية الأراضي. يمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة استخدام الأسمدة غير العضوية، والتي تقل حاليًا عن هدف 50 كجم لكل هكتار.

يجب على مدغشقر أيضًا إيجاد طرق مبتكرة لتمويل الزراعة لضمان اقتراب إنفاقها العام على الزراعة كحصة من إجمالي الإنفاق من هدف 10٪. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وكذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة. يجب على مدغشقر أيضًا اتخاذ خطوات لتسهيل التجارة الدولية مع البر الرئيسي لأفريقيا، من خلال تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

مالوي				إسم البلد				
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع				
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.28	10.00	Not on track	1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.28	
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	4.91	9.50	Not on track	2	الاستثمار في تمويل الزراعة	4.91	
3	القضاء على الجوع	3.98	9.26	Not on track	3	القضاء على الجوع	3.98	
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	3.28	8.94	Not on track	4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	3.28	
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.85	9.00	Not on track	5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.85	
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	6.25	9.75	Not on track	6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	6.25	
7	المساهمة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	9.17	8.60	On track	7	المساهمة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	9.17	
إجمالي التقدم المحرز				5.25	الأداء الإجمالي للبلد			
ليس في الاتجاه الصحيح				9.29	وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023			

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

81.8	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	100.0%	مؤشر إتقان عملية كاديب	100.0%	وجود البيات و منصات موسمية شاملة تُعنى بالمساءلة المتبادلة و مراجعة الأقران؛ مؤشر التعقيد الاقتصادي	34.6%	النسبة المئوية للشباب الذين وجدوا فرص عمل جديدة في سلاسل القيم الزراعية	61.6%	النسبة المئوية المنوية لأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ
------	---	--------	------------------------	--------	---	-------	---	-------	---

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

17.0 out of 100	مؤشر تيسير التبادل التجاري	18.1%	نسبة الرجال والنساء المشتغلين في الزراعة الفقارين على الحصول على الخدمات المالية	1.0 out of 5	عدد سلاسل القيمة للسلع الزراعية ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة	17.8%	من السكان يعانون من سوء التغذية	0.4%	إجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للزراعي
-----------------	----------------------------	-------	--	--------------	--	-------	---------------------------------	------	--

التوصيات

يجب على ملاوي تكثيف ومواصلة الجهود لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية وكذلك نقص المغذيات الدقيقة من خلال تعزيز التدخلات المراعية للتنوع مثل التقوية البيولوجية للمغذيات الدقيقة وكذلك الاستثمار في تقنيات إدارة ما بعد الحصاد وتعزيز الإنتاجية. كما ينبغي أن تعمل ملاوي على تهيئة بيئة مواتية للمرأة مثل تيسير الحصول على التمويل لتمكينها من المشاركة بنشاط في سلاسل القيمة الزراعية من أجل خلق فرص العمل والحد من الفقر. يجب على ملاوي تطوير أو تعزيز نظام قوي لتسجيل وتتبع ورصد الاستثمارات والشراكات الخاصة المحلية في سلاسل القيمة الزراعية وكذلك التجارة بين البلدان الأفريقية.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

مالي				إسم البلد			
مجالات التزامات ملايو - الفئات				مجالات التزامات ملايو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	البلد	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	البلد
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.83	10.00	1.1	عملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	10.00	10.00
		Not on track	10.00	1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	6.50	10.00
		Not on track	10.00	1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	10.00	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	5.95	9.50	2.1	النفقات العامة للزراعة	6.16	10.00
		Not on track	9.50	2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	10.00	9.00
		Not on track	6.50	2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	6.50	9.00
		Not on track	1.15	2.4	الحصول على التمويل	1.15	10.00
		Not on track	3.93	3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	3.93	9.58
		Not on track	0.37	3.2	الانتاجية الزراعية	0.37	9.00
		On track	10.00	3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	10.00	9.00
		Not on track	7.25	3.4	الحماية الاجتماعية	7.25	10.00
		Not on track	4.92	3.5	الأمن الغذائي والتغذوي	4.92	9.00
		Not on track	0.00	3.6	سلامة الأغذية	0.00	9.00
		Not on track	5.44	4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	5.44	8.75
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	6.50	9.94	4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	10.00	9.00
		Not on track	9.94	4.3	عمل الشباب في الزراعة	10.00	9.00
		Not on track	0.55	4.4	مشاركة النساء في الزراعة	0.55	9.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.60	9.00	5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00
		Not on track	9.00	5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	5.20	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	9.29	9.75	6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	10.00	9.50
		Not on track	9.75	6.2	الاستثمار في بناء الصمود	8.58	10.00
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	7.96	8.60	7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	0.00	9.00
		Not on track	8.60	7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	10.00	10.00
		Not on track	9.81	7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	9.81	10.00
		On track	10.00	7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	10.00	7.00
		On track	10.00	7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	10.00	7.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

6.51

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديب
100.0%	المساهمات القائمة على الأدلة والمؤسسات الداعمة والموارد البشرية المتعلقة بها
100.0%	وجود البيات و منصات موسمية شاملة تُعنى بالمساعدة المتبادلة و مراجعة الأقران؛ مؤشر التعقيد الاقتصادي
91.8%	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك من تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ
5.0 out of 5	عدد سلاسل القيمة للسلع الزراعية ذات الأولوية التي يُقام من أجلها شراكات بين القطاع العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بإصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

11.5%	نسبة الرجال والنساء المشتغلين في الزراعة القادرين على الحصول على الخدمات المالية
8.2%	خفض عدد الفقراء ممن يعيشون على خط الفقر الدولي
18.2%	معدل نمو حجم الأراضي المروية مقارنة بحجمها في عام 2000
20.5%	معدل نمو نسبة المدخلات الزراعية الموردة ذات الجودة العالية مثل (البذور ، السلات ، الإصصيات) إلى مجموع متطلبات مدخلات السلع الوطنية
18.6%	انتشار التحفاة بين الأطفال دون سن 5 سنوات

التوصيات

تُشجع حكومة مالي على وضع سياسات من شأنها زيادة الوصول إلى المدخلات الزراعية (مثل الأسمدة والبذور والكيماويات الزراعية) وتوسيع إتقانها على البحوث الزراعية. يجب على حكومة مالي ضمان الحد بشكل كبير من انتشار سوء التغذية وخاصة نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة في البلاد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج التغذية المستهدفة للأطفال في البلاد. يجب على حكومة مالي ضمان زيادة حجم أراضيها المروية من خلال زيادة تسهيلات التمويل لزراعة الري و ضمان زيادة الوصول إلى الخدمات المالية من خلال توفير الائتمان بشروط ميسرة للمزارعين.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

موريتانيا				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.20	10.00	Not on track	1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.20
1.1	المعلية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	10.00	10.00	On track	1.1	المعلية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	10.00
1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	6.54	10.00	Not on track	1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	6.54
1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	8.04	10.00	Not on track	1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	8.04
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	2.29	9.50	Not on track	2	الاستثمار في تمويل الزراعة	2.29
2.1	التفقات العملة للزراعة	8.54	10.00	Not on track	2.1	التفقات العملة للزراعة	8.54
2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	0.34	9.00	Not on track	2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	0.34
2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.00	9.00	Not on track	2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.00
2.4	الحصول على التمويل	0.28	10.00	Not on track	2.4	الحصول على التمويل	0.28
3	القضاء على الجوع	0.48	9.26	Not on track	3	القضاء على الجوع	0.48
3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	2.89	9.58	Not on track	3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	2.89
3.2	الانتاجية الزراعية	0.00	9.00	Not on track	3.2	الانتاجية الزراعية	0.00
3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	0.00	9.00	Not on track	3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	0.00
3.4	الحماية الاجتماعية	0.00	10.00	Not on track	3.4	الحماية الاجتماعية	0.00
3.5	الأمن الغذائي والتغوي	0.00	9.00	Not on track	3.5	الأمن الغذائي والتغوي	0.00
3.6	سلامة الأغذية	0.00	9.00	Not on track	3.6	سلامة الأغذية	0.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.72	8.94	Not on track	4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.72
4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	0.64	8.75	Not on track	4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	0.64
4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	2.00	9.00	Not on track	4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	2.00
4.3	عمل الشباب في الزراعة	0.23	9.00	Not on track	4.3	عمل الشباب في الزراعة	0.23
4.4	مشاركة النساء في الزراعة	0.00	9.00	Not on track	4.4	مشاركة النساء في الزراعة	0.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.73	9.00	Not on track	5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.73
5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00	Not on track	5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00
5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	5.46	9.00	Not on track	5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	5.46
6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير ري المناخ	7.29	9.75	Not on track	6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير ري المناخ	7.29
6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	7.17	9.50	Not on track	6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	7.17
6.2	الاستثمار في بناء الصمود	7.40	10.00	Not on track	6.2	الاستثمار في بناء الصمود	7.40
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	8.21	8.60	Not on track	7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	8.21
7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	6.87	9.00	Not on track	7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	6.87
7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	9.72	10.00	Not on track	7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	9.72
7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	8.45	10.00	Not on track	7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	8.45
7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	10.00	7.00	On track	7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	10.00
7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	6.00	7.00	Not on track	7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	6.00

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%	100.0%	47.5%	10.0%
مؤشر إتمام عملية كاديب	نسبة الأراضي الزراعية التي تطبق منظومة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه بما في ذلك ممارسات نظم	النسبة المئوية للمؤيعة للإلتحاق الحكومة على قطاع الزراعة من إجمالي النفقات الحكومية	المساعدة الإنمائية الرسمية التي تُصرف على الزراعة ، مقابل التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

9.7%	1.0 out of 5	13.0%	25.4kg/ha	53.0%
النسبة المئوية لمعدل خفض عدد الفقراء من السكان حسب خط الفقر الوطني	عدد سلاسل القيمة للسلع الزراعية ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة	النسبة المئوية للمؤيعة للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ	استهلاك الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة أقل من 50 كجم / هكتار الموصى بها	معدل نمو حجم الأراضي المروية مقارنة بحجمها في عام 2000

التوصيات

يجب على البلاد تحسين استهلاك الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة. يجب على موريتانيا زيادة عدد (1 من أصل 5) سلاسل القيمة للسلع الزراعية التي تم إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص لها صلة قوية بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. نسبة (13.0٪) من الأسر الزراعية والرعيية والصيدية الممتلئة بالمناخ والطقس منخفضة للغاية. يجب على حكومة البلاد التأكد من أن 30٪ على الأقل من الأسر الزراعية والرعيية والصيدية قد حسنت قدرتها على الصمود من خلال تعزيز مبادرات بناء قدرة أنظمة الإنتاج على الصمود.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

موريشيوس				إسم البلد				
مجالات التزامات ملايو - الفئات				مجالات التزامات ملايو - المواضيع				
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الحد الأدنى لعام 2023	الرقم	البلد	
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.89	10.00	Not on track	10.00	1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	3.66	9.50	Not on track	9.50	2	الاستثمار في تمويل الزراعة	
3	القضاء على الجوع	2.03	9.26	Not on track	9.26	3	القضاء على الجوع	
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.63	8.94	Not on track	8.94	4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.12	9.00	Not on track	9.00	5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	3.33	9.75	Not on track	9.75	6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	7.76	8.60	Not on track	8.60	7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	
إجمالي التقدم المحرز				3.77	الأداء الإجمالي للبلد			
ليس في الاتجاه الصحيح				9.29	وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023			

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديب	70.9	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	100.0%	وجود آليات و منصات مؤسسية شاملة تُعنى بالمساعدة المتبادلة و مراجعة الأقران، مؤشر التعقيد الاقتصادي
100.0%	المساعدة الإنمائية الرسمية التي تُصرف على الزراعة ، مقابل التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية	100.0%	السياسات القائمة على الأدلة والمؤسسات الداعمة والموارد البشرية المتعلقة بها	100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديب

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

14.6%	نسبة السكان الزراعيين البالغين الذين لديهم ملكية أو حقوق مضمونة على أرض زراعية	1.6%	النسبة السنوية للإلتحاق بالحكومة على قطاع الزراعة من إجمالي النفقات الحكومية	18.3%	معدل نمو المحاصيل الخاص بالسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد
58.6%	مستوى تحسين الأمن الغذائي (مؤشر نظم سلامة الأغذية)	44.4%	نسبة الرجال والنساء المشتغلين في الزراعة القادرين على الحصول على الخدمات المالية	58.6%	مستوى تحسين الأمن الغذائي (مؤشر نظم سلامة الأغذية)

التوصيات

يجب على موريشيوس زيادة حصة الميزانية الوطنية التي تذهب إلى قطاع الزراعة من المستويات المنخفضة الحالية التي تقل عن 2٪ نحو الهدف 10٪. وهذا سيعزز القطاع ويزيد من دوره في الاقتصاد. يجب أن تستثمر موريشيوس في برامج تحسين العائد على سلعها. على الرغم من أن إنتاج السكر فعال، إلا أن إنتاجية العديد من محاصيلها منخفضة ويمكن أن يؤدي زيادة استخدام الأسمدة والاستثمار في إدارة أفضل للمحاصيل إلى تحسين إنتاجية القطاع. بسبب الحوادث المتكررة للأعاصير، يجب على موريشيوس أن تستثمر أكثر في بناء القدرة على الصمود. وبالتالي، يجب على موريشيوس زيادة حصة الإنفاق العام المخصصة لبناء القدرة على الصمود.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

المغرب				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	أداء الفئة على 10	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	أداء الفئة على 10
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	9.71	10.00	PC 1.1	المعملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	10.00	10.00
		9.71	9.13	PC 1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	9.13	10.00
		9.71	10.00	PC 1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	10.00	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	5.50	6.31	PC 2.1	النفقات العامة للزراعة	6.31	10.00
		5.50	10.00	PC 2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	10.00	9.00
		5.50	0.43	PC 2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.43	9.00
		5.50	5.24	PC 2.4	الحصول على التمويل	5.24	10.00
3	القضاء على الجوع	6.05	5.73	PC 3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	5.73	9.58
		6.05	4.95	PC 3.2	الانتاجية الزراعية	4.95	9.00
		6.05	7.15	PC 3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	7.15	9.00
		6.05	10.00	PC 3.4	الحماية الاجتماعية	10.00	10.00
		6.05	5.41	PC 3.5	الأمن الغذائي والتغوي	5.41	9.00
		6.05	3.05	PC 3.6	سلامة الأغذية	3.05	9.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	6.59	8.36	PC 4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	8.36	8.75
		6.59	8.00	PC 4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	8.00	9.00
		6.59	10.00	PC 4.3	عمل الشباب في الزراعة	10.00	9.00
		6.59	0.00	PC 4.4	مشاركة النساء في الزراعة	0.00	9.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.87	0.00	PC 5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00
		2.87	5.75	PC 5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	5.75	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	8.34	9.75	PC 6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	9.75	9.50
		8.34	6.67	PC 6.2	الاستثمار في بناء الصمود	6.67	10.00
7	المساهمة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	9.88	8.60	PC 7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	8.60	9.00
		9.88	10.00	PC 7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	10.00	10.00
		9.88	9.40	PC 7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	9.40	10.00
		9.88	10.00	PC 7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	10.00	7.00
		9.88	10.00	PC 7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	10.00	7.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

6.99

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

87.0%	النسبة المئوية المنوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ
100.0%	السياسات القائمة على الأدلة والمؤسسات الداعمة والموارد البشرية المتعلقة بها
100.0%	وجود البيات و منصات موسمية شاملة تُعنى بالمساواة المتبادلة و مراجعة الأقران، مؤشر التعقيد الاقتصادي
100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديبي
85.9	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

34.3%	نسبة السكان الزراعيين البالغين الذين لديهم ملكية أو حقوق مضمونة على أرض زراعية
15.3%	بعد صحة وسلامة الأغذية، مؤشر صحة وسلامة الأغذية، النسبة (FSHI) المنوية
29.0%	معدل نمو القيمة الزراعية المضافة بثابت الدولار الأمريكي، لكل عامل زراعي
46.0%	نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 23 شهرا والذين يحصلون على الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول
17.9%	معدل نمو نسبة المدخلات الزراعية الموردة ذات الجودة العالية مثل (البذور، السلات، الإصبغيات) إلى مجموع متطلبات مدخلات السلع الوطنية

التوصيات

- مؤشر سلامة الأغذية في المغرب منخفض للغاية (15.3٪) ويجب بذل الجهود لتعزيز قدرته على اعتماد ونظام الصحة والصحة البيئية القائم على العلم والمتماثل والوصول إلى وظائف 100 ٪.
- تبلغ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 23 شهرا والذين يستوفون الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول 46.0٪ مقابل 50٪ كحد أدنى. يجب على البلاد تعزيز السياسات والإصلاحات لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. يجب على الدولة زيادة المستوى المنخفض الحالي (17.9٪) من المدخلات الزراعية عالية الجودة الموردة إلى إجمالي متطلبات المدخلات للسلع الزراعية.

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة للأداء الجيد للبلد

100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديب	100.0%	النسبة المئوية للمؤشر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك من تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ	55.6%	الحد من خسائر ما بعد الحصاد للمنتج الزراعي الوطنية
81.6	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	100.0%	السياسات القائمة على الأدلة والمؤسسات الداعمة والموارد البشرية المتعلقة بها		

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

5.7%	الدعم الرسمي للتنمية في الاتفاق الزراعي كنسبة مئوية من الالتزام	16.2kg/ha	استهلاك الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة أقل من 50 كجم / هكتار الموصى بها	49.3%	مستوى تحسين الأمن الغذائي (مؤشر) تنظم سلامة الأغذية
3.0 out of 5	عدد سلاسل القيمة للمنتج الزراعي ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة	55.0%	وجود وجود كيان تسيقي متعدد القطاعات ومتعدد الأطراف صاحبة المصلحة		

التوصيات

يجب على أنغولا تطوير آليات لتحسين تمويل الاستثمار في الزراعة من خلال التركيز على تسهيل حصول المزارعين على التمويل، وزيادة استثمارات القطاع الخاص الإقليمي في الزراعة. يجب أن تركز موزمبيق على القضاء على الفقر من خلال الزراعة من خلال تطوير شراكات شاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة السلعية ذات الأولوية، وزيادة وظائف الشباب في الزراعة ومشاركة المرأة في الزراعة.

يجب على موزمبيق استثمار المزيد من الموارد في قطاع الزراعة لتعزيز إنتاجية الأراضي من خلال، على سبيل المثال، زيادة استهلاك الأسمدة غير العضوية لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تقل حاليًا عن هدف 50 كجم لكل هكتار.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

موزمبيق				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.50	10.00	1.1	العملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	10.00	10.00
				1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أساس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	5.50	10.00
				1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	10.00	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	1.91	9.50	2.1	النفقات العامة للزراعة	5.84	10.00
				2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	0.14	9.00
				2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	1.44	9.00
				2.4	الحصول على التمويل	0.21	10.00
				3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	2.53	9.58
				3.2	الانتاجية الزراعية	3.33	9.00
				3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	10.00	9.00
				3.4	الحماية الاجتماعية	8.86	10.00
				3.5	الأمن الغذائي والتغوي	3.64	9.00
				3.6	سلامة الأغذية	10.00	9.00
3	القضاء على الجوع	6.40	9.26	4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	0.01	8.75
				4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	6.00	9.00
				4.3	عمل الشباب في الزراعة	0.00	9.00
				4.4	مشاركة النساء في الزراعة	0.00	9.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	1.50	9.94	5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00
				5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	0.00	9.00
				6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	5.00	9.50
				6.2	الاستثمار في بناء الصمود	9.03	10.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00	7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	10.00	9.00
				7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	8.06	10.00
				7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	8.36	10.00
				7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	9.26	7.00
				7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	0.00	7.00
إجمالي التقدم المحرز				إجمالي التقدم المحرز			
4.64				4.64			
ليس في الاتجاه الصحيح				ليس في الاتجاه الصحيح			
و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023				و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023			
9.29				9.29			
المعيار 2023 هو				المعيار 2023 هو			

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

80.5	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية
63.6%	الحد من خسائر ما بعد الحصاد للمنتج الزراعي الوطنية
100.0%	الاستجابة لاحتياجات الإنفاق على الحماية الاجتماعية للفئات الاجتماعية الضعيفة ، من ميزانية الحكومة
92.3%	معدل نمو المحاصيل الخاص بالسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

1.0%	النسبة المئوية لمعدل نمو القيمة المضافة في قطاع الزراعة
12.1%	النسبة المئوية المئوية لمعدل خفض عدد الفقراء من السكان حسب خط الفقر الوطني
50.3%	معدل نمو حجم الأراضي المروية مقارنةً بجميعها في عام 2000
50.5%	معدل نمو القيمة الزراعية المضافة، بثبات الدولار الأمريكي، لكل هكتار من الأرض الزراعية
58.3%	وجود اليات ومنتجات مؤسسية شاملة تُعنى بالمساواة المتبادلة و مراجعة الأقران؛ مؤشر التعقيد الاقتصادي

التوصيات

يجب أن تحتاج ناميبيا أيضاً إلى إعادة التفكير في نهجها تجاه الأراضي من خلال زيادة المساحة المروية، وزيادة الإنتاجية أو القيمة المضافة الزراعية لكل أرض صالحة للزراعة وتعزيز النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الزراعي. يجب أن تركز ناميبيا أيضاً على القضاء على الفقر من خلال الزراعة من خلال تطوير شركات شاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة المبلعة، وزيادة وظائف الشباب في الزراعة، ومشاركة المرأة في الزراعة، وخفض نسبة عدد الأشخاص. يجب على أنغولا تطوير اليات لتحسين تمويل الاستثمار في الزراعة من خلال التركيز على تسهيل حصول المزارعين على التمويل، وزيادة استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة وكذلك استثمارات القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

ناميبيا				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الفئة على 10
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.71	10.00	Not on track	PC 1.1	العملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.57
					PC 1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	7.68
					PC 1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	6.89
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	1.45	9.50	Not on track	PC 2.1	التفقات العملة للزراعة	5.80
					PC 2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	0.00
					PC 2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.00
					PC 2.4	الحصول على التمويل	0.00
3	القضاء على الجوع	4.55	9.26	Not on track	PC 3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	2.53
					PC 3.2	الانتاجية الزراعية	4.76
					PC 3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	10.00
					PC 3.4	الحماية الاجتماعية	10.00
					PC 3.5	الأمن الغذائي والتغوي	0.00
					PC 3.6	سلامة الأغذية	0.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.25	9.94	Not on track	PC 4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	1.01
					PC 4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	0.00
					PC 4.3	عمل الشباب في الزراعة	0.00
					PC 4.4	مشاركة النساء في الزراعة	0.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	4.06	9.00	Not on track	PC 5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00
					PC 5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	8.13
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	3.33	9.75	Not on track	PC 6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	0.00
					PC 6.2	الاستثمار في بناء الصمود	6.67
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	8.48	9.60	Not on track	PC 7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	10.00
					PC 7.2	استعراض الأقران والمساواة المتبادلة	5.83
					PC 7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة الستين	8.78
					PC 7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	7.78
					PC 7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	10.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

4.26

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

هو المعيار 2023

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

النيجر				إسم البلد				
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع				
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	
1	النيجر	10.00	10.00	On track	1	النيجر	10.00	
2	النيجر	1.89	9.50	Not on track	2	النيجر	1.89	
3	النيجر	3.35	9.26	Not on track	3	النيجر	3.35	
4	النيجر	0.63	9.94	Not on track	4	النيجر	0.63	
5	النيجر	0.25	9.00	Not on track	5	النيجر	0.25	
6	النيجر	5.88	9.75	Not on track	6	النيجر	5.88	
7	النيجر	8.28	9.60	Not on track	7	النيجر	8.28	
إجمالي التقدم المحرز				4.32	الأداء الإجمالي للبلد			
ليس في الاتجاه الصحيح				9.29	و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023			

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%	87.9	110.8%	100.0%	100.0%
مؤشر إتمام عملية كاديب	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	وجود وجود كيان تسميقي متعدد القطاعات ومتعدد الأطراف صاجبة المصلحة	وجود آليات و منصات موسمية شاملة تُعنى بالمساعلة المتبادلة و مراجعة الأقران، مؤشر التعقيد الاقتصادي	السياسات القائمة على الأدلة والمؤسسات الداعمة والموارد البشرية المتعلقة بها

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

23.3%	27.6%	12.2%	6.0%	39.4%
معدل نمو المحاصيل الخاص بالملع الزراعية ذات الأولوية في البلاد	نسبة المزارعين الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الاستشارية الزراعية	انتشار الهزال بين الأطفال دون سن 5 سنوات	الدعم الرسمي للتنمية في الاتفاق الزراعي كنسبة مئوية من الالتزام	معدل نمو نسبة المدخلات الزراعية الموردة ذات الجودة العالية مثل (البذور ، السلالات ، الإصبعيات) إلى مجموع متطلبات مدخلات الملع الوطنية

التوصيات

يجب على حكومة النيجر تنفيذ التدابير التي من شأنها تسهيل زيادة الإفاق العام في الزراعة وكذلك الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في الزراعة. يجب على حكومة مالي ضمان خفض انتشار سوء التغذية وخاصة نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة في البلاد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج التغذية المستهدفة للأطفال في البلاد. وتشجع حكومة النيجر على اتخاذ تدابير من شأنها زيادة إمكانية حصول المزارعين على خدمات الإرشاد الزراعي. وستكون هناك حاجة إلى تدريب ونشر وكلاء الإرشاد وكذلك تشجيع خدمات الإرشاد الخاصة لتحقيق هذا الهدف.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

نيجيريا				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	9.35	10.00	Not on track	1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	9.35
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	4.62	9.50	Not on track	2	الاستثمار في تمويل الزراعة	4.62
3	القضاء على الجوع	3.70	9.26	Not on track	3	القضاء على الجوع	3.70
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	5.97	9.94	Not on track	4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	5.97
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	4.24	9.00	Not on track	5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	4.24
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	6.83	9.75	Not on track	6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	6.83
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	9.24	9.60	On track	7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	9.24

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

<p>100.0%</p> <p>مؤشر إتمام عملية كاديب</p>	<p>95.3</p> <p>مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية</p>	<p>88.9%</p> <p>النسبة المئوية للشباب الذين وجدوا فرص عمل جديدة في سلاسل القيم الزراعية</p>	<p>87.0%</p> <p>النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك من تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ</p>	<p>5.0 out of 5</p> <p>عدد سلاسل القيمة للمنتج الزراعية ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة</p>
--	---	--	--	---

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

<p>13.6%</p> <p>نسبة المزارعين الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الاستشارية الزراعية</p>	<p>10.5kg/ha</p> <p>استهلاك الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة أقل من 50 كجم / هكتار الموصى بها</p>	<p>30.5%</p> <p>انتشار التقدم بين الأطفال دون سن 5 سنوات</p>	<p>3.3%</p> <p>النسبة المئوية للإنفاق الحكومية على قطاع الزراعة من إجمالي النفقات الحكومية</p>	<p>36.7%</p> <p>معدل نمو القيمة الزراعية المضافة بثابت الدولار الأمريكي، لكل عامل زراعي</p>
---	--	---	---	--

التوصيات

يجب على حكومة نيجيريا تحسين نسبة المزارعين الذين يحصلون على الخدمات الاستشارية الزراعية من خلال التمويل والتعاون الكافيين للإرشادية العامة والخاصة. يجب أن تضمن نيجيريا حصول المزارعين على الأسمدة بأسعار معقولة لزيادة الاستهلاك لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة من خلال سياسة واستراتيجية فعالة للأسمدة. كما ينبغي تشجيع استخدام الأسمدة العضوية كاستراتيجية تكاملية. يجب على نيجيريا زيادة نسبة الإنفاق الزراعي العام كمحصة من إجمالي الإنفاق العام لضمان الاستخدام الكافي للمدخلات الزراعية وتكوين رأس المال.

إجمالي التقدم المحرز

6.28

الأداء الإجمالي للبلد

ليس في الاتجاه الصحيح

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة للأداء الجيد للبلد

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد



التوصيات

يجب أن تسعى الحكومة الصحراوية إلى تحسين قواعد بياناتها وإحصاءاتها

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية				إسم البلد			
مجالات التزمات ملابو - الفئات				مجالات التزمات ملابو - المواضيع			
الرقم	التقدم المحرز في الفئة	الحد الأدنى لعام 2023	أداء الفئة على 10	الرقم	التقدم المحرز في الموضوع	الحد الأدنى لعام 2023	أداء الموضوع على 10
1	Not on track	10.00	2.86	1.1	Not on track	10.00	1.03
	Not on track	10.00	0.23	1.2	Not on track	10.00	1.03
	Not on track	10.00	0.00	1.3	Not on track	10.00	1.03
	Not on track	10.00	0.00	2.1	Not on track	10.00	1.25
	Not on track	9.00	0.00	2.2	Not on track	9.50	1.25
	Not on track	9.00	0.00	2.3	Not on track	9.50	1.25
	Not on track	10.00	5.00	2.4	Not on track	10.00	1.25
	Not on track	9.58	1.07	3.1	Not on track	9.26	0.18
	Not on track	9.00	0.00	3.2	Not on track	9.26	0.18
	Not on track	9.00	0.00	3.3	Not on track	9.26	0.18
	Not on track	10.00	0.00	3.4	Not on track	10.00	0.18
	Not on track	9.00	0.00	3.5	Not on track	9.00	0.18
	Not on track	9.00	0.00	3.6	Not on track	9.00	0.18
	Not on track	8.75	0.00	4.1	Not on track	8.94	0.00
	Not on track	9.00	0.00	4.2	Not on track	8.94	0.00
	Not on track	9.00	0.00	4.3	Not on track	9.00	0.00
	Not on track	9.00	0.00	4.4	Not on track	9.00	0.00
	Not on track	9.00	0.00	5.1	Not on track	9.00	0.00
	Not on track	9.00	0.00	5.2	Not on track	9.00	0.00
	Not on track	9.50	0.00	6.1	Not on track	9.75	0.00
	Not on track	10.00	0.00	6.2	Not on track	10.00	0.00
	Not on track	9.00	0.00	7.1	Not on track	8.60	0.53
	Not on track	10.00	0.00	7.2	Not on track	8.60	0.53
	Not on track	10.00	2.67	7.3	Not on track	8.60	0.53
	Not on track	7.00	0.00	7.4	Not on track	7.00	0.53
	Not on track	7.00	0.00	7.5	Not on track	7.00	0.53

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

0.43

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

رواندا				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الرقم	البلد
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	9.87	10.00	10.00	10.00	10.00	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	5.05	9.50	9.00	9.00	9.00	9.00
3	القضاء على الجوع	6.01	9.26	9.00	9.00	9.00	9.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	7.38	8.94	8.75	8.75	8.75	8.75
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	8.84	9.00	9.00	9.00	9.00	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير ري المناخ	9.73	9.75	9.50	9.50	9.50	9.50
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	9.64	8.60	10.00	10.00	10.00	10.00

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

30.8%	النسبة المئوية لمعدل نمو قيمة التبادل التجاري في السلع والخدمات الزراعية داخل إفريقيا
100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديبي
91.8	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية
100.0%	السياسات القائمة على الأدلة والمؤسسات الداعمة والموارد البشرية المتعلقة بها
5.0 out of 5	عدد سلاسل القيمة للمنتج الزراعي ذات الأولوية التي يقام من أجلها شركات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

6.3%	خفض عدد الفقراء ممن يعيشون على خط الفقر الدولي
19.5%	نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 23 شهرا والذين يحصلون على الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول
32.4%	انتشار التقرم بين الأطفال دون سن 5 سنوات
32.2%	معدل نمو القيمة الزراعية المضافة، بثابت الدولار الأمريكي، لكل هكتار من الأرض الزراعية
0.4%	إجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للزراعة

التوصيات

يجب على حكومة رواندا مواصلة وتكثيف الجهود لمعالجة سوء التغذية (التقرم وسوء التغذية) خاصة بين الأطفال الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين 6-23 شهرا لتلبية الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول. يجب على الحكومة تكثيف الجهود لخفض معدل عدد الفقراء، عند خط الفقر الدولي. يجب على الحكومة زيادة النسبة المئوية للقيمة المضافة للزراعة لكل أرض صالحة للزراعة، وإجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية كمحصة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

ساو تومي وبرينسيب				إسم البلد			
مجالات التزمات ملايو - الفئات				مجالات التزمات ملايو - المواضيع			
الرقم	البلد	إداء الفقة على 10	النقد المحرز في الفقة	الرقم	البلد	إداء الموضوع على 10	النقد المحرز في الموضوع
1						الالتزام بعمليّة الترويج الأفرقي الشامل للتنمية الزراعية	
2						الاستثمار في تمويل الزراعة	
3						القضاء على الجوع	
4						نهاء الفقر عن طريق الزراعة	
5						التجارة بين البلدان الأفرقية في السلع والخدمات الزراعية	
6						تعزيز القدرة على مواجهة تحدي ري المناخ	
7						المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والتتبع	

البلد لم يوفر البيانات

الأداء الإجمالي للبلد

إجمالي التقدم المحرز

غير متاح

المعيار 2023 هو

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

ليس في الاتجاه الصحيح

يطلب من البلد المشاركة في الجولة المقبلة من عملية جمع البيانات لسنة 2025 من أجل مؤتمر الاتحاد في يناير 2026

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

السنگال				إسم البلد				
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع				
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الفئات على 10	
Not on track		8.57	10.00		PC 1.1			
Not on track		6.77	10.00	Not on track	PC 1.2			
Not on track		6.91	10.00		PC 1.3			
Not on track		6.24	10.00		PC 2.1			
Not on track		0.00	9.00	Not on track	PC 2.2			
Not on track		0.00	9.00		PC 2.3			
Not on track		1.31	10.00		PC 2.4			
Not on track		4.73	9.58		PC 3.1			
Not on track		1.43	9.00		PC 3.2			
Not on track		0.41	9.00		PC 3.3			
Not on track		4.99	10.00		PC 3.4			
Not on track		1.72	9.00		PC 3.5			
Not on track		0.00	9.00		PC 3.6			
Not on track		1.38	8.75		PC 4.1			
Not on track		2.00	9.00		PC 4.2			
Not on track		0.20	9.00		PC 4.3			
Not on track		0.00	9.00		PC 4.4			
Not on track		0.00	9.00		PC 5.1			
Not on track		3.60	9.00		PC 5.2			
Not on track		5.00	9.50		PC 6.1			
Not on track		6.67	10.00		PC 6.2			
On track		10.00	9.00		PC 7.1			
On track		10.00	10.00		PC 7.2			
Not on track		8.77	10.00	Not on track	PC 7.3			
On track		8.89	7.00		PC 7.4			
Not on track		4.29	7.00		PC 7.5			
إجمالي التقدم المحرز				4.06	الأداء الإجمالي للبلد			
ليس في الاتجاه الصحيح				9.29	وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023			

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%

نسبة المزارعين الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الاستشارية الزراعية

69.9%

النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك من تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ

72.7

مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية

100.0%

وجود آليات ومنصات مؤسسية شاملة تُعنى بالمساءلة المتبادلة و مراجعة الأقران؛ مؤشر التعقيد الاقتصادي

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

21.6%

معدل نمو حجم الأراضي المروية مقارنة بحجمها في عام 2000

1.0 out of 5

عدد سلاسل القيمة للسلع الزراعية ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق باصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة

19.5%

نسبة السكان الزراعيين البالغين الذين لديهم ملكية أو حقوق مضمونة على أرض زراعية

13.8%

معدل نمو المحاصيل الخاص بالسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد

13.1%

نسبة الرجال والنساء المشتغلين في الزراعة لنادرين على الحصول على الخدمات المالية

التوصيات

يجب على حكومة السنغال ضمان زيادة حجم الأراضي المروية من خلال زيادة مرافق التمويل لزراعة الري وضمان زيادة وصول مزارعيها إلى الخدمات المالية. يجب أن تضمن السنغال أن نسبة أكبر من الأسر الزراعية لديها تملك أو تحصل على أراضٍ آمنة للزراعة، ربما من خلال إصلاحات استخدام الأراضي وتشريعات الأراضي التي ستفتح الأراضي لاستخدام المزارعين. تُشجع حكومة السنغال على وضع سياسات من شأنها زيادة غلة السلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد. ويمكن اعتماد زيادة استخدام الأسمدة لتحقيق هذا الهدف.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

سيشيل				إسم البلد				
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع				
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الحد الأدنى لعام 2023	الرقم	البلد	
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	4.04	10.00	Not on track	10.00	1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	6.00	9.50	Not on track	9.50	2	الاستثمار في تمويل الزراعة	
3	القضاء على الجوع	1.81	9.26	Not on track	9.26	3	القضاء على الجوع	
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	1.07	9.94	Not on track	9.94	4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	3.17	9.00	Not on track	9.00	5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	0.00	9.75	Not on track	9.75	6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	
7	المساهمة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	2.75	9.60	Not on track	9.60	7	المساهمة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	
إجمالي التقدم المحرز				2.69	الأداء الإجمالي للبلد			
ليس في الاتجاه الصحيح				9.29	وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023			
المعيار 2023 هو				9.29				

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%	نسبة الرجال والنساء المشتغلين في الزراعة القادرين على الحصول على الخدمات المالية
100.0%	نسبة المزارعين الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الاستشارية الزراعية
100.0%	نسبة السكان الزراعيين البالغين الذين لديهم ملكية أو حقوق مضمونة على أرض زراعية
1.0%	انتشار الهزال بين الأطفال دون سن 5 سنوات
6.7%	انتشار التقزم بين الأطفال دون سن 5 سنوات

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

3.2%	النسبة المئوية للشباب الذين وجدوا فرص عمل جديدة في سلاسل القيم الزراعية
14.3%	مؤشر إتمام عملية كاديب
15.2%	معدل نمو المحاصيل الخاص بالسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد
21.7%	وجود وجوده كيان تسيقي متعدد القطاعات ومتعدد الأطراف صالحة المصلحة
27.8%	وجود اليات ومنصات مؤسسية شاملة تُعنى بالمساهمة المتبادلة و مراجعة الأقران؛ مؤشر التعقيد الاقتصادي

التوصيات

يجب على الحكومة إكمال اعتماد عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ودعم جودة التسيق متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة، والآليات المؤسسية الشاملة للمساهمة المتبادلة ومراجعة الأقران. يجب على الحكومة زيادة فرص العمل الجديدة للشباب في سلاسل القيمة الزراعية وعدد الأسر الزراعية التي لديها ملكية/حق مضمون في الأرض. يجب على الدولة تعزيز قدرة المكتب الوطني للإحصاء على جمع الإحصاءات الزراعية وتحليلها وتعزيز التعاون بين المكتب الوطني للإحصاء ووزارتي الثروة السمكية والاقتصاد الأزرق والزراعة وتغير المناخ والبيئة بشأن الإحصاءات الزراعية. يجب على البلاد وشركائها في التنمية الاستثمار في الحماية الاجتماعية وأنظمة الإنذار المبكر وكذلك تعزيز التأمين القائم على الطقس للتخفيف من الصدمات المتعلقة بالطقس مثل الأعاصير وموجات تسونامي وموجات العواصف والأمطار الغزيرة والفيضانات والانهيارات الأرضية والانهيارات الصخرية وحرائق الغابات

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

سيراليون				إسم البلد			
مجالات التزامات ملايو - الفئات				مجالات التزامات ملايو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الفئة على 10
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.13	10.00	Not on track	1.1	PC	10.00
	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	7.03	10.00	Not on track	1.2	PC	10.00
	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	7.37	10.00	Not on track	1.3	PC	10.00
	التفغات العلة للزراعة	6.48	10.00	Not on track	2.1	PC	10.00
	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	0.07	9.00	Not on track	2.2	PC	9.00
	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	2.98	9.00	Not on track	2.3	PC	9.00
	الحصول على التمويل	1.00	10.00	Not on track	2.4	PC	10.00
	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	5.90	9.58	Not on track	3.1	PC	9.58
	الانتاجية الزراعية	3.23	9.00	Not on track	3.2	PC	9.00
	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	10.00	9.00	On track	3.3	PC	9.00
	الحماية الاجتماعية	10.00	10.00	On track	3.4	PC	10.00
	الأمن الغذائي والتغذي	1.99	9.00	Not on track	3.5	PC	9.00
	سلامة الأغذية	1.99	9.00	Not on track	3.6	PC	9.00
	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	2.50	8.75	Not on track	4.1	PC	8.75
	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	5.87	9.94	Not on track	4.2	PC	9.94
	عمل الشباب في الزراعة	8.96	9.00	Not on track	4.3	PC	9.00
	مشاركة النساء في الزراعة	2.03	9.00	Not on track	4.4	PC	9.00
	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	1.78	9.00	Not on track	5.1	PC	9.00
	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	3.55	9.00	Not on track	5.2	PC	9.00
	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	8.74	9.75	Not on track	6.1	PC	9.75
	الاستثمار في بناء الصمود	7.49	10.00	Not on track	6.2	PC	10.00
	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	8.62	9.60	On track	7.1	PC	9.60
	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	3.33	10.00	Not on track	7.2	PC	10.00
	عملية المراجعة الزراعية لفترة سنتين	9.79	10.00	Not on track	7.3	PC	10.00
	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	10.00	7.00	On track	7.4	PC	7.00
	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	10.00	7.00	On track	7.5	PC	7.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

5.90

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة للأداء الجيد للبلد

100.0%	74.4%	5.0 out of 5	85.1	100.0%
مؤشر إتمام عملية كاديب	النسبة المئوية للموتى لأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك من تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ	عدد سلاسل القيمة للسلع الزراعية ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	مؤشر إتمام عملية كاديب

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

33.3%	11.0%	9.9%	26.2%	10.0%
وجود اليات ومنصات مؤسسية شاملة تُعنى بالمساعدة المتبادلة و مراجعة الأقران؛ مؤشر التنفيذ الاقتصادي	انتشار التحالف بين الأطفال دون سن 5 سنوات	بعد صحة وسلامة الأغذية، مؤشر صحة وسلامة الأغذية، النسبة (FSHI) المنوية	انتشار التفرغ بين الأطفال دون سن 5 سنوات	نسبة الرجال والنساء المشتغلين في الزراعة القادرين على الحصول على الخدمات المالية

التوصيات

يجب على حكومة سيراليون تحسين المشهد التجاري الزراعي من خلال تشجيع المزيد من الرجال والنساء على الانخراط في الزراعة من خلال توفير خدمات مالية كافية وبأسعار معقولة ويمكن الوصول إليها . يجب على حكومة سيراليون أن تسعى جاهدة للحد من انتشار التفرغ ونقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة. يجب على الحكومة أيضًا ضمان تحسين مؤشر صحة سلامة الأغذية في البلاد. يجب على حكومة سيراليون توفير التمويل الكافي لدعم اليات إنعاش الطابع الموسمي الشاملة للمساعدة المتبادلة ومراجعة الأقران بما في ذلك المراجعة المشتركة للقطاع الزراعي وعملية المراجعة كل سنتين.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

الصومال				إسم البلد			
مجالات التزمات ملابو - الفئات				مجالات التزمات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023
1	الالتزام بعملية البرنامج الزراعي الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.52	10.00	1.1	PC	10.00	10.00
	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل لتنمية الزراعة الأفريقية	7.84	10.00	1.2	PC	10.00	10.00
	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	4.72	10.00	1.3	PC	10.00	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	2.66	9.50	2.1	PC	10.00	0.66
	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	0.00	9.00	2.2	PC	10.00	0.00
	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	10.00	9.00	2.3	PC	10.00	10.00
	الحصول على التمويل	0.00	10.00	2.4	PC	10.00	0.00
3	القضاء على الجوع	0.29	9.26	3.1	PC	9.58	0.90
	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	0.90	9.58	3.1	PC	9.58	0.90
	الاتجاه الزراعية	0.00	9.00	3.2	PC	9.00	0.00
	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	0.00	9.00	3.3	PC	9.00	0.00
	الحماية الاجتماعية	0.00	10.00	3.4	PC	10.00	0.00
	الأمن الغذائي والتغوي	0.85	9.00	3.5	PC	9.00	0.85
	سلامة الأغذية	0.00	9.00	3.6	PC	9.00	0.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	0.00	8.94	4.1	PC	8.75	0.00
	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	0.00	8.75	4.1	PC	8.75	0.00
	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	0.00	9.00	4.2	PC	9.00	0.00
	عمل الشباب في الزراعة	0.00	9.00	4.3	PC	9.00	0.00
	مشاركة النساء في الزراعة	0.00	9.00	4.4	PC	9.00	0.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00	5.1	PC	9.00	0.00
	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00	5.1	PC	9.00	0.00
	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	0.00	9.00	5.2	PC	9.00	0.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير ري المناخ	0.00	9.75	6.1	PC	9.50	0.00
	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	0.00	9.50	6.1	PC	9.50	0.00
	الاستثمار في بناء الصمود	0.00	10.00	6.2	PC	10.00	0.00
7	المساهمة المتبادلة بشأن خطط العمل والناتج	6.96	8.60	7.1	PC	9.00	10.00
	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	10.00	9.00	7.1	PC	9.00	10.00
	استعراض الأقران والمساهمة المتبادلة	5.83	10.00	7.2	PC	10.00	5.83
	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	7.00	10.00	7.3	PC	10.00	7.00
	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	5.56	7.00	7.4	PC	7.00	5.56
	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	6.43	7.00	7.5	PC	7.00	6.43

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

79.3

مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية

100.0%

مؤشر إتمام عملية كاديب

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

58.3%

وجود اليات و منصات مؤسسية شاملة تُعنى بالمساهمة المتبادلة و مراجعة الأقران؛ مؤشر التعقيد الاقتصادي

47.2%

السياسات القائمة على الأدلة والمؤسسات الداعمة والموارد البشرية المتوفرة بها

42.9%

معدل نمو حجم الأراضي المرورية مقارنة بحجمها في عام 2000

1.7%

النسبة المئوية للإلتحاق بالحكومة على قطاع الزراعة من إجمالي النفقات الحكومية

5.7kg/ha

استهلاك الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة أقل من 50 كجم / هكتار الموصى بها

التوصيات

يجب على حكومة الصومال تخصيص موزانية كافية للاستثمارات الزراعية، وذلك للمساهمة في القضاء على الجوع والفقر من خلال الزراعة. تحظى الحكومة بإشادة كبيرة لتقديمها بياناتها لاستعراض الربع المقرر كل عامين وتُشجع على نشر الآليات المناسبة، بما في ذلك منصات المراجعة القطاعية المشتركة، لتعزيز المساهمة المتبادلة واستعراض الأقران وكذلك جودة التنسيق متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة من أجل زيادة القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الإحصائية الزراعية. يجب على الحكومة زيادة الاستثمارات من أجل بناء القدرة على الصمود أمام المخاطر المتعلقة بالمناخ والصدمات الأخرى.

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

2.49

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

جنوب أفريقيا				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الرقم	البلد
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.39	10.00	1.1	عملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.57	10.00
				1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	6.63	10.00
				1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	6.98	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	0.06	9.50	2.1	النفقات العملة للزراعة	0.24	10.00
				2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	0.00	9.00
				2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.00	9.00
				2.4	الحصول على التمويل	0.00	10.00
3	القضاء على الجوع	1.98	9.26	3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	1.89	9.58
				3.2	الانتاجية الزراعية	0.00	9.00
				3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	0.00	9.00
				3.4	الحماية الاجتماعية	10.00	10.00
				3.5	الأمن الغذائي والتغذية	0.00	9.00
				3.6	سلامة الأغذية	0.00	9.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	3.38	9.94	4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	0.97	8.75
				4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	10.00	9.00
				4.3	عمل الشباب في الزراعة	2.54	9.00
				4.4	مشاركة النساء في الزراعة	0.00	9.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.04	9.00	5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00
				5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	4.07	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	5.83	9.75	6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	5.00	9.50
				6.2	الاستثمار في بناء الصمود	6.67	10.00
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	8.09	8.60	7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	10.00	9.00
				7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	9.17	10.00
				7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	8.96	10.00
				7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	8.33	7.00
				7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	4.00	7.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

4.11

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

84.5	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	46.0%	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ	5.0 out of 5	عدد سلاسل القيمة للسلع الزراعية ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة	100.0%	الاستجابة لاحتياجات الإلحاق على الحماية الاجتماعية للفئات الاجتماعية الضعيفة، من ميزانية الحكومة	1.0%	إجمالي الإلحاق على البحوث الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للزراعي
------	---	-------	--	--------------	--	--------	--	------	--

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

12.1%	نسبة المزارعين الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الاستشارية الزراعية	7.6%	النسبة المئوية للشباب الذين وجدوا فرص عمل جديدة في سلاسل القيم الزراعية	2.3%	النسبة المئوية للمعدل نمو القيمة المضافة في قطاع الزراعة	40.7 out of 100	مؤشر تيسير التبادل التجاري	66.3%	وجود وجوده كيان تسميقي متعدد القطاعات ومتعدد الأطراف صاحبة المصلحة
-------	--	------	---	------	--	-----------------	----------------------------	-------	--

التوصيات

يجب على جنوب أفريقيا تطوير آليات لتحسين تمويل الاستثمار في الزراعة من خلال التركيز على تسهيل حصول المزارعين على التمويل، وزيادة استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة وكذلك استثمارات القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة. يجب على جنوب أفريقيا تعزيز تجارتها البينية الأفريقية في الزراعة من خلال التركيز على تيسير التجارة وتحديد السلع الأساسية الحيوية لتحديد أولويات التجارة. يجب على جنوب أفريقيا أيضاً تدعيم التزامها بعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من خلال تعزيز جودة التنسيق متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

جنوب السودان				إسم البلد			
مجالات التزامات ملايو - الفئات				مجالات التزامات ملايو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الفئة على 10	النقد المحرز في فئة 2023	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	النقد المحرز في الموضوع
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.26	10.00	1.1	PC	10.00	10.00
	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل لتنمية الزراعة الأفريقية	6.87	10.00	1.2	PC	10.00	10.00
	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	4.91	10.00	1.3	PC	10.00	10.00
	التفغات العلة للزراعة	3.45	10.00	2.1	PC	10.00	10.00
	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	0.00	9.00	2.2	PC	9.50	9.50
	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.00	9.00	2.3	PC	9.50	9.50
	الحصول على التمويل	5.00	10.00	2.4	PC	10.00	10.00
	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	1.67	9.58	3.1	PC	9.58	9.58
	الانتاجية الزراعية	0.33	9.00	3.2	PC	9.00	9.00
	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	0.00	9.00	3.3	PC	9.00	9.00
	الحماية الاجتماعية	0.00	10.00	3.4	PC	10.00	10.00
	الأمن الغذائي والتغوي	1.43	9.00	3.5	PC	9.00	9.00
	سلامة الأغذية	0.00	9.00	3.6	PC	9.00	9.00
	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	0.00	8.75	4.1	PC	8.75	8.75
	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	0.00	9.00	4.2	PC	9.94	9.94
	عمل الشباب في الزراعة	0.00	9.00	4.3	PC	9.00	9.00
	مشاركة النساء في الزراعة	0.00	9.00	4.4	PC	9.00	9.00
	التجارة بين البلدان	0.72	9.00	5.1	PC	9.00	9.00
	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	1.44	9.00	5.2	PC	9.00	9.00
	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	6.39	9.50	6.1	PC	9.75	9.75
	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	6.39	10.00	6.2	PC	10.00	10.00
	القدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	7.51	9.00	7.1	PC	9.00	9.00
	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	8.89	10.00	7.2	PC	10.00	10.00
	عملية المراجعة الزراعية لفترة الستين	8.68	10.00	7.3	PC	10.00	10.00
	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	10.00	7.00	7.4	PC	7.00	7.00
	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	0.00	7.00	7.5	PC	7.00	7.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

3.51

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديب	72.5	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	47.3%	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك من تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ	146.2%	معدل النمو لنسبة الحد الأدنى من التنوع الغذائي للنساء
--------	------------------------	------	---	-------	---	--------	---

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

14.4 out of 100	مؤشر تيسير التبادل التجاري	2.3%	النسبة المئوية للإنفاق الحكومية على قطاع الزراعة من إجمالي النفقات الحكومية	49.1%	السياسات القائمة على الأدلة والمؤسسات الداعمة والموارد البشرية المتوفرة بها	50.0%	نسبة الرجال والنساء المشتغلين في الزراعة القادرين على الحصول على الخدمات المالية
-----------------	----------------------------	------	---	-------	---	-------	--

التوصيات

يجب على حكومة جنوب السودان تعزيز الجهود لتشجيع الشباب والرجال والنساء على الانخراط في فرص عمل جديدة في سلاسل القيمة الزراعية وتحسين وصولهم إلى كل من الخدمات الاستشارية الزراعية والخدمات المالية. يجب على حكومة جنوب السودان زيادة حصة الإنفاق الزراعي الحكومي في إجمالي الإنفاق الحكومي لتحقيق هدف البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا بنسبة 10٪ على الأقل. يجب على حكومة جنوب السودان زيادة الإنفاق على مبادرات بناء القدرة على الصمود. يجب على حكومة جنوب السودان تعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

السودان				إسم البلد			
مجالات التزامات ملايو - الفئات				مجالات التزامات ملايو - المواضيع			
الرقم	البلد	إداء الموضوع على 10	الحد الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	إداء فئة على 10
1	التزام بعمليّة الترويج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية						
2	الاستثمار في تمويل الزراعة						
3	القضاء على الجوع						
4	نهاء الفقر عن طريق الزراعة						
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية						
6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير ربي المناخ						
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والتتبع						

البلد لم يوفر البيانات

الأداء الإجمالي للبلد: غير متاح

إجمالي التقدم المحرز: ليس في الاتجاه الصحيح

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

يطلب من البلد المشاركة في الجولة المقبلة من عملية جمع البيانات لسنة 2025 من أجل مؤتمر الاتحاد في يناير 2026

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملايو

تنزانيا				إسم البلد			
مجالات التزامات ملايو - الفئات				مجالات التزامات ملايو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	أداء الفئة على 10	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	أداء الفئة على 10
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	9.15	10.00	PC 1.1	المعلية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	10.00	10.00
				PC 1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	7.88	10.00
				PC 1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	9.56	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	2.05	9.50	PC 2.1	التقنيات العلمية للزراعة	4.23	10.00
				PC 2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	1.49	9.00
				PC 2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.61	9.00
				PC 2.4	الحصول على التمويل	1.87	10.00
3	القضاء على الجوع	4.81	9.26	PC 3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	3.97	9.58
				PC 3.2	الانتاجية الزراعية	2.19	9.00
				PC 3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	0.00	9.00
				PC 3.4	الحماية الاجتماعية	7.88	10.00
				PC 3.5	الأمن الغذائي والتغوي	4.83	9.00
				PC 3.6	سلامة الأغذية	10.00	9.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	5.58	9.94	PC 4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	1.79	8.75
				PC 4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	10.00	9.00
				PC 4.3	عمل الشباب في الزراعة	10.00	9.00
				PC 4.4	مشاركة النساء في الزراعة	0.53	9.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	3.26	9.00	PC 5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00
				PC 5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	6.51	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ	8.88	9.75	PC 6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	10.00	9.50
				PC 6.2	الاستثمار في بناء الصمود	7.76	10.00
7	المساواة المتبادلة بشأن خطط العمل والناتج	6.57	8.60	PC 7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	3.36	9.00
				PC 7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	9.72	10.00
				PC 7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	9.79	10.00
				PC 7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	10.00	7.00
				PC 7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	0.00	7.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

5.76

الأداء الإجمالي للبلد

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديب	5.0 out of 5	عدد سلاسل القيمة للملح الزراعي ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة	36.8%	نسبة الأراضي الزراعية التي تطبق منظومة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه بما في ذلك ممارسات نظم	41.9%	النسبة المئوية للشباب الذين وجدوا فرص عمل جديدة في سلاسل القيم الزراعية	39.5%	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ
--------	------------------------	--------------	---	-------	---	-------	---	-------	--

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

0.1%	إجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للزراعة	6.4%	النسبة المئوية لمعدل خفض عدد الفقراء من السكان حسب خط الفقر الوطني	12.0%	انتشار التحالف بين الأطفال دون سن 5 سنوات	3.2%	الدعم الرسمي للتنمية في الاتفاق الزراعي كنسبة مئوية من الالتزام	30.0%	انتشار التقدم بين الأطفال دون سن 5 سنوات
------	--	------	--	-------	---	------	---	-------	--

التوصيات

- يجب على حكومة تنزانيا زيادة دعمها الحالي للميزانية للبحوث الزراعية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك إنفاقها العام كحصة من القيمة المضافة الزراعية. يجب على حكومة تنزانيا تكثيف الجهود لإعادة توظيف دعمها الحالي للزراعة لتقليل تكلفة النظم الغذائية الصحية من أجل تحسين ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال، وهو أمر بالغ الأهمية لتحسين التغذية والصحة.
- يجب على حكومة تنزانيا وضع تدابير لزيادة نسبة الإنفاق الزراعي العام كحصة من القيمة المضافة الزراعية.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

توجو				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحج الأدنى لعام 2023	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحج الأدنى لعام 2023
On track		10.00	10.00	PC 1.1		10.00	10.00
Not on track		5.52	10.00	PC 1.2	Not on track	8.00	10.00
Not on track		8.49	10.00	PC 1.3	Not on track	8.00	10.00
Not on track		4.40	10.00	PC 2.1	Not on track	2.89	9.50
Not on track		6.57	9.00	PC 2.2	Not on track	2.89	9.50
Not on track		0.00	9.00	PC 2.3	Not on track	2.89	9.50
Not on track		0.58	10.00	PC 2.4	Not on track	2.89	9.50
Not on track		5.06	9.58	PC 3.1	Not on track	3.06	9.26
Not on track		1.81	9.00	PC 3.2	Not on track	3.06	9.26
Not on track		0.00	9.00	PC 3.3	Not on track	3.06	9.26
Not on track		0.07	10.00	PC 3.4	Not on track	3.06	9.26
Not on track		1.40	9.00	PC 3.5	Not on track	3.06	9.26
On track		10.00	9.00	PC 3.6	Not on track	3.06	9.26
Not on track		3.74	8.75	PC 4.1	Not on track	2.50	8.94
Not on track		6.00	9.00	PC 4.2	Not on track	2.50	8.94
Not on track		0.28	9.00	PC 4.3	Not on track	2.50	8.94
Not on track		0.00	9.00	PC 4.4	Not on track	2.50	8.94
Not on track		0.00	9.00	PC 5.1	Not on track	2.19	9.00
Not on track		4.37	9.00	PC 5.2	Not on track	2.19	9.00
Not on track		7.08	9.50	PC 6.1	Not on track	7.56	9.75
Not on track		8.05	10.00	PC 6.2	Not on track	7.56	9.75
On track		10.00	9.00	PC 7.1	Not on track	7.38	8.60
On track		10.00	10.00	PC 7.2	Not on track	7.38	8.60
Not on track		9.13	10.00	PC 7.3	Not on track	7.38	8.60
On track		7.78	7.00	PC 7.4	Not on track	7.38	8.60
Not on track		0.00	7.00	PC 7.5	Not on track	7.38	8.60

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

4.80

الأداء الإجمالي للبلد

وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

76.2	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	مؤشر إتقان عملية كاديب	100.0%	وجود البيات و منصات موسمية شاملة تُعنى بالمساءلة المتبادلة و مراجعة الأقران؛ مؤشر التعقيد الاقتصادي	55.8%	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ	92.1%	بعد صحة وسلامة الأغذية، مؤشر صحة وسلامة الأغذية، النسبة المئوية (FSHI)
------	---	------------------------	--------	---	-------	--	-------	--

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

6.0%	خفض النسبة المئوية لانتشار عدم الأمن الغذائي للبالغين من هم أكبر من 15 عاما	خفض القوة بين سعر الجملة و سعر المزرعة	7.3%	إجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للزراعي	0.2%	إجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للزراعي	23.8%	انتشار النقرم بين الأطفال دون سن 5 سنوات	21.1%	معدل نمو القيمة الزراعية المضافة، بثابت الدولار الأمريكي، لكل هكتار من الارض الزراعية
------	---	--	------	--	------	--	-------	--	-------	---

التوصيات

يجب على حكومة توغو ضمان خفض انتشار سوء التغذية وخاصة نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة في البلاد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج التغذية المستهدفة للأطفال في البلاد. يجب أن تضمن البنغال أن نسبة أكبر من الأسر الزراعية لديها تملك أو تحصل على أراضٍ آمنة للزراعة، ربما من خلال إصلاحات استخدام الأراضي وتشريعات الأراضي التي ستفتح الأراضي لاستخدام المزارعين. تُشجع حكومة توغو على زيادة إيفاقها العام وكذلك إجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية في مجال الزراعة وتوسيع القيمة المضافة الزراعية لكل أرض صالحة للزراعة. يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق على الأبحاث إلى التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

تونس				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحجج الأثرية لعام 2023	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحجج الأثرية لعام 2023
On track		10.00	10.00	PC 1.1			
Not on track		8.27	10.00	PC 1.2	Not on track	10.00	9.31
Not on track		9.67	10.00	PC 1.3			
Not on track		7.07	10.00	PC 2.1			
On track		9.36	9.00	PC 2.2			
Not on track		0.37	9.00	PC 2.3	Not on track	9.50	5.60
Not on track		5.60	10.00	PC 2.4			
Not on track		7.09	9.58	PC 3.1			
Not on track		1.55	9.00	PC 3.2			
Not on track		8.36	9.00	PC 3.3			
Not on track		7.47	10.00	PC 3.4			
Not on track		7.14	9.00	PC 3.5			
Not on track		0.00	9.00	PC 3.6			
Not on track		2.67	8.75	PC 4.1			
On track		10.00	9.00	PC 4.2	Not on track	9.94	4.63
Not on track		1.67	9.00	PC 4.3			
Not on track		4.19	9.00	PC 4.4			
Not on track		0.00	9.00	PC 5.1	Not on track	9.00	3.39
Not on track		6.78	9.00	PC 5.2			
Not on track		6.31	9.50	PC 6.1	Not on track	9.75	6.51
Not on track		6.71	10.00	PC 6.2			
On track		10.00	9.00	PC 7.1			
Not on track		5.28	10.00	PC 7.2			
Not on track		9.25	10.00	PC 7.3	On track	8.60	8.91
On track		10.00	7.00	PC 7.4			
On track		10.00	7.00	PC 7.5			

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

6.23

الأداء الإجمالي للبلد

وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديب
78.1	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية
49.2%	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ
5.0 out of 5	عدد سلاسل القيمة للسلع الزراعية ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة
70.3%	خفض الفجوة بين سعر الجملة و سعر المزرعة

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

11.4%	معدل نمو المحاصيل الخاص بالسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد
5.0%	النسبة المئوية للشباب الذين وجدوا فرص عمل جديدة في سلاسل القيم الزراعية
7.9%	نسبة الأراضي الزراعية التي تطبق منظومة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه بما في ذلك ممارسات نظام
35.2%	معدل نمو القيمة الزراعية المضافة، بثابت الدولار الأمريكي، لكل هكتار من الأرض الزراعية
36.5%	نسبة السكان الزراعيين البالغين الذين لديهم ملكية أو حقوق مضمونة على أرض زراعية

التوصيات

يشارك 5.0٪ فقط من الشباب في فرص عمل جديدة في سلاسل القيمة الزراعية. يجب على الدولة تعزيز وظائف الشباب في الزراعة. نسبة الأراضي الزراعية في البلاد (7.9٪) الخاضعة للإدارة المستدامة للأراضي والمياه بما في ذلك ممارسات الزراعة الذكية مناخياً منخفضة. يجب على تونس التأكد من أن ما لا يقل عن 30٪ من الأراضي الزراعية تخضع لإدارة المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة من خلال تعزيز تعزيز الممارسات البيئية العضوية والزراعية الإيكولوجية (EOA). حققت تونس زيادة بنسبة 11.4٪ فقط في غلة السلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد بعيداً عن هدف مضاعفة (زيادة بنسبة 100٪) مستويات الغلة الزراعية الحالية بحلول عام 2025. يجب على الحكومة تعزيز استخدام البذور المحسنة.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

أوغندا				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	التقدم المحرز في الموضوع
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	9.65	10.00	1.1	العملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	10.00	On track
				1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	9.36	Not on track
				1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	9.59	Not on track
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	4.25	9.50	2.1	التفغات العلة للزراعة	4.55	Not on track
				2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	5.43	Not on track
				2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.36	Not on track
				2.4	الحصول على التمويل	6.66	Not on track
3	القضاء على الجوع	5.37	9.26	3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	4.18	Not on track
				3.2	الانتاجية الزراعية	4.19	Not on track
				3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	6.99	Not on track
				3.4	الحماية الاجتماعية	8.97	Not on track
				3.5	الأمن الغذائي والتغوي	2.83	Not on track
				3.6	سلامة الأغذية	5.07	Not on track
				4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي و تقليل الفقر	4.43	Not on track
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	5.96	9.94	4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للسلع	10.00	On track
				4.3	عمل الشباب في الزراعة	9.40	On track
				4.4	مشاركة النساء في الزراعة	0.00	Not on track
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.84	9.00	5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	Not on track
				5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	5.68	Not on track
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	9.60	9.75	6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	10.00	On track
				6.2	الاستثمار في بناء الصمود	9.19	Not on track
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	9.62	9.60	7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	10.00	On track
				7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	10.00	On track
				7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	9.79	Not on track
				7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	10.00	On track
				7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	8.33	On track

الأداء الإجمالي للبلد

6.76

إجمالي التقدم المحرز

ليس في الاتجاه الصحيح

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

86.4	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	100.0%	مؤشر إتقان عملية كاديب	100.0%	وجود البيات و منصات موسمية شاملة تُعنى بالمساعدة المتبادلة و مراجعة الأقران؛ مؤشر التعقيد الاقتصادي	47.3%	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ	5.0 out of 5	عدد سلاسل القيمة للمنتج الزراعي ذات الأولوية التي يقام من أجلها شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويكون لها ارتباط وثيق بإصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة
------	---	--------	------------------------	--------	---	-------	--	--------------	--

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

3.1%	الدعم الرسمي للتنمية في الاتفاق الزراعي كنسبة مئوية من الالتزام	18.7%	معدل نمو القيمة الزراعية المضافة بثابت الدولار الأمريكي، لكل عامل زراعي	15.0%	نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 23 شهرا والذين يحصلون على الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول	26.0%	انتشار التقرم بين الأطفال دون سن 5 سنوات	0.3%	إجمالي الالتحاق على البحوث الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للزراعة
------	---	-------	---	-------	---	-------	--	------	---

التوصيات

يجب على حكومة أوغندا تكثيف جهودها للحد من انتشار التقرم بين الأطفال دون سن الخامسة وضمان تلبية الأطفال دون سن الثانية لمتطلبات الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول. يجب على حكومة أوغندا زيادة إنفاقها العام على قطاع الزراعة بما يتناسب مع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. يجب على حكومة أوغندا زيادة تمويلها العام للبحوث الزراعية لتحقيق هدف إعلان ملابو المتمثل في 1٪ على الأقل من حصة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

زامبيا				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحجج الأثرية لعام 2023	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحجج الأثرية لعام 2023
1	الزامبيا	7.50	10.00	1.1	الزامبيا	10.00	10.00
				1.2		4.22	
				1.3		8.28	
				2.1		4.54	
				2.2		0.00	
				2.3		0.00	
				2.4		0.00	
				3.1		1.71	
				3.2		1.26	
				3.3		0.00	
				3.4		10.00	
				3.5		2.20	
				3.6		8.00	
				4.1		0.00	
				4.2		0.00	
				4.3		6.02	
				4.4		0.00	
				5.1		10.00	
				5.2		0.00	
				6.1		0.00	
				6.2		8.14	
				7.1		10.00	
				7.2		10.00	
				7.3		8.81	
				7.4		10.00	
				7.5		0.00	
إجمالي التقدم المحرز				إجمالي التقدم المحرز			
4.41				4.41			
ليس في الاتجاه الصحيح				ليس في الاتجاه الصحيح			
و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023				و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لبلد ما ليكون على المسار الصحيح في 2023			
9.29				9.29			
المعيار 2023 هو				المعيار 2023 هو			

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة لأداء الجيد للبلد

النسبة المئوية	مؤشر	الوصف
100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديب	وجود آليات ومصنات مؤسسية شاملة تُعنى بالمساعدة المتبادلة ومراجعة الأقران، مؤشر التعقيد الاقتصادي
100.0%	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	مؤشر إتمام عملية كاديب
73.5	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية
9.3%	النسبة المئوية لمعدل نمو قيمة التبادل التجاري في السلع والخدمات الزراعية داخل إفريقيا	النسبة المئوية لمعدل نمو قيمة التبادل التجاري في السلع والخدمات الزراعية داخل إفريقيا

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

النسبة المئوية	مؤشر	الوصف
57.8%	مستوى تحسين الأمن الغذائي (مؤشر)	مستوى تحسين الأمن الغذائي (مؤشر)
42.2%	وجود وجوده كيان تسيقي متعدد القطاعات ومتعدد الأطراف صياحية المصلحة	وجود وجوده كيان تسيقي متعدد القطاعات ومتعدد الأطراف صياحية المصلحة
37.9%	معدل نمو المحاصيل الخاص بالسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد	معدل نمو المحاصيل الخاص بالسلع الزراعية ذات الأولوية في البلاد
11.8%	انتشار التحافة بين الأطفال دون سن 5 سنوات	انتشار التحافة بين الأطفال دون سن 5 سنوات
34.6%	انتشار التفرغ بين الأطفال دون سن 5 سنوات	انتشار التفرغ بين الأطفال دون سن 5 سنوات

التوصيات

يجب على زامبيا زيادة حصة الميزانية الوطنية للزراعة وتبني بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية والشراكات بين القطاعين العام والخاص في سلاسل القيمة الزراعية لخلق فرص العمل والحد من الفقر والتجارة في السلع الزراعية. يجب على زامبيا تكثيف الجهود لمواجهة تحدي الأمن الغذائي والتغذية من خلال إدارة ما بعد الحصاد، وغيرها من التدخلات الحساسة للتغذية مثل التقوية البيولوجية. يجب على زامبيا خلق فرص عمل جديدة للشباب والنساء في سلاسل القيمة الزراعية من خلال، من بين أمور أخرى، تعزيز الوصول إلى المدخلات الزراعية وغيرها من التقنيات المعززة للإنتاجية والتمويل الزراعي.

أبرز المجالات الرئيسية الخمسة للأداء الجيد للبلد

100.0%	مؤشر إتمام عملية كاديب	100.0%	وجود آليات و منصات موسمية شاملة تُعنى بالمساعدة المتبادلة و مراجعة الأقران، مؤشر التقيد الاقتصادي	80.8	مؤشر القدرة على توليد واستخدام البيانات والمعلومات الزراعية الإحصائية	63.6%	النسبة المئوية للشباب الذين وجدوا فرص عمل جديدة في سلاسل القيم الزراعية	39.8%	نسبة الأراضي الزراعية التي تطبق منظومة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه بما في ذلك ممارسات نظام
--------	------------------------	--------	---	------	---	-------	---	-------	--

أبرز المجالات الخمسة التي تتطلب اهتمام البلاد

20.3%	نسبة الرجال والنساء المشتغلين في الزراعة القادرين على الحصول على الخدمات المالية	20.6%	معدل نمو حجم الأراضي المروية مقارنة مجملها في عام 2000	34.2 out of 100	مؤشر تيسير التبادل التجاري	35.1%	نسبة السكان الزراعيين البالغين الذين لديهم ملكية أو حقوق مضمونة على أرض زراعية	15.7%	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك ممن تحسنت قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطقس والمناخ
-------	--	-------	--	-----------------	----------------------------	-------	--	-------	--

التوصيات

ينبغي على زيمبابوي زيادة حصة الميزانية الوطنية المخصصة للزراعة، وتكثيف ومواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الاستثمارات والشراكات الخاصة الأجنبية والمحلية في الزراعة من أجل زيادة تمويل الاستثمار في الزراعة وتعزيز التجارة في السلع الزراعية داخل المنطقة من خلال تحديد أولويات سلسلة القيمة. كما ينبغي لزيمبابوي أن تخلق حوافز لمشاركة المرأة في الزراعة من أجل الحد من الفقر من خلال التدخلات التي من شأنها تعزيز الوصول إلى المدخلات الزراعية والتكنولوجيات المعززة للإنتاجية والتمويل. يجب على زيمبابوي تعزيز وتكثيف الجهود للحد من الأمن الغذائي والتغذوي من خلال إدارة ما بعد الحصاد، ونقص المغذيات الدقيقة من خلال التدخلات الحساسة للتغذية مثل التقوية البيولوجية.

بطاقة أداء البلد لسنة 2023 لتنفيذ إعلان ملابو

زيمبابوي				إسم البلد			
مجالات التزامات ملابو - الفئات				مجالات التزامات ملابو - المواضيع			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	البلد	الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	البلد
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	9.44	10.00	1.1	عملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	10.00	10.00
		Not on track	10.00	1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أسس البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية	8.86	10.00
		Not on track	10.00	1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القائم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	9.45	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	3.59	9.50	2.1	التفقات العنمة للزراعة	1.92	10.00
		Not on track	9.50	2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	0.64	9.00
		Not on track	9.50	2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	9.79	9.00
		Not on track	10.00	2.4	الحصول على التمويل	2.03	10.00
3	القضاء على الجوع	4.51	9.26	3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	5.51	9.58
		Not on track	9.26	3.2	الانتاجية الزراعية	3.33	9.00
		Not on track	9.00	3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	0.00	9.00
		Not on track	10.00	3.4	الحماية الاجتماعية	8.18	10.00
		Not on track	9.00	3.5	الأمن الغذائي والتغذوي	0.02	9.00
		On track	9.00	3.6	سلامة الأغذية	10.00	9.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	2.50	8.94	4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	0.00	8.75
		Not on track	8.94	4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة	0.00	9.00
		On track	9.00	4.3	عمل الشباب في الزراعة	10.00	9.00
		Not on track	9.00	4.4	مشاركة النساء في الزراعة	0.00	9.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	1.71	9.00	5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	9.00
		Not on track	9.00	5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف الموسمية	3.42	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تبع ري المناخ	7.14	9.75	6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	7.62	9.50
		Not on track	9.75	6.2	الاستثمار في بناء الصمود	6.67	10.00
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والناتج	9.27	8.60	7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	10.00	9.00
		On track	8.60	7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	10.00	10.00
		Not on track	10.00	7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة الستين	9.67	10.00
		On track	7.00	7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	10.00	7.00
		Not on track	7.00	7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	6.67	7.00

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

5.45

الأداء الإجمالي للبلد

وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي للبلد ما يكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

التحليل الإقليمي

تتمثل هذه المنطقة شمالي دول أعضاء، وهي: الكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، واليابون، وسان تومي وبرينسيبي. وفي إطار التنسيق المشترك بين المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإيمانية للجنوب الأفريقي، قدمت خمس (05) دول تقاريرها القطرية، وهو ما يمثل معدل تقديم أقل بنسبة 62.5 في المائة من المعدل البالغ 87.5 في المائة لدورة الاستعراض الثالث المقرر كل عامين في عام 2021. بالإضافة إلى سان تومي وبرينسيبي، لم يقدم بلدان (تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية) تقريريهما القطريين لهذه الدورة الرابعة من الاستعراض المقرر كل عامين. يبلغ متوسط درجة المنطق 3.29، مقارنة بمعيار 2023 البالغ 9.29. يتضح في العموم أن المنطقة ليست على المسار الصحيح للوفاء بالتزامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/ملايو. بالمقارنة مع النتيجة 3.33 المحرزة في عام 2021، تشهد المنطقة تراجعاً في الأداء. على الرغم من أن منطقة وسط أفريقيا ليست على المسار الصحيح لمجالات التزامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، سجلت هذه المنطقة تقدماً جيداً في قدرة البلد على التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم القائم على الأدلة (0.14) في عام 2021 إلى 9.34 في عام 2023) بالإضافة إلى القدرة على الصمود أمام المخاطر المتعلقة بالمناخ والصدمات الأخرى (2.64) في عام 2021 إلى 4.91 في هذا التقرير للاستعراض الرابع المقرر كل عامين (2023). - فيما يتعلق بالتجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية، حتى لو لم تكن المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على المسار الصحيح، فهي تسجل تقدماً في السياسات التجارية بين البلدان الأفريقية والظروف المؤسسية (2.91) في عام 2021 إلى 3.34 (في عام 2023). نلاحظ أن جميع البلدان لديها دليل على تقديم وثائق التصديق بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعلى وجه التحديد، وضعت بلدان الكونغو والكاميرون وتشاد استراتيجيتها الوطنية لتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. - من بين البلدان الخمسة (5) التي قدمت تقاريرها القطرية، سجلت غينيا الاستوائية فقط زيادة بنسبة 17 في المائة في الدرجات مقارنة بالفتره السابقة (2.82) في عام 2021 إلى 3.30 في عام 2023. وانخفضت الدرجات بنسبة 34٪ لجمهورية أفريقيا الوسطى، و 19٪ للكاميرون، و 13٪ للكونغو، و 4٪ لليابون. ||| بالنسبة لغينيا الاستوائية، لوحظ الأداء الأكثر أهمية للسياسات التجارية بين الدول الأفريقية والظروف المؤسسية. يجب على المنطقة أيضاً تحسين نظام جمع البيانات في كل بلد.

بطاقة أداء الجهة لسنة 2021 لتنفيذ إعلان ملايو

إسم البلد		منطقة وسط إفريقيا	
مجالات التزامات ملايو - الفئات			
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	البلد
الرقم	التقدم المحرز في الموضوع	البلد	التقدم المحرز في الموضوع
الرقم	أداء الموضوع على 10	البلد	التقدم المحرز في الموضوع
الرقم	التقدم المحرز في الموضوع	البلد	التقدم المحرز في الموضوع
1	6.51	10.00	ليس على المسار الصحيح
1.1	PC	3.71	10.00
1.2	PC	7.28	10.00
1.3	PC	8.54	10.00
2	0.95	9.50	ليس على المسار الصحيح
2.1	PC	2.34	10.00
2.2	PC	0.55	9.00
2.3	PC	0.13	9.00
2.4	PC	0.81	10.00
3	1.46	9.26	ليس على المسار الصحيح
3.1	PC	2.47	9.58
3.2	PC	0.19	9.00
3.3	PC	2.00	9.00
3.4	PC	1.87	10.00
3.5	PC	2.21	9.00
3.6	PC	0.00	9.00
4	0.87	8.94	ليس على المسار الصحيح
4.1	PC	0.72	8.75
4.2	PC	0.40	9.00
4.3	PC	0.36	9.00
4.4	PC	2.00	9.00
5	1.67	9.00	ليس على المسار الصحيح
5.1	PC	0.00	9.00
5.2	PC	3.34	9.00
6	5.16	9.75	ليس على المسار الصحيح
6.1	PC	4.91	9.50
6.2	PC	5.42	10.00
7	6.38	8.60	ليس على المسار الصحيح
7.1	PC	9.34	9.00
7.2	PC	6.56	10.00
7.3	PC	6.12	10.00
7.4	PC	6.56	7.00
7.5	PC	3.33	7.00
النتيجة الإجمالية للمنطقة			
إجمالي التقدم المحرز			
3.29			
ليس في الاتجاه الصحيح			
وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لجهة ما لتكون على المسار الصحيح في 2023			
9.29			
المعيار 2023 هو			

التحليل الإقليمي

تتكون هذه المنطقة من 13 دولة عضو، وهي: بوروندي وجزر القمر وجيبوتي وإريتريا وأثيوبيا وكينيا ورواندا وسيشيل والصومال وجنوب السودان والسودان وتزانيا وأوغندا. تشهد المنطقة تسويقاً مشتركاً بين مجموعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والسوق المشتركة لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية. قدمت جميع الدول الأعضاء باستثناء إريتريا والسودان تقاريرها الوطنية للاستعراض المقرر كل عامين، وهو ما يمثل معدل تقديم 85 في المائة، ومما يدعو إلى القلق أيضاً أن بلدين (2) لم يكملوا العملية ويقدموا تقاريرهم في الموعد المحدد. ||| حققت منطقة شرق أفريقيا درجة إجمالية قدرها 5.00 مقابل معيار مرجعي قدره 9.29، وبالتالي لم تكن على المسار الصحيح لتحقيق أهداف وغايات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بحلول عام 2025. وعلى مستوى الالتزام، لم تكن المنطقة على المسار الصحيح في أي من مجالات الالتزام السبعة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. تعكس النتائج المحرزة الأداء العام للدول الأعضاء في المنطقة. لم تكن أي من الدول الأعضاء الـ 13 في منطقة شرق أفريقيا على المسار الصحيح لتحقيق أهداف وغايات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. - ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في بعض مجالات الالتزام، أظهرت المنطقة تقدماً جيداً نحو تحقيق الأهداف. | على سبيل المثال، في الموضوع 1 المتعلق بالالتزام بعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، حصلت المنطقة على درجة 7.91 من أصل 10. ويمكن تحقيق الهدف بسهولة إذا التزمت جميع الدول الأعضاء في المنطقة من جديد بتنفيذ الجوانب المتبقية من عملية إضفاء الطابع المحلي على البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وشكلت الشراكات والتحالفات المطلوبة مع جميع أصحاب المصلحة وأكملت استعراضات السياسات والمؤسسات. وهكذا، بالنسبة لمجال الالتزام 7، تعكس النتائج تقدماً لافتاً للنظر ويمكن تحقيقه بشكل خاص من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم القائم على الأدلة. أحرزت المنطقة أيضاً تقدماً جيداً في تعزيز القدرة على التكيف مع التقلبات المناخية من خلال تحقيق درجة 6.51 مقابل معيار 9.75. ومع ذلك، تحتاج الدول الأعضاء إلى زيادة الاستثمارات في بناء القدرة على الصمود. - يجب على المنطقة الانتباه في الالتزام 2 بشأن تمويل الاستثمار في الزراعة لأنه لم يحقق حتى منتصف الطريق نحو تحقيق الهدف. تحتاج المنطقة إلى إيلاء اهتمام كبير لمجال حصول الأسر الزراعية التي تظهر أداءً ضعيفاً على وجه الخصوص على التمويل. تحتاج المنطقة أيضاً إلى الاهتمام بمجال التجارة بين الدول الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية المنخفضة حالياً؛ حيث يتوجب عليها خفض الحواجز أمام التجارة (التعريفات الجمركية وغير الجمركية) وضمان حرية التجارة بين الدول الأعضاء على النحو المتوخى تحت شعار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. - وعموماً، تحتاج المنطقة إلى إيلاء الاهتمام لجميع مجالات الالتزام من أجل تحقيق أهداف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بحلول عام 2025

بطاقة أداء الجهة لسنة 2021 لتنفيذ إعلان ملايو

إسم البلد		منطقة شرق إفريقيا				
مجالات التزامات ملايو - المواضيع		مجالات التزامات ملايو - الفئات				
الرقم	البلد	إداء موضوع على 10	نسبة الإتيان لعام 2023			
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	PC 1.1	العملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.57	10.00	ليس على المسار الصحيح
		PC 1.2	التعاون والشراكة والتخالف على أساس البرنامج الشامل لتنمية الزراعة الأفريقية	7.53	10.00	ليس على المسار الصحيح
		PC 1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	7.63	10.00	ليس على المسار الصحيح
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	PC 2.1	الثقافات العامة للزراعة	5.61	10.00	ليس على المسار الصحيح
		PC 2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	4.13	9.00	ليس على المسار الصحيح
		PC 2.3	استثمار القطاع الخاص الاجنبي في الزراعة	2.37	9.00	ليس على المسار الصحيح
		PC 2.4	الحصول على التمويل	4.91	10.00	ليس على المسار الصحيح
3	القضاء على الجوع	PC 3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	3.74	9.58	ليس على المسار الصحيح
		PC 3.2	الإنتاجية الزراعية	2.20	9.00	ليس على المسار الصحيح
		PC 3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	1.52	9.00	ليس على المسار الصحيح
		PC 3.4	الحماية الاجتماعية	4.62	10.00	ليس على المسار الصحيح
		PC 3.5	الأمن الغذائي والتغوي	3.47	9.00	ليس على المسار الصحيح
		PC 3.6	سلامة الأغذية	3.62	9.00	ليس على المسار الصحيح
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	PC 4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	1.76	8.75	ليس على المسار الصحيح
		PC 4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للتسلسل	5.45	9.00	ليس على المسار الصحيح
		PC 4.3	عمل الشباب في الزراعة	4.19	9.00	ليس على المسار الصحيح
		PC 4.4	مشاركة النساء في الزراعة	3.16	9.00	ليس على المسار الصحيح
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	PC 5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.91	9.00	ليس على المسار الصحيح
		PC 5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف المؤسسية	4.17	9.00	ليس على المسار الصحيح
6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ	PC 6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	6.38	9.50	ليس على المسار الصحيح
		PC 6.2	الاستثمار في بناء الصمود	6.64	10.00	ليس على المسار الصحيح
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	PC 7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	7.34	9.00	ليس على المسار الصحيح
		PC 7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	7.58	10.00	ليس على المسار الصحيح
		PC 7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	7.84	10.00	ليس على المسار الصحيح
		PC 7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	7.46	7.00	على الطريق
		PC 7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	4.52	7.00	ليس على المسار الصحيح
النتيجة الإجمالية للمنطقة		5.00	إجمالي التقدم المحرز	ليس في الاتجاه الصحيح		
المعيار 2023 هو		9.29	و هو الحد الأدنى للاداء الإجمالي لجهة ما لتكون على المسار الصحيح في 2023			

بطاقة أداء الجهة لسنة 2021 لتنفيذ إعلان ملايو

منطقة شمال إفريقيا		إسم البلد	
مجالات التزامات ملايو - الفئات		مجالات التزامات ملايو - المواضيع	
رقم	البلد	أداء موضوع على 10	نفس الأداء لعام 2023
رقم	البلد	نفس الأداء لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	6.71	ليس على المسار الصحيح
1.1	العملية النظرية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.81	ليس على المسار الصحيح
1.2	التعاون والشراكة والتخالف على أساس البرنامج الشامل لتنمية الزراعة الأفريقية	5.25	ليس على المسار الصحيح
1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا القمم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	6.06	ليس على المسار الصحيح
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	3.02	ليس على المسار الصحيح
2.1	التقنيات العامة للزراعة	4.31	ليس على المسار الصحيح
2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	3.29	ليس على المسار الصحيح
2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	0.14	ليس على المسار الصحيح
2.4	الحصول على التمويل	4.35	ليس على المسار الصحيح
3	القضاء على الجوع	2.65	ليس على المسار الصحيح
3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	3.87	ليس على المسار الصحيح
3.2	الإنتاجية الزراعية	1.18	ليس على المسار الصحيح
3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	4.25	ليس على المسار الصحيح
3.4	الحماية الاجتماعية	3.03	ليس على المسار الصحيح
3.5	الأمن الغذائي والتغذية	3.09	ليس على المسار الصحيح
3.6	سلامة الأغذية	0.51	ليس على المسار الصحيح
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	3.34	ليس على المسار الصحيح
4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	2.36	ليس على المسار الصحيح
4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة لتسليح	5.00	ليس على المسار الصحيح
4.3	عمل الشباب في الزراعة	3.65	ليس على المسار الصحيح
4.4	مشاركة النساء في الزراعة	2.37	ليس على المسار الصحيح
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.21	ليس على المسار الصحيح
5.1	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.00	ليس على المسار الصحيح
5.2	سياسات التجارة بين البلدان الأفريقية والظروف المؤسسية	4.43	ليس على المسار الصحيح
6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ	5.33	ليس على المسار الصحيح
6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	5.58	ليس على المسار الصحيح
6.2	الاستثمار في بناء الصمود	5.07	ليس على المسار الصحيح
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والناتج	6.29	ليس على المسار الصحيح
7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	6.14	ليس على المسار الصحيح
7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	5.83	ليس على المسار الصحيح
7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	6.96	ليس على المسار الصحيح
7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	6.51	ليس على المسار الصحيح
7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية لكل سنتين	6.00	ليس على المسار الصحيح

الناتجة الإجمالية للمنطقة

4.22

إجمالي التقدم المحرز

ليس في الاتجاه الصحيح

المعيار 2023 هو

9.29

وهو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لجهة ما لتكون على المسار الصحيح في 2023

التحليل الإقليمي

- تضم المنطقة الشمالية ست (6) دول أعضاء: الجزائر ومصر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس، يتسابق من اتحاد المغرب العربي كمجموعة اقتصادية إقليمية. خلال هذه الدورة الرابعة من الاستعراض المقرر كل عامين، ساهمت جهود الاتصال في زيادة التوعية بين الدول الأعضاء. على الرغم من تبعات جائحة كوفيد-19 وعواقب الحرب الروسية الأوكرانية، قدمت جميع الدول الأعضاء باستثناء الجزائر تقاريرها، وهو ما يمثل معدل تقديم أقل بنسبة 83 في المائة من معدل (100 في المائة) تقديم الاستعراض الثالث المقرر كل عامين.

- النتيجة الإجمالية للمنطقة الشمالية هي 4.22 وبالمقارنة بمعيار 2023 البالغ 9.22، فإن المنطقة ليست على المسار الصحيح. بالمقارنة مع درجة الاستعراض السابق المقرر كل عامين البالغة 4.62، تتراجع هذه المنطقة مع ضعف الأداء في جميع الالتزامات، باستثناء عملية الاستعراض الزراعي المقرر كل عامين (6.41) في عام 2021 إلى 6.71 في عام (2023). من بين البلدان الخمسة (5) التي قدمت تقاريرها، أحرزت ثلاثة (3) بلدان (المغرب (6.99) ومصر (6.83) وتونس (6.23) تقدماً جيداً بالنظر إلى الدرجات من أصل 6. بصورة أكثر تحديداً، سجل المغرب أداءً جيداً وهو على المسار الصحيح للالتزام 7 ولاستثمار القطاع الخاص المحلي في الزراعة والحماية الاجتماعية ووظيفة الشباب في الزراعة ومشاركة المرأة في الأعمال الزراعية والقدرة على الصمود أمام المخاطر المتعلقة بالمناخ والصدمات الأخرى بالإضافة إلى المساهمة المتبادلة عن الإجراءات والنتائج. تسير مصر على الطريق الصحيح للالتزامين (2) و (6)؛ كما كان أداء تونس جيداً في استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة، والأمن الغذائي والتغذية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص الشاملة لسلاسل القيمة السليمة، والمساهمة المتبادلة عن الإجراءات والنتائج. تخفضت الدرجات بشكل كبير في بلدين (ليبيا (49) في المائة) وموريتانيا (21 في المائة)) حتى المغرب ومصر وتونس يُحرزن تقدماً؛ يجب على هذه البلدان الثلاثة (3) تحسين التجارة بين الدول الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية والاستثمار في بناء القدرة على الصمود. يجب على المنطقة أيضاً تحسين نظام جمع البيانات في كل بلد.

التحليل الإقليمي

وفقاً لتوزيع مفوضية الاتحاد الأفريقي للبلدان التي تقدم تقارير الاستعراض المقرر كل عامين، تقدم منطقة الجنوب الأفريقي تقارير عن 12 دولة (على الرغم من أن الجماعة الإمانية للجنوب الأفريقي تضم 16 دولة عضواً)، وهي: أنغولا وبوتسوانا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وجنوب أفريقيا وإسواتيني وزامبيا وزيمبابوي. قدمت جميع البلدان في منطقة الجنوب الأفريقي تقاريرها، وهو ما يمثل معدل تقديم بنسبة 100 في المائة. يبلغ متوسط الدرجة الإجمالية للمنطقة 4.26، مما يشير إلى أن المنطقة ليست على المسار الصحيح للوفاء بالتزامات ملايو لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا عند تقييمها مقابل معيار 2023 البالغ 9.29. ويمثل هذا تحسناً بنسبة 3.6 في المائة في الأداء مقارنة بالنتيجة 4.11 للاستعراض الثالث المقرر كل عامين. من بين البلدان الاثني عشر (12)، لا يوجد أي بلد على المسار الصحيح لا يمثل أي تغيير في أداء المنطقة خلال فترة السننتين الافتتاحية (2017)، وفترة السننتين الثانية (2019) وفترة السننتين الثالثة (2021). المنطقة مرة أخرى ليست على المسار الصحيح في أي من التزامات ملايو السبعة (7) في الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2023، كما كان الحال في تقارير الاستعراض المقرر كل عامين الثالث والثاني والافتتاحي، على الرغم من أن المنطقة كانت على المسار الصحيح في أربعة (4) التزامات في الاستعراض الافتتاحي المقرر كل عامين في عام 2017. بالنظر إلى كل حالة على حدة، لا يسير أي من البلدان الـ 12 في المنطقة على الطريق الصحيح للوفاء بجميع التزامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/ملايو السبعة (7). أحرزت سوازيلاند وملاوي وزيمبابوي تقدماً جيداً وحقت نصف النقطة المرجعية الإجمالي البالغ 10. بشكل عام، قدمت البلدان التي لديها أنظمة جيدة نسبياً لإدارة البيانات الزراعية تقارير أفضل للاستعراض المقرر كل عامين. على الرغم من عدم تحقيق الأهداف المحددة، أحرزت ثمانية بلدان وهي إسواتيني وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموزامبيق وناميبيا وجنوب أفريقيا وزيمبابوي تقدماً جيداً نحو تحقيق جميع الالتزامات بشكل عام كما يتضح من التحسينات في درجاتها الإجمالية من الاستعراضات السابقة المقررة كل عامين. علاوة على ذلك، تسير سبعة بلدان وهي أنغولا وزامبيا وزيمبابوي ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزامبيق على الطريق الصحيح لتحقيق الالتزام بعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. يسير بلدان (زيمبابوي وملاوي) على الطريق الصحيح فيما يتعلق بالمساءلة المتبادلة، وقد حققت خمسة بلدان، وهي إسواتيني وملاوي وموزامبيق وجنوب أفريقيا وزيمبابوي، أداءً جيداً في القدرة على الصمود أمام تقلبات تغير المناخ. لم تحقق بلدان المنطقة أداءً جيداً في الالتزام بالقضاء على الفقر من خلال الزراعة، ولم تحرز سوى إسواتيني ومدغشقر تقدماً كبيراً؛ ولم تحقق سوى ليسوتو وإسواتيني أداءً جيداً في الالتزام بتمويل الاستثمار في الزراعة، في حين تخطو كل من موزامبيق ومدغشقر وناميبيا خطوات جيدة، وإن لم يكونوا على المسار الصحيح، فيما يتعلق بالالتزام بالقضاء على الجوع. تحتاج المنطقة إلى المضي قدماً نحو زيادة جهودها للوفاء بجميع التزامات ملايو/البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وينبغي بذل المزيد من الجهود لزيادة الاستثمار في الزراعة من بين أمور أخرى، وزيادة حصة الميزانية الوطنية للزراعة وخلق بيئة مواتية لجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي والشراكات بين القطاعين العام والخاص في الزراعة. وسيكون لذلك آثار مضاعفة على القضاء على الجوع، والقضاء على الفقر، وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية، وتحقيق القدرة على التكيف مع تقلب المناخ.

بطاقة أداء الجهة لسنة 2021 لتنفيذ إعلان ملايو

إسم البلد		منطقة إفريقيا الجنوبية	
مجالات التزامات ملايو - الفئات			
رقم	البلد	أداء الموضوع على 10	نقد الأثر لعام 2023
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.59	10.00
		7.59	10.00
		7.59	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	3.05	9.50
		3.05	9.50
		3.05	9.50
		3.05	9.50
3	القضاء على الجوع	3.19	9.26
		3.19	9.26
		3.19	9.26
		3.19	9.26
		3.19	9.26
		3.19	9.26
		3.19	9.26
		3.19	9.26
		3.19	9.26
		3.19	9.26
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	2.17	8.94
		2.17	8.94
		2.17	8.94
		2.17	8.94
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.14	9.00
		2.14	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ	4.65	9.75
		4.65	9.75
7	المساءلة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	7.02	8.60
		7.02	8.60
		7.02	8.60
		7.02	8.60
		7.02	8.60
		7.02	8.60
		7.02	8.60
التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.83	9.00	
	3.44	9.00	
	2.34	9.50	
	6.96	10.00	
	9.01	9.00	
المساءلة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	7.45	10.00	
	7.63	10.00	
	7.31	7.00	
	3.67	7.00	
	3.67	7.00	

ليس في الاتجاه الصحيح

إجمالي التقدم المحرز

4.26

النتيجة الإجمالية للمنطقة

و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لجهة ما لتكون على المسار الصحيح في 2023

9.29

المعيار 2023 هو

بطاقة أداء الجهة لسنة 2021 لتنفيذ إعلان ملايو

إسم البلد		منطقة غرب إفريقيا	
مجالات التزامات ملايو - الفئات			
رقم	البلد	أداء موضوع على 10	نص الأثر لعام 2023
مجالات التزامات ملايو - المواضيع			
رقم	البلد	أداء الموضوع على 10	نص الأثر لعام 2023
1	الالتزام بعملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.30	10.00
1.1	PC	9.43	10.00
1.2	PC	7.09	10.00
1.3	PC	8.37	10.00
2	الاستثمار في تمويل الزراعة	3.20	9.50
2.1	PC	5.47	10.00
2.2	PC	3.22	9.00
2.3	PC	1.96	9.00
2.4	PC	2.14	10.00
3	القضاء على الجوع	3.04	9.26
3.1	PC	3.69	9.58
3.2	PC	1.87	9.00
3.3	PC	2.24	9.00
3.4	PC	5.56	10.00
3.5	PC	2.27	9.00
3.6	PC	2.61	9.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	3.89	8.94
4.1	PC	3.14	8.75
4.2	PC	5.60	9.00
4.3	PC	4.40	9.00
4.4	PC	2.40	9.00
5	التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.26	9.00
5.1	PC	0.00	9.00
5.2	PC	4.53	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ	6.95	9.75
6.1	PC	6.47	9.50
6.2	PC	7.44	10.00
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	7.57	8.60
7.1	PC	8.41	9.00
7.2	PC	8.06	10.00
7.3	PC	8.13	10.00
7.4	PC	8.44	7.00
7.5	PC	4.83	7.00
النتيجة الإجمالية للمنطقة		5.03	إجمالي التقدم المحرز
المعيار 2023 هو		9.29	و هو الحد الأدنى للأداء الإجمالي لجهة ما لتكون على المسار الصحيح في 2023

التحليل الإقليمي

تضم المنطقة 15 دولة عضواً هي: بنن وبوركينا فاسو وكابو فيردي وكوتديفوار وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون وتوغو، بالتنسيق من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويبلغ معدل تقديم التقارير لهذا الإصدار من الاستعراض المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا 100 في المائة على الرغم من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة. حافظت منطقة غرب أفريقيا على هذا المعدل من الإبلاغ منذ عام 2019. يبلغ متوسط درجة المنطقة 5.03، مما يشير إلى أن المنطقة ليست على المسار الصحيح للوفاء بالتزامات ملايو للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا عند تقييمها مقابل معيار 9.29 لعام 2023. أحرزت المنطقة تقدماً طفيفاً بمرور الوقت. هناك زيادة بنسبة 2 في المائة بين عامي 2019 (بدرجة 4.94) و 2023 (بدرجة 5.03). من ناحية أخرى، من بين البلدان الخمسة عشر، لم يحقق أي منها المعيار المرجعي للسنة المشمولة بالتقرير، وبالتالي لم تكن على المسار الصحيح. ومع ذلك، أظهر ثمانية (8) منهم تقدماً كبيراً، مع درجات تتراوح من 5.09 إلى 6.68. وهذه البلدان هي غانا ومالي ونيجيريا وبنين وسيراليون وغامبيا وبوركينا فاسو وكابو فيردي.

من حيث التقدم، سجلت غرب إفريقيا 8.30 من أصل 10 في الالتزام الأول، و 3.20 من 9.50 في الالتزام الثاني، و 3.04 من 9.26 في الالتزام الثالث، و 3.89 من 8.94 في الالتزام الرابع، و 2.26 من 9.00 في الالتزام الخامس، و 6.95 من 9.75 في الالتزام السادس و 7.57 من 8.60 في الالتزام السابع. تُظهر المنطقة في الالتزام الخامس (التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية) والالتزام الثالث (القضاء على الجوع) أداءً بالغ الانخفاض. وبالنسبة للبلدان على وجه التحديد، التزمت جميع بلدان المنطقة بعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وبذلت جهود كبيرة خلال الإصدارات الثلاثة الأخيرة. ومع ذلك، بالنسبة لهذا الإصدار، كان الأمر أكثر تعقيداً لوجوب تقديم البلدان أدلة ملموسة، وذلك لم يكن إلزامياً في الدورات الثلاث الأولى. وقد أدى ذلك إلى تخلف معظم البلدان باستثناء النيجر، التي كانت البلد الوحيد على المسار الصحيح للالتزام بعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. من ناحية أخرى، تسير كل من بنين وبوركينا فاسو وغانا ونيجيريا وسيراليون على الطريق الصحيح فيما يتعلق بالالتزام بالمساعدة المتبادلة (الالتزام 7). على الرغم من العديد من المجالات التي تتطلب التحسين، يجب أن تركز المنطقة على فئات الأداء التالية: (1) استثمار القطاع الخاص المحلي في الزراعة؛ (2) استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة؛ (3) الوصول إلى التمويل؛ (4) الوصول إلى المدخلات والتكنولوجيات الزراعية؛ (5) الإنتاجية الزراعية؛ (6) الأمن الغذائي والتغذية كجزء من خطة القضاء على الجوع؛ (7) الحد من الفقر؛ (8) التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية. وللأسف، يُثير الأداء فيما يخص الوصول إلى التمويل والتمويل الاستثماري في الزراعة مخاوف متكررة منذ بدء عملية الاستعراض المقرر كل عامين. تُقترح التوصيات التالية: يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وأصحاب المصلحة الآخرين العمل بجدية لوضع خطط عمل بالغة الوضوح لدعم البلدان في معالجة مجالات التحسين كما هو موضح أعلاه.

التحليل القاري

يشكل عام، لا تزال القارة خارج المسار الصحيح في تحقيق التزامات إعلان ملايو، حيث حصلت على متوسط درجة إجمالية 4.56. بالنظر إلى المعيار المرجعي الأعلى نسبياً البالغ 9.29 المطلوب لتكون المنطقية على المسار الصحيح في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بـ 7.28 في الدورة الثالثة للاستعراض المقرر كل عامين، و 6.66 في الفترة الثانية (2019) المشمولة بالتقرير، يبدو أن معدل التقدم في القارة قد تباطأ أكثر. بالنسبة لتقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (2023)، قدم 49 من أصل 55 دولة عضو تقاريرها الوطنية المصادق عليها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال المجموعات الاقتصادية الإقليمية لكل منها. ||| الدول الأعضاء الست التي لم تتمكن من الوفاء بالموعد النهائي 1 وبالتالي لم تُحرز درجات في تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين 1 هي الجزائر وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وسان تومي وبرينسيبي والسودان. في هذه الدورة الرابعة من الاستعراض المقرر كل عامين، لا توجد دولة عضو على المسار الصحيح لتحقيق هدف ملايو لعام 2025. والحقيقة اللافتة للنظر هي أنه في الدورة الثالثة، كانت دولة عضو واحدة فقط على المسار الصحيح، وأربع (4) دول أعضاء كانت على المسار الصحيح في عام 2019 خلال دورة الاستعراض الثاني المقرر كل عامين، و 17 دولة في دورة الاستعراض الافتتاحي المقرر كل عامين (2017). ويمكن تفسير ذلك بأن المعيار المرجعي القاري متزايد بنجاح. وتجدر الإشارة إلى أن المعيار المرجعي لكل فترة إبلاغ متتالية سيزداد، ليصل إلى القيمة القصوى البالغة 10 في عام 2025، حيث من المتوقع أن تعمل القارة باستمرار على تحسين الأداء نحو تحقيق الأهداف المحددة في إعلان ملايو. والقارة ككل ليست على المسار الصحيح في أي من مجالات الالتزام السبعة (7) . تشير النتائج المستخلصة من هذا التقرير للاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى الحاجة الملحة لتعجيل تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا في جميع مجالات الالتزام السبعة. وينصب التركيز بشكل خاص على العمل على تحسين جودة البيانات ودمج عملية الاستعراض المقرر كل عامين في إجراءات جمع البيانات الإحصائية الوطنية والتحقق من صحتها. من المرجح أن الاستخدام المتزايد لتقرير الاستعراض المقرر كل عامين وإجراء تحليل قطري لكي تُعد الدول تقارير ملخصة عن السياسات المناسبة للبلد ووضع توصيات قابلة للتنفيذ سيساعد على تحقيق أداء أفضل. من المرجح أن تؤدي النقاشات القطرية الشاملة، مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، حول تقارير الاستعراض المقرر كل عامين والأداء في الدورات الأربع السابقة للاستعراض المقرر كل عامين، إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى التنفيذ المنسق والمتضافر نحو الأهداف الوطنية المشتركة ونحو تحقيق أهداف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في ملايو. تساهم هذه النقاشات أيضاً في توثيق التقدم وتحديد مجالات النجاح والتحديات التي ستوضح المجالات ذات الأولوية لإثراء عملية تطوير أجندة السنوات العشر القادمة (2026-2035).

بطاقة أداء القارة لسنة 2021 لتنفيذ إعلان ملايو

إفريقيا		إسم البلد		مجمالات التزامات ملايو - المواضيع		مجمالات التزامات ملايو - الفئات		
الرقم	البلد	أداء الموضوع على 10	الحج الأدنى لعام 2023	التقدم المحرز في الموضوع	الرقم	البلد	أداء الفئة على 10	الحج الأدنى لعام 2023
1	الالتزام بعملية البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية	7.66	10.00	ليس على المسار الصحيح	PC 1.1	عملية القطرية للبرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية	8.43	10.00
					PC 1.2	التعاون والشراكة والتحالف على أساس البرنامج الشامل لتنمية الزراعة الإفريقية	6.84	10.00
					PC 1.3	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا القدم على مراجعة السياسات والمؤسسات / الإعداد / الدعم	7.71	10.00
2	الاستمرار في تمويل الزراعة	3.15	9.50	ليس على المسار الصحيح	PC 2.1	التفقات العامة للزراعة	4.76	10.00
					PC 2.2	استثمارات القطاع الخاص المحلي في الزراعة	2.87	9.00
					PC 2.3	استثمار القطاع الخاص الأجنبي في الزراعة	2.12	9.00
					PC 2.4	الحصول على التمويل	2.83	10.00
3	القضاء على الجوع	2.90	9.26	ليس على المسار الصحيح	PC 3.1	الحصول على المدخلات والتقنيات الزراعية	3.43	9.58
					PC 3.2	الانتاجية الزراعية	1.73	9.00
					PC 3.3	فقد الأغذية ما بعد الحصاد	2.37	9.00
					PC 3.4	الحماية الاجتماعية	5.02	10.00
					PC 3.5	الأمن الغذائي والتغذية	2.35	9.00
					PC 3.6	سلامة الأغذية	2.51	9.00
4	إنهاء الفقر عن طريق الزراعة	3.04	8.94	ليس على المسار الصحيح	PC 4.1	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الفقر	1.94	8.75
					PC 4.2	الشراكة الشاملة بين القطاعين العام والخاص لسلاسل القيمة للمنتج	4.37	9.00
					PC 4.3	عمل الشباب في الزراعة	3.62	9.00
					PC 4.4	مشاركة النساء في الزراعة	2.23	9.00
5	التجارة بين البلدان الإفريقية في السلع والخدمات الزراعية	2.23	9.00	ليس على المسار الصحيح	PC 5.1	التجارة بين البلدان الإفريقية في السلع والخدمات الزراعية	0.41	9.00
					PC 5.2	سياسات التجارة بين البلدان الإفريقية والظروف المؤسسية	4.05	9.00
6	تعزيز القدرة على مواجهة تغير رى المناخ	5.91	9.75	ليس على المسار الصحيح	PC 6.1	القدرة على مواجهة المخاطر ذات الصلة بالمناخ	5.17	8.50
					PC 6.2	الاستثمار في بناء الصمود	6.64	10.00
7	المساعدة المتبادلة بشأن خطط العمل والنتائج	7.02	8.60	ليس على المسار الصحيح	PC 7.1	قدرة الدول على وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتنفيذها و متابعتها وتقييمها	8.13	9.00
					PC 7.2	استعراض الأقران والمساعدة المتبادلة	7.38	10.00
					PC 7.3	عملية المراجعة الزراعية لفترة السنتين	7.60	10.00
					PC 7.4	نشر ونشر نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	7.52	7.00
					PC 7.5	استخدام نتائج المراجعة الزراعية كل سنتين	4.47	7.00

النتيجة الإجمالية للقارة 4.56

إجمالي التقدم المحرز

ليس في الاتجاه الصحيح

المعيار 2023 هو 9.29

و هو الحد الأدنى للانداء الإجمالي للقارة لتكون على المسار الصحيح في 2023

التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الاتحاد الأفريقي الرئيسية

8. تقرير عن استهلاك الأسمدة في أفريقيا – الأسمدة من أجل ثورة خضراء أفريقية (القرار: (XXXII) EX.CL/1041)، 2006

المعلومات الأساسية

- 8.1. أقر وزراء الزراعة في الاتحاد الأفريقي خلال 1 قمة الأسمدة الأفريقية في أبوجا، نيجيريا، في يونيو 2006، بالحاجة الملحة إلى التحول الزراعي في أفريقيا، معترفين بأنه الوسيلة الأساسية للتخفيف من فقر المزارعين. كما أقروا بالتحدي الكبير المتمثل في محدودية وصول المزارعين إلى الأسمدة بسبب قيود الموارد وشددوا على ضرورة الاستثمارات الاستراتيجية لتعزيز توافر الأسمدة. ||| في ختام القمة، أيد رؤساء الدول والحكومات الإعلان المتعلق بالأسمدة من أجل ثورة خضراء أفريقية [وثيقة (VII) ASSEMBLY/AU/6، القرار: (XXXII) EX.CL/1041]، الذي يحدد الأسمدة كسلعة أساسية عبر الحدود ويلتزم بتسريع حصول المزارعين على الأسمدة.
- 8.2. وُجّهت القرارات الاثني عشر التي أُتخذت في أبوجا نحو صياغة السياسات ومضاعفة الأسواق لتعزيز إنتاج الأسمدة وإمكانية الوصول إليها واستخدامها. وحث القرار الأولي حكومات البلدان الأفريقية على العمل من أجل زيادة كبيرة قدرها ستة أضعاف في استخدام الأسمدة، ورفعها من المتوسط السنوي البالغ 8 كيلو غرامات من المغذيات لكل هكتار (الذي يشكل 10 ٪ فقط من المتوسط العالمي في ذلك الوقت) إلى 50 كيلو غراما على الأقل لكل هكتار بحلول عام 2015. وفيما يتعلق بتمويل الأسمدة، دُعي البنك الأفريقي للتنمية، بمساعدة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، إلى إنشاء آلية أفريقية لتمويل الأسمدة بحلول عام 2007. تستهدف هذه الآلية الوفاء بالمتطلبات المالية لمختلف المبادرات المتفق عليها خلال مؤتمر القمة. تضمن القرار الثاني عشر ولاية لمفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بالتعاون مع شركاء آخرين، للإشراف على التقدم المحرز وتقديم تقارير دورية عنه، مع عرض التحديثات كل عامين.

التقدم المحرز في تنفيذ إعلان أبوجا

إنشاء وتفعيل آلية تمويل الأسمدة في أفريقيا

- 8.3. وافق مجلس محافظي البنك الأفريقي للتنمية على إنشاء آلية تمويل الأسمدة في أفريقيا كصندوق مخصص في أبريل 2008. بدأ الصندوق عمله في عام 2015 عندما حصل على مساهمات بلغ مجموعها 10 ملايين دولار من البنك الأفريقي للتنمية وحكومتى نيجيريا وتنزانيا والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، مستوفياً الحد المالي المطلوب. حققت الآلية بعد ذلك وظيفة كاملة في عام 2018، تميزت بمصادقة مجلس إدارة الآلية ومجلس إدارة البنك الأفريقي للتنمية، الذي يعمل كمؤسسة مضيئة للآلية، على المبادئ التوجيهية والوثائق الاستراتيجية والتشغيلية ذات الصلة.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 118 من 144

الجدول 8.1: حالة المساهمات في آلية تمويل الأسمدة في أفريقيا (ديسمبر 2022)

#	المشارك	المبلغ (الدولار الأمريكي)	%
1	البنك الأفريقي للتنمية	7,664,844	32%
2	نيجيريا	6,362,336	27%
3	تنزانيا	203,005	1%
4	التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا	998,842	4%
5	الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي	8,735,645	36%
	المجموع	23,964,672	100%

المصدر: التقرير السنوي لآلية تمويل الأسمدة في أفريقيا 2022

8.4 حصلت آلية تمويل الأسمدة في أفريقيا حتى ديسمبر 2022 مساهمات إجمالية تبلغ حوالي 24 مليون دولار (الجدول 1)، من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (الوكالة النرويجية للتنمية، 36%)، والبنك الأفريقي للتنمية (27%)، ونيجيريا (27%)، التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا (4%) وتنزانيا (1%).

8.5 وخلال الفترة نفسها، خصصت الآلية 9.5 مليون دولار من الأموال المتلفة للمشاريع وتكاليف التشغيل، مع رصيد يبلغ حوالي 12.5 مليون دولار متاح للالتزامات المستقبلية. تقوم الآلية حالياً بتعبئة 300 مليون دولار لتمويل خطتها الاستراتيجية لمدة 7 سنوات (2022-2028)

- 8.6 وإلى جانب التمويل من خلال التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، شارك البنك الأفريقي للتنمية في قطاع الأسمدة في جميع أنحاء القارة من خلال برامج خاصة ومساعدات فنية وترتيبات تمويلية على مدى السنوات الخمس الماضية. بالاتفاق مع استراتيجية التصنيع للبنك الأفريقي للتنمية للفترة 2016-2025، قام البنك الأفريقي للتنمية بتمويل مشاريع مختلفة متعلقة بالأسمدة، بما في ذلك تقديم قرض شركات بقيمة 300 مليون دولار أمريكي لشركة دانجوت للصناعات المحدودة في نيجيريا لبناء مصفاة لتكرير النفط الخام ومصنع لتصنيع الأسمدة الخضراء ينتج 6200 طن من الأسمدة المرتبطة بالنيتروجين يوميًا. علاوة على ذلك، قدم قرضًا بقيمة 100 مليون دولار أمريكي لشركة إندوراما إليمي للأسمدة والكيماويات النيجيرية المحدودة لإنتاج 1.4 مليون طن متري من اليوريا سنويًا ووافقت على قرض ثانٍ بقيمة 200 مليون دولار أمريكي في عام 2018 لدعم خطط الشركة لمضاعفة إنتاجها إلى 2.8 مليون طن سنويًا. علاوة على ذلك، وافق البنك الأفريقي للتنمية في عام 2018 على قرض ثانٍ للشركات بقيمة 180 مليون يورو لمجموعة المكتب الشريف للفوسفات للتوسع، بما في ذلك توسيع سعة تخزين الأسمدة بمقدار 200000 طن إضافي.
- 8.7 وهناك أيضًا مناقشات جارية بشأن إمكانية توفير ملياري دولار إضافيين لنيجيريا وأثيوبيا. تنامي صناعة الأسمدة تظهر مشاريع تصنيع الأسمدة ومزجها في جميع أنحاء القارة، والتي تجذبها احتياطات الغاز الطبيعي والفوسفات الحالية والطلب المتزايد على الأسمدة غير العضوية بأسعار معقولة.
- 8.8 وافق البنك الأفريقي للتنمية في سياق توزيع الأسمدة على مصنع أفريقي لإنتاج الأغذية في حالات الطوارئ بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022 لدعم تسليم البذور المعتمدة الذكية مناخياً و 3.54 مليون طن متري من الأسمدة لصغار المزارعين، وتوفير الموارد الفنية والمالية والالتزامات السياسية للإصلاحات.

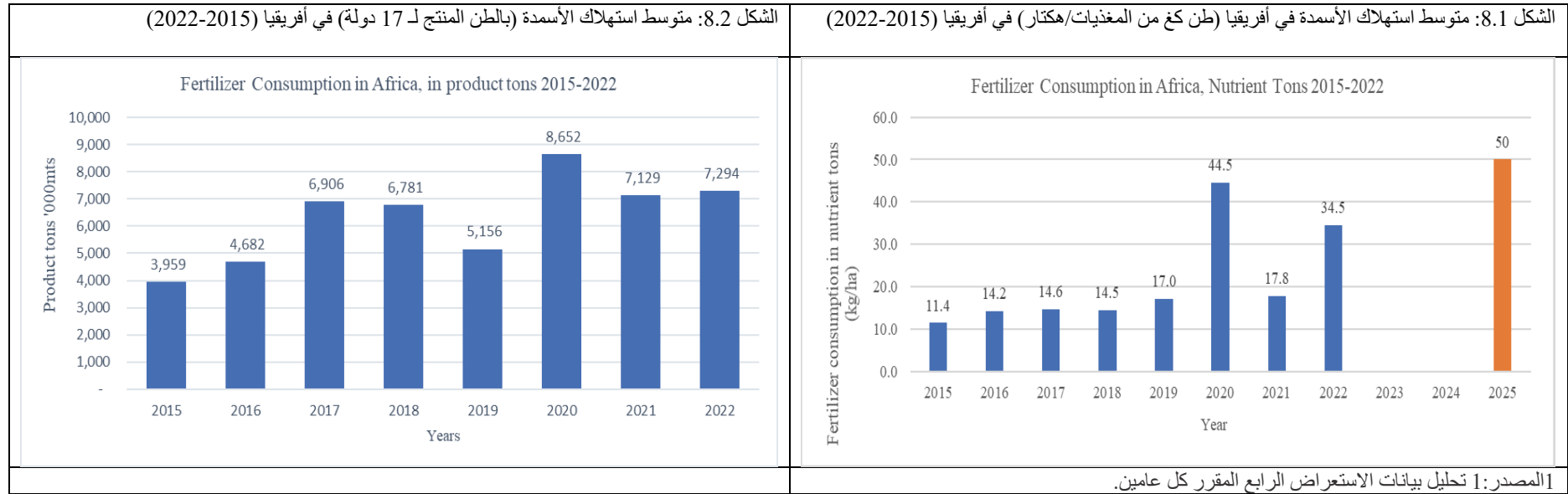
استهلاك الأسمدة

- 8.9 تتعقب عملية الاستعراض المقرر كل عامين تقدم الدول الأعضاء الأفريقية نحو هدف 50 كجم من أطنان المغذيات/هكتار بحلول عام 2025 (المنقح عن العام المستهدف الأصلي لعام 2015 في إعلان أبوجا). المؤشر المحدد هو "استهلاك الأسمدة (كجم/هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة)"، مع تحديد عام 2015 كسنة أساس و عام 2025 كسنة مستهدفة. وأشار تقرير الاستعراض الثاني المقرر كل عامين (2015-2018) إلى أن أربعة بلدان فقط حافظت على تحقيق هذا الهدف. وارتفع هذا العدد إلى خمسة في تقرير الاستعراض الثالث المقرر كل عامين (2015-2021). بالإضافة إلى التدخلات المالية، دُعمت مبادرات مختلفة داخل القارة، على سبيل المثال مبادرة أسمدة أفريقيا باستخدام نظام 4CountrySTAT من منظمة الأغذية والزراعة، لتطوير مجموعات عمل فنية على المستوى الوطني لضمان المساءلة المتبادلة بشأن مسائل الأسمدة وتحفيز النمو في استخدام الأسمدة من خلال توفير البيانات لقرارات السياسة والأعمال.
- 8.10 في عام 2020، مقارنة بالسنوات السابقة، انخفض عدد البلدان المبلغة من 40 إلى 27. والأهم من ذلك أن العديد من هذه البلدان مستهلك كبير للأسمدة. وأدى هذا الانخفاض في البلدان المبلغة إلى تحريف متوسط استخدام الأسمدة إلى أعلى. وعلى الرغم من ذلك، فقد دعم تدخلان بارزان على المستوى القاري الجرد الصحي بين الدول الأعضاء.

3 <https://www.afdb.org/en/documents/africa-fertilizer-financing-mechanism-affm-strategic-plan-2022-2028>

4 <https://africafertilizer.org/#/en>

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014
تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024
صفحة 119 من 144



- 8.11 كما هو مفصل في الشكلين 8.1 و 8.2، قدم البنك الأفريقي للتنمية مساعدات مالية ساهمت في دعم إطار تمويل قوي لأسواق الأسمدة في أفريقيا. خلال جائحة كوفيد-19، وضعت العديد من الحكومات في أفريقيا، من خلال السياسة، الأسمدة كسلعة أساسية، مما يضمن سهولة التجارة وتوافرها للمزارعين.
- 8.12 بين عامي 2016 و 2019، تراوح متوسط استهلاك الأسمدة في أفريقيا بين 14.2 كجم/هكتار و 17.0 كجم/هكتار، بمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي 11٪. شهدت القارة من عام 2020 إلى عام 2021، انخفاضًا كبيرًا في أرقام الاستهلاك المبلغ عنها. يُرجح أن عدة عوامل، من بينها جائحة كوفيد-19 والاضطرابات المناخية، ساهمت في هذا الانخفاض. ومع ذلك، بين عامي 2021 و 2022، كان هناك ارتفاع في الاستهلاك من 17.8 كجم/هكتار إلى 34.5 كجم/هكتار، وفقًا للبيانات التي جمعت من 43 دولة عضو في الدورة الرابعة للاستعراض المقرر كل عامين. مرة أخرى، كان يمكن لعوامل مثل برامج الإغاثة الطارئة في القارة، وبرامج الحكومات للدعم في حالات الطوارئ، وضخ البنك الأفريقي للتنمية 1.5 مليار دولار أمريكي في تيار التوزيع للوصول إلى البذور والأسمدة أن تصحح هذا الاتجاه.
- 8.13 للوصول إلى هدف مالابو لعام 2014 المتمثل في 50 كجم من الأطنان المغذية لكل هكتار بحلول عام 2025، يجب على أفريقيا تحقيق متوسط معدل نمو سنوي يزيد عن 15٪.
- 8.14 يُمثل التهجين الصديق للبيئة نهجًا مستدامًا آخر لتحسين غلة المحاصيل وجودة المحاصيل والاستدامة البيئية. إلى جانب الأسمدة المعدنية، تساهم الأسمدة العضوية في ذلك، وبالتالي، يجب تعزيزها لضمان التعامل مع صحة التربة بمنظور شامل. يساهم تطوير بروتوكولات الاختبار وقياس العناصر الغذائية الموجودة في الأسمدة العضوية وتعديلات التربة في فهم صحة التربة والحفاظ عليها لزيادة الإنتاجية.
- 8.15 تُوقش خلال العاميين الماضيين الدور الهام للأسمدة في الزراعة الأفريقية. لأجل دفع عجلة التقدم، يجب على الدول الأعضاء تنفيذ سياسات واستثمارات مدروسة لتحسين الوصول إلى الأسمدة والقدرة على تحمل تكاليفها، وتعزيز القدرة الإنتاجية المحلية، ودعم التجارة بين الدول الأفريقية من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وغيرها من المبادرات. تحمل هذه الجهود أهمية قصوى لتعزيز الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي في جميع أنحاء القارة.

النتائج

تكشف النتائج الرئيسية للتحليل عما يلي.

السنة

2024

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 120 من 144

- 8.16. يتزايد استهلاك الأسمدة تزايدًا ثابتًا في مختلف بلدان ومناطق أفريقيا. غير أن من المرجح ألا يتحقق الهدف المحدد في أبوجا بحلول عام 2025 إذا لم يستمر معدل النمو السنوي الذي تحقق على مدى السنوات الثلاث الماضية مما يمثل عائقًا حقيقيًا.
- 8.17. النمو في الاستهلاك غير متجانس في جميع أنحاء القارة، حيث تُمثل دول شمال إفريقيا المحرك الرئيسي لهذا المسار، على سبيل المثال، مصر والمغرب. من بين دول شرق إفريقيا التي تتخذ خطوات ناجحة أثيوبيا وكينيا. إن هناك فجوة كبيرة بين البلدان التي وضعت أقدامها على المسار الصحيح وتلك التي لازالت خارج المسار. حققت البلدان التي تتبع المسار الصحيح متوسطات تزيد عن 70 كجم/هكتار في استخدام الأسمدة، في حين أن البلدان التي خارج المسار الصحيح أبلغت عن متوسطات أقل من 10 كجم/هكتار. تؤكد هذه التفاوتات على الحاجة إلى جهود واستثمارات هادفة في مجال الزراعة والوصول إلى الأسمدة لسد الفجوة وضمان تقدم أكثر إنصافًا عبر الدول الأفريقية.
- الاستنتاجات والتوصيات**
- 8.18. يعد تعزيز خدمات الإرشاد داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وسيلة مضمونة لتحفيز استخدام الأسمدة. يتطلب هذا المكون تعزيزًا كبيرًا، كما يتضح من نموذج إثيوبيا الناجح. عندما يقترن السعي بالنشر الفعال لأحدث الأبحاث ونقل المعرفة من خلال هذا الإطار، يصبح المزارعون أكثر تحفيزًا لزيادة استخدامهم للأسمدة.
- 8.19. وبينما تستعد القارة لتنفيذ خطة العمل العشرية في قمة 2023 القادمة، فإن الجهود التعاونية ضرورية لوضع خرائط طريق على المستوى القطري تعالج بشكل شامل صحة التربة من جميع المنظورات.
- 8.20. تعد حملة تعبئة الموارد القوية من خلال الآلية الأفريقية لتمويل الأسمدة ضرورية لتأمين التمويل اللازم لتعزيز استهلاك الأسمدة وتحسين صحة التربة في جميع أنحاء أفريقيا.
- 8.21. كشفت السنوات الأربع الماضية نقاط الضعف في أنظمة توزيع الأسمدة في أفريقيا. يجب على الدول الأعضاء إعطاء الأولوية لتنمية القدرات المحلية حيثما أمكن ذلك وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتسهيل الحركة السلسة لمنتجات الأسمدة بين البلدان. تجدر الإشارة إلى أن إفريقيا تنتج ما يقرب من 30 مليون طن متري من منتجات الأسمدة، ولكن يُصدر جزء كبير منها حاليًا إلى قارات أخرى.

8ب. الوصول إلى البذور والتكنولوجيا الحيوية (القرار: الوثيقة 2007, ASSEMBLY/AU/6 (VIII))

مقدمة

- 8.22. أقرت الدورة العادية الثامنة لجمعية الاتحاد الأفريقي التي عُقدت في أديس أبابا، أثيوبيا في 29-30 كانون الثاني/يناير 2007 البرنامج الأفريقي للبذور والتكنولوجيا الحيوية كإطار استراتيجي لتطوير قطاع البذور في أفريقيا (الوثيقة 2007, ASSEMBLY/AU/6 (VIII)) يتمثل الهدف العام للبرنامج في المساهمة في زيادة الأمن الغذائي والتغذية والتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا من خلال إنشاء أنظمة بذور فعالة وكفؤة وتعزيز تطبيق التقنيات والمنهجيات الحيوية داخل قطاع البذور.
- 8.23. تشمل أهداف برنامج الوصول إلى البذور والتكنولوجيا الحيوية ما يلي: (1) تعزيز القدرة الوطنية على تحسين إنتاج البذور ومضاعفتها وتوزيعها لتحسين فرص حصول المزارعين على بذور عالية الجودة تمكنهم من الاستجابة للظروف البيئية المتغيرة ومتطلبات السوق؛ (2) تحسين إجراءات ضمان جودة البذور المعمول بها لضمان الإنتاج والتوزيع المستدامين للبذور عالية الجودة للمزارعين؛ (3) تعزيز الروابط بين قطاعي البذور الرسمي وغير الرسمي لفهم احتياجات المزارعين والاستجابة لها بشكل أفضل، بما في ذلك صغار المزارعين والمزارعات؛ (4) وضع سياسات ولوائح فعالة للبذور لتمكين وتعزيز زيادة تجارة البذور بين الدول الأفريقية؛ (5) تعزيز القدرة على حفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام وتنميتها، لضمان توافر أصناف المحاصيل المكيفة لتلبية احتياجات المزارعين في المستقبل؛ (6) زيادة القدرة على استخدام أدوات التكنولوجيا الحيوية لتعزيز تربية النباتات وإنتاج البذور عالية الجودة؛ (7) زيادة القدرة على تنفيذ تدابير سلامة الأحياء فيما يتعلق بإنتاج البذور وتوزيعها والتحسين الوراثي للنباتات، لحماية صحة الإنسان و البيئة؛ (8) وضع مدونات سلوك نموذجية للبذور المستخدمة في حالات الطوارئ.

تحليل

- 8.24. يُمثل مؤشر أداء قطاع البذور أداة قياس واحدة قائمة على الدرجات توفر "رؤية شاملة" لصحة أنظمة البذور في جميع أنحاء أفريقيا. يتتبع مؤشر أداء قطاع البذور 17 مؤشرًا (معايير) تغذي تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين لمفوضية الاتحاد الأفريقي. جرى اختيار المعايير السبعة عشر من بين أكثر من 150 وتُحدد أولوياتها بناءً على قوتها لتقييم المجال الموضوعي بالإضافة إلى توافر البيانات.

النتائج

- 8.25. من بين 44 دولة عضو قدمت بياناتها، سجلت 19 دولة ما بين 7-10، مما يشير إلى أن البلد يسير على الطريق الصحيح لهذا المؤشر. الدول الرائدة هي مصر وكينيا وملاوي والمغرب ونيجيريا ورواندا وجنوب إفريقيا وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي. يمكن وصف هذه البلدان بأنها تمتلك أنظمة بذور في مرحلة النمو المتأخر حتى مراحل التنمية الناضجة ولديها الخصائص التالية: أدوات قوية ومواتية لسياسة البذور، وعمليات إطلاق

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 121 من 144

الأصناف الوظيفية، وعمليات استيراد/تصدير واضحة وقوية، وسلطات تنظيمية وظيفية للبذور، ورابطات وطنية قوية نسبيًا لتجارة البذور. كما أن لديهم خدمات قوية لفحص البذور ومعاهد وطنية للبحوث الزراعية مدعومة دعمًا نسبيًا من حيث عدد المربين والتمويل والبنية التحتية للتكاثر.

8.26 بالإضافة إلى ذلك، تتمتع هذه البلدان بقطاع خاص نشط يشارك في الأنشطة الرئيسية في نظام البذور. تمتلك جنوب أفريقيا وزامبيا وزيمبابوي وكينيا برامج تربية خاصة نشطة تُكمل البرامج الوطنية. يستطيع القطاع الخاص في هذه البلدان أيضًا إجراء خدمات ضمان الجودة مثل فحص البذور واختبارها وتحليلها، مما يعزز عمل القطاع العام. كما شرعت دول أخرى مثل ملاوي ورواندا ونيجيريا والسنغال وموزمبيق في مسار مماثل.

8.27 كما أن البلدان التي تسير على الطريق الصحيح هي المنتج الرئيسي للبذور للمحاصيل الغذائية الرئيسية في أفريقيا. في عام 2022، كان المنتجون الرئيسيون للبذور الذرة هم زامبيا عند 131,017 طن متري، وزيمبابوي عند 50,480 طن متري، وجنوب أفريقيا عند 43,110 طن متري، وكينيا عند 40,264 طن متري، ونيجيريا عند 37,714 طن متري، ومالاوي عند 21,993 طن متري. أنتجت السنغال 68,226 طن متري من بذور الفول السوداني بينما أنتجت مصر 116,122 طن متري من بذور القمح. بالنسبة لبذور الأرز، أنتجت نيجيريا 36,010 طن متري ومصر 13,708 طن متري. بالنسبة لبذور فول الصويا، أنتجت زامبيا 35,409 طن متري وجنوب أفريقيا 13,399 طن متري.

8.28 سجل ما مجموعه 20 دولة ما بين 5-7، مما يشير إلى أنها تتقدم بشكل جيد. وهي تشمل أثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وبوروندي والسنغال وغانا ومالي. يمكن القول بأن هذه البلدان تمتلك أنظمة بذور في المراحل المبكرة من النمو والتطور. تتمتع هذه البلدان ببيئة سياسات بذور قوية إلى حد ما تشجع مشاركة القطاع الخاص في صناعة البذور، وقطاع خاص قوي يشارك في إنتاج البذور وتسويقها، وبرامج تربية قوية نسبيًا للمحاصيل الغذائية الرئيسية. ومع ذلك، تعتمد قطاعات البذور في عدد من هذه البلدان، مثل بوركينا فاسو وغانا والسنغال، على برامج دعم البذور الحكومية. غالبًا ما تكون الوكالات التنظيمية منتشرة ويصعب عليها أداء عملها بفعالية.

8.29 سجلت ثمانية بلدان أقل من 5، مما يشير إلى أنها ليست على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف المحددة. وهي جزر القمر وكوتديفوار وجمهورية الكونغو وجيبوتي وغينيا بيساو وليسوتو وليبيريا وجنوب السودان. يمكن وصف هذه البلدان بأنها تمتلك أنظمة بذور في المراحل الأولى للتطور. تعاني هذه البلدان من ضعف عمليات إطلاق الأصناف، مما يؤدي إلى إطلاق عدد قليل جدًا من الأصناف ووصولها إلى المزارعين. كما يُرجح عدم كفاية البذور المتوفرة في عبوات صغيرة في تلك الدول (وهي ميزة تسمح للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بمزيد من الوصول إلى المزيد من الأصناف). الجمعيات الوطنية لتجارة البذور ضعيفة أو غير موجودة، وتواجه المعاهد الوطنية للبحوث الزراعية قيودًا بسبب عدم كفاية التمويل، مما يؤدي إلى وجود عدد قليل جدًا من المربين ونقص البنية التحتية الأساسية للتكاثر. على سبيل المثال، في الوقت الحاضر، لا يوجد لدى برامج التكاثر النباتي في جيبوتي وليسوتو مربيون نشطون للمحاصيل الغذائية الرئيسية.

8.30 وترتبط أحد التحديات الرئيسية في عدد من هذه البلدان بحالة أدوات السياسة الوطنية للبذور. أدوات سياسة البذور في جزر القمر وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وجنوب السودان إما غير مكتملة أو غير موجودة، وهو تحدٍ له تداعيات سلبية على مناطق أخرى من قطاع البذور. بالإضافة إلى ذلك، لم تكتمل بعد عملية المواءمة بين أدوات السياسة الوطنية للبذور واللوائح الإقليمية للبذور. تُستورد البذور المحسنة الصغيرة المتوفرة ويستخدمها عدد قليل من المزارعين التجاريين أو برامج الإغاثة. يعتمد معظم أصحاب الحيازات الصغيرة على البذور من القطاع غير الرسمي.

التوصيات

8.31 تتجلى أهمية أنظمة البذور في تحسين الأمن الغذائي والتغذية وسبل معيشة صغار المزارعين. تكمن فاعلية نظام البذور في قدرته على تقديم كميات كافية من البذور عالية الجودة بأسعار معقولة للمزارعين. بناءً على تحليل البيانات، يوصى بالأولويات التالية لإصلاح قطاع البذور:

- تشريع وتنفيذ أدوات سياسة البذور اللازمة، والتي تشمل قوانين البذور أو لوائح البذور أو الأوامر الوزارية. ليس لدى جزر القمر وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وجنوب السودان أدوات لسياسة البذور. بالنسبة لغينيا بيساو وليسوتو، لم يُصدر أو يُنفذ معظم أدوات سياسة البذور. يُمثل استكمال هذه الأدوات وتشريعها خطوة أولى رئيسية لإنشاء نظام رسمي للبذور يركز على مراقبة الجودة والقدرة التنافسية للقطاع الخاص.
- تعزيز قدرة الحكومة على ضمان جودة البذور: بمجرد سن قوانين البذور واللوائح والأوامر الوزارية ذات الصلة، يتوجب توفير العدد المطلوب من الموظفين للهيئات التنظيمية إعدادهم لأداء جميع الأنشطة المتعلقة بإصدار شهادات البذور.
- استغلال فرص نقل التكنولوجيا بموجب أدوات البذور الإقليمية: أصدرت العديد من البلدان المزيد من الأصناف في النظم الوطنية من خلال آليات إطلاق الأصناف الإقليمية. على سبيل المثال، أُخذ 60 في المائة من جميع أصناف الذرة التي أُصدرت في أوغندا في عام 2022 من كتالوج السوق المشتركة لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية. في حين أُخذ 92 في المائة من أصناف الذرة التي أُصدرت في موزمبيق في عام 2021 من كتالوج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.
- زيادة التمويل لمؤسسات البحوث الزراعية العامة: لا تمتلك جيبوتي مؤسسات بحثية وطنية في مجال الزراعة. بينما تقتقر جزر القمر وكوتديفوار وجيبوتي وجمهورية الكونغو وغينيا بيساو وليسوتو وليبيريا وجنوب السودان إلى الأعداد الكافية من المربين، ذلك إلى جانب ضعف التمويل.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 122 من 144

- إنشاء جمعيات وطنية لتجارة البذور في الأماكن التي لا توجد فيها، وتعزيز الجمعيات الموجودة: ليس لدى ما مجموعه أحد عشر دولة جمعيات وطنية للبذور. وهذه الدول هي أنغولا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو، وجيبوتي، وإريتريا، وغينيا (كوناكري)، ولبوتو، وليبيريا، وناميبيا، وسيشيل، والصومال، وسيراليون، وتشاد. لذا من الضروري تشجيع إنشاء جمعيات وطنية في هذه البلدان. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الجمعيات القائمة في البلدان الأخرى إلى التعزيز لأداء دورها بفعالية كمنصة للقطاع الخاص مع روابط فعالة مع الحكومة والكيانات الرئيسية الأخرى. البلدان التي لديها أنظمة بذور قوية تمتلك أيضاً رابطات نشطة لتجارة البذور.

الملخص

- 8.32. سجل تسعة عشر (19) من أصل 44 دولة مساهم نحو الهدف ما بين 7 و 10. يجب على هذه البلدان الحفاظ على التقدم الحالي من خلال الحفاظ على بيئات سياسات قوية وتنافسية، وسلطات البذور الوظيفية، و المعاهد الوطنية للبحوث الزراعية الممولة تمويلًا جيدًا.
- 8.33. تسجل عشرون (20) دولة من أصل 44 دولة ما بين 5 و 7 تقدمًا جيدًا. ومع ذلك، لتحقيق الهدف، يجب على منتجي البذور تقليل اعتمادهم على البرامج الحكومية لدعم البذور. يتعين على الدول تعزيز دعمها لبرامج التربية التابعة للمعاهد الوطنية للبحوث الزراعية من حيث عدد المربين والتمويل والبنية التحتية للتربية. كما يجب عليها تعزيز دعم السلطات التنظيمية من خلال زيادة عدد المفتشين وتسهيل قيامهم بعملهم بفعالية.
- 8.34. سجلت ثمانية بلدان نتيجة أقل من 5، مما يشير إلى أنها ليست على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف المحددة. يجب على هذه البلدان تشريع و/أو تنفيذ سياسات البذور حتى تتمكن من الحصول على قطاعات بذور وظيفية. تساهم أدوات سياسة البذور المطلوبة في إنشاء سلطات تنظيمية وظيفية ودعمها للقيام بوظائفها بفعالية. يجب أن تُعزز الدول تمويل برامج تربية التابعة للمعاهد الوطنية للبحوث الزراعية من حيث عدد المربين والتمويل والبنية التحتية للتربية.

8.ج. تتبع التقدم المحرز في تنفيذ القرارات التي تعزز أمن حيازة الأراضي (القرار 1 Rev. I (XIII) Assembly/AU/Decl.1، 2009)

1. المقدمة

- 8.35. الزراعة هي واحدة من أكبر العوامل المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان الأفريقية وهي المصدر الرئيسي لسبل المعيشة ودخل الأسرة للأفارقة، ومعظمهم من سكان الريف. نظرًا لأن الأرض عامل أساسي للإنتاج في القطاع الزراعي، فإن الوصول إلى حقوق الأرض وتأمينها أمر بالغ الأهمية للنحول الزراعي. من خلال إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن قضايا وتحديات الأراضي (إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي)، قرر رؤساء الدول والحكومات تعزيز ملكية الأراضي وقيادة عمليات إصلاح الأراضي من خلال تعزيز المؤسسات من أجل الإدارة الفعالة للأراضي وتخصيص موارد كافية في الميزانية لوضع السياسات وتنفيذها وتتبع التقدم المحرز. كما عقدوا العزم على ضمان الوصول العادل إلى الأراضي لجميع مستخدمي الأراضي وتحسين الوصول إلى حيازة الأراضي وضمانها للنساء كأولويات رئيسية. يحث إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي الدول الأعضاء على وضع سياسات شاملة للأراضي تلبى الاحتياجات المحددة لكل دولة، وبناء القدرات البشرية والمالية والفنية الكافية وفقًا للإطار والمبادئ التوجيهية لسياسة الأراضي في أفريقيا. اعترافًا بأهمية الأراضي في التوزيع الزراعي في أفريقيا، حدد إطار تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وهو الموضوع الثالث المتعلق بانتهاء الجوع، هدفًا للدول الأعضاء لضمان حق 100 في المائة من المزارعين والأعمال التجارية الزراعية المهتمة بالزراعة في الوصول إلى الأراضي المطلوبة بحلول عام 2020. لذلك، يُطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قياس نسبة السكان الزراعيين البالغين الذين يمتلكون أو يؤمنون حقوقًا في الأراضي الزراعية، موزعة حسب الجنس أثناء عملية إعداد تقارير الاستعراض المقرر كل عامين.

2. التحليل

- 8.36. تبذل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي جهودًا لتأمين أراضي سكانها الزراعيين. كما هو موضح في الشكل 8.3، تنتخذ القارة الإفريقية بأكملها إيجابيًا لكنها تسير فيه ببطء اتجاه بطيء.
- 8.37. بلغ إجمالي السكان الزراعيين البالغين في أفريقيا، كما أفادت الدول التسع والثلاثون (39) الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في عام 2022، 323,118,592 مليون مزارع في عام 2022 مقارنة بـ 286,497,741 في عام 2016. وأفادت التقارير أن 36 في المائة فقط من هؤلاء السكان لديهم حقوق مضمونة في أراضيهم، أي أعلى بنسبة ثلاثة في المائة مقارنة بعام 2016. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية السكان الزراعيين في أفريقيا هم من صغار المزارعين، ومعظمهم يزرعون على أراضٍ عرفية قد لا تكون موثقة رسمياً. يوضح الشكل 8.4 النسبة المئوية للسكان الزراعيين الذين لديهم حقوق مضمونة في الأراضي بين عامي 2015 و 2022. شهدت معظم البلدان زيادة في حصة السكان الزراعيين الذين يتمتعون بحقوق آمنة في الأراضي. ذلك على الرغم من أن الزيادة تتباين بشكل كبير بين الدول المبلغة. بحلول عام 2016، كان من المتوقع أن تكون الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قد حققت درجة لا تقل عن 3.3 فيما يخص تأمين الحقوق في الأراضي الزراعية. حقق خمسة عشر (15) دولة هدف عام 2016 البالغ 3.3 بشأن تحقيق ضمان حيازة الأراضي كما هو موضح في تقرير الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2017. خلال تقرير الاستعراض السابق المقرر كل عامين لعام 2019، بلغت النتيجة المستهدفة بشأن تأمين حيازة الأراضي الزراعية 10، ومع ذلك، فقد لوحظ أن

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 123 من 144

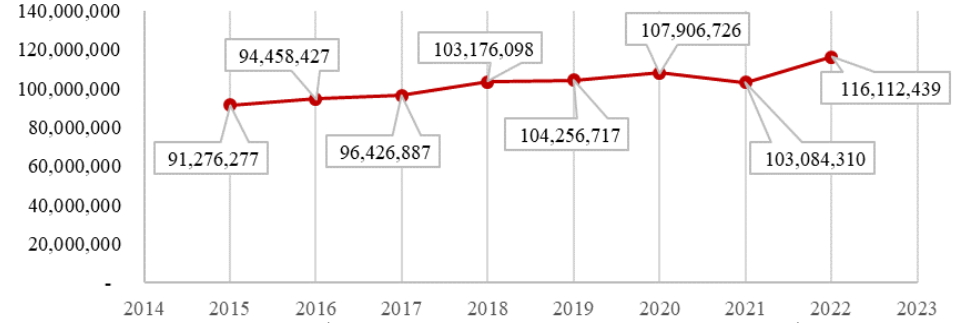
مالي التي حصلت على درجة 9.52 وكوتديفوار التي سجلت 9.46 قد حققت أعلى تقدم. كما أظهر تقرير الاستعراض الدوري الشامل لعام 2019 أن تونس وسيشيل وموريشيوس هي البلدان الوحيدة التي تسير على الطريق الصحيح لتحقيق المؤشر.

الشكل 8.3: السكان الزراعيون أصحاب حقوق الأراضي الآمنة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بالملايين، 2014-2022. أظهر تقرير الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2021 أن مصر فقط تمكنت من تحقيق النتيجة المستهدفة البالغة 10

أبلغت بعض البلدان عن تحسن في الدرجات من نتائج عام 2017 بما في ذلك غامبيا (من 5.25 إلى 8.5) ونيجيريا (7.75 إلى 9) والسودان (2.95 إلى 7.3).

3. النتائج

8.39. يوضح الشكل 8.4 أنه اعتباراً من عام 2022، كانت بوتسوانا وليبيريا وسيشيل هي البلدان التي حققت الهدف لأن جميع سكانها الزراعيين لديهم حقوق آمنة في الأراضي. لقد بذلت سيشيل



ملاحظات: تستند الأرقام إلى البيانات المتاحة لـ 39 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي

UNTRANSLATED_CONTENT_START|||Source: Analysis of fourth BR|||data|||UNTRANSLATED_CONTENT_END

الجهود المطلوبة لإعطاء عقد إيجار أو عقد إيجار مؤقت لجميع المزارعين عند تسجيلهم.

8.40. في ليبيريا، تعاونت الحكومة الوطنية مع السلطات المحلية من خلال هيئة الأراضي الليبيرية لإجراء التوعية والدعوة بشأن حقوق الناس ومسؤولياتهم نحو الوصول إلى الأراضي والملكية في مختلف المنطقتين. حققت تنزانيا وأوغندا ورواندا وكارو فيردي وبنين أهم الخطوات نحو تحقيق هدف تأمين حقوق الأراضي للسكان الزراعيين بين عامي 2015 و 2022. وقد نفذت معظم هذه البلدان مثل رواندا وأوغندا مبادرات لتسجيل الأراضي، وبالتالي أحرزت تقدماً في تأمين الأراضي الزراعية. تجدر الإشارة إلى أن الأراضي المتعاقدة عليها/المملوكة بشكل مشترك، أو الأراضي التي يمتلكها مجموعة من الأشخاص أو المجتمعات بشكل مشترك لا يُبلغ عنها على أنها المعيار/البيان، وبالتالي لا تُجمع. على سبيل المثال، توفر تنزانيا آليات لتسجيل الحقوق الجماعية التي يمكن استخدامها لتأمين مرعي الرعاة؛ هذه المعلومات ضرورية لفهم الجهود المبذولة لتأمين مساهمة الرعاة مع مراعاة طبيعتهم في الرعي أثناء انتقالهم من أرض رعي إلى أخرى بين الفصول.

8.41. على الرغم من العديد من الجهود المبذولة لتحسين حقوق المرأة في الأرض وتعزيز المساواة بين الجنسين بشكل عام، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في نسبة الأراضي التي يملكها النساء والرجال في القارة، كما هو موضح في الجدول 8.1. وتتراوح نسبة النساء اللواتي يتمتعن بحقوق آمنة في الأراضي بين 5 في المائة و 67 في المائة. على سبيل المثال، لدى مصر والمغرب والسنغال وكوتديفوار تفاوت كبير في حقوق الأراضي المضمونة بين الرجال والنساء. من ناحية أخرى، يوجد في بعض البلدان عدد أكبر من النساء مقارنة بالرجال الذين لديهم حيازة مضمونة للأراضي، مثل الكاميرون ورواندا وبوتسوانا وملاوي وغينيا الاستوائية وليبيريا وموريتانيا ومالي. ولم تقدم النيجر وموريشيوس بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في حين أن تنزانيا ونيجيريا كانتا على وشك تحقيق المساواة بين الجنسين في تأمين حقوق سكانهما الزراعيين في الأرض.

4. التوصيات

8.42. من أجل تحسين أمن حيازة الأراضي بين مالكي الأراضي الزراعية في أفريقيا، يوصى بما يلي:

- ينبغي للدول أن تبذل جهوداً للاعتراف بأنظمة حيازة الأراضي المتنوعة والثنائية وتعزيزها، بما في ذلك هياكل إدارتها؛
- ينبغي للدول أن تستوعب إطار رصد وتقييم الأراضي في أفريقيا وأن تدمج مؤشرات الأراضي الزراعية في خططها الوطنية للاستثمار الزراعي وتتبع الأداء وكذلك نظام الإبلاغ؛
- ينبغي تشجيع المزيد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف باستخدام بيانات مصنفة حسب الجنس، وعند الضرورة، النص على تأمين حقوق مستخدمي الأراضي الزراعية مثل الرعاة والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والإبلاغ عنها وتوفير آليات للملكية المشتركة للأراضي؛

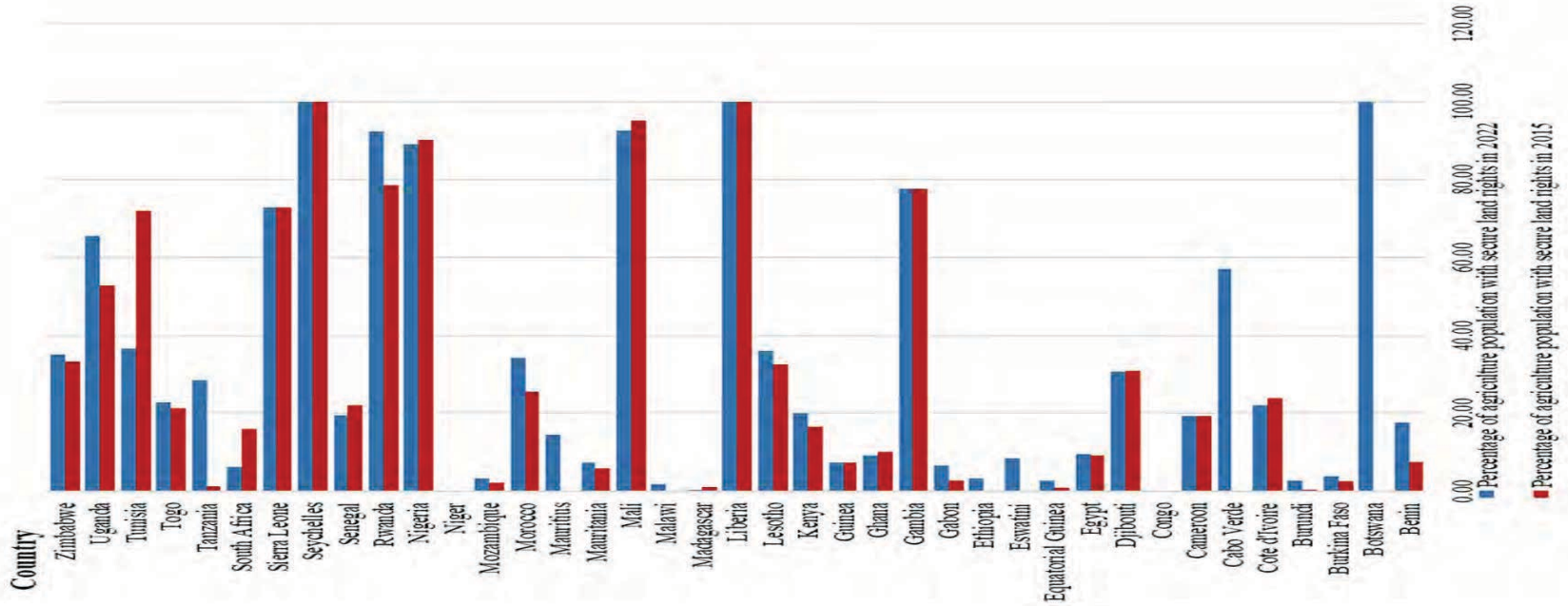
الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 124 من 144

- يجب أن تتضمن الفرق القطرية التي تضع تقارير الاستعراض المقرر كل عامين جهات تنسيق الأراضي من والوكالات التمثيلية ذات الصلة بالأراضي/ الوزارات المعنية بالأراضي،
- يجب تعيين موظفي تنسيق للاستعراض المقرر كل عامين لتنمية القدرات حول أفضل طريقة لتسجيل البيانات حول مدخلات الأراضي في إطار الاستثمارات الزراعية – الزراعة والثروة الحيوانية والإنتاج السمكي. يجب أن يكون جامعو البيانات قادرين على تحديد الأراضي المستخدمة للأغراض الزراعية بغض النظر عما إذا كانت هذه الأراضي خاضعة للحيازة العرفية أو القانونية؛ و
- وينبغي تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتحسين نظم معلوماتها المتعلقة بالأراضي.

الشكل 8.4: النسبة المئوية للسكان الزراعيين الذين لديهم حقوق آمنة في الأراضي خلال عامي 2015 و 2022



ملحوظات على الشكل 8.4:

أ. تُظهر البيانات الواردة من الكونغو أن أقل من واحد في المائة من السكان الزراعيين حصلوا على حقوق ملكية الأراضي.

ب. لم تقدم النيجر معلومات أساسية عن عدد الأسر الزراعية التي لديها حقوق مضمونة في الأراضي في عام 2015، ولكن بناءً على البيانات المقدمة في عام 2022، يحصل أقل من واحد في المائة من سكانها الزراعيين على الأراضي.

المصدر: 1 تحليل بيانات الاستعراض الرابع المقرر كل عامين.

٥. الخاتمة

8.43. لا تُظهر البيانات التي جُمعت من 2016-2022 تحسناً كبيراً في تأمين الأراضي الزراعية حيث أن أقل من ستة وثلاثين (36) في المائة (%) من السكان الزراعيين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي قدمت معلومات ذات صلة بالهدف ليس لديهم وثائق للأراضي التي يستخدمونها. وتظهر نتائج تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين أن بوتسوانا وليبيريا وسيشيل حققت الهدف المتمثل في 10. هذا على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عبر جميع أنحاء القارة لتأمين حقوق الأراضي. لا يوجد حل "واحد يناسب الجميع" لقياس الوصول إلى الأراضي وملكيتها الأراضي بسبب هيمنة أنظمة الحيازة المختلفة في القارة التي تؤثر بشكل كبير على عمل إدارة نظم معلومات الأراضي والإدارة الشاملة للأراضي.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 126 من 144

الجدول 8.1: حيازة الأراضي الزراعية حسب الجنس في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في عام 2022

العدد	البلد	عدد الرجال الذين لديهم حقوق أمانة في الأرض	عدد النساء اللواتي لديهن حقوق أمانة في الأرض	عدد السكان الزراعيين الذين يتمتعون بحقوق أمانة في الأراضي	نسبة اللواتي لديهن حقوق أمانة في الأراضي كنسبة مئوية	العدد	البلد	عدد الرجال الذين لديهم حقوق أمانة في الأرض	عدد النساء اللواتي لديهن حقوق أمانة في الأرض	عدد السكان الزراعيين الذين يتمتعون بحقوق أمانة في الأراضي	نسبة اللواتي لديهن حقوق أمانة في الأراضي كنسبة مئوية
1	إسواتيني	4,975	1,842	6,817	27	21	مدغشقر	42,038	8,281	50,319	16
2	بنين	378,455	74,629	453,084	16	22	ملاوي	30,764	46,147	76,911	60
3	بوتسوانا	42,339	53,213	95,552	56	23	مالي	4,116,631	4,222,186	8,338,817	51
4	بوركينافاسو	99,872	64,009	163,881	39	24	موريتانيا	38,482	45,174	83,656	54
5	بوروندي	110,979	48,576	159,555	30	25	موريشيوس			2,002	-
6	كوت ديفوار	1,413,096	319,856	1,732,952	18	26	المغرب	435,000	45,000	480,000	9
7	كابو فيردي	41,620	33,642	75,262	45	27	موزمبيق	261,751	136,513	398,264	34
8	الكاميرون	997,754	1,038,479	2,036,233	51	28	النيجر			831	-
9	الكونغو	165	74	239	31	29	نيجيريا	34,878,500	32,882,054	67,760,554	49
10	جيبوتي	977	269	1,246	22	30	رواندا	1,258,631	1,637,333	2,895,964	57
11	مصر	5,410,000	230,000	5,640,000	4	31	السنغال	300,777	15,429	316,206	5
12	غينيا الإستوائية	3,928	7,923	11,851	67	32	سيشل	1,221	343	1,564	22
13	أنثيوبيا	460,000	200,000	660,000	30	33	سيراليون	2,795,884	1,198,236	3,994,120	30
14	الجابون	4,699	2,254	6,953	32	34	جنوب أفريقيا	32,195	21,464	53,659	40
15	غامبيا	261,251	206,795	468,046	44	35	تنزانيا	2,476,149	2,345,536	4,821,685	49
16	غانا	289,070	107,441	396,511	27	36	توغو	275,511	59,253	334,764	18
17	غينيا	80,887	60,623	141,510	43	37	تونس	149-144	40,400	184,549	22
18	كينيا	2,049,446	1,023,005	3,072,451	33	38	أوغندا	4,101,795	3,464,631	7,566,426	46
19	ليسوتو	85,970	70,339	156,309	45	39	زيمبابوي	1,267,320	708,536	1,975,856	36
20	ليبيريا	554,201	943,639	1,497,840	63						

ملحوظة على الجدول 1: البلدان المدرجة هي تلك التي تتوفر عنها بيانات

[المصدر: 1 تحليل بيانات الاستعراض الرابع المقرر كل عامين.

8.44 لا يزال التفاوت بين الجنسين في حيازة الأراضي قائماً في معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المبلغة. وبما أن الأراضي هي مفتاح التنمية الزراعية في القارة وأن المرأة تمثل نسبة كبيرة من مستخدمي الأراضي، ينبغي بذل جهود ملموسة لتقليص الفجوة بين الجنسين في قطاع الأراضي. قد يعني الافتقار إلى البيانات المتعلقة بالأراضي في معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إما نقصاً واسع النطاق في أنظمة معلومات

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 127 من 144

الأراضي المتطورة، أو أن الوكالات الحكومية المتعلقة بالأراضي لم تكن قادرة على تزويد الفرق القطرية التي تقوم بإعداد تقرير المقرر كل عامين بالمعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب، أو قد يكون هناك تنسيق ضعيف بين المؤسسات التي تقدم مدخلات لعملية تقرير الاستعراض المقرر كل عامين على المستوى القطري. هناك حاجة أيضًا إلى مزيد من الجهود لتعزيز تبادل المعرفة مع جهات التنسيق للاستعراض المقرر كل عامين بشأن الطرق المناسبة لتأمين حقوق الأراضي في أفريقيا والإبلاغ عنها. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تأمين الوصول إلى الأراضي الزراعية من خلال آليات محددة السياق تستند إلى مبادئ الإدماج والمشاركة لمختلف مستخدمي الأراضي الزراعية.

8.د.مصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية في عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (القرار: الوثيقة (EX. CL /627(XVIII)، 2011

مقدمة

8.45. وتؤدي الموارد المائية الشاسعة في أفريقيا، التي تشمل النظم الإيكولوجية البحرية ونظم المياه العذبة ونظم إنتاج تربية الأحياء المائية، دورا هاما في تعزيز الأمن الغذائي وسبل المعيشة، بما يتماشى مع التزامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بالقضاء على الجوع والفقر وتعزيز التجارة داخل المنطقة. وإدراكًا للأهمية الكبيرة لقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، تبنى الاتحاد الأفريقي إطارًا سياسيًا لتعزيز أدائه بما يتماشى مع التزامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. حظيت التوصيات المتعلقة بتنمية مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، الصادرة عن المؤتمر الأول للوزراء الأفارقة لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية (CAMFA 1) في عام 2010 في بانجول، غامبيا، بالتأييد في الدورة العادية الثامنة عشرة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في عام 2011 (الوثيقة (EX. CL /627(XVIII)، 2011 وبناء على ذلك، وضع إطار السياسة واستراتيجية الإصلاح لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية وأقرها المؤتمر الوزاري الثاني. وقد اعتمدت قمة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية مخطط إطار السياسة واستراتيجية الإصلاح في عام 2014 من خلال قرارات المجلس التنفيذي رقم الوثيقة (EX.CL/Dec.831 (XXV)، وهي بمثابة وثيقة توجيهية لإصلاح قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا لتحقيق أقصى قدر من الفوائد للدول الأعضاء.

8.46. تتسق أهداف السياسة العشرة لإطار السياسة واستراتيجية الإصلاح مع التزامات مالابو للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على ثلاثة مواضيع شاملة: المرونة والنوع الاجتماعي والشباب والتمويل. هناك توافق كبير بين أهداف إطار السياسة واستراتيجية الإصلاح والتزامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، باستثناء التزام مالابو 7، الذي يتعلق بتعزيز المساءلة المتبادلة عن الإجراءات والنتائج. علاوة على ذلك، يشير تحليل البيانات المتاحة إلى أن مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية تُدمج جزئيًا فقط في غالبية الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي والخطط الإقليمية للاستثمار الزراعي 5. وكجزء من تقرير الاستعراض الثالث المقرر كل عامين، أشركت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي – المكتب الأفريقي للموارد الحيوانية شبكة من الخبراء المتخصصين في مجال مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية لمراجعة المؤشرات الرئيسية والتوصية بإدراجها في عمليات الاستعراض المقرر كل عامين. وهذا يضمن دمج أنشطة ونتائج مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية دمجًا منهجيًا في عملية الاستعراض المقرر كل عامين وتعكس بدقة دور القطاع في تحقيق التزامات مالابو. فيما يلي مؤشرات مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية الموصى بإدراجها في عملية إعداد تقارير الاستعراض المقرر كل عامين:

- i. إنتاج وإنتاجية مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة؛
- ii. زيادة تجارة الأسماك الإقليمية بين البلدان الأفريقية وتحسين أداء الأسواق الوطنية والإقليمية؛
- iii. توسيع صناعة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية المحلية وتطوير سلسلة القيمة الشاملة للنساء والشباب؛
- iv. زيادة مرونة سبل المعيشة وتحسين التكيف وإدارة المخاطر في قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- v. تحسين إدارة الموارد الطبيعية لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة.

التحليل والنتائج

الالتزام بتعزيز تمويل الاستثمار في الزراعة

5 A Menezes, E. & Martone, P. Murekezi. تقييم دمج مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في وضع السياسات – الإطار والتطبيق في أفريقيا. الورقة الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 663. روما، منظمة الأغذية والزراعة. <https://doi.org/10.4060/ca9322en>

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014
تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024
صفحة 128 من 144

- 8.47. تشير البيانات التي أبلغت عنها الدول الأعضاء في الاستعراض المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بشأن الإنفاق الحكومي في مصايد الأسماك كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الزراعي الحكومي إلى مستويات إنفاق منخفضة نسبيًا لقطاع مصايد الأسماك. خلال الفترة من خط الأساس لعام 2015 إلى عام 2022، خصصت القارة في المتوسط حوالي 10.51٪ من الإنفاق الزراعي في قطاع مصايد الأسماك. والجدير بالذكر أن عامي 2019 (8.68٪) و 2020 (9.46٪) سجلا أدنى إنفاق للقطاع العام، في حين ظل التخصيص ثابتًا نسبيًا، حيث تراوحت نسبته من 12.33٪ في عام 2016 إلى 9.62٪ في عام 2022 عبر الدول الأعضاء. ومن الأهمية بمكان أن تسعة (9) بلدان أبلغت عن إنفاق عام على مصايد الأسماك تجاوز بشكل كبير المتوسط في عام 2022. وتشمل هذه البلدان كابو فيردي (42.68٪)، وتنزانيا (39.61٪)، وسيراليون (36.52٪)، وجزر القمر (30٪)، وجيبوتي (24.98٪)، وموريتانيا (16.93٪)، والصومال (15.40٪)، وغينيا بيساو (15.22٪)، وبنين (14.14٪).
- 8.48. تعد كثافة الإنفاق العام في قطاع مصايد الأسماك مقياسًا لنسبة مصايد الأسماك ذات القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) المعاد استثمارها في القطاع. وتقيم ما إذا كان مستوى الإنفاق يتماشى مع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. بالنسبة للإبلاغ في الاستعراض المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، بلغ المعيار المرجعي لكثافة الإنفاق على مصايد الأسماك (الإنفاق بالنسبة لمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي) نسبة 19٪، مما يعكس إنجاز البلدان العشرة الأوائل (10). في المتوسط، من عام 2015 إلى عام 2022، في جميع أنحاء أفريقيا، مثلت كثافة الإنفاق على مصايد الأسماك 12.75٪ من الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن قطاع مصايد الأسماك. والجدير بالذكر أنه كان هناك انخفاض من 16.27٪ في عام 2018 إلى 12.88٪ في عام 2022. خلال الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، خصصت أربعة بلدان فقط 15٪ أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع للإنفاق على مصايد الأسماك. تلك الدول هي بنين وجزر القمر وجيبوتي وتونس.

- الالتزام بالوصول إلى النسبة صفر من الجوع – القضاء على الجوع بحلول عام 2025
- 8.49. يختلف استهلاك الأسماك في أفريقيا اختلافًا كبيرًا بين البلدان، حيث تجاوزت 3 دول المتوسط العالمي البالغ 19.4 كجم للفرد سنويًا (منظمة الأغذية والزراعة، 2017). عند مقارنة استهلاك الأسماك حسب المنطقة، يتضح أن سكان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا يستهلكون ما يقرب من أربعة أضعاف الأسماك في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. في حين أن نصيب الفرد من استهلاك الأسماك في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أعلى من المتوسط الأفريقي، فإنه عندما يقترن بجماعة شرق أفريقيا، يسجل أدنى متوسط إجمالي للبروتين المتناول بقيمة 53.1 جرام للفرد في اليوم بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية.
- 8.50. كشفت الأبحاث التي أجريت في ملاوي وأوغندا وتنزانيا أن الأسر في المناطق الريفية بالقرب من المسطحات المائية تميل إلى استهلاك مستويات أعلى من الأسماك. علاوة على ذلك، أظهرت الدراسات الدور الهام لمصادر الأسماك الداخلية في تعزيز جودة النظام الغذائي للأطفال الصغار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. يعتمد ما يقرب من 20٪ من أطفال الريف في هذه المنطقة على الأسماك لاتباع نظام غذائي أكثر تنوعًا، وقد لوحظ أن الأطفال الذين يستهلكون الأسماك أقل عرضة للإصابة بالتقزم.

- خفض الفقر إلى النصف بحلول عام 2025
- 8.51. أظهرت ورقة بحثية لعام 2022 وجود علاقة قوية بين مصايد الأسماك الصغيرة، والحد من الفقر، وزيادة استهلاك الأسماك، وتحسين الأمن الغذائي⁶. يؤكد هذا البحث على الدور الحيوي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في ضمان أمن سبل العيش، حيث تشير الأدلة إلى أن الأسر العاملة في صيد الأسماك أقل عرضة بنسبة 9٪ للمعاناة من فقر الدخل مقارنة بالأسر العاملة في الزراعة. علاوة على ذلك، من المرجح أن تحقق الأسر التي تعيش على مقربة من المسطحات المائية نظامًا غذائيًا متنوعًا ومغذيًا أكثر من تلك الموجودة في أماكن أبعد. بالإضافة إلى ذلك، تميل الأسر القريبة من المسطحات المائية إلى إظهار مستويات أعلى من ثروة الأصول مقارنة بالأسر التي لا تقوم بصيد الأسماك. تقدم الدراسة بشكل عام أدلة تجريبية على العلاقة النفعية بين مصايد الأسماك الصغيرة، والحد من الفقر، وزيادة استهلاك الأسماك وتعزيز الأمن الغذائي في ملاوي وتنزانيا وأوغندا.

- تعزيز التجارة بين الدول الإقليمية
- 8.52. تعد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية قطاعين هامين في القارة الأفريقية، على النحو المعترف به في إعلان أبوجا لعام 2006. ومع ذلك، فإن أهميتها غير ممثلة بشكل كاف في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في إطار نتائج البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والأطر الاستراتيجية الأخرى. لا تزال الأسماك هي السلعة الأكثر تداولًا، مما يساهم بشكل كبير في تجارة الأسماك داخل الأقاليم وفيما بينها في أفريقيا. كشفت الدراسات التي أجرتها منظمة WorldFish والاتحاد الأفريقي – المكتب الأفريقي للموارد الحيوانية وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن شبكة تجارة غير رسمية قوية للأسماك ومنتجات مصائد الأسماك عبر الحدود الأفريقية. على سبيل المثال، قدرت الأبحاث التي أجريت في ثلاثة أسواق مختارة في غانا تصديرًا سنويًا غير رسمي يبلغ حوالي 6000 طن متري من الأسماك إلى

6. Simmance, F. A., Nico, G., Funge - Smith, S., Basurto, X., Franz, N., Teoh, S. J., Byrd, K. A., Kolding, J., Ahern, M., Cohen, P. J., Nankwenya, B., Gondwe, E., Virdin, J. Communications Earth & Environment (2022). يرتبط إدارة مصايد الأسماك الداخلية والساحلية صغيرة النطاق بتحسين الدخل والأمن الغذائي. *Environment* 3(1). <https://doi.org/10.1038/s43247-022-00496-5>

البلدان المجاورة بقيمة سوقية سنوية تبلغ 18.6 مليون دولار أمريكي. شهدت زامبيا تصدير ما يقدر بنحو 102000 طن من الأسماك، بقيمة 3.3 مليون دولار أمريكي، بشكل غير رسمي إلى البلدان المجاورة. في ملاوي، قُدرت صادرات الأسماك غير الرسمية إلى البلدان المجاورة بأكثر من 24000، بقيمة إجمالية قدرها 42 مليون دولار أمريكي. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تتجاوز بكثير الإحصاءات الرسمية، التي لا تأخذ في الاعتبار أنشطة التجارة غير الرسمية.

8.53. تعد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من بين القطاعات الفرعية الأكثر استيعابًا للجنسين، مع مشاركة واسعة ونشطة من النساء والشباب، لا سيما في سلسلة القيمة لإنتاج الأسماك وتجاريتها. وبالتالي، فإن التركيبة السكانية للتجارة غير الرسمية في أفريقيا جديرة بالملاحظة، حيث أن جزءًا كبيرًا من تجار الأسماك غير الرسميين عبر الحدود تقل أعمارهم عن 40 عامًا. وينكشف أيضًا ارتفاع مشاركة الشباب ارتفاعًا بارزًا في جميع أنحاء سلسلة القيمة بأكملها. وهذا يؤكد الأهمية الحيوية للقطاع في خلق مصادر للدخل بين سكان أفريقيا المتزايد عددهم.

التوصيات

8.54. تحسين مؤشرات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية: يعد إجراء تحليل نقدي لمؤشرات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الموصى بها لتقرير الاستعراض المقرر كل عامين خطوة حيوية في تعزيز رؤية القطاع وفعاليتها في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. من خلال ضمان أهمية المؤشرات، والمواءمة مع الأهداف الأوسع، ومراعاة السياق، والشمولية، وموثوقية البيانات، والقدرة على قياس التقدم والتأثير، ومشاركة أصحاب المصلحة، يمكن لعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا امتلاك وتسخير إمكانات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بشكل أفضل من أجل تحويل النظم الغذائية المستدامة في أفريقيا.

8.55. زيادة الاستثمار في قطاع مصايد الأسماك: إدراكًا لانخفاض مستويات الإنفاق الحكومي في قطاع مصايد الأسماك مقارنة بالقطاع الزراعي الأوسع، يوصى بأن تعطي البلدان الأفريقية الأولوية لزيادة الاستثمار في مصايد الأسماك. يجب على الحكومات تخصيص نسبة أعلى من ميزانياتها الزراعية لمصايد الأسماك لدعم النمو المستدام للقطاع ويمكن تحقيق ذلك من خلال تخصيص الاستراتيجيات للموارد والاستثمار في المبادرات التي تعزز الإنتاج المستدام لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

8.56. تعزيز استهلاك الأسماك والأمن الغذائي: بالنظر إلى التباين الكبير في استهلاك الأسماك عبر البلدان والمناطق الأفريقية، ينبغي بذل الجهود لتعزيز استهلاك الأسماك، لا سيما في المناطق التي يكون فيها أقل من المتوسط الأفريقي. يجب تصميم السياسات والبرامج لتعزيز الوصول إلى الأسماك، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة من السكان، وتحسين جودة النظام الغذائي. وينبغي دعم وتوسيع مصايد الأسماك الداخلية، التي يتأكد أهميتها في توفير أنظمة غذائية متنوعة ومغذية.

8.57. تعزيز تجارة الأسماك داخل المنطقة: يمثل دمج مصايد الأسماك في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة كبيرة لإضفاء الطابع الرسمي على تجارة الأسماك الإقليمية داخل أفريقيا وتعزيزها. تستطيع الدول الأفريقية تسخير الإمكانات الاقتصادية الكاملة لموارد مصايد الأسماك لديها مع ضمان الأمن الغذائي وسبل المعيشة لمواطنيها، وذلك من خلال مواءمة اللوائح وتحسين البنية التحتية وتعزيز الاستدامة وتعزيز التعاون.

8.58. الاستفادة من مصايد الأسماك الصغيرة النطاق للحد من الفقر: ثبت أن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق لها تأثير إيجابي على الحد من الفقر والأمن الغذائي وخلق مصادر للدخل. لأجل تسخير هذه الإمكانات، ينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة الاستثمار في مصايد الأسماك الصغيرة ودعمها، وضمان حصولها على الموارد والاهتمام الكافيين. يتضمن ذلك توفير الوصول إلى موارد الصيد، وتحسين البنية التحتية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق.

الاستنتاجات

8.59. لا تزال الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي والخطط الإقليمية للاستثمار الزراعي بمثابة أدوات أساسية لتنفيذ التزامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، بما يتماشى مع التوصيات المتعلقة بتنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في جميع أنحاء القارة.

8.60. على الرغم من اعتراف الاتحاد الأفريقي بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة المرتبطة بمصايد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية في أفريقيا، يفتقر هذا القطاع إلى التمويل الكافي للاستثمار.

8.61. تسلط البيانات المتاحة في الاستعراض المقرر كل عامين الضوء على المساهمة المحتملة لقطاع مصايد الأسماك، لكن استمرار انخفاض مستوى الاستثمار يقوض قدرته على التأثير بشكل كبير على التحول الاقتصادي والنمو الشامل.

8.62. في الوقت الحاضر، لا تتضمن عملية الاستعراض المقرر كل عامين آلية تتبع شاملة للتقدم المحرز في قطاعي مصايد الأسماك والزراعة على مستوى المؤشرات. على الرغم من التوصيات المقدمة خلال عملية الاستعراض الثالث المقرر كل عامين للموارد، لم تُنفذ بعد المؤشرات المستهدفة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

7. WorldFish, Antwi - Asare TO, Anoh P, Tall A, Aboya N, Chimatiro S and Dedi S. 2016. 7 ملخص البرنامج: 2016-37. متاح على: http://pubs.iclarm.net/resource_centre/2016-37.pdf.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 130 من 144

8 هـ.حالة تنفيذ القرار المتعلق بالزراعة العضوية الإيكولوجية في أفريقيا (القرار: (Ex. CL/Dec. 631 (XVIII)، 2011

المقدمة:

- 8.63. أحاط المقرر المتعلق بالزراعة العضوية (EX.CL/Dec.621 XVII) علماً بتقرير مؤتمر وزراء الزراعة المعقود في ليلونغوي، ملاوي يومي 28 و 29 تشرين الأول/أكتوبر 2010. أيد القرار الوارد فيه وأعرب عن قلقه إزاء الممارسة الحالية لاستغلال المزارعين العضويين في أفريقيا؛ وطلب من المفوضية ووكالة تنمية الاتحاد الأفريقي التابعة لها
- i. بدء وتقديم التوجيه لتحالف من الشركاء الدوليين بقيادة الاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء منصة أفريقية للزراعة العضوية بناءً على أفضل الممارسات المتاحة، و
- ii. تقديم التوجيه لدعم تطوير أنظمة الزراعة العضوية المستدامة وتحسين جودة البذور؛ ودعوا شركاء التنمية إلى تقديم الدعم الفني والمالي اللازم لتنفيذ هذا القرار.
- 8.64. في عام 2019، أصدرت اللجنة الفنية المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة مرسومًا رسميًا لأمانة مبادرة الزراعة العضوية البيئية بصفتها وكالتها للإشراف على تنفيذ والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارها بشأن الزراعة العضوية (EX.CL/Dec.621 XVII) وأيدت مقررًا حول الزراعة العضوية ووافقت أن يستضيفه بيوفيجن أفريقيا ترست. بعد ذلك، وُقعت مذكرة تفاهم في أديس أبابا في 20 يوليو 2022 بين بيوفيجن أفريقيا ترست ومفوضية الاتحاد الأفريقي.
- 8.65. حظيت الزراعة العضوية في أفريقيا (التي تعتبر بشكل متزايد زراعة عضوية بيئية، أو الزراعة العضوية البيئية والإيكولوجيا الزراعية) باهتمام كبير من المزارعين والممارسين وواضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين خلال جائحة كوفيد-19. وقد أظهر هذا قدرة الزراعة العضوية البيئية/ الزراعة الإيكولوجية على ضمان الأمن الغذائي مع معالجة انعدام الأمن الغذائي وتدهور الأراضي والفقر وتغير المناخ والقدرة على الصمود في وجه الصدمات، من بين فوائد أخرى.

التحليل والنتائج

- 8.66. حققت مبادرة الزراعة العضوية الإيكولوجية، بتوجيه من اللجنة التوجيهية القارية التي ترأسها مفوضية الاتحاد الأفريقي، إنجازًا جديرًا بالثناء في مجال السياسات من خلال الإبلاغ عن حالة قرار الاتحاد الأفريقي بشأن الزراعة العضوية والتقدم المحرز فيه لأول مرة في تقرير الاستعراض الثالث المقرر كل عامين لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا (2015-2021). وقد تحقق المزيد من الإنجازات في الاستعراض الرابع من الاستعراضات المقررة كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا حيث اعتمدت ثلاثة مؤشرات تتعلق بتعزيز الاهتمام بالزراعة العضوية البيئية/ الزراعة الإيكولوجية، وُجمعت البيانات من البلدان، وأدرجت في التحليل الحالي.

المعيار 3.1.8 (د): استخدام الأسمدة العضوية

- 8.67. تُسجل الأسمدة العضوية تحت المؤشر 1,3,1، تحت إجمالي استخدام الأسمدة (N+ P₂ O₅, N+P₂ O₅+ K₂O) ، لذلك، لا يمكن إضافة أرقام الأسمدة العضوية المقدمة إلى بيانات الأسمدة غير العضوية من حيث العناصر الغذائية ولكن الوزن. من السهل نسبيًا تتبع الأسمدة غير العضوية، فهي مصنعة ويُجرى تداولها بوضوح باستخدام رموز معروفة.
- 8.68. قدمت سبع وأربعون (47) دولة عضو بيانات في نظام الاستعراض الإلكتروني المقرر كل عام. قدمت 21 دولة مجموعات بيانات كاملة وعن إجمالي معيار استخدام الأسمدة لأول مرة. بالمقارنة مع الأراضي الصالحة للزراعة، قدمت ست دول كميات مختلفة من الأسمدة العضوية المستخدمة في عام 2022 وشملت هذه رواندا (5684 كجم/هكتار) وتوغو (623 كجم/هكتار) وجمهورية أ. صحراوي (194 كجم/هكتار) ومصر (98 كجم/هكتار) وبوروندي (55 كجم/هكتار) وإثيوبيا (38 كجم/هكتار). أبلغت البلدان الخمسة عشر المتبقية عن كميات أقل، تتراوح بين 1-3 كجم من الأسمدة العضوية لكل هكتار. الدول الـ 26 الأخرى إما ليس لديها بيانات عن الأسمدة العضوية، أو أبلغت عن صفر كجم من الأسمدة، بين عامي 2015 و 2022.
- 8.69. تشير الأرقام إلى إمكانية إيجاد طرق مختلفة لتسجيل أو تقدير كميات "الأسمدة العضوية". ربما أبلغت بعض البلدان عن تقديرات السماد العضوي المنتج والمستعمل على مستوى المزرعة (على سبيل المثال، رواندا وبوروندي)، بينما أبلغت بلدان أخرى عن الأسمدة العضوية التجارية والمعيار جيدًا والموحدة. من الأهمية بمكان زيادة التركيز على تعزيز صحة التربة من خلال التدخلات التي تعمل على تحسين غلة المحاصيل وجودة المحاصيل والاستدامة البيئية من خلال تعميم استخدام الأسمدة العضوية في قطاع الزراعة.
- 8.70. يساهم تطوير وتوحيد إجراءات قياس المغذيات في الأسمدة العضوية وتديلات التربة وتدريب المزارعين على كيفية استخدامها مساهمة كبيرة في تحسين صحة التربة واستدامتها. يمكن استخدام هذه الإجراءات لمصادقة منتجات الأسمدة العضوية وتحقيق الشفافية في صناعة الأسمدة العضوية.

المعيار 3.1.8: مؤشر أداء البذور وحالة أنظمة البذور التي يديرها المزارعون في أدوات سياسة البذور الوطنية والترتيبات المؤسسية

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014
تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024
صفحة 131 من 144

8.71. سجل ما مجموعه 18 دولة تقدماً يزيد عن 70 ٪ مما يعني أن لديهم ظروفًا مواتية تتمثل في السياسة والاستراتيجية والإعلان والقوانين والاستثمارات أو البرامج المعمول بها. أبلغت الحكومات في بقية البلدان عن اعتراف جزئي بأنظمة البذور التي يديرها المزارعون.

المعيار 6.1.2: مجال الزراعة في إطار الممارسات الإيكولوجية العضوية والزراعة الإيكولوجية لكل هكتار

8.72. أبلغ ما مجموعه 33 دولة، تمثل 60 ٪ من إجمالي 55 دولة، عن حصة الأراضي الزراعية في إطار الزراعة العضوية البيئية/ الزراعة الإيكولوجية. وعموماً، هناك 17 بلداً في طريقها إلى الحصول على حصة مستهدفة من الأراضي الزراعية في إطار الإدارة المستدامة للأراضي والمياه. كانت بوتسوانا (25.6 مليون هكتار) هي البلد الذي يمتلك أعلى الأراضي في إطار الزراعة العضوية البيئية، وكانت ليبيريا هي الأصغر التي أبلغت عن هكتارين فقط. يمكن أن ترتبط تلك النتيجة بمشكلة تتعلق بالبيانات، حيث سُجلت اختلافات كبيرة في الطريقة التي أبلغت بها البلدان عن هذا المؤشر.

8.73. في بلدان التي تمتلك الزراعة العضوية البيئية (بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية)، برزت مالي كدولة لديها أعلى الأراضي بموجب خطة العمل حيث أبلغت عن 3.2 مليون هكتار، تليها بنين (1.0 مليون هكتار)، وأثيوبيا (1.0 مليون هكتار)، وأوغندا (505000 هكتار)، وتنزانيا (286000 هكتار)، وكينيا (123000) ونيجيريا (58000 هكتار). البلدان الأخرى التي لديها مساحات كبيرة من الأراضي في إطار الزراعة العضوية البيئية هي المغرب (1.0 مليون هكتار) وتونس (325000 هكتار) ومصر (116000 هكتار) وجنوب إفريقيا (97000 هكتار). تشمل البلدان ذات الأراضي الأصغر بكثير في إطار الزراعة العضوية البيئية في منطقة شرق أفريقيا غينيا الاستوائية (510 هكتار) وموزامبيق (1404 هكتار) والكاميرون (1969 هكتار). يعد معدل نجاح الإبلاغ بنسبة 60 ٪ لهذا المؤشر مؤشراً واضحاً على توفر بيانات الزراعة العضوية البيئية، ويمكن أن تهدف البلدان إلى الإبلاغ بنسبة 100 ٪ في الدورات اللاحقة.

8.74. وتفيد هذه التطورات الجديدة في التقدم المحرز نحو تعميم الزراعة العضوية البيئية في الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي وخطط الاستثمارات الزراعية الإقليمية بحلول عام 2025 على النحو المنصوص عليه في الخطة الاستراتيجية لمبادرة الزراعة العضوية البيئية (2015-2025). بدأت مبادرة الزراعة العضوية البيئية بالفعل خطة لمراجعة الخطة الاستراتيجية الحالية استعداداً لوضع استراتيجية للفترة 2025-2035.

8.75. تجدر الإشارة إلى أن الخطة الاستراتيجية لمبادرة الزراعة العضوية البيئية تتزامن مع المناقشة الجارية حول ما بعد مالابو ومستقبل تخطيط الاستعراض المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والذي سيكون أيضاً لمدة عشر سنوات (2025-2035). هذه فرصة لمواصلة مبادرة الزراعة العضوية البيئية مع نتائج ما بعد مالابو كما هو متوقع في الفترة القادمة من الاستعراض المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

الشكل 8.5: حالة أنظمة البذور التي يديرها المزارعون



المصدر: 1 تحليل بيانات الاستعراض الرابع المقرر كل عامين.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 132 من 144

التوصيات

- 8.76. هناك أدلة على أن بيانات الزراعة العضوية البيئية/الإيكولوجية متاحة ويستطيع البلدان جمعها. ولذلك،
- i. تُصنف المعايير التي تميز بين الممارسات التقليدية والزراعة العضوية البيئية/الإيكولوجية لإبلاغ البلدان بشكل أكبر حول كيفية أداء القطاعات الفرعية الزراعية المختلفة وللمزيد من المعلومات حول السياسات وقرارات الاستثمار. على سبيل المثال. الوصول إلى معايير الخدمات الاستشارية والاستثمارات في الزراعة وما إلى ذلك.
 - ii. تعزيز جمع البيانات الوطنية والإبلاغ عن مؤشرات الزراعة العضوية البيئية: توعية البلدان وتدريبها على الزراعة العضوية البيئية، وجمع البيانات للمعايير المصنفة.
 - iii. يجب أن يتعاون إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشكل وثيق مع مبادرة الزراعة العضوية البيئية والمنظمة الأفريقية للتوحيد القياسي لتطوير الشهادات والمعايير والتعريفات والبروتوكولات التجارية العامة التي توفر فرصًا للمزارعين العضويين وتجعل المنتجات العضوية أكثر جاذبية وتنافسية.
 - iv. تطوير وتوحيد بروتوكولات قياس المغذيات في الأسمدة العضوية وتعديلات التربة لتوثيق جودة وكمية الأسمدة العضوية.
 - v. يجب تكييف إطار الاتحاد الأفريقي الذي طُوّر مؤخرًا لموامة أنظمة البذور في إفريقيا جنوبًا إلى جنب مع خارطة طريق أنظمة البذور التي يديرها المزارعون التي وضعتها مبادرة الزراعة العضوية البيئية وأُقرت في كمبالا في مايو 2022.

الملخص

- 8.77. حققت المناطق التي توجد فيها مشاريع نشطة لمبادرة الزراعة العضوية البيئية (شرق وغرب أفريقيا) أداءً أفضل في مؤشرات الزراعة العضوية البيئية من المناطق التي لا تركز على مبادرة الزراعة العضوية البيئية. هناك رغبة أكبر أن تضع مبادرة الزراعة العضوية البيئية منهجًا أكثر قارية لتعزيز التوازن الإقليمي وتسهيل جمع البيانات التمثيلية المستخلصة من جميع المناطق الخمس في أفريقيا. ومن المرجح أن تؤدي زيادة الدعم الحكومي لخطة العمل إلى تخفيف العديد من الحواجز المؤسسية التي تحد من عمليات صياغة سياسة الزراعة العضوية البيئية.
- 8.78. في الواقع، يوفر وجود قطاع جيد التنظيم وذو دوافع عالية، مع أهداف مشتركة وتحليل مشترك للوضع الحالي والعقبات والفرص، واستراتيجيات صياغة السياسات مع تقسيم واضح للأدوار والوظائف، قوة إيجابية قوية على جميع مستويات صياغة السياسات. تعد شمولية أصحاب المصلحة وإشراكهم أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لأهمية القرارات في صياغة سياسات الزراعة العضوية البيئية والتنسيق ومبادرات التخطيط.
- 8.79. تدعو مبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن الزراعة العضوية البيئية شركاء التنمية إلى الانضمام إلى ائتلاف الجهات المانحة التي تدعم حاليًا تدخلات الزراعة/الزراعة العضوية البيئية في مجال البحوث والمعرفة التطبيقية وإدارة المعرفة والأسواق وتنمية سلاسل القيمة والشباب والمرأة والدعوة والسياسات والمؤسسات وتنمية القدرات في جميع أنحاء أفريقيا.

الإبلاغ من قبل: أمانة مبادرة الزراعة العضوية البيئية- بيوفيجن أفريقيا ترست
المؤلفون (الدكتور ديفيد أمودافي وأليكس موتونجي وفينانسيا وامبوا)

1. معلومات أساسية

- 8.80 تحمل الميكنة الزراعية المستدامة أهمية كبرى لأفريقيا لتحسين الإنتاجية الزراعية وتجهيز المنتجات الزراعية وتقليل خسائر ما بعد الحصاد. ومع ذلك، تشهد القارة انخفاضاً في مستوى استخدام الميكنة الزراعية المستدامة في القارة الأفريقية بشكل عام، وفي أفريقيا جنوب الصحراء على وجه الخصوص، مقارنة بالقارات الأخرى. تشير التقديرات إلى أن حوالي 65 ٪ من المهام الزراعية لا تزال تؤديها العضلات البشرية والباقي من حيوانات الجر (25 ٪) وقوة المحرك، والتي تساهم بنحو 10 ٪ فقط. يظهر الاتجاه الحالي أن الشباب يهاجرون من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية للبحث عن فرص أكثر مراعاة للبيئة، ويترك كبار السن، ومعظمهم من النساء والأطفال، يرعون المزارع. ولهذه الأسباب، يحدد أحد القرارات بموجب الالتزام رقم 3 من إعلان مالابو لعام 2014 الميكنة الزراعية كعامل رئيسي في تحقيق هدف مضاعفة مستويات الإنتاجية الزراعية بحلول عام 2025. بصورة أكثر تحديداً، يدعو القرار إلى إنشاء وتعزيز السياسات والمؤسسات وأنظمة الدعم المناسبة لتسهيل "الميكنة وإمدادات الطاقة المناسبة والموثوقة وبأسعار معقولة". وبالتالي، يُنظر إلى الميكنة الزراعية المستدامة في أفريقيا على أنها ركيزة لا غنى عنها لتحقيق الالتزام بإنهاء الجوع بحلول عام 2025 كما هو مذكور في إعلان مالابو، وبحلول عام 2030 كما هو مذكور في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.
- 8.81 ودعماً لهذا التطوع، أطلق الرئيس السابق لمفوضية الاتحاد الأفريقي، الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما، حملة "الحصر استخدام المعرفة اليدوية" في الدورة العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في يونيو 2015 في جنوب أفريقيا، وسلمت رمزياً محرراً ألباً إلى كل رئيس دولة وحكومة أفريقي، للإشارة إلى وجوب التحول إلى الميكنة الزراعية السريعة في أفريقيا. واصلت إدارة الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة الحفاظ على الزخم في تنفيذ هذه المبادرة.

2. الأهداف والغايات

- 8.82 في حين لا توجد أهداف محددة بشأن الميكنة الزراعية في إعلان مالابو، فإن الهدف هو المساهمة في مضاعفة مستويات الإنتاجية الزراعية بحلول عام 2025، وتسريع النمو الاقتصادي، وإنهاء الجوع بحلول عام 2025.

3. الإنجازات/التقدم المحرز في تعزيز استخدام الميكنة الزراعية

- 8.83 بعد إطلاق إطار الميكنة الزراعية المستدامة الذي طُوّر من خلال التعاون المشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة خلال اجتماع لجنة الزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في أكتوبر 2018، سعت منظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشبكة الأفريقية للحرارة المحافظة على التربة إلى تفعيل الإطار من خلال أنشطة مختلفة. وذلك يشمل ما يلي:
- (i) دعمت منظمة الأغذية والزراعة ثماني دول أعضاء في الاتحاد الأفريقي (بنن وتشاد وغانا وليبيريا ومالي وسيراليون وتوغو وزامبيا) لصياغة أو مراجعة الاستراتيجيات الوطنية للميكنة الزراعية المستدامة المستمدة من إطار الميكنة الزراعية المستدامة في أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، استعرضت ثلاثة بلدان، وهي أثيوبيا وكينيا وأوغندا، استراتيجياتها الوطنية للميكنة الزراعية باستخدام موارد أخرى. كما تدعم منظمة الأغذية والزراعة حالياً تنزانيا لمراجعة الاستراتيجية الوطنية للميكنة، وتوغو لصياغة استراتيجية جديدة.
 - (ii) طُورت منصة عبر الإنترنت "www.africamechanize.org" (AfricaMechanizePlatform) وأطلقت لتصبح المنصة الأساسية للتبادلات حول جميع جوانب تطوير وتعزيز الميكنة الزراعية المستدامة في أفريقيا. تستضيف الشبكة الأفريقية للحرارة المحافظة على التربة المنصة وتحتوي على 4 مكونات رئيسية هي (أ) مركز المعرفة (ب) بناء القدرات والشراكات والشبكات (ج) الصحيفة والمجلة، و (د) المساعدة الفنية؛
 - (iii) خلق الوعي حول إطار الميكنة الزراعية المستدامة في أفريقيا، وتعزيز الشبكات والروابط من خلال 10 ندوات عبر الإنترنت، أجريت باللغتين الإنجليزية والفرنسية على مدى عامين، بمشاركة 60 متحدثاً، وأكثر من 1600 مشارك من 75 دولة، غالبيتهم (45) من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وُزعت المحتويات من الندوات عبر الإنترنت على نطاق واسع من خلال منصة AfricaMechanize لإدارة المعرفة والشبكات؛
 - (iv) عزز المؤتمر الأفريقي الثالث للزراعة المحافظة على التربة (ACCA 3) (<https://africacongress.org/>)، الذي عقد في الرباط، المغرب، في الفترة من 5 إلى 8 يونيو 2023، موقف أفريقيا من الزراعة المحافظة على التربة والميكنة الزراعية المستدامة. شارك في تنظيمه الشبكة الأفريقية للحرارة المحافظة على التربة، والمملكة المغربية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة تنمية الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والمعهد الوطني للبحوث الزراعية في المغرب، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، بالتعاون مع مختلف الشركاء، تحت شعار "بناء مستقبل مرّن في أفريقيا من خلال الزراعة المحافظة على التربة مع الميكنة المستدامة"، وحضره 557 شخصاً (155 أنثى) من 63 دولة (32 من أفريقيا). دعا إعلان الرباط للاتحاد الأفريقي إلى تفعيل إطار الميكنة الزراعية المستدامة في أفريقيا من أجل زيادة الدعم من الشركاء والمنظمات المانحة وتسريع اعتماده من قبل الدول الأفريقية. لخصت النتائج الرئيسية في إعلان المؤتمر الأفريقي الثالث للزراعة المحافظة

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 134 من 144

على التربة المكون من 13 نقطة. تستهدف القرارات الواردة في الإعلان إجراءات محددة تتخذها مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمجتمع المدني والبحوث والأوساط الأكاديمية لتعزيز الميكنة الزراعية المستدامة في أفريقيا؛

(v) يعد المكتب دون الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للجنوب الأفريقي برنامجاً رائداً للميكنة الزراعية المستدامة للزراعة الذكية مناخياً، والذي يتضمن خرائط طريق وطنية لدعم تفعيل إطار الميكنة الزراعية المستدامة في أفريقيا. تغطي هذه المبادرة 15 دولة عضو في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ينصب التركيز الأولي على عنصرين شاملين من إطار الميكنة الزراعية المستدامة في أفريقيا: العنصر 9 (الحاجة إلى رؤية طويلة الأجل: قضايا السياسة والاستراتيجية) والعنصر 10 (إنشاء مؤسسات مستدامة للتعاون الإقليمي).

(vi) كلفت منظمة الأغذية والزراعة بإجراء دراسة نفذتها الشبكة الأفريقية للحرثة المحافظة على التربة بعنوان تطوير توجهات الاستثمار في الميكنة الزراعية المستدامة في أفريقيا في 22/2021. تضمنت هذه الدراسة إجراء تحليل للظروف الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والبيئية المترابطة لتحديد نقاط الدخول اللازمة للاستفادة من الاستثمارات في الميكنة الزراعية المستدامة على طول سلسلة القيمة الغذائية الزراعية بأكملها بما يتماشى مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة وإطار الميكنة الزراعية المستدامة في أفريقيا والخطط الوطنية للاستثمار الزراعي. أجريت الدراسة في بلدان أفريقية مختارة (بنين والكاميرون وأثيوبيا وغانا وكينيا وتنزانيا ونيجيريا وزامبيا)، وحددت ستة مجالات ذات أولوية للاستثمار: (1) تعزيز الميكنة وتطوير سلاسل القيمة الزراعية؛ (2) تعزيز ميكنة الزراعة الذكية مناخياً؛ (3) تعزيز القدرة على الميكنة الزراعية؛ (4) تحسين إدارة المعرفة بالميكنة الزراعية؛ (5) تحسين قياس أداء الميكنة الزراعية؛ (6) إنشاء بيئة تمكينية للميكنة وتمويل مبتكر. وأوصت الدراسة بأن يكون للمؤسسات والمنظمات الفنية والمالية الدولية دور تلعبه في الاستفادة من خبراتها ودعمها المالي للتأثير على مشاكل وتحديات تأسيس الميكنة الزراعية المستدامة في الدول الأفريقية. وتشمل بعض المؤسسات والمنظمات ذات الصلة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والرابطة الأوروبية للآلات الزراعية والمؤسسات المالية الدولية (مثل البنك الأفريقي للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي) وشركاء التنمية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف؛

(vii) في 31 مارس 2022، اجتمع مدير وروساء خدمات الميكنة والهندسة الزراعية من مختلف البلدان الأفريقية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين افتراضياً لتحقيق إنشاء الهياكل التشغيلية لتنفيذ إطار الميكنة الزراعية المستدامة في أفريقيا على المستويين دون الإقليمي والإقليمي. اجتذبت الندوة الافتراضية، التي اشتركت في تنظيمها منظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشبكة الأفريقية للحرثة المحافظة على التربة، 68 مشاركاً مدعواً، بما في ذلك مديري وروساء خدمات الميكنة والهندسة الزراعية من 30 دولة وممثلون عن أربع مجموعات اقتصادية إقليمية (SAMA) <https://www.fao.org/F-> تطوير هياكل إطار الميكنة الزراعية المستدامة.

8.84. قرر الاجتماع ما يلي:

- دعت إلى اتخاذ إجراءات عاجلة نحو التعاون بين مديري وروساء خدمات الميكنة والهندسة الزراعية لحل العديد من التحديات التي تسببت في استمرار الركود والانخفاض في الميكنة الزراعية في أفريقيا.
 - الحاجة الملحة لإنشاء شبكة رسمية لمديري وروساء خدمات الميكنة والهندسة الزراعية لتحقيق الرؤية طويلة الأجل للميكنة في أفريقيا بناءً على العناصر العشرة لمؤسسة النقد العربي السعودي.
 - يعمل مدير وروساء خدمات الميكنة والهندسة الزراعية بشكل رسمي معاً في تفعيل إطار الميكنة الزراعية المستدامة لتسريع الوصول إلى الميكنة الزراعية واستخدامها في جنوب الصحراء الكبرى.
- 8.85. من خلال لجنة توجيهية مؤقتة من ممثلين (من السنغال والكاميرون والكونغو ومدغشقر وتنزانيا وسيراليون وزامبيا)، يقوم مدير وروساء خدمات الميكنة والهندسة الزراعية بتطوير (أ) هياكل الشبكة الإقليمية لمديري وروساء خدمات الميكنة والهندسة الزراعية، (ب) إطار عمل لشبكة مديري وروساء خدمات الميكنة والهندسة الزراعية، و (ج) مذكرات مفاهيم برنامج إطار الميكنة الزراعية المستدامة.

4. البيانات/المعلومات والتوصيات الناقصة حول كيفية سد الثغرات

8.86. يتمثل أحد التحديات الرئيسية في الافتقار إلى بيانات محدثة من الدول الأعضاء حول ما يتم تنفيذه من أجل تفعيل إطار الميكنة الزراعية المستدامة وحالة الميكنة الزراعية على المستوى القطري. اتخذت خطوات لإشراك مديري الميكنة الزراعية في منصة الميكنة في أفريقيا ولكن هناك المزيد مما يجب القيام به؛

8.87. لا تتعقب عملية الاستعراض المقرر كل عامين حالياً التقدم المحرز في الميكنة الزراعية على المستوى القطري. ينبغي وضع مؤشرات محددة بشأن الميكنة الزراعية، وإدراجها في تقارير الاستعراض المقرر كل عامين لتتبع التقدم المحرز في الإعلان؛

8.88. على الرغم من أن الدول الأعضاء تضع استراتيجيات وطنية للميكنة الزراعية، إلا أن هناك حاجة إلى موارد لتنفيذ تلك الاستراتيجيات. ويتعين على الدول الأعضاء والشركاء في التنمية والقطاع الخاص تعزيز الاستثمارات من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجيات.

8.89. ينبغي إيلاء أهمية قصوى للميكنة المستدامة في إطار ما بعد مالابو الذي يجري تطويره.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 135 من 144

ه. الخاتمة

8.90. ينبغي ضمان دمج الميكنة الزراعية المستدامة في سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، مع طرائق التنفيذ المصاحبة، من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025 وما بعده. هناك حاجة ماسة إلى الاستثمارات في الميكنة الزراعية على طول سلسلة القيمة الغذائية لتمكين الجهات الفاعلة من زيادة إنتاجيتها وازدهار المجتمعات مع تجديد جاذبية القطاع الزراعي للشباب الريفي مع إدخال وظائف وتكنولوجيات جديدة. مما يتطلب بذل جهود كبيرة لبناء القدرات، لا سيما في تعزيز الدور التنسيقي لمديري ورؤساء خدمات الميكنة والهندسة الزراعية داخل البلدان. لقد حان الوقت لجميع أصحاب المصلحة لتطوير نموذج جديد للميكنة في أفريقيا بالاعتماد على إطار الميكنة الزراعية المستدامة.

8.ج. التقرير المرحلي الثاني لقطاع الثروة الحيوانية عن القرار EX.CL/Dec.792(XXIV) بشأن صياغة استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا في تقرير المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن الموارد الحيوانية، الوثيقة EX.CL/807(XXIV)، 2015

8.91. هذا هو التقرير الثاني في تقرير الاستعراض المقرر كل عامين عن التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة E.CL/Dec.792 (XXIV) التي كلفت مفوضية الاتحاد الأفريقي بصياغة استراتيجية لتنمية الثروة الحيوانية. أسست استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا في عام 2015 ومدتها عشرين عامًا (2015-2035)، من خلال عملية قارية تشاورية للغاية، بقيادة الاتحاد الأفريقي – المكتب الأفريقي للموارد الحيوانية ويتمويل من مؤسسة بيل وميليندا غيتس، وقد وضعت أجندة تحويلية لقطاع الثروة الحيوانية لتسخير إمكانات قطاع الثروة الحيوانية غير المستغلة بشكل كافٍ.

8.92. على غرار القطاعات الإنتاجية الأخرى، تأثر قطاع الثروة الحيوانية بشكل كبير بالآثار المركبة للآزمات العالمية الثلاثية: كوفيد-19، وتغير المناخ (أسوأ جفاف في الذاكرة البشرية حدث بين عام 2018 وأوائل عام 2023 مع خمسة مواسم متتالية من موسم هطول الأمطار الفاشلة في القرن الأفريقي الكبير، وحالات الفيضانات غير المسبوقة في بعض المناطق) والصراع في أوروبا الشرقية، مع آثار سلبية كبيرة على سبل المعيشة وتوافر وتكلفة الأغذية الحيوانية التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية والعمالة ووظائف سلسلة القيمة واستمرارية الأعمال مع إغلاق العديد من شركات الثروة الحيوانية، وتآكل مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الاقتصادات. سلطت الآزمات الثلاث الضوء على نقاط الضعف في قطاع الثروة الحيوانية ولكنها عملت أيضًا على دفع الابتكار وإظهار الإمكانيات التي يمكن تسخيرها إذا ضُح الاستثمار الكافي في هذا القطاع.

التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الرئيسية في استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا

8.93. يُعرض ستة مؤشرات، وهي أساسية لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا: أربعة منها هي مؤشرات مستوى المخدلات؛ واحد هو مؤشر مستوى المخرجات/النتائج، والآخر هو مؤشر مستوى التأثير.

مؤشرات مستوى المدخلات

المؤشر 1: الاستثمار العام في قطاع الثروة الحيوانية

(أ) الإنفاق على الثروة الحيوانية كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الزراعي الحكومي

8.94. تُظهر البيانات التي أُبلغت عنها الدول الأعضاء في الاستعراض الرابع المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا مستويات منخفضة من الإنفاق على قطاع الثروة الحيوانية مقابل هدف استراتيجي تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا المتمثل في استثمار 30 ٪ على الأقل من الإنفاق الزراعي العام في قطاع الثروة الحيوانية. خلال الفترة 2015-2022، أنفقت القارة في المتوسط حوالي 19.35 ٪ من الإنفاق الزراعي في قطاع الثروة الحيوانية. ارتفعت النفقات من 13.82 ٪ في عام 2015 إلى 16.15 ٪ في عام 2020 ولكنها انخفضت إلى 12 ٪ في عام 2022. ويثير هذا الانخفاض في متوسط الإنفاق قلقاً بالغاً فيما يخص قطاع الثروة الحيوانية. خلال الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، حققت خمسة (5) بلدان فقط هدف استراتيجي تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا البالغ 30 ٪ وما فوق: ناميبيا (55 ٪) وموريشيوس (51 ٪) وبوركينا فاسو (40 ٪) وليسوتو (38 ٪) وملاوي (36 ٪). بالرغم من زيادة عدد الدول الأعضاء التي حققت هدف استراتيجي تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا، لم تُسجل أي من تلك الدول الأداء الأفضل في عام 2020، مما يشير إلى عدم الاتساق في نفقات قطاع الثروة الحيوانية.

(ب) الإنفاق على الثروة الحيوانية كنسبة مئوية من القيمة المضافة للثروة الحيوانية.

8.95. تُقاس كثافة الإنفاق في قطاع الثروة الحيوانية كنسبة من القيمة المضافة للثروة الحيوانية (الناتج المحلي الإجمالي) التي تُنفق في القطاع. وبعبارة أخرى، جزء من إنتاج الثروة الحيوانية الذي يعاد استثماره في القطاع. وهو مقياس موضوعي لتقييم ما إذا كان الإنفاق القطاعي يتناسب مع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. بالنسبة لتقارير الاستعراض المقرر كل عامين عن البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، تحدد هدف كثافة الإنفاق (الإنفاق بالنسبة لمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة 19 ٪، أي ما حققته البلدان العشرة الأفضل أداءً. في المتوسط (2015-2022)، في جميع أنحاء أفريقيا، مثل الإنفاق على الثروة الحيوانية 13.77 ٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي للثروة الحيوانية مع نمو ملحوظ من 4.82 ٪ في عام 2015 إلى 13.53 ٪ في عام 2022. كان لدى خمسة بلدان فقط إنفاق على الثروة الحيوانية بنسبة 15 ٪ وأكثر من الناتج المحلي الإجمالي للثروة الحيوانية في عام 2022: جزر القمر وإسواتيني وموريتانيا وناميبيا وسيشيل.

المؤشر 2: رصيد الأعلاف الوطني

8.96. يرتبط ما بين سنتين وسبعين في المائة من التكلفة الإجمالية للإنتاج الحيواني بالتغذية وفي مناطق أخرى من العالم ما يصل إلى 60 ٪ من الحبوب المنتجة هي للأعلاف الحيوانية. يوفر مؤشر رصيد الأعلاف الوطني لوحة معلومات تقارن حالة متطلبات الأعلاف للماشية والأعلاف المتاحة القابلة للاستخدام. من الأهمية بمكان توفير مؤشر عن الفجوة في الأعلاف للحفاظ على الثروة الحيوانية الوطنية وإنتاج الأطعمة الحيوانية المطلوبة لتلبية الأهداف التغذوية البشرية. يمتلك عدد قليل جداً من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قطاعاً وصناعة أعلاف مفصلية حيث يقوم معظم منتجي الثروة الحيوانية بتغذية الحيوانات على ما هو متاح أكثر من متطلبات علف الماشية وأهداف الإنتاج. هناك نقص في القدرة المؤسسية وآليات الاستثمار التعاقدية لتقديم الأعلاف التي تتطلبها الثروة الحيوانية وضعف الصلة بين الإنتاج الحيواني والاحتياجات الغذائية البشرية التي يمكن تلبيتها من خلال الأغذية الحيوانية.

8.97. أشار مسح الأعلاف والأعلاف للاتحاد الأفريقي – المكتب الأفريقي للموارد الحيوانية لعام 2023 الذي أجراه مشروع أنظمة الأعلاف المرنة بتمويل مشترك من مؤسسة بيل ومليندا غيتس ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أنه من بين 55 دولة عضواً أجري المسح عليها، أجابت 17 دولة فقط على استفسار إجراء جرد الأعلاف مؤخرًا: بوروندي والكاميرون وتشاد وكوتديفوار وإثيوبيا وإسواتيني واليابون وكينيا وليسوتو وليبيريا والنيجر ونيجيريا والصومال وجنوب السودان وتوغو وأوغندا وزمبابوي. من بين الاثني عشر، أجاب خمسة فقط بالإيجاب: أثيوبيا وكينيا والنيجر وأوغندا وزمبابوي، حيث أُبلغت جميع البلدان الخمسة عن أرصدة علفية سلبية تشير إلى تحديات في تلبية متطلبات الثروة الحيوانية.

8.98. تؤكد الخسائر الفادحة الأخيرة لما يقدر بنحو 9.5 مليون حيوان في الجفاف الأخير في القرن الأفريقي الكبير، والتي تبلغ قيمتها أكثر من ملياري دولار أمريكي من حيث أصول الثروة الحيوانية والإنتاج وسبل العيش والعمالة وخدمات النظام الإيكولوجي من بين قيم أخرى، على أهمية تنوع أرصدة الأعلاف الوطنية. في الوقت الحالي، تُحدد الكوارث من خلال التنبهات المناخية وغيرها من مؤشرات مستوى المخرجات/الناتج بناءً على المادة الجافة الدائمة وحالة الثروة الحيوانية والتنبهات الإنسانية، وعند هذه النقطة يكون هناك لجوء محدود لمعالجة قضايا الأعلاف. بشكل عام، لم تُسخر معلومات مستوى المدخلات التي توفرها أرصدة التغذية الوطنية لتحريك الإجراءات اللازمة بما في ذلك تنبيهات الطوارئ لزيادة الاستثمار في موارد التغذية.

المؤشر 3: السلالات الحيوانية

8.99. أُدرج مؤشر السلالات الحيوانية مؤخرًا في الاستعراض المقرر كل عامين باعتباره مهمًا لتتبع نمو صناعة الثروة الحيوانية. توصي استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا الدول الأعضاء بتطوير سلالات الماشية وتكييفها محليًا من أجل نمو قطاع نشط ومرن. أُبلغت تسع وثلاثون (39) دولة عضوًا عن بيانات حول المؤشر الجديد لسلالات الثروة الحيوانية للماشية والماعز والخنازير والأغنام والإبل. يُظهر الأداء أن الدول الأعضاء لا تزال تعتمد على سلالات الماشية المستوردة والغربية. هذه السلالات الحيوانية المستوردة تدفع القطاع التجاري للثروة الحيوانية فقط، في حين أن غالبية المنتجين هم من المجتمعات ذات الحيازات الصغيرة. تُشجع الدول الأعضاء على بذل جهود مدروسة لوضع استراتيجيات وهيكل من شأنها أن تبدأ التنمية المحلية واعتماد سلالات الثروة الحيوانية المحلية التي ستكون متاحة ويمكن أن يستخدمها غالبية مربي الماشية.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 137 من 144

المؤشر 4: صحة الحيوان ورفاهه

- 8.100 لا تزال أنظمة وخدمات صحة الحيوان في غالبية البلدان الأفريقية ضعيفة كما يتضح من نتائج المنظمة العالمية لصحة الحيوان التي تحلل الدراسات عن أداء الخدمات البيطرية التي أجريت في السنوات الأخيرة وقدمت في تقرير الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2021. ولتحسين الأداء، اضطلع الاتحاد الأفريقي – المكتب الأفريقي للموارد الحيوانية بالشراكة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والقطاع الخاص والشركاء الاستراتيجيين، وفي إطار استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا، بأنشطة لتعزيز تقديم خدمات الصحة الحيوانية من خلال الإصلاحات المؤسسية التي شملت تطوير/تعزيز السياسات والاستراتيجيات والتشريعات البيطرية. استنادًا إلى استراتيجية الصحة الحيوانية لأفريقيا، التي تشرح جوانب الصحة الحيوانية في استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا، قامت سبع وثلاثون (37) دولة عضو بتحديث التشريعات البيطرية المختلفة وبناء القدرات للامتثال.
- 8.101 خلال احتفالات الذكرى السنوية السبعين للاتحاد الأفريقي – المكتب الأفريقي للموارد الحيوانية، أطلق برنامج استئصال طاعون المجترات الصغيرة لعموم أفريقيا (2023-2027). وضعت 28 دولة عضو استراتيجيات وطنية لمكافحة طاعون المجترات الصغيرة والقضاء عليه وخطط عمل خمسية بما يتماشى مع المبادرة العالمية للقضاء على طاعون المجترات الصغيرة بحلول عام 2030 والاستراتيجية القارية بشأن طاعون المجترات الصغيرة. تعهد الاتحاد الأوروبي بمبلغ 500,000 يورو للأنشطة التحضيرية و 8,000,000 يورو لبرنامج القضاء على طاعون المجترات الصغيرة. اعترفت المنظمة العالمية لصحة الحيوان رسميًا بليسوتو كدولة خالية تاريخيًا من طاعون المجترات الصغيرة؛ في حين تم دعم بوروندي وسيراليون للاستجابة لحالات انقطاع طاعون المجترات الصغيرة، في حين ذُرب كل من كابو فيردي وكينيا على المراقبة البيولوجية للحيوانات. دعمت الرابطة الأفريقية لمؤسسات التعليم البيطري تكييف وتحديد سياق توصيات اليوم الأول من المنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأن كفاءات الأطباء البيطريين المتخرجين في السياق الأفريقي.
- 8.102 يُعزز التنسيق الإقليمي والموانمة وتبادل المعلومات والوقاية من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود ومكافحتها من خلال عقد إحدى عشرة آلية تنسيق قارية وإقليمية: اجتماعات اللجنة التوجيهية الإقليمية للإطار العالمي للأمراض الحيوانية العابرة للحدود في أفريقيا؛ والمنصة القارية لصحة الحيوان في أفريقيا- الفريق التوجيهي؛ واجتماعات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشبكات الإقليمية لصحة الحيوان في شرق أفريقيا التي تعزز التنسيق والموانمة وتبادل المعلومات للحد من التهديدات الناجمة عن الأمراض الحيوانية العابرة للحدود بشأن الأمن الغذائي وسبل العيش والتجارة. أُحرز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية الأفريقية لرعاية الحيوان من خلال عقد اجتماعات لجنة التنسيق التابعة للمنبر الأفريقي لرعاية الحيوان ووضع وثيقة دعوة: قضية ملحة لرعاية الحيوان في أفريقيا.

مؤشر مستوى المخرجات/ المخرجات

المؤشر 5: مؤشر تجارة الثروة الحيوانية

- 8.103 يعد هذا المؤشر مقياسًا حاسمًا للتقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي الهام لاستراتيجية تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا المتمثل في تحديد وتخطيط وتعزيز سلاسل قيمة الثروة الحيوانية ذات الأولوية التي تمنح ميزة نسبية على المستويين الوطني والإقليمي، مما يساهم بشكل مباشر في تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. شرعت استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا في تعزيز التجارة داخل المنطقة وفيما بينها في سلع الثروة الحيوانية والماشية.
- 8.104 لا زالت تشهد أفريقيا كفاءة أداء دون المستوى المطلوب من حيث التجارة العالمية في الثروة الحيوانية ومنتجات الثروة الحيوانية. وهي لا تشكل سوى 5.1% و 6% و 2.9% من حصة التجارة العالمية لواردات منتجات الألبان والحيوانات الحية واللحوم ومخلفات اللحوم الصالحة للأكل، على التوالي. لا تزال حصة أفريقيا في التجارة العالمية لصادرات منتجات الألبان والحيوانات الحية واللحوم ومخلفات اللحوم الصالحة للأكل ضئيلة عند 0.7% و 3.1% و 0.5% على التوالي في عام 2022 (إحصاءات [التجارة الدولية](https://www.intracen.org/itc/market-info-tools/trade-statistics.3202) <https://www.intracen.org/itc/market-info-tools/trade-statistics.3202>).
- 8.105 للحصول على نظرة أعمق عن أداء تجارة الثروة الحيوانية يُفحص معدل نمو قيمة تجارة السلع والخدمات الزراعية داخل أفريقيا ومؤشر التنوع للتجارة البينية الأفريقية للسلع والخدمات الزراعية وهما المؤشران الرئيسيان. خلال الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، أبلغت 11 دولة عضو فقط عن سلعة ماشية واحدة على الأقل من بين سلعها الأساسية الخمسة ذات الأولوية. ويمثل هذا انخفاضًا من 13 سلعة أبلغت عن سلعة ماشية واحدة على الأقل من بين سلعها المتداولة ذات الأولوية في تقرير الاستعراض الثالث المقرر كل عامين. في حين أن عدد الدول الأعضاء التي أبلغت عن بيانات تجارة الثروة الحيوانية (الواردات والصادرات) في تقرير الاستعراض الرابع المقرر نسبيًا مهم نسبيًا عند 21 لكل من الواردات والصادرات، فقد انخفضت جودة البيانات مما جعل من الصعب تحديد الاتجاهات أو استخلاصها.

مؤشر مستوى التأثير

المؤشر 6: مؤشر التغذية: معدل نمو استهلاك الفرد من البروتينات الحيوانية المصدر

- 8.106 تُظهر مجموعة متزايدة من الأبحاث أن زيادة استهلاك الأطعمة من مصادر حيوانية والحليب واللحوم والبيض يرتبط بانخفاض كبير في مخاطر النقرم ونقص المغذيات الدقيقة. تمثل الأطعمة من مصادر حيوانية مصادر كثيفة الطاقة وجيدة للبروتين والعديد من المغذيات الدقيقة الرئيسية. توفر الأطعمة من مصادر حيوانية بروتينات سهلة الامتصاص والاستخدام وهي مهمة بشكل خاص للفئات الضعيفة مثل الأطفال والمرضى. مع انخفاض استهلاك أفريقيا للأغذية الحيوانية المصدر، حتى الكميات الصغيرة توفر فوائد كبيرة. لذلك، فإن الوصول إلى الأطعمة الحيوانية هو وسيلة قوية لضمان قدرة الأفراد الأشد فقرًا في أفريقيا على تحسين نظامهم الغذائي. في هذا الصدد، يجب على أفريقيا استخدام مواردها الحيوانية الغنية لتلبية إعلان مالابو للقضاء على الجوع وهدف التنمية المستدامة ذي الصلة وأجندة 2063 الهدف رقم 3، على النحو الوارد في استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 138 من 144

- 8.107. مؤشر لتتبع استهلاك المنتجات الحيوانية في أفريقيا هو معدل نمو استهلاك الفرد من البروتينات الحيوانية التي يسهل حسابها باستخدام بيانات من الميزانية العمومية الغذائية الجديدة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. تتوفر بيانات عن 45 دولة أفريقية من بين 175 دولة في العالم للفترة 2014-2020 (<http://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS>).
- 8.108. يُظهر تحليل هذه البيانات أن الاستهلاك الأفريقي للبروتينات الحيوانية منخفض للغاية، حيث يبلغ متوسطه 12.5 جرامًا يوميًا للفرد (جم/يوم/فرد) بين عامي 2014 و 2020. وهذا أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ 26.8 (جم/يوم/فرد). ومما يثير القلق أن مستوى الاستهلاك قد انخفض خلال هذه الفترة، حيث انخفض بنسبة 8.4 ٪ إلى 11.9 (جم/يوم/فرد). وخلال الفترة نفسها، ارتفع الاستهلاك العالمي بنسبة 5.5 ٪. تستهلك 21 دولة أفريقية أكثر من المتوسط القاري في حين أن خمسة بلدان فقط (بوتسوانا والجابون وموريتانيا وموريشيوس وجنوب إفريقيا) لديها مستوى استهلاك أعلى من المتوسط العالمي. شهدت ستة وعشرون دولة (اثنا عشر منها تستهلك أقل من المتوسط القاري) نموًا سلبيًا في استهلاك البروتينات الحيوانية وهي مسؤولة عن انخفاض المتوسط القاري.
- 8.109. يجب على البلدان التي لديها معدلات عالية من التقرم تنفيذ استراتيجيات مراعية للتغذية لزيادة استهلاك منتجات الألبان والبيض و/أو اللحوم بين الأطفال الصغار والنساء في سن الإنجاب من خلال كل من التدخلات من جانب العرض والطلب.

8. التقدم المحرز في تنفيذ قرار الاتحاد الأفريقي بشأن إطار ممارسات تنمية الري وإدارة المياه الزراعية في أفريقيا (6-7) {EX.CL/I187 (XXXVI)} { فبراير 2020، أديس أبابا، إثيوبيا}

مقدمة

- 8.110. يسعى قرار الاتحاد الأفريقي بشأن تنمية الري وإدارة المياه الزراعية إلى تعزيز الوصول إلى استخدام حلول الري وغيرها من حلول إدارة المياه الزراعية من أجل زيادة مستدامة في الإنتاجية الزراعية وتكثيفها. يتمثل الهدف الشامل في زيادة إنتاجية الأراضي وتسهيل الدخل والاستهلاك وتعزيز سبل العيش المرنة على خلفية الصدمات المتعلقة بالمناخ من الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية.
- 8.111. وقد ارتبط انخفاض إنتاجية الزراعة الأفريقية بقلّة أو عدم استخدام مدخلات تعزيز الإنتاجية مثل تكنولوجيا الري. ولتحقيق هدف القضاء على الجوع، يتمثل هدف مالابو لعام 2014 في زيادة مساحة المحاصيل الزراعية المروية بنسبة 100 ٪ بحلول عام 2025. خلال الاستعراض المقرر كل عامين، يعد الوصول إلى تكنولوجيا الري أحد المؤشرات ضمن فئة الوصول إلى المدخلات الزراعية والتكنولوجيا في الالتزام بالقضاء على الجوع. تعتمد مضاعفة الإنتاجية وبناء نظام غذائي مرّن في القارة بطبيعتها على زيادة استخدام الري وحلول إدارة المياه الزراعية الأخرى مع مراعاة عدم القدرة على التنبؤ بهطول الأمطار؛ من حيث المدة والكثافة. يتتبع تقرير مخاطر الري أداء الدول الأعضاء في الوصول إلى تكنولوجيا الري كمعدل نمو لحجم المساحة المروية من القيمة الأساسية لعام 2015. تُعرّف المنطقة المروية بأنها جميع المناطق المروية و/أو المجهزة وظيفيًا للري. والحذر هو أنه بسبب التحديات الفنية والمنهجية المرتبطة بقياس وتقدير المساحة الإجمالية المروية، فإن معظم ما أبلغت عنه الدول الأعضاء تقديرات أقل بكثير من الواقع. ينصب التركيز في الغالب على مخططات الري العامة واسعة النطاق مع إهمال الري سريع النمو الذي يقوده المزارعون (على نطاق صغير). كما أن الأحجام المجزأة والموسمية المستخدمة (التخفي الموسمي) والطبيعة المشتتة للمنطقة المروية تشكل تحديات في القياس. يُتتبع الوصول إلى تكنولوجيا الري والإبلاغ عنها في تقارير الاستعراض المقرر كل عامين كنسبة مئوية للتغير في إجمالي المساحة المروية من القيمة الأساسية لعام 2015.

التحليل والنتائج

- 8.112. خلال تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين حول أداء الدول الأعضاء في تنفيذ ممارسات تنمية الري وإدارة المياه الزراعية في أفريقيا، فإنه دليل على أن معظم الدول الأعضاء تزيد بشكل مستدام من إجمالي مساحة المحاصيل المروية. ويتمثل هدف مالابو في زيادة حجم المناطق المروية بنسبة 100 في المائة في عام 2025 عن خط الأساس لعام 2015. وتظهر البيانات القارية المجمعة أنه على مدى فترة السنوات الثماني (2015-2023) زادت المساحة المروية من 9.7 ميجا هكتار إلى 12.4 ميجا هكتار، بمتوسط سنوي قدره 3.9 في المائة. بالنظر إلى الأداء المحدد للدول الأعضاء، لم يُبلغ 15 من الدول الأعضاء عن هذا المؤشر. بالنسبة للبلدان التي أبلغت، هناك بعض الاتجاهات المشجعة حيث أن تسعة (9) منها تسير على الطريق الصحيح؛ حيث حققت تلك الدول النتيجة المرجعية المتوقعة لعام 2022 البالغة 9.5. وهي بنين والكاميرون والكونغو وغينيا الاستوائية وأثيوبيا وغامبيا وموزامبيق والنيجر وسيراليون. كما يتضح أن أحد عشر (11) دولة أخرى، وإن لم تكن على المسار الصحيح، تتقدم بشكل جيد حيث زاد إجمالي الأراضي الزراعية المروية بها زيادة مستمرة بمرور الوقت. وسجلوا أكثر من 50 ٪ من معيار BR الرابع المتوقع اللازم لتحقيق هدف مالابو المتمثل في زيادة بنسبة 100 ٪ بحلول عام 2025. وهذه البلدان هي رواندا وتوغو ومصر وبوتسوانا وليبيريا وتنزانيا وملايو وأنغولا وموريتانيا وناميبيا وبوروندي). ويعني ذلك أنه مع الاستخدام المستدام لحلول الري وغيرها من حلول إدارة المياه الزراعية، هناك إمكانيات عالية لزيادة الإنتاجية وتكثيف الإنتاج في القارة.
- 8.113. يُظهر تحليل الاتجاه، بشكل عام، أنه بين عامي 2015 و 2022، كانت هناك زيادة في الأراضي الزراعية المروية. على الرغم من أن معدل النمو السنوي خلال الفترة كان منخفضًا إلى حد ما. بالنظر إلى هدف مالابو لعام 2014 المتمثل في زيادة المساحة الخاضعة للري بنسبة 100 ٪ في عام 2015 بحلول عام 2025، فمن الواضح أنه مع معدل نمو سنوي قدره 3.9 ٪، سيكون من المستحيل الوصول إلى الهدف في العامين المتبقين. ومع ذلك، هناك جانبًا مضيئًا يتمثل في وجود بعض التحسن في جميع أنحاء القارة. لا يزال شمال إفريقيا يمتلك أكبر الأراضي الزراعية المروية (4.8 ميللي هكتار) بينما تمتلك منطقة وسط إفريقيا حوالي 71,464

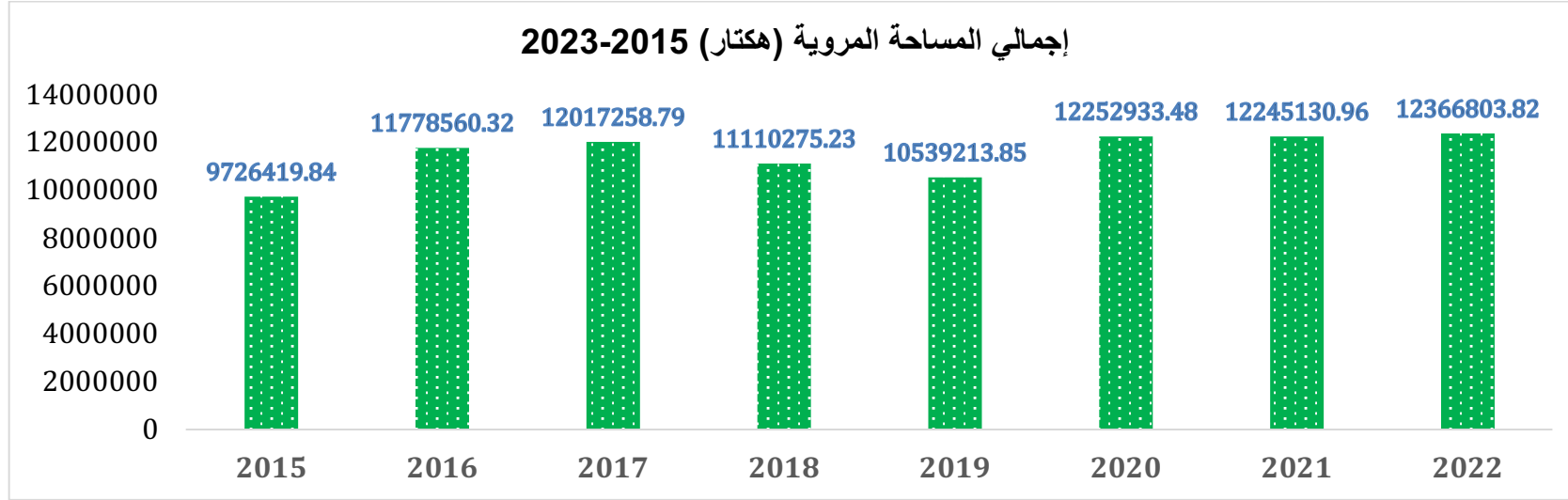
الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 139 من 144

هكتار من الأراضي الزراعية المروية. خلال الفترة قيد الاستعراض (2015-2022)، كان هناك انخفاض في المساحة المزروعة المروية فقط في منطقة غرب أفريقيا. قد لا يرتبط ذلك بفشل ونقص استخدام العديد من مخططات الري الكبيرة.

الشكل 8.6: الأداء القاري من حيث إجمالي الأراضي الزراعية المروية بين عامي 2015 و 2023.



المصدر: 1 تحليل بيانات الاستعراض الرابع المقرر كل عامين.

8.114. يوضح الشكل 8.7 الزيادة في إجمالي الأراضي الزراعية المروية خلال فترة السنوات الثماني (2015-2022) مصنفة حسب المنطقة. وكانت الزيادة الأعلى (14.4٪) في منطقة وسط أفريقيا بينما كانت الأدنى (3.1٪) في منطقة غرب أفريقيا. يبلغ إجمالي المناطق المروية بحلول عام 2022 للمناطق الشمالية والجنوبية والوسطى والشرقية والغربية لأفريقيا 4.8 مليون هكتار و 2.2 مليون هكتار و 71.464 هكتار و 3.4 مليون هكتار و 1.6 مليون هكتار على التوالي.

الخاتمة والتوصيات

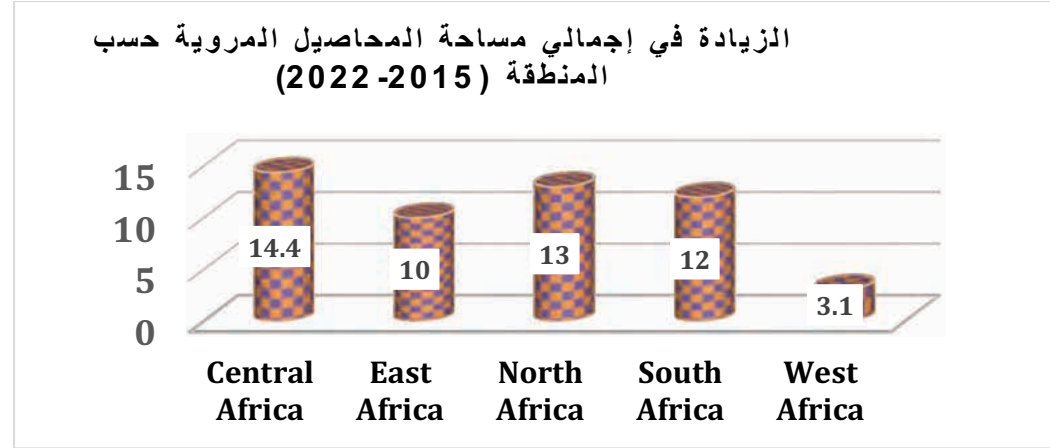
8.115. لا شك أن هناك فرصًا هائلة للاستفادة من الموارد المائية الهائلة في القارة لزيادة الإنتاجية الزراعية وتكثيفها وبناء نظام غذائي قادر على التكيف مع المناخ. تشير الأدلة المستمدة من تقرير الاستعراض الثالث الأخير المقرر كل عامين إلى أن حلول إدارة المياه الزراعية التي يديرها المزارعون والتي يقودها السوق هي الأكثر استدامة. ومع ذلك، لا يُبلغ عن تطورات الري التي يقودها صغار المزارعين لأنها صغيرة (لكل وحدة مساحة) وغالبًا ما تكون متفرقة. هناك حاجة لأن تضع الحكومة وشركاء التنمية، على جميع المستويات، منهجية لقياس ذلك والإبلاغ عنه. كما تحتاج الحكومة إلى تعزيز وتشجيع ري أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال السياسات المستهدفة وكذلك تمكين إصلاحات السوق والمؤسسات.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 140 من 144

الشكل 8.7: الزيادة في إجمالي مساحة المحاصيل المروية حسب المنطقة



المصدر: 1 تحليل بيانات الاستعراض الرابع المقرر كل عامين.

8. التقدم المحرز في تنفيذ قرار الاتحاد الأفريقي EX.CL/DEC.1074 (السادس والثلاثون بشأن إطار سياسة الصحة والصحة النباتية، 2020

مقدمة

8.116. في عام 2020، اتخذ الاتحاد الأفريقي خطوة كبيرة نحو حماية صحة المستهلك وتسهيل التجارة الأمانة من خلال اعتماد إطار سياسة الصحة والصحة النباتية للاتحاد الأفريقي من خلال القرار EX.CL/Dec.1074 (XXXVI). يركز هذا الإطار على تنفيذ تدابير الصحة والصحة النباتية، وهي لوائح قائمة على العلم لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات. تُقدم ثلاثة مؤشرات للصحة والصحة النباتية في هذا التقرير للاستعراض الرابع المقرر كل عامين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، لرصد التقدم المحرز في تنفيذ إطار سياسة الصحة والصحة النباتية. وتتضمن المؤشرات المعتمدة التالية:

- مؤشر أنظمة الصحة والصحة النباتية، الذي يهدف إلى أنظمة الصحة والصحة النباتية الوظيفية بنسبة 100 في المائة وفقاً للمعايير الدولية بحلول عام 2025. يقيس هذا المؤشر حالة هياكل الحوكمة والقدرة على إدارة مخاطر الصحة والصحة النباتية والتنفيذ والمشاركة في الأطر الدولية التي تهدف إلى تيسير التجارة.
- مؤشر الصحة والصحة النباتية الذي يهدف إلى خفض بنسبة 50 في المائة في الأمراض المنقولة بالغذاء والوفيات المرتبطة بها بحلول عام 2025.
- مؤشر التجارة في تدابير الصحة والصحة النباتية، الذي يهدف إلى خفض معدل رفض وحدة السلع الزراعية بسبب عدم الامتثال لتدابير الصحة والصحة النباتية بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2025.

8.117. بالإضافة إلى ذلك، أقر الاتحاد الأفريقي استراتيجية صحة الحيوان لأفريقيا في عام 2020 (EX.CL/Dec. 1074(XXXVI)) واستراتيجية سلامة الأغذية لأفريقيا واستراتيجية صحة النباتات لأفريقيا في عام 2022 (EX.CL/Dec.1144 (XL)). وتكمل هذه القرارات الاستراتيجية إطار سياسة الصحة والصحة النباتية، وتسلب الضوء على النهج الشامل المعتمد لتحسين صحة المستهلك وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 141 من 144

8.118. يتمشى القرار المتعلق بإطار سياسة الصحة والصحة النباتية والاستراتيجيات الثلاث مع أهداف إعلان مالابو لإنهاء الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025؛ والحد من الفقر؛ ومضاعفة التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية ثلاث مرات. يعد التنفيذ الناجح لنظام الصحة والصحة النباتية الذي يعمل بشكل جيد أمرًا ضروريًا للحد من حالات الرفض التجاري والأمراض المنقولة بالغذاء، وبالتالي تعزيز ممارسات الإنتاج والتجارة الأكثر أمانًا. وهذا بدوره يساهم في تحسين الأمن الغذائي والتجارة بين البلدان الأفريقية، وهو ما يتفق مع رؤية أفريقيا لقارة أكثر صحة وازدهارًا مع ازدهار التجارة بين البلدان الأفريقية. يبحث هذا التقرير في تنفيذ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتدابير الصحة والصحة النباتية من قبل.

التحليل

8.119. التزمت الدول الأعضاء بتتبع مؤشرات سلامة الأغذية منذ دورة الاستعراض المقرر كل عامين لعام 2019. خلال دورة هذا الاستعراض المقرر كل عامين، أمتد مؤشر سلامة الأغذية ليشمل تدابير الصحة والصحة النباتية، والتي تشمل صحة النبات وصحة الحيوان وسلامة الأغذية. تشمل مؤشرات الصحة والصحة النباتية التي أدرجت حديثًا مؤشر أنظمة الصحة والصحة النباتية، ومؤشر الصحة والصحة النباتية، ومؤشر تجارة الصحة والصحة النباتية. يبحث هذا التقرير في تنفيذ تدابير الصحة والصحة النباتية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، باستخدام هذه المؤشرات لقياس التقدم المحرز. بسبب نقص الإبلاغ عن مؤشر تجارة تدابير الصحة والصحة النباتية في دورة هذا الاستعراض الرابع المقرر كل عامين، ركز تحليلنا على البيانات من أنظمة تدابير الصحة والصحة النباتية ومؤشرات الصحة. تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أنه لم تحقق أي من الدول الأعضاء الـ 49 التي قدمت تقارير عن أنظمة الصحة والصحة النباتية الخاصة بها المعيار المرجعي "9" لعام 2022. فيما يتعلق بالمؤشر الصحي، حددت الدول الأعضاء هدفًا للبلدان لتحقيق خفض بنسبة 50 في المائة في أمراض الإسهال المنقولة بالغذاء والوفيات المرتبطة بها بحلول عام 2025. ومن المشجع أن العديد من الدول الأعضاء تحرز تقدمًا نحو تحقيق هذا الهدف، مما يؤكد التأثير الإيجابي للتحسينات الجارية في أنظمة الصحة والصحة النباتية على نتائج الصحة العامة.

النتائج

8.120. خلال هذا الاستعراض المقرر كل عامين عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، يعتبر تحقيق معيار 9 من أصل 10 ووفقًا على المسار الصحيح لكل من مؤشر أنظمة الصحة والصحة النباتية والمؤشر الصحي للصحة والصحة النباتية. تتميز أنظمة الصحة والصحة النباتية الوظيفية بما يلي:

- هياكل حوكمة قوية تتضمن سياسات الجودة والسلطات المختصة الوظيفية إلى جانب التنسيق الفعال بين الوكالات للإنفاذ والامتثال،
- القدرات البشرية والمؤسسية على الإدارة الفعالة للأفات والأمراض النباتية والحيوانية، ومخاطر سلامة الأغذية؛ و
- المشاركة الفعالة في الأطر الدولية للموامة وتيسير التجارة.

8.121. وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في مؤشر نظم الصحة والصحة النباتية، لم تحقق أي من الدول الأعضاء الـ 49 المبلغة المعيار المرجعي البالغ 9 من أصل 10 دول مما يشير إلى خروجهم جميعًا عن المسار الصحيح لتحقيق هدف نظم الصحة والصحة النباتية الوظيفية بنسبة 100 في المائة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن 15 من أصل 49 دولة عضو تمثل 31 في المائة من المجموع، حققت درجة جديرة بالثناء قدرها 7 أو أعلى مما يدل على إحراز تقدم كبير في أنظمة الصحة والصحة النباتية الخاصة بها. وهذه الدول الأعضاء إلى جانب درجات كل منها هي كما يلي: كينيا (8.8)، ومالي (8.1)، والمغرب (8.8)، ورواندا (8.3)، وجنوب أفريقيا (8.3)، وتونس (8.7)، ونيجيريا (7.7)، وبنن (7.2)، وبوركينا فاسو (7.4)، وبوروندي (7.5)، وغامبيا (7.1)، وغانا (7.3)، ومدغشقر (7.4)، وتنزانيا (7.1)، وزمبابوي (7.4).

8.122. وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في مؤشر الصحة والصحة النباتية، حققت ثماني دول أعضاء (16 في المائة) المعيار المرجعي 9. هذه الدول الأعضاء التي تشمل بوروندي وغامبيا وكينيا وموزمبيق ونيجيريا وتنزانيا وتوغو وزمبابوي تسير على الطريق الصحيح نحو خفض 50 في المائة من أمراض الإسهال المنقولة بالغذاء والوفيات المرتبطة بها، مما يدل على خطوات إيجابية في تحسين الصحة العامة. تجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء التي كانت على المسار الصحيح لمؤشر الصحة والصحة النباتية كانت تحرز تقدمًا جيدًا في تحقيق أنظمة الصحة والصحة النباتية الوظيفية، مما يدل على تأثير أنظمة الصحة والصحة النباتية الوظيفية على نتائج الصحة العامة. قد يكون تقديم بعض البلدان، التي أحرزت تقدمًا جيدًا في مؤشر الصحة والصحة النباتية، بيانات غير كاملة عن المؤشر الصحي للصحة والصحة النباتية أدى إلى انخفاض أدائها في المؤشر الصحي للصحة والصحة النباتية.

8.123. يُعد إدخال مؤشرات الصحة والصحة النباتية خطوة مهمة في قياس التقدم المحرز في تنفيذ إطار سياسة الصحة والصحة النباتية للاتحاد الأفريقي. على الرغم من التقدم الذي تحرز به بعض الدول الأعضاء، لا تزال هناك تحديات في تفعيل أنظمة الصحة والصحة النباتية القائمة على العلم. تتوافق أنظمة الصحة والصحة النباتية الوظيفية مع أهداف إعلان مالابو ورؤية أفريقيا للتجارة الآمنة وتعزيز الأمن الغذائي لتصبح أفريقيا أكثر صحة وازدهارًا. هناك حاجة إلى تعزيز الاستثمار على المستوى الوطني من أجل: تعزيز هياكل حوكمة الصحة والصحة النباتية، وبناء القدرة على إدارة مخاطر الصحة والصحة النباتية، وتعزيز التنسيق بين الوزارات بشأن مسائل الصحة والصحة النباتية، وتنفيذ تدابير تحسين الصحة، وتسهيل اليات تبادل البيانات لتحقيق أهداف حماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات وزيادة التجارة.

التوصيات

الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 142 من 144

- 8.124 يجب على الدول الأعضاء إعطاء الأولوية للتنفيذ الشامل للسياسات والقوانين والبرامج المتعلقة بأنظمة الصحة والصحة النباتية. ويشمل ذلك الاستثمار في تطوير هياكل حوكمة قوية للصحة والصحة النباتية لضمان حماية صحة المستهلك والتجارة الآمنة في السلع الزراعية.
- 8.125 هناك حاجة إلى أن تعزز الدول الأعضاء قدراتها المؤسسية والبشرية في إدارة مخاطر الصحة والصحة النباتية بفعالية. وهذا يستلزم الاستثمار في التدريب والموارد لتعزيز القدرة على الاستجابة للتحديات المتعلقة بسلامة الأغذية وصحة النباتات وصحة الحيوان.
- 8.126 يجب على الدول الأعضاء إعطاء الأولوية لتدابير تحسين الصحة، بهدف خفض الأمراض المنقولة بالغذاء والوفيات المرتبطة بها بنسبة 50 ٪ بحلول عام 2025، بما يتماشى مع هدف مؤشر الصحة والصحة النباتية. ويشمل ذلك تعزيز معايير سلامة الأغذية، وتعزيز أنظمة المراقبة، وتعزيز حملات التوعية العامة للحد من الإصابة بالأمراض المنقولة بالغذاء.
- 8.127 لتسهيل تتبع مؤشرات الصحة والصحة النباتية بشكل أفضل، ينبغي على الدول الأعضاء تحسين اليات الإبلاغ وممارسات تبادل البيانات على المستوى الوطني. يساهم تشجيع آليات التنسيق بين الوزارات والشفافية والمشاركة النشطة في إعداد التقارير في إجراء تقييمات أكثر دقة للتقدم المحرز والتدخلات المستهدفة بشكل أفضل.

الاستنتاجات

- 8.128 شكّل إدخال مؤشرات الصحة والصحة النباتية خطوة مهمة في تقييم مقاييس الصحة والصحة النباتية، بما في ذلك أنظمة الصحة والصحة النباتية، والصحة والصحة النباتية، وتجارة الصحة والصحة النباتية. ومع ذلك، لا تسير أي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الطريق الصحيح لنظم الصحة والصحة النباتية الوظيفية بنسبة 100 ٪، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في حوكمة الصحة والصحة النباتية، والقدرة على إدارة المخاطر، وتيسير التجارة. يعد التقدم نحو تحقيق هدف خفض بنسبة 50 ٪ في الأمراض المنقولة بالغذاء والوفيات ذات الصلة بحلول عام 2025 أمراً صعباً ولكنه مستمر. يمكن لأنظمة الصحة والصحة النباتية الوظيفية أن تقلل من حالات الرفض التجاري وتحسن النتائج الصحية، بما يتماشى مع أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والقضاء على الجوع. يعد تعزيز أطر الصحة والصحة النباتية والتنسيق بين الوزارات وبناء القدرات والإبلاغ عن البيانات أمراً ضرورياً للإنتاج والتجارة الأكثر أماناً والأمن الغذائي والتجارة بين البلدان الأفريقية في الزراعة. وفي الوقت نفسه، تساهم المبادرات الصحية المستهدفة والتعاون وتبادل البيانات في أن تصبح أفريقيا أكثر صحة وازدهاراً من خلال الحد من الأمراض المنقولة بالغذاء والوفيات المرتبطة بها.

8 ي. إعلان الاتحاد الأفريقي القاري بشأن توسيع نطاق دعم الأغذية والتقوية البيولوجية – القرار 2022، {Assembly/AU/Decl. 2(XXXV)}

مقدمة

- 8.129 يعد نقص المغذيات الدقيقة أحد التحديات الصحية الرئيسية في أفريقيا التي تمثل أكثر من 340 مليون حالة - وهو أعلى عبء مرضي. على هذا النحو، صادق الاتحاد الأفريقي على الإعلان رقم {Assembly/AU/Decl. 2(XXXV)} مع أربعة التزامات تهدف إلى زيادة تدعيم الأغذية وتقويتها بيولوجياً وتنويعها. وهذه الالتزامات هي: تعزيز الزراعة ذات الأهداف التغذوية من خلال الأغذية الغنية بالمغذيات المتنوعة المستدامة؛ ووضع وتنفيذ نهج قائمة على النظام الغذائي على الصعيد الوطني، بما في ذلك التحصين الصناعي والتقوية البيولوجية، ودعم توسيع نطاق التحصين الغذائي الصناعي والتقوية البيولوجية ودعم البحوث في الأغذية المدعمة بيولوجياً تقليدياً والأغذية المدعمة صناعياً. وسيمكّن الإعلان الدول الأعضاء من وضع سياسات وتنفيذ برامج تهدف إلى الحد من نقص المغذيات الدقيقة.
- 8.130 لتقييم تقدم الدول الأعضاء من حيث الإعلان، يُستخدم عدد من المؤشرات بما في ذلك التنوع الغذائي للأطفال، ومؤشر الالتزام بإنهاء الجوع ودعم التغذية في أفريقيا، وتكلفة الأطعمة المغذية، وتدعيم الأغذية ومؤشر التقوية الحيوية. تتبثق بيانات التنوع الغذائي للأطفال ومؤشر التقوية الحيوية وتكلفة الأطعمة المغذية من تقرير الاستعراض المقرر كل عامين. تؤخذ البيانات عن مؤشر الالتزام بإنهاء الجوع ونقص التغذية في أفريقيا من موقع مؤشر الالتزام بإنهاء الجوع ونقص التغذية في أفريقيا، بينما تؤخذ البيانات عن مؤشر التحصين من مؤشر التحصين الغذائي.

النتائج

- 8.131 تصنف نتائج مؤشر الالتزام بإنهاء الجوع ونقص التغذية في أفريقيا لعام 2019 البلدان بناءً على التزامها بالحد من الجوع ونقص التغذية. قدمت 30 دولة بياناتها. أظهرت معظم البلدان (38.6 ٪) التزاماً منخفضاً فيما يتعلق بالحد من نقص التغذية. وتشمل هذه البلدان أوغندا والسنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ونيجيريا وموريتانيا وموزامبيق والكاميرون وليبيريا وليسوتو والسودان وأنغولا وغينيا بيساو وتوغو. تصنف بقية البلدان على أنها تُظهر التزاماً منخفضاً (25 ٪ - النيجر وكوتديفوار وغامبيا وسيراليون وزامبيا وبوروندي وغانا)، والزام معتدل (20.5 ٪ - مالي ورواندا وتنزانيا وكينيا ومدغشقر وبنين) والزام مرتفع (15.9 ٪ - جنوب أفريقيا وبوركينا فاسو وملاوي). لا يعتمد أداء البلدان على أساس الدخل القومي المرتفع على المنطقة أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، لا تتفق البلدان متوسطة الدخل مع تصنيفها على أنها عالية الالتزام.

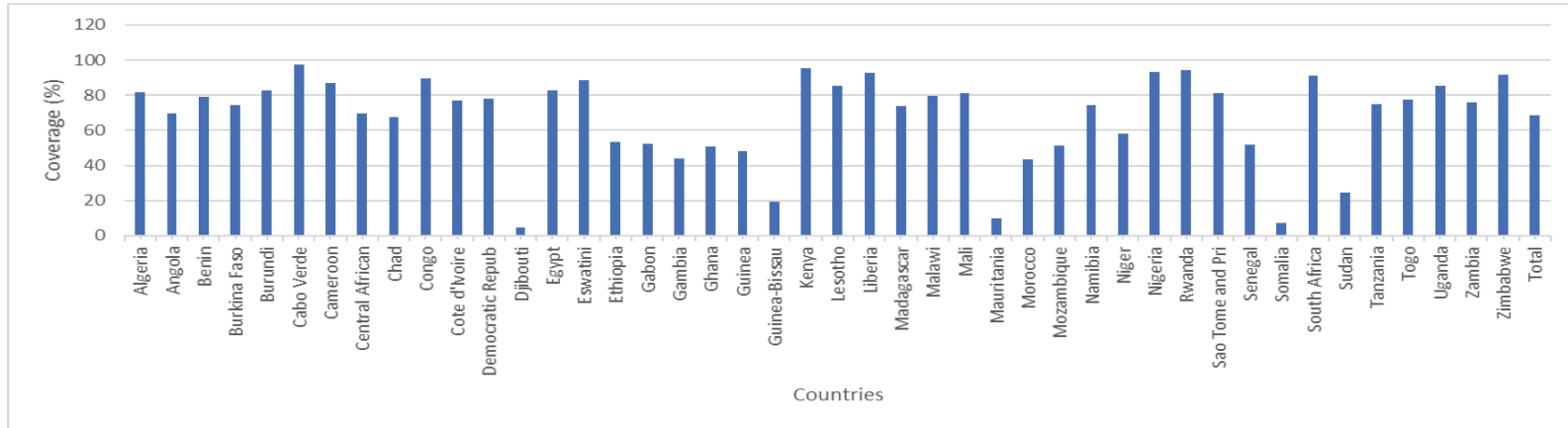
الاستعراض المقرر كل عامين المقدم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في يونيو 2014

تقرير الاستعراض الرابع المقرر كل عامين إلى جمعية فبراير 2024

صفحة 143 من 144

8.132. يحتوي مؤشر التحسين الغذائي على بيانات متاحة حول تغطية التعزيز بالملح، وهي نسبة سكان البلاد المبلغ عن استهلاكهم للأطعمة الغذائية المحصنة، مقارنة بنسبة السكان الذين يستخدمون الغذاء المعالج صناعياً أو مقارنة بنسبة السكان الذين يحصلون على الغذاء قيد البحث. قامت معظم البلدان بتعزيز ملحها، الذي يستهلكه سكانها باستثناء جيبوتي وغينيا بيساو وموريتانيا والصومال حيث تقل التغطية عن 20٪ (الشكل 8.8).

الشكل 8.8: تغطية تعزيز الملح حسب البلد



المصدر: 1 تحليل بيانات الاستعراض الرابع المقرر كل عامين.

8.133. يقيس مؤشر التقوية البيولوجية التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء من حيث توسيع نطاق التقوية البيولوجية. استخدمنا في هذا التقرير دورة الإبلاغ للاستعراض الرابع المقرر كل عامين لتحديد أداء الدول الأعضاء من حيث التقدم المحرز في توسيع نطاق التقوية البيولوجية. تُعرض النتائج في مؤشر التقوية البيولوجية في الشكل 8.8 وتبين أن 34٪ من البلدان لديها درجات صفرية مما يعني أنه لم يُبلغ عن أي بيانات أو لم يكن هناك تنفيذ لبرامج التقوية البيولوجية. وحصلت 66٪ أخرى من البلدان على درجة تتراوح بين 1 و 60. على الرغم من أن هذه البلدان خُطت بعض الخطوات لتوسيع نطاق التقوية البيولوجية، إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق الهدف المطلوب وهو 70.



African Union Headquarters

P.O. Box 3243, Roosevelt Street W21K19

Addis Ababa, Ethiopia

Tel: +251 11 551 77 00

Fax: +251 11 551 78 44

[WWW.AU.INT](http://www.au.int)